الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة فرحـــات عباس سطيف
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرســـة الدكتوراه

إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

تحت عنوان

دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا:

دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا

إعداد الطالبة
نـــوي سميحة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
جبـــار محفوظ

لجنـــة المناقشـــة

- **د.بن فرحات ساعد.... أستاذ محاضر..... جامعة سطيف..... رئيسا**
- **أ.د.جبار محفوظ..... أستاذ التعليم العالي.... جامعة سطيف ..... مشرفا ومقررا**
- **د.غراب رزيقة..... أستاذ محاضر..... جامعة سطيف..... مناقشا**
- **د.قطاف ليلى..... أستاذ محاضر..... جامعة سطيف..... مناقشا**

السنـــــــة الجـــــــامعية 2012/2011

شكـر

أشكر الله تعالى الذي وفقني لإنهاء هذه المذكرة.

أشكر الأستاذ الدكتور جبار محفوظ الذي قبل الإشراف على المذكرة

وأفادني بنصائحه القيمة.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم المذكرة.

أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين، إلى زوجي ، إلى إخوتي
وأخواتي، و كل عائلتي.
إلى كل صديقاتي، وإلى زملائي طلبة مدرسة الدكتوراه.

المقدمـــــة

منذ ظهوره، عرف مفهوم"التنمية" تطورا مستمرا، فمن التنمية بوصفها مرادفا للنمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية ثم إلى تنمية الحريات الفردية والجماعية ومحاربة الفساد، لتستقر المفاهيم في النهاية على التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، يعتبر هذا المفهوم الأكثر قبولا الآن، حيث يتسع ليشمل قضايا التوزيع وحماية المهشمين، والتقليل من حدة التفاوت بين شعوب الدّول وشرائح المجتمع في الدولة الواحدة، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى قضايا البيئة ومواردها الناضبة منها والمتجددة.

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم زيادة كبيرة في معدلات النمو ومستويات المعيشة، وبفضل التجارة الدولية شهدت مؤشرات التنمية زيادة هائلة وتحسنت حياة البشر في كثير من مناطق العالم، بفضل تطور العلوم الحديثة . في نفس الفترة التي عاش فيها العالم الرفاه بجميع جوانبه كانت فئة البلدان الأكثر فقرا أو ماتعرف أيضا يالأقل نموا تظهر لتصبح فئة تستلزم تعاون المجتمع الدولي و على نحو السرعة، وما فتأت البلدان المنتمية إلى هذه الفئة تزيد فبعد أن كانت 24 دولة العام 1971 وهو العام الذي ظهرت فيه كتصنيف جديد على الساحة الدولية، أصبح عددها اليوم 48 دولة معظمها في القارة الإفريقية (33 دولة افريقية) .

تعتبر المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية بجميع أنواعها وأشكالها أهم مورد خارجي تعتمد عليه الدول الأكثر فقرا في سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها بسبب عدم كفاية مدخراتها المحلية وصعوبة الاقتراض من السوق العالمية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة. كما شكلت أحد الشواغل الفكرية والسياسية الرئيسة بالنسبة للمفكرين والقيادات السياسية، في العديد من دول العالم وفي العديد من المؤتمرات العالمية، كلها أكدت على حث الدول المتقدمة على ضرورة الالتزام بتقديم المساعدات الإنمائية بوصفها شكلا من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول يسهم في تعزيز العلاقة بين دول الشمال الغنية المانحة للمساعدات ودول الجنوب الفقيرة المتلقية لتلك المساعدات.

تطورت فلسفة تقديم المساعدات الإنمائية بتطور مفهوم التنمية في حد ذاته فبعد أن كان الهدف الأساسي منها هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة من أجل تحقيق الدفعة القوية للنهوض بالاقتصاد، أصبح تشجيع الإنفاق الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية البشرية هو الهدف منها، ومع ظهور مشاكل البيئة على المستوى العالمي أصبح مواجهة مشاكل التغير المناخي وتوفير السلع العمومية العالمية ضمن أجندة المانحين للمساعدات، وفي العام 2000 تبنت الأمم المتحدة" إعلان الألفية "باعتباره أجندة عالمية للقرن الحادي والعشرين من أجل بلوغ جملة من الأهداف والغايات الإنمائية، من بين أهم ما تضمنته هذه الأهداف، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة من خلال – خاصة معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأكثر فقرا-، ويشمل ذلك الزيادة السخية للمساعدات الإنمائية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر، إضافة إلى التعامل على نحو شامل مع مشكلة الديون، من خلال تدابير

إقليمية ودولية لجعل المديونية أكثر استدامة، وعليه فقد شكّل مطلع الألفية الثالثة تحولا جوهريا في الاهتمام بدور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر في الدول الأكثر فقرا.

رافق أهداف الألفية جدل على خلفية الوقت المخصص لبلوغها، وارتبط الجدل بما يستوجبه تحقيق الأهداف من تغيير في العلاقات بين الجهات المانحة والحكومات المتلقية للمساعدات ؛ حيث تخضع هذه الأخيرة للقيود، مثل ربط تقديمها بتنفيذ شروط سياسية أو اقتصادية أو تجارية، تحدّ من قدرة البلدان المستفيدة على توظيف هذه المساعدات طبقا لأولوياتها الإنمائية. وفي حين أن البلدان المانحة مطالبة بتوفير المساعدات من دون شروط، على البلدان المستفيدة الالتزام بالشفافية في إنفاق هذه المساعدات وتوظيفها لتوطيد الثقة بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة.كما طال الجدل مسألة تخفيف و إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمساعدات من أجل التجارة التي أصبحت أنواع من المساعدات الإنمائية.

ومن الجدير بالذكر أن خطة مارشال لإعادة اعمار أوربا، قد تعد أول محاولة ناجحة للمساعدات الإنمائية، استمرت الخطة حوالي خمس سنوات (1947-1951) وبقيمة 13مليار على شكل مساعدات اقتصادية وفنية، وكانت غاية الولايات المتحدة من تقديم تلك المساعدات هو استرجاع النشاط الاقتصادي، الذي يحقق بدوره الاستقرار السياسي والأمني في العالم، نفس الشئ حدث في حالات أخرى مثل كوريا الجنوبية والصين ودول جنوب شرق أسيا، التي استطاعت بفضل المساعدات الإنمائية أن تخرج من مصيدة الفقر وتحقق معدلات نمو مرتفعة وتخلق اقتصاد قوي في شتى القطاعات لتتخلص نهائيا من الاعتمادية على المساعدات وتصبح هي من أكثر الدول سخاءا في تقديمها.

لكن المفارقة حدثت في البلدان الأكثر فقرا وبالضبط البلدان الإفريقية المنتمية إلى هذه المجموعة، فالبرغم من أنها أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية بمختلف أشكالها الرسمية وغير الرسمية، الثنائية ومتعددة الأطراف، ومع زيادة اهتمام المجتمع الدولي المانح للمساعدات بهذه الفئة مع عودة التركيز على القضاء على الفقر عبر مختلف مبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعبر أربع برامج عمل نظمتها الأمم المتحدة من أجل هذه الفئة اخرها برنامج عمل أسطنبول العام 2011 باعتبار أنها تعاني من ظروف صعبة، جعلتها تتخلف عن الركب العالمي في مجال مكافحة الفقر حيث تعاني من ظروف معيشية متدنية وركود اقتصادي مستمر وهي الدول الوحيدة في العالم التي سيستمر فيها عدد الفقراء بالزيادة السنوات المقبلة . بالنسبة للأهداف الإنمائية فإنها وحسب تقارير جميع المنظمات العالمية التي لم تسر في اتجاه تحقيق الأهداف المعلن عنها في قمة الألفية الثالثة، فهي غارقة في دوامة الايدز والملاريا...، كذلك تعاني هذه الدول من انخفاض الدخل وانتشار الجوع وتدهور ظروف السكن وانخفاض مؤشرات التنمية البشرية والمشكلة التي ما فتأت تتفاقم هي تدهور الموارد البيئية .

هذه حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا ، بعد عقود من تدفق المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية من الدول المانحة والمؤسسات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية وبعد أن أنفق المجتمع الدولي مبالغ ضخمة،

أضعاف ما جاء في خطة مارشال، لذا أصبح من الملح دراسة دور المساعدات الإنمائية الخارجية في تحقيق التنمية في هذه الدول ومدى مساهمتها في حل أزمة التنمية بها.

مما تقدّم ومن جملة التساؤلات التي يمكن أن تثار حول موضوع المساعدات الإنمائية كنوع من التمويل الدولي الذي تعتمد عليه الدول الاكثر فقرا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، نطرح التساؤل التالي:

ما هو دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية الأكثر فقرا ؟

على ضوء هذا التساؤل ولأجل بلورة حقيقية لإشكالية بحثنا، نرى أن التساؤل الرئيسي يمكن أن يتفرع إلى التساؤلات التالية:

- ما مفهوم التنمية المستدامة؟
- ما هو الإطار النظري للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية وما هي غايات الدول المانحة من تقديمها؟
- ما حقيقة الجدل القائم حول فعالية المساعدات الإنمائية الدولية والاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عبر العالم؟
- ماهي النتائج التي حققتها المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا؟
- كيف يمكن تفعيل دور المساعدات الإنمائية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، في ظل المشاكل الداخلية والمعيقات الخارجية التي تعاني منها ؟

فرضيات البحث

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تمثل التنمية المستدامة منهج تنموي شامل يقوم على التعاون بين الدّول الفقيرة و الغنية من أجل القضاء على الفقر وذلك بالتوازي مع حماية البيئة العالمية .
- تعتبر المساعدات الإنمائية أهم مورد تعتمد عليه الدول الفقيرة في تمويل مخططاتها الإنمائية وتعزيز نموها في ظل عدم كفاية المدخرات المحلية وصعوبة الاقتراض من السوق الدولية.
- المساعدات الإنمائية الدولية منها والإقليمية بجميع أنواعها،كانت موضع جدل منذ ظهورها، لكن الجزم بفشلها أو نجاحها يبقى مرهونا بعدة اعتبارات أهمها دوافع الدول المانحة من تقديمها وإدارة الدول المتلقية لهذه المساعدات، إذ أنها نجحت في أماكن وفشلت في أماكن أخرى.
- لم تنجح المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية في تحقيق تنمية مستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المجتمع الدولي مع بداية الألفية الجديدة.

- يمكن للمساعدات الإنمائية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا بإعادة النظر في بنية المساعدات الإنمائية، وذلك بإقامة شراكة عالمية قائمة على العدالة الاقتصادية والاجتماعية من أجل هذه الفئة والادارة الجيدة لهذه المساعدات من طرف جميع الفاعلين في المجتمعات الإفريقية من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع.
- اتساع الهوة بين الدول المتقدمة التي تعيش الرفاهية و الدول الفقيرة التي تزداد فقرا، وهذا مايمكن اعتباره تعثرا حقيقيا للبشرية.
- الزخم الإعلامي عبر مختلف المؤتمرات الدولية والمؤسسات غير الحكومية من أجل تحقيق مبادئ التنمية المستدامة والمفارقة التي تحدث على أرض الواقع.
- الاهتمام الشخصي بحالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور المتعاظم الذي باتت تكتسيه المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية منها، في تمويل التنمية المستدامة في الدول النامية والأكثر فقرا التي تبقى مسيرة التنمية بها معطلة، في ظل غياب الموارد المالية الضرورية. من جهة أخرى تبرز أهمية الموضوع في ظل النقاشات التي بات يفرزها الموضوع على أعلى المستويات، لاسيما ما تعلق منها بالشروط التي باتت تفرضها الجهات المانحة على الدّول المتلقية لهذه المساعدات والنتائج المحققة الى غاية الآن.

أهداف الدراســـة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعرّف على أهمية المساعدات الإنمائية كمورد لتمويل التنمية في الدول النامية والأكثر فقرا في العالم.
- الوقوف على أهم العراقيل التي تحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة من منح هذه المساعدات.
- اقتراح جملة من التوصيات من أجل تفعيل دور المساعدات الإنمائية وتحقيق الاستغلال الأمثل لها على مستوى الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم.

هيكل البحث:

بغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، ارتأينا أن نقسم البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** يحمل عنوان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، نتناول فيه الإطار النظري للتنمية المستدامة والتعاون الدولي من أجل تمويلها، ركزنا من خلاله على أهم نظريات التنمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ولخصناها حسب أهميتها في خدمة موضوع بحثنا. ثم تطرقنا إلى نشأة مفهوم التنمية المستدامة والتعاون الدولي وأهم القضايا الدولية التي نشأت في ظلها وركزنا على مشكلة الفقر في العالم.
- **الفصل الثاني:** يحمل عنوان الإطار النظري للمساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية، نتناول فيه الإطار النظري للمساعدات الإنمائية، أهدافها، أنواعها وبنيتها ودورها وتطورها في ظل المفهوم الجديد للتنمية المستدامة والغايات التي تحكم تقديمها.
- **الفصل الثالث:** يحمل عنوان فعالية المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، سنحاول تقييم هذه المساعدات وذلك بالوقوف على النتائج المتوصل إليها إلى حد الآن في ظل مبادرتين مهمتين مبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون وإستراتجية تخفيض الفقر، والوقوف على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية وتحسين ظروف المعيشة وحماية البيئة والقضاء على الفقر عبر العالم.
- **الفصل الرابع:** يحمل عنوان دور المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية الأكثر فقرا، سنحاول إجراء تقييم دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في 33 من الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم .

حدود الدراسة:

زمانيا تم التركيز على الفترة (1970-2011) باعتبار أن الدول الأكثر فقرا بدأت بالظهور منذ العام 1970 (بالتحديد 1971) كفئة مصنفة دوليا، مكانيا تم تحديد عينة الدراسة على الدول الإفريقية المنتمية إلى فئة الدول الأكثر فقرا أو الأقل نموا، وذلك لتشابه الظروف والخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية وباعتبارها أكثر البلدان تلقيا وحاجة في نفس الوقت إلى المساعدات الإنمائية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات المتعلقة بموضوع بحثنا نجد مذكرة ماجستير في الحقوق – جامعة بن عكنون – الجزائر- بعنوان : مفهوم الدول الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية، من إعداد الطالبة وماحنوس فاطمة، تناولت فيها الإطار القانوني لتصنيف الدول الأكثر فقرا أو الأقل نموا، وأهم برامج المجتمع الدولي من أجل هذه الفئة في المجال التجاري والمالي والاقتصادي والاجتماعي، وخلصت إلى فشل هذه المبادرات لكن مع نظرة تفائلية لمستقبل هذه البلدان فيما يخص البرامج الحالية، تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا في تسليط الضوء على البرامج التي اعتمدتها

الأمم المتحدة من أجل هذه الفئة من الدول، لكنها ركزت على الجانب القانوني لتصنيف هذه الدول، بالإضافة إلى نظرتها التفائلية بالنسبة لاخر برنامج من أجل الدول الأكثر فقرا وهو برنامج عمل بروكسل للفترة (2001-2010)، أما دراستنا فخلصت إلى قصور هذا البرنامج في إخراج الدول الإفريقية الأكثر فقرا من مصيدة الفقر .

دراسة أخرى تتمثل في رسالة دكتوراه من نفس الجامعة بعنوان المسؤولية الدولية عن تخلف الدول النامية للطالبة هند بن عمار، أشارت فيها إلى عدم جدوى المساعدات الإنمائية ومختلف المبادرات الدولية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة، كما اعتبرتها مجرد وجه جديد للتبعية الدولية للدول المتقدمة ،التقت هذه الدراسة مع دراستنا في تقييم دور المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية في تحقيق تنمية مستدامة في الدول النامية لكنها كانت أكثر عمومية دون تحديد دراسة الحالة.

منهج الدراســـة:

وقد تم الحرص في هذه الدراسة على اقتران المنهج الوصفي بالمنهج التحليلي، فالأول يهدف إلى بيان الأطر النظرية لمفاهيم التمويل الدولي وأنواعه والتركيز على المساعدات الإنمائية التي أصبحت موردا مهما من موارد تمويل التنمية المستدامة، خاصة بعد صدور إعلان الألفية المتضمن ثماني أهداف مع جدول زمني ينتهي مع العام 2015، وتعهد الدول الغنية بزيادة المساعدات للدول الأكثر فقرا. و الثاني من أجل الوقوف على ما وصلت إليه الدول المتعهدة وعلى ما حققته الدول المتلقية من استغلال هذه المساعدات. وتقييم النتائج المحققة إلى حد الآن في الدول الإفريقية الأكثر فقرا وتلقيا للمساعدات، محاولة منا فهم وتفسير هذه المفارقة .كما تم إستخدام المنهج التاريخي في سرد أهم المراحل التي مر بها مفهوم التنمية حتى الوصول الى التنمية المستدامة ، كذلك بالنسبة الى التطور التاريخي لفلسفة تقديم المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية.

صعوبات الدراســـة:

من بين العراقيل التي واجهتنا خلال إعداد الدّراسة:

- قلة مصادر البحث المتخصصة؛
- عدم توفر دراسات حول هذا الموضوع باللغة العربية؛
- الاعتماد على إحصائيات وتقارير المنظمات الدولية المانحة للمساعدات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية تجعل هناك صعوبة في التقييم الموضوعي لهذه الإحصائيات.

الفصل الأول: التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

بعد أن استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار، يجب أن لا تخلق معدل نموا متواصلا وتغييرا في الهياكل الاقتصادية وحسب، بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة، عن طريق التوزيع العادل للدخل. ولهذه الأسباب، امتد مفهوم التنمية إلى القضايا الإنسانية والبشرية، وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية وهو الإنسان وحاجاته البشرية من تعليم، صحة، مسكن، حرية تعبير وكرامة...، وذلك على خلاف الفترات السابقة التي كانت تركز فيها على الوسائل المادية للتنمية، ثم امتد المفهوم أكثر فأكثر لتصبح التنمية المستدامة والقابلة للاستمرار هي التنمية التي تحترم مقومات البيئة التي تحيط بالإنسان.

شهدت خلال هذه التطورات الحاصلة عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص وتشابكت العلاقات بين النمو والفقر والبيئة، هذا وقد عبر عن هذا الاهتمام بقضايا الفقر في إطار المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، أهمها مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في سبتمبر 2000، تم فيه الاتفاق على تحقيق ثمان أهداف إنمائية مع تحديد إطار زمني لتحقيقها مع حلول العام 2015، لكن بالرغم من كل هذه التطورات التي طرأت على مفهوم التنمية من النمو إلى التنمية المستدامة، في محاولة لحل كل مشاكل البلدان الفقيرة التي باتت مستعصية في ظل كل هذه العوائق من استتراف للموارد وتقييد لحرية الدول بمسميات تحرير التجارة والعولمة وغيرها، وبالرغم من تعهد أغنياء العالم بالتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة عبر مجموعة المؤتمرات الدولية الكثيرة، نجد أن حصيلة الفقر والتكاليف الاجتماعية تتفاقم يوما بعد يوم.

المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية

بعد الحرب العالمية الثانية، وبحصول أغلبية الدول الفقيرة على استقلالها بدأ التفكير بشكل جدي في التغيير، في ظل الظروف الدولية الصعبة التي كانت سائدة واجهت هذه البلدان تحديات البنـــاء الاقتصـــادي والسياســـي لمجتمعاتها. كما حظيت ظاهرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية باهتمام المفكرين، سواء من العالم المتقدم أومن الدول النامية نفسها. وبدأ التنظير من خلال تحليل عملية التنمية في ظـــل اقتصـــاد هـــش ومجتمعات تتميز بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث، وسنحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مع محاولة نقدها والوقوف على نقائصها، أسباب فشلها أو الإضافة التي قدمتها لاقتصاديات التنمية على أرض الواقع.

المطلب الأول : النمو أم التنمية ؟

الفرع الأول : تعريف النمو

عرف عبد الجبار برايس النمو الإقتصادي بأنـــه " الزيـــادة المتواصلـــة خلال فترة ممتدة مـــن كميـــة السلـــع والخدمات التي تنتج في الاقتصاد[1]".

كما عرفه كيزنيس Kuwnets بأنه " عكس قدرة دائمة للعرض للسكان الذين هم في تـــزاد وبكميـــات كبيرة من السلع والخدمات لكل فرد[2]" .

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن النمو الإقتصادي يعبر عن ظاهرة كمية باعتباره يقـــاس بالنـــاتج الإجمالي الصافي (PIB).

حيث من الممكن أن يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة منها[3]:

- نمو السكان الذي يؤدي إلى عرض العمل؛
- تراكم رأس المال بواسطة الادخار والاستثمار؛
- اكتشاف موارد إضافية ؛
- التقدم التكنولوجي.

[1] Abdeldjabbar Brais, modèles de croissance éxogène, centre de publication universitaire , 2007, p2
[2] Ibid, p 2.
[3] كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر، عمان ،الأردن، 2008، ص 281.

وعليه فإن مفهوم النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة فعلية ومستمرة للناتج المحلي الصافي. وذلك بتدخل عدة عوامل من شأنها التأثير على هذه الزيادة. وفي هذا الصدد أيضا نجد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في كمية السلع والخدمات المعروضة للسكان دون الاهتمام بنوعية تلك السلع ولا حتى بتوزيع الدخل الذي ينتج من العملية الإنتاجية، فوجود نمو ليس دليل على وجود تنمية.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1]".

كما يعرفها البعض الآخر على أنها "عملية تراكمية متصلة تتكون من جملة تبادلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية، تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، فهي عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المالية والمادية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بتوفير مستوى لائق للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد[2]".

يمكننا أن نعرف التنمية على أنها عملية تغيير هيكلية تعتمد على تداخل مجموعة من العوامل المادية والفنية والبشرية والسياسة، من أجل الانتقال من وضع التخلف إلى وضع أحسن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. أي أنها تحسن مستمر لحياة الإنسان.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن النمو الاقتصادي يعبر عن ظاهرة كمية، بينما تعبر التنمية الاقتصادية عن عملية شاملة تعنى بالإنسان عن طريق تحسين أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالنمو يعد أمرا ضروريا للتنمية لكنه غير كاف لتحقيقها وهو ما يؤكده "ولنسكي" "j.walinsky " بالقول " إن التنمية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي. إلا أن النمو وإن كان أساسيا فانه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها "[3].

[1] محمد عبد العزيز عجمية، أحمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، (مفهومها،سياستها،نظرياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص20.

[2] كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص282.

[3] إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو ، استراتيجيات التنمية) ،1997 ،دار هومة، الجزائر،ص53.

إذن يمكننا الجزم بأن التنمية أوسع من مجرد ارتفاع في الدخل، بل تتعداه إلى توسيع خيارات الإنسان ؛ حيث أن الأثر التراكمي للتنمية ليس مجرد النمو بل هو تحول عميق في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إنها التنمية التي تعنى بتحقيق حياة أفضل للإنسان.

المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية

كانت الفترة الممتدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثرية بالأفكار والنظريات والمقاربات التنموية وذلك لظهور عالمين مختلفين عالم ثري وعالم متخلف مما أدى بمختلف المفكرين الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والنفس وغيرهم إلى محاولة فهم وتحليل ظاهرة التخلف وإيجاد الطرق للخروج من دائرته في الدول النامية، باختلاف اتجاهاتهم ومنطلقاتهم .

الفرع الأول: النظريات الداعية إلى أهمية رأس المال

لعب رأسمال أهمية كبيرة خلال الفترات الأولى من التنظير للتنمبة، ومن أهم النظريات الداعية لاهمية راسمال نجد:

أولا: مراحل النمو لروستو Walt.W.Rosto [*]

لقد كان للتجربة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية أثر على الفكر التنموي الاقتصادي بالنسبة لحل مشاكل الدول النامية حيث استفادت الدول الأوربية من خطة مارشال Plan Marshal لتحقيق التنمية ورفع معدلات نموها وبناء القارة الأوروبية بعد الدمار الذي خلفته الحرب وباعتبار أن الدول الأوروبية كانت اقتصادياتها اقتصاديات زراعية فقيرة ؛ لكنها استطاعت التحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة ؛ حيث يرى المؤرخ الاقتصادي الأمريكي ولت روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية ممكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل والخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول [1]، من هنا جاءت نظرية روستو للنمو.

وتقسم هذه المراحل إلى خمسة مراحل نجملها في:

- مرحلة المجتمع التقليدي ؛
- مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام ؛
- مرحلة الانطلاق ؛
- مرحلة الاندماج نحو النضج ؛

[*] صيغت نظرية روستو بتكليف خاص من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وكانت تهدف إلى التشجيع على الاستهلاك لمقاومة المد الاشتراكي.

[1] ميشال.ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، القاهرة،مصر، 2009، ص 124.

- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع الكبير.

وحسب هذه النظرية، ثبت أن الدول المتقدمة قد مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام، والدّول المتخلفة مازالت في مرحلة المجتمع التقليدي أو مرحلة توافر شروط الانطلاق نحو النمو المستدام وإذا أرادت الوصول إلى المرحلة الأخيرة فعليها أن تتبع نفس الخطوات والمراحل[1].

يرى معظم الاقتصاديين أن تحليل روستو قد فشل في مقابلة الشروط السابقة الذكر المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة، ويعتبر هؤلاء الاقتصاديين أن تحليل روستو أقرب إلى التفسير الانطباعي لتجربة تاريخية منه إلى التحليل العلمي الدقيق، فإذا أخذنا مثلا تفرقة روستو ما بين مرحلتي التمهيد للانطلاق ومرحلة الانطلاق، يصعب رؤية الفرق بينهما[2]،كما أن تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لكي يحدث الاستثمار الكافي لعملية الانطلاق لم تبينه النظرية وهو الجزء المهم .

ثانيا : نموذج هارودودومار(Evesey Domar -Roy Harrod)

قام كل من "روي هاردو ودومار ايفسي"(**Evesey Domar -Roy Harrod**) بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، وقد عنى كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره بأزمات كساد متكررة، وقد افترض كلا هما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا حاسمًا على زيادة رأسمال زيادة متوافقة مع تنامي القوة العاملة ومع التطورات التكنولوجية التي ترفع من إنتاجية العمل[3].

فكل اقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال المهلك أو التالف من السلع الرأسمالية. وتمكن صياغة النموذج على الشكل التالي[4]:

- الادخار(S)تكون نسبة S من الدخل القومي (Y) وبالتالي نكون معادلة على الشكل:

$$S=Sy \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

- الاستثمار (I): يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K

ويمكن تقديمه على أنه التغيير في رصيد رأس المال ΔK

[1] ميشال.ب. تودارو، مرجع سابق، ص 125.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص162.

[3] فريدريك .م.شرر،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي،ترجمة علي أبوعشمة، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 38.

[4] ميشال .ب.تودارو، مرجع سابق، ص126.

$$I=\Delta K.....2$$

لأن الرصيد الكلي لرأسمال له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج ، فان : K تكون:

$$K=\Delta K/\Delta Y$$

$$\Delta K=K\Delta Y.....3$$

- الادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I ومنه يمكننا الحصول على المعادلة التالية:

$$S=I.....4$$

من خلال المعادلة (2) و (3) نحصل على:

والمعادلة (2)والمعادلة (3) ومنه بالتعويض في المعادلة 4 نجد:

$$I=\Delta K=K\Delta Y.....5$$

وبالتالي نستطيع كتابة معادلة الادخار يساوي الاستثمار على النحو التالي:

$$S\Delta Y=K\Delta Y.....6$$

بقسمة جانبي المعادلة (6)على Yثم على K نجد:

$$\Delta Y/Y=S/Y.....7$$

المعادلة (7) تمثل الترجمة البسيطة لنموذج هارود- دومار.

والتي تقول بأن معدل الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) يكون مرتبطا بمعدل الادخار القومي.

نظرية هارود- دومار استخدمت في الستينات كأساس لإثبات فكرة ضرورة تدفق الرأسمالية الغربية إلى الدول النامية عن طريق برامج المساعدات الإنمائية [1].

ثالثا: نموذج كوزنيتس وكوريهارا kyzrents-kurichara (1955.1956)

لاقت مشكلة حصول الدول النامية على الإدخارات اللازمة لتحقيق النمو اهتماما كبيرا، وصنعت نماذج حول خصائص تشكل رأس المال في الدول المتخلفة اقتصاديا، وقصور الادخارات الوطنية في هذه الدول عن تحقيق مستوى الاستثمار المرغوب مثل الاقتصاديان الأمريكان كوزنيتس وكوريهارا kyzrents et kurichara اللذان حددا بعض المسائل التي تحقق عملية تشكيل رأسمال في هذه الدول، على وجه الخصوص، الميل المنخفض للادخار

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت،لبنان، 2003، ص 48.

وعدم إمكانية تشكيل صناديق التنمية، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياطات بالعملات الأجنبية الناتج عن العجز في موازين مدفوعات هذه الدول، وقد اعتبر أن تدفق رأس المال إلى هذه الدول كفيل بحل المشكلتين، فيعوض تدفق رأسمال النقص في الإدخارات الوطنية والعملات الأجنبية .

رابعا: نموذج شينيري وشروات : A.m.sttont-H.Bcheney

هناك العديد من نماذج المساعدات الإنمائية الخارجية، نذكر منها على سبيل المثال:نموذج "روزنشتاين ـ رودان" ونموذج مايكسل، ونموذج شينيري وشروات، حيث يرى هذا النموذج الأخير، أن المهمة الأولية لرأس المال هي تضيق الفجوة بين الادخارات الوطنية والمستوى المرغوب للاستثمار، وقد افترض في هذا النموذج أن الفجوة في السنة(t) تتحدد على أساس[1]:

$$Ft=It-St=F\circ+(Ki-S')(Yt-Y\circ)$$

حيث:

$$F\circ=I\circ-S\circ$$

وتمثلF_0 الفجوة بين الإدخارات الوطنية والاستثمارات في سنة الأساس (t)

K_i : مفاعل رأس المال،ويتصف حسب النموذج بالثبات طيلة المرحلة الأولى:

S' : الميل الحدي للادخار

Y_t : الدخل القومي في السنة.

Y_o: الدخل القومي في سنة الأساس t_o

خلال المرحلة الأولى، حسب النموذج، يزداد بشكل متواصل الميل الحدي للادخار حتى يبلغ ذلك المستوى الذي يساوي بين المعدل الوسطي للادخار ومعدل الاستثمار.

في المرحلة الثانية، يعتبر النموذج أن العائق الأساسي للتنمية هو عدم كفاية الإدخارات الوطنية، علمًا أن هذه الادخارات قد بلغت مستوى الاستثمار الضروري لمتطلبات الحد التأهيلي، لكنها لازالت دون مستوى الاستثمار المرغوب، تسد الفجوة حسب النموذج بين الادخار والاستثمار عن طريق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة. وتنتهي المرحلة الثانية ببلوغ الميل الوسطي للادخار مستوى الاستثمار المطلوب، يميل معدل تدفق رأس

[1] بسام الحجار، المرجع نفسه، ص49.

المال الأجنبي إلى الصفر، ضمن هذه الشروط، يبقى العامل الأهم الذي يقف عائقا أمام النمو هو عدم قدرة الصادرات على تمويل الزيادة في الواردات، وهنا بحسب النموذج، تبدأ المرحلة الثالثة.

ويعتبر العامل الأهم في المرحلة الثالثة، مسألة إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد من خلال إعادة توزيع الاستثمارات بهدف التوصل إلى تحقيق زيادة في معدل الصادرات عن معدل الزيادة في الدخل، من خلال تخفيض الميل الحدي للاستيراد[1].

صحيح أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على ردم الفجوة بين الادخار والاستثمار وتمويل برامج التنمية في الدول النامية وهذا ما أشبه فيها بعدة تجارب في بعض الدول مثل كوريا الجنوبية؛ سنغافورة، لكن هذا إذا تم توظيفها في الإطار الصحيح بعيدًا عن العوامل غير الاقتصادية .

الفرع الثاني: نظرية التبعية الدولية ونظرية التعلم*

بعد نجاح النماذج التنموية في الدول الغربية، بدأت الدول النامية في استيراد هذه النماذج، مما أدى الى ظهور نظريتان مختلفتان .

أولا : نظرية التبعية الدولية

تقوم هذه النظرية على اعتبار الدول النامية محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية، الدولية والفنية من خلال علاقتها بالعالم الخارجي، وتبرز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية والتركيز على الحل الاشتراكي وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة، ضمن هذا الإطار العام توجد اختلافات أساسية بين نظريات التبعية من حيث مستوياتها واهتمامها ومناهجها التحليلية وتفسيراتها المختلفة.

ينظر بعض منظري نظرية التبعية إلى الاستعمار على أنه عملية ناتجة عن التطور الرأسمالي في الدول المتقدمة وما نتج عنه نهب واستغلال ثروات المستعمرات، دون الأخذ بالاعتبار حقوق الدول المستعمرة، فمثلا وجدت الشركات التجارية الأوربية الكبرى في إفريقيا مستودعا لكثير للموارد الخام، من المراعي الشاسعة والموارد المائية، إلى الثروة المعدنية التي في باطن الأرض، إلى الإنسان الإفريقي نفسه التي قامت باستغلاله لاستزاف خيرات أراضي العالم الجديدة في الأمريكيتين فالاستعمار الأوروبي، قام بنهب موارد القارة النباتية والحيوانية والمعدنية والبشرية [2]. وذلك لتدعيم ثروته الصناعية، كما قام بتحويل الأراضي من أراضي مشاعة تدعم غالبية سكان المجتمع إلى

[1] بسام الحجار، مرجع سابق، ص49.

* يعتبر فرانك Frank وسمير أمين وسانتوس Santos من أبرز رواد نظرية التبعية.

[2] شوقي عطا الله الجمل، التكامل الإقليمي في إفريقيا،(التكامل تطوره وأشكاله ودوافعه وانعكاسا على التنمية في القارة)، مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،مصر، 29 /30 ماي 2005، ص30.

ملكيات خاصة تدعم أشخاصا محدودين وصاحب هذا تحول المحاصيل الغذائية إلى محاصيل تجارية تهدف إلى التصدير للدول الأوربية مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة تحتل الفئة القليلة وارتبطت مصالحها بمصالح المستعمرين[1].

كما طور البعض الأخر من مفكري التبعية نظرية التخلف، عن طريق الربط في علاقة تبادلية بين تقدم دول المركز وتخلف دول الهامش، أي أن النظام الرأسمالي الدولي يؤدي إلى تحقيق التطور في بعض أجزائه وإحداث التخلف في أجزائه الأخرى ؛ حيث يمكن إيجاز أهم الأهداف التي تسعى إليها الفئات الرأسمالية الموحدة وتأثيرها على تغيير البنية التقليدية في المجتمعات المحيطة أو دول الهامش كالتالي:

- التحكم في مسارات البنية التقليدية بالقدر الذي يسمح فقط بتصريف منتجات هذه الدول إلى المركز الرأسمالي المعولم بالقدر الذي يسهم في تطوير قوى الإنتاج بالداخل، وقد لعبت آلية تصميم ثقافة الاستهلاك دورا مؤثرا ؛ حيث يمكن رصد مظاهر التطلعات الاستهلاكية لدى الفئات والشرائح المختلفة في هذه الدول[2]؛
- بالإضافة إلى تفسير أخر للتبعية الدولية يقودنا إلى ما يطلق عليه نموذج المثال الكاذب وذلك نتيجة للتحيز المعرفي للخبراء من الدول المتقدمة المنشغلين بالوكالات والمنظمات الدولية ،عن طريق عرضهم لنماذج معقدة، غالبا ما تقود إلى سياسات غير صائبة لإحداث التنمية في الدول النامية والفقيرة[3].

كما يلخص بعض المنظرين لهذه النظرية أربع مقاربات تنبع من التبعية تتمثل في[4]:

- التعثر الذي يعود إلى العوائق الموضوعة عمدا أمام انطلاق صناعة محلية؛
- النهب الذي يشدد على الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية الموجودة في البلدان النامية؛
- التفريق الذي يعطي الدول النامية دور المصرف لمنتجات الدول الصناعية؛
- التجميع والذي يصف إبعاد صناعات الطرف إلى الأقسام المليئة باليد العاملة .

إذن ركزت نظرية التبعية الدولية على العوامل الخارجية المعيقة لعملية التنمية، على عكس النظريات السابقة التي اهتمت بالعوامل الداخلية من ادخار واستثمار وتدفق رأسمال كما أكدت على أن النمو غير كافي لتحقيق التنمية ودعت إلى إقامة نظام دولي عادل.

ثانيا:نظرية التعلم

[1] عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية (أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 2، جامعة الكويت، 1989،ص 56.

[2] الطاهر لبيب، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة المجلد الثالث، البعد الاجتماعي، ط1، لبنان، 2007، ص304.

[3] ميشال.ب. تودارو، مرجع سابق،ص143 .

[4] توماسكوترو، ميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين ،(أين أصبح العالم الثالث)، ترجمة نخلة فريفر، ط1، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، لبنان ، 1998، ص297.

ترتكز نظرية التعلم على دراسة سلوك الدول والحكومات وإدراكها لمصالحها القومية، وكيف يتغير هـذا السلوك والإدراك عن طريق عملية التعلم، وفي أواسط الثمانينات من القرن الماضي كانت دراسات التعلم والـتغير في النظام الدولي تقتصر على مجموعة محدودة من المحللين ومع بداية التسعينات، برزت دراسة هذا المجـال كإطـار نظري جديد لتنظيم البحث في سلوك الدول، بل إنها مثلت مشروعا لبناء نظرية متوسطة المدى تجمع بين العوامل والعناصر الخارجية الهيكلية (على مستوى العالم الخارجي)والعناصر الداخلية المتمثلة في صنع القرار على مسـتوى الدولة الوطنية ومن ابرز روادها نجد "إيسرايدج" (Looyd Etheredge). يمكن تلخيص أهم مبادئ النظريـة في النقاط التالية[1]:

- التغير في معطيات النظام الدولي قد يكون من الأسباب الرئيسية لتغير قرارات وتوجهات الدول على المسـتوى الوطني؛
- أن تعلم دولة ما يعبر عنه بزيادة تفهمها وكفاءتها في التعامل مع قضية معينة والاستفادة من تجارب الخصـوم أو الشركاء؛
- كلما زادت الانتقادات للدولة أو الحكومة من طرف الجهات الخارجية كالإعلام ومؤسسات المجتمـع المـدني كلما زادت درجة تعلمها؛
- يضيف بيتر ايفانز Peter Evans عنصرا مهما لعملية التعلم، هو إضفاء خصوصية الدولة على ما يـتم تعلمـه فالدول النامية تضطر في ظل النظام الدولي إلى تبني أفكار مستوردة من دول المركز، لكنها في النهاية لابد لهـا وأن تصبغها بخصوصيتها.

إن نظرية التبعية جعلت من الدول النامية تلميذا غبيا يتلقى كل ما يستورده من أفكار تنموية غربية، لكـن الدول النامية حتى وإن استوردت هذه الأفكار والنظريات والمناهج على أساس الخبرات التراكمية والـتي اثبـت نجاحها في الدول المتقدمة التي تبنتها تحت ظروف معينة، فلابد لها كما أشارت نظرية التعلم إلى أخذ ما تراه الدول النامية مجديا في ظروفها وبما يتماشى وخصوصيتها وهذا ما فعلته فعلا دول نامية مثل الصين.

الفرع الثالث: النظريات التي تعطي أهمية لعامل التطور التكنولوجي

اهتمت النظريات السابقة بعامل رأسمال و العوامل التاريخية و السياسية لتفسير ظاهرة التخلف، فيما أهملت عنصرا مهما وهو التطور التكنولوجي .

أولا: نظرية سولوRobert Solow

[1] راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا،(دراسة تحليلية لمبادرة النيباد)، ط1، مشروع دعم التكامل الإفريقي،القاهرة،،2005، ص53.

إن هذا النموذج لا يدخل ضمن نظريات النمو الداخلي التي سنتطرق إليها لكن يعتبر هذا النموذج السبب في ظهور نماذج النمو الداخلي باعتباره لم يقصر زيادة النمو على عامل رأس المال فقط .

طرح روبرت سولو المتحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987 المشكلة التي توجد في نموذج هارود-دومار حيث لم يكن واضحًا كيف يمكن المحافظة على مسارات نمو مستقرة ؛ أي بدا الاقتصاد كما لو كان متوازنًا على حافة سكين .

ويعتبر نموذج سولو إسهاما وطريقا لتطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو حيث يرى سولو حسب نموذجه البسيط أن تراكم رأسمال ليس السبب الوحيد في النمو ؛ حيث أدخل سولو عنصر العمل كعنصر إنتاجي مهم، ومتغير مستقل ثالث هو التطور التكنولوجي ويستخدم النموذج قانون تناقص الغلة لكل من العمل ورأس المال وثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا، يصبح العامل التكنولوجي هو العنصر المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو على المدى البعيد وطبقا لنموذج سولو،يتم استخدام دالة الإنتاج النمطية التي تأخذ الشكل الآتي:

$$\mathbf{Y = Ae^{ut}K^{\propto}L^{1-\propto}}$$

Y:الناتج المحلي الإجمالي؛

K:رصيد رأسمال البشري والمادي؛

L:عنصر العمل غير الماهر؛

F:ثابت المعادلة الذي يوضع المستوى التكنولوجي الأساسي؛

eu:معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي الذي يتحقق عند الزمن t ؛

α:مرونة الناتج المحلي الإجمالي السنة لرأس المال؛

α -1: هي النسبة المئوية التي يتغير بها الناتج المحل الإجمالي عندما يتغير بمقدار الواحد؛ وبافتراض أن α* أقل من الواحد وأن رأس المال الخاص يحصل على الناتج الحدي كعائد له فإنه لا توجد وفورات خارجية ومنه نجد أن صياغة النظرية النيوكلاسكية للنمو تتضمن تناقص الغلة لعنصري العمل ورأس المال.

وطبقا لهذا النموذج فإن النمو يحدث نتيجة الزيادة في العوامل الثلاثة. وتفسر هذه النظرية التخلف الذي تعيشه الدول النامية على أساس أن هذه الاقتصاديات منغلقة ولا تسمح للاستثمار الأجنبي بالتدفق إليها، بسبب زيادة درجة تدخل الحكومات مما يؤدي إلى تباطؤ النمو.

* α: هي النسبة المئوية التي يتغير بها الناتج المحلي الاجمالي عندما يتغير راسمال بالمقدار واحد .

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظريات النمو الاقتصادي لعقدين من الـــزمن، إلا أنـــه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، من بين تلك المسائل الـــتي تأخذ عليه، نجد مسألة تناقص الغلة في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحديـــة الـــتي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم التكنولوجي في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج سولو حاول البعض الاستفادة منها في بنـــاء نماذج أخرى أكثر تطورًا، وهي ما تعرف بنماذج النمو الداخلي.

ثانيا :نماذج النمو الداخلي

إن النماذج النيوكلاسيكية التي تطرقنا إليها والتي تعتبر أن النمو يقوم على التراكم الرأسمالي، فـــرأس المـــال سواء المادي أو البشري هو أهم العوامل في هذه النماذج، بالإضافة إلى أنها لم تتجاهل التطور التكنولوجي وباعتبار أنه لا نمو دون تطور تكنولوجي والفوارق في الإنتاجية هي التي تؤدي إلى تفسير الفوارق بين الدول، فـــالنموذج النيوكلاسيكي صحيح أنه أعطى أهمية للتطور التكنولوجي، لكنه لم يعطي أي تفسير قطعي وواضح، كما اعتـــبر التطور التكنولوجي في هذه النظرية عامل خارجي ينمو بشكل ثابت، فالنظرية لم تفسر سبب وجود الفروقـــات التكنولوجية بين الدول[1].

ونظرا لذلك ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي والآلية الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي. ترى هذه النظريات أن هناك مصادر للنمو الاقتصادي وأنها تتشـــابه مـــع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية.

ولكن مع وجود بعض الاختلافات، كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قـــام بهـــا مجموعـــة مـــن الاقتصاديين مثل رومر Raul Roumer الذي يركز أبحاثه على البحث والتطوير بالإضافة إلى التمرن والتطبيق، أما لوكس Lucas فقد ركز أبحاثه على الرأسمال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز بارو Barro على البنية التحتية والنفقات العمومية، وركز البعض الأخر على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو والتنمية.

تبحث نظرية النمو الداخلي عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل (PIB) الذي لم يفســـر ويتحـــدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو ويطلق عليه بواقي سولو. ويكمن الاختلاف بين النموذجين في تخلـــص نماذج النمو الداخلي من فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث سمحت بزيادة عوائد الحجـــم في

[1]Charls.L.Jones, Théorie de croissance ondogène, traduction Fabric Mazerolle, Boeck université, 2000, p 78.

الإنتاج الكلي إلى الاستثمار في الرأسمال البشري الذي يكون دائما في تحسن مستمر مما يعوض تنـــاقص العوائـــد الحدية لرأسمال.

ونستطيع فهم نظرية النمو عن طريق التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{Y=AK}$$

A: عامل يؤثر على التكنولوجيا .

k: تشمل كل من رأسمال البشري والمادي.

من الملاحظ أنه لا يوجد تناقص للعوائد على رأسمال المادي والبشري، في هذه المعادلة ؛ حيث أن وجـــود إمكانية للاستثمار في رأس المال المادي والبشري يمكن أن تحث على وجود وفـــورات خارجيـــة والتحســـينات الإنتاجية التي تزيد من المكاسب.

وبالمقابل فان ذلك يؤدي إلى إمكانية قيام الاستثمارات بتوليد وفورات خارجية، تجعل العاملα في معاملـــة سولو تعادل وحدة .لذا فان معادلة النمو الكلاسيكي والتي يمكن إ اختزالها إلى معادلة النمو الداخلي:

$$\boldsymbol{Y = Ae^{ut}\alpha L^{1-\alpha}}$$

إن النتيجة الصافية هي أن النمو المتواصل طويل الأجل ينتج من تزايد عوائد الحجم وهي نتيجة ممنوعة وفقا لنظرية النمو النيوكلاسيكية .

فعلى عكس نموذج سولو جد أن نظرية النمو النيوكلاسيكية تفسر التغيرات التكنولوجية بأنها نتائج داخلية للاستثمار العام والخاص للرأسمال البشري والصناعات كثيفة المعرفة. لذا فانه من وجهة نظر مفكري هذه النماذج هوانه يجب على الدول النامية لتحقيق النمو المستدام الاستثمار في الصناعات كثيفة المعرفة.

تطرقنا من خلال هذا المبحث عن الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية ولخصنا أهم النظريات الفاعلة في تطور المفهومين إذ يمكننا القول أن التنمية كمفهوم فرض نفسه على عالم اليوم نتيجة التغير الهائل الذي حـــدث في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.واستنتجنا أن الاختلافات القائمة بين العالم المتقدم والعالم النامي هي اختلافات من حيث الدرجة وليست من حيث النوع وهناك إمكانية للقضاء عليها، فالتخلف ظاهرة ناتجة عن عوامـــل داخليـــة وخارجية والخروج من دائرته تلتزم تعبئة الإمكانيات الداخلية والاستفادة قدر الإمكان من العوامل الخارجية وعدم محاكاة أنماط التنمية الغربية واعتبارها النموذج الأمثل، إذ أنها لم تكن فعالة حتى في المجتمعات التي انبثقـــت منـــها فكيف ستكون فعالة في بيئات مختلفة تماما.

المبحث الثاني: التنمية البشرية تحسين لحياة البشر

مع تطور الفكر التنموي والجهد المبذول لإيجاد نماذج تحقق الرفاه للإنسان وذلك باستغلال الموارد المتوفرة، أدرك المفكرون الاقتصاديون وبعد فشل النظرة التقليدية للتنمية القائمة على خلق الثروة والزيادة المتواصلة في الدخل، بان الجهد التنموي يجب أن يتوجه إلى الإنسان باعتباره هدف ووسيلة لتحقيق التنمية فالنظريات التي كانت في الماضي لم تعد قادرة على مواصلة ما قد كانت قد حققته من نجاحات، ليتم التوجه إلى نسق التنمية البشرية التي يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، فالتنمية في حقيقتها هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، الاستبداد، شح الفرص الاقتصادية، الحرمان الاجتماعي، تحقيق الحاجات الأساسية حيث يلاحظ أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية، وفي أحيان أخرى يكون افتقاد الحريات مقترنا بضعف المرافق العامة والرعاية الاجتماعية، مثل برامج مكافحة الأوبئة، أو الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية.

المطلب الأول :ماهية التنمية البشرية

يعاني الكثير من الناس في مختلف أنحاء العالم أنواعا مختلفة من افتقاد الحرية، سوء التغذية، الحرمان من حق الرعاية الصحية، الانحياز الجنوسي، الحرمان من الحريات السياسية والحقوق المدنية، فقدان الأمن والسلام، لذا يجب أن تكون التنمية في خدمة هذه الفئات من الناس . وهذا ما نادى نادى به أمار تياسنA.sen[*] ، من خلال مفهوم جديد للتنمية تجعل البشر هدفها وموضوعها، فكيف يمكننا تحديد تعريف للتنمية البشرية وما هي أهم الركائز التي تقوم عليها ؟

الفرع الأول : مفهوم التنمية البشرية

تعرف التنمية البشرية على أنها تنمية من أجل الإنسان، فهي تضعه موقع الصدارة، لا من حيث كونه وسيلة لعملية التنمية فحسب ولكن باعتباره هدفا لها، من خلال التركيز على الوفاء باحتياجاته المتعددة والمتنوعة[1].

كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) التنمية البشرية بأنّها "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها "[2].

[*] أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen، ولد في 3 نوفمبر 1933 في الهند، فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروفة ثم بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان والرفاه الاقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية.

[1] حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، مقالات في التنمية البشرية العربية، (الأحوال والبيئة الثقافية)، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 1998، ص35.

[2] Undp, Human development report 1990 , Oxford university press , new York ,p10 . (web site http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx).(date raed:25/04/2010).

إذن ومن خلال التعاريف السابقة للنمو والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، يمكننا اعتبار مفهوم التنمية البشرية مفهوم أشمل من المفهومين اللذين سبقاه، حيث أنها تجعل من الإنسان هدف ووسيلة، وتعمل على جعل التنمية حق من حقوق أي إنسان يعيش على سطح الأرض من خلال تقديم حياة كريمة يتمتع الفرد من خلالها بصحة جيدة ويحق له الالتحاق بالمدرسة والحصول على فرصة عمل...إنها التنمية التي تحفظ كرامة الإنسان، حيث أن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية.

الفرع الثاني: ركائز التنمية البشرية

تقوم التنمية البشرية على مبدأ تحسين حياة البشر عن طريق تأمين البيئة الصحيحة من أجل تحقيق ذاتهم، من تعليم وصحة ومحيط ملائم وتتمثل أهم ركائز التنمية البشرية في:

أولا: التعـــليم

يعتبر التعليم مسألة حساسة في أي مجتمع من المجتمعات خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على حياة أعضائه وبنيته الاجتماعية ويعزز التعليم أيضا التغير الاجتماعي. كما أجمعت "أدبيات الفكر وممارسات الخبرة المعاصرة أن للبيئة الثقافية والتربوية أثارا مباشرة وغير مباشرة في مسيرة التنمية صعودا وهبوطا "[1]، فكلما تحققت شروط إنتاج العلم والمعرفة زادت التنمية بمعدلات أسرع، إضافة إلى ذلك وبما أن الإنسان هو هدف التنمية، فان التعليم يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة ومستويات المعيشة للأفراد وخاصة الفقراء منهم، إذ يسهم بدور هام في دعم العدالة الاجتماعية من خلال تكافؤ الفرص على أساس القدرات العلمية والمعرفية، وبالنتيجة تتسع فرص التوظف أمام الجميع ما يضمن بدوره الحصول على دخل مادي يمكن من تحقيق مستويات ملائمة من الرفاه الاجتماعي .

ثانيا : الصحة

يواجه الفقراء في مختلف مناطق العالم كلا من معدلات الوفيات المرتفعة، سوء التغذية، محدودية القدرة على الحصول على كل ما هو أساسي من خدمات صحية؛ في نفس الوقت يقع الملايين في شراك الفقر كل سنة نتيجة لوقوعهم فريسة الأمراض المختلفة . هذه الأمراض التي تقوض كل القدرات الإنسانية وتحد من استحقاقات الأفراد[2]، وتزيد من تهميشهم وإقصائهم كأفراد داخل مجتمعاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية التي أساسها الإنسان. فالصحة في علاقة تناسب مع التنمية فكلما كان المجتمع في صحة جيدة إستطاع تحقيق التنمية والتنمية تعمل في نفس الوقت على تحسين ظروف الأفراد الصحية والتخلص من الأمراض بكافة أنواعها، فالدول

[1] حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، (مقالات في التنمية البشرية وتعليم المستقبل : رؤية معيارية)، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة ، مصر، 1999، ص37.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت،ص 146.

الغنية استطاعت تحقيق معدلات وفيات منخفضة، كما استطاعت استئصال أمراض وأوبئة عديدة تفتك بحياة أطفال الدول الفقيرة وتحصد أرواحهم في كل ثانية[1] .

ثالثا :البيئة

تعرف البيئة(Environnement) على أنها إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ[2]، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد وهي تحدد بقاءنا في هذا العالم[3]. ولقد اتفق مجموعة من علماء البيئة على أنها الإطار الذي يملأ عناصر الحياة .

كثيرا ما تفرض ندرة الموارد الطبيعية أو حتى نضوبها نتيجة الاستغلال المفرط قيودا على التنمية خاصة في البلاد الفقيرة، فالملاحظ أن أفقر 20 في المائة من سكان العالم يقطنون مناطق بلغ التدهور البيئي بها حدا غير مسبوق[4]، كما أن الفقراء هم على الأرجح أكثر المعانين والأقل تحصينا في وجه المشاكل التي تشهدها البيئة في عصرنا بما فيها الزلازل، الفيضانات، الجفاف وغيرها من الأخطار البيئية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.كما ترتبط مخاطر الكوارث الطبيعية و البيئية ارتباطا وثيقا بعمليات التنمية البشرية .فالكوارث تعرض التنمية للخطر وفي الوقت ذاته، فإن اختيارات التنمية التي يتخذها الأفراد والمجتمعات والأمم يمكن أن تولد خطر كوارث بيئية جديدة، غير أنه لا ينبغي أن يكون هذا هو الحال، حيث يجب أن تسهم التنمية البشرية في الحد من مخاطر تلك الكوارث وبدرجة كبيرة.

رابعا: تلبية الحاجات البشرية غير المادية

لقد جرت مناقشات عديدة في السنوات الأخيرة حول الحاجات الأساسية التي ركزت بطريقة سهلة الفهم على حاجات الفقراء من أكل وملبس وتدفئة لكن، بالمقابل هناك حاجات أخرى لا تقل أهمية هي الحاجة للعقل والإبداع وللوظيفة، إنها الحاجات التي تمكننا من القدرة على العطاء، وهذا ما يفسر ما يحدث للعالم الغني والذي بالرغم من الثروة المتراكمة ومعدلات النمو المرتفعة وتوفر ظروف الحياة الجيدة من صحة وتعليم، إلا أن هذا العالم مازال يفتقد الحاجات الأساسية لكل الناس[5].وهي حاجات روحية أكثر منها مادية وهذا ما يفسر انتشار الفقر بين السكان الآخرين في العالم النامي، فمحاولة الأغنياء سد حاجاتهم باستمرار من أجل تحقيق الرفاهية يجعلهم يحققون ذلك على حساب الفقراء .

[1] أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، علم اجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت،لبنان، ص226.

[2] فاطمة الزهراء زرواط، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الإقتصادي والبيئي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006، ص2.

[3] طارق أسامة صالح، الصحة والبيئة، مكتبة المجتمع العربي، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص13.

[4] ميشيل ب. تود ارو، مرجع سابق، ص445.

[5] جيريمي سيبروك، ضحايا التنمية المقاومة والبدائل،ترجمة فخري لبيب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،مصر، 2000،ص227.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية*

إذا كان معدل الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الكمية هي التي كانت تعبر عن تطور أي مجتمع، أو تحقيقه لمستوى تنموي معين فان ومع تبني المفهوم الجديد للتنمية البشرية خلال التسعينات جعل مؤشرات أخرى تعبر أكثر عن مدى تطور الشعوب، باعتبار أن المؤشرات السابقة لم تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبشرية التي ثبت تأثيرها الواضح في عملية التنمية .

الفرع الأول: مؤشر التنمية البشرية (IDH)

ظهر مؤشر التنمية البشرية(IDH) لأول مرة في تقرير(PNUD) العام 1990، عرف هذا المؤشر عدة تطورات نتيجة للنقائص التي كانت تظهرعليه في كل مرة.

أولا: حساب المؤشر

مؤشر التنمية البشرية مقياس مركب، على أساس أن عملية قياس التنمية البشرية يجب أن تشمل ثلاث جوانب أساسية هي: الصحة من خلال العمر المتوقع عند الولادة، التعليم معبرا عنه بمعدل معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار، ونسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، وأخيرا مستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط الدخل الفردي المعدل، ويبرز التقرير التركيز على هذه الجوانب على النحو التالي[1] :

- يرتبط مؤشر العمر المتوقع عند الولادة مع جملة الإشباعات وثيقة الصلة بالتنمية البشرية على غرار التغذية التعليم والصحة ؛
- مؤشر التعليم يعبر عن الصورة الحقيقة لكمية ونوعية المعارف التي يحصل عليها الفرد واللازمة للحياة المنتجة في المجتمعات الحديثة؛
- مؤشر متوسط الدخل الفردي ويعكس مقدار السلع والخدمات المتاحة واللازمة لمستوى معيشي لائق.

ولقياس هذه المؤشرات الفرعية، يعتمد البرنامج على الطريقة التالية:

- بالنسبة لدليل العمر المتوقع: وهو دليل لقياس جهود ما تبذله دولة ما لزيادة العمر المتوقع عند الولادة ويتم حسابه على النحوالتالي:

* المؤشر متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما.

[1] Undp, Human development 1990, op.cit, p12.

العمر المتوقع عند الميلاد – معلمة الحد الأدنى للعمر وتساوي 25

دليل العمر المتوقع : ——————————————————

معلمة الحد الأعلى للعمر وتساوي 85 – معلمة الحد الأدنى للعمر وتساوي 25

وهو يساوي قيمة تتراوح مابين الصفر والواحد الصحيح.

- بالنسبة لدليل التعليم فانه بدوره من مؤشرين اثنين دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالتعليم وللأول وزن نسبي بمقدار 2/3 والثاني بمقدار 1/3، وعلى ذلك دليل التعليم يأخذ الصيغة التالية: 2/3 دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة + 1/3 دليل إجمالي نسب الالتحاق .

- دليل الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد على فكرة المنفعة الحدية للنقود، ومعدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لمتوسط نصيب الفرد من (PIB)* .

ومنه فان مؤشر التنمية البشرية، وإضافة إلى مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المعدل فهو يشمل أبعادا أخرى كالصحة والتعليم. أي أن النمو الاقتصادي وإن كان مهما فهو غير كاف لتحقيق التنمية البشرية، بل أن هناك متغيرات أخرى يجب أخذها في الحسبان .

ثانيا: الانتقادات المقدمة للمؤشر

على الرغم من الانتشار الواسع الذي عرفه مؤشر التنمية البشرية، إلا أن هذا الأخير كان محل الكثير من الانتقادات أهمها:

- اقتصاره على مكونات محدودة، فضلا على الاعتراض على العلاقة بين هذه المكونات وجدوى إدماجها في مؤشر تركيبي واحد؛
- بساطته الشديدة التي يصعب بسببها الوصول إلى فهم أشمل للتنمية بجميع مكوناتها ؛
- عدم احتوائه على الحاجات غير المادية والتي أصبحت لها أهمية بالغة في حياة الإنسان؛
- لا يحيط بجميع مكونات التنمية البشرية بالرغم من أهمية المكونات المستخدمة[1]؛
- انحيازه للدول المتقدمة، على اعتبار أنه يعتمد على بيانات تسعة دول صناعية في تحديد متوسط حد الفقر.

* للمزيد من التفاصيل عن والأمثلة لحساب دليل التنمية البشرية، أنظر تقرير التنمية البشرية للعام 2003.

[1] كامل علاوي الفتلاوي، لطيف كاضم الزبيدي، مرجع سابق، 286.

الفرع الثاني :مؤشر الفقر البشري(IPH)

نظراً للانتقادات التي قدمت لمؤشر التنمية البشرية ظهر مؤشر الفقر البشري كمؤشر أكثر شمولية .

أولا : مفهوم مؤشر الفقر البشري

تضمن برنامج الأمم المتحدة من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1996، مؤشر الفقر البشري أوما يعرف بـــ "فقر القدرات "، ويعرف الفقر البشري " أنه ما يفرض من الخارج من غياب الفـــرص والخيـــارات الأكثـــر أساسية للتنمية البشرية مثل فرص العيش حياة طويلة وسليمة وبناءة ، والتمتع بمستوى معيشي لائـــق وكـــذلك بالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين " [1].

هذا المؤشر وعلى خلاف مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس مستويات الانجاز، يقيس مســـتويات حرمـــان الأفراد في ثلاثة من الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية [2] :

- الجانب الصحي في التناسل معبرا عنها بنسبة الولادات خارج الإشراف الطبي لممارسي الصحة المـــؤهلين إلى مجموع الولادات؛
- الحياة الصحية والمتمثلة في أن ينعم الإنسان بتغذية جيدة وصحية وتقاس بنسبة الأطفال دون ســـن الخامســـة والذين يعانون من نقص الوزن؛
- التعليم ويقاس بنسبة الأمية بين النساء اللاتي يبلغ سنهن 15 سنة فما فوق.

يكمن الاختلاف بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري في كون الأول يهتم بوصـــف مســـتوى متوسط قدرات الأفراد بدلالة مؤشرات تتعلق بالصحة والتعليم والدخل في حين أن المؤشر الثاني يركز على قدرات لا تتعلق بالدخل مباشرة بل تتعداه إلى قيم أخرى غير مادية.

ويميز بين مؤشر الفقر البشري في للدول النامية (IPH1-1)، وبين مؤشر الفقر البشري لبعض بلدان منظمـــة التعاون والتنمية الاقتصادية (IPH-2)، وذلك لخصوصية الفقر في كل مجموعة من الدول .

ثانيا :مؤشر الفقر البشري للدول النامية (1- IPH)

يقيس مؤشر الفقر البشري للدول النامية الحرمان في الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية البشرية، والـــتي تناولهـــا مؤشر التنمية البشرية (IDH) على النحو التالي:

[1] يوسف قريشي، الياس بن ساس، مؤشرات التنمية البشرية، (المفهوم، الأساسيات، الحساب)،أوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص 41-42 .

[2] UNDP، Human development report 1996 , Oxford university press , new York ,p110, (date read :25/04/2010)
Web site: http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx

- مواجهة خطر الموت في سن مبكرة نسبيا، وتقاس باحتمال الموت قبل سن الأربعين؛
- الأمية والإقصاء من عالم القراءة والاتصالات، تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (المتراوحة أعمارهم بين 16 و65 سنة).
- الحرمان من مستوى معيشي لائق وعدم النفاذ إلى التموينات الاقتصادية، ويقاس بنسبة السكان الذين ليس لديهم فرصة مستدامة للحصول على مياه شرب نقية، ونسبة الأطفال في سن اقل من خمسة سنوات ناقصي الوزن، إضافة إلى نسبة السكان الذين لا يتلقون رعاية صحية .

الفرع الثالث :مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس (ISDH)

تعد قضية المساواة بين الجنسين، واحدة من بين أهم النقائص التي اعترت مؤشر التنمية البشرية [1] . ولتدارك ذلك قدم تقرير التنمية البشرية لعام 1995 مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس ليعكس اللاّمساواة بين الذكور والإناث على صعيد أبعاد التنمية البشرية التي يتناولها (IDH) والمتمثلة في:

- حياة طويلة وصحية، يقاس هذا البعد بالعمر المتوقع عند الولادة للجنسين؛
- التعليم والمعرفة ويتم التعبير عنه بنسبة إلمام البالغين بالقراء والكتابة، ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛
- مستوى معيشة لائق، مقاسا بالدخل الذي يحصل عليه كلا الجنسين (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

إذا كان مستوى التنمية البشرية متساويا بين الجنسين يكون(ISDH)مساويا لـ(IDH)، وكلما زادت اللاّمساواة بين الجنسين انخفضت قيمة مؤشر التنمية المرتبط بالجنس مقارنة إلى قيمة مؤشر التنمية البشرية .

الفرع الرابع : مؤشر مشاركة المرأة (IPF)

عرّف تعبير المساواة بين الجنسين بطرق عدة في مجال التنمية، أما البنك الدولي فيعرف التعبير على أنّه المساواة أمام القانون،والمساواة في الفرص بما في ذلك أجور العمل والمساواة في الحصول على مدخل إلى الرأسمال البشري والمصادر الإنتاجية الأخرى التي توفر الفرص، والمساواة في الصوت أي القدرة على التأثير والمساهمة في عملية التنمية[2]. ظهر هذا المؤشر هو الأخر في تقرير التنمية البشرية لعام 1995، يركز على الفرص المتاحة للنساء عوضا عن التركيز على قدراتهن.

[1]UNDP, Human development report 1996 , op. cit , p74 .

[2] البنك الدولي، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، ترجمة هشام عبد الله، ط1، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص16.

يتناول مؤشر مشاركة المرأة عدم المساواة بين الجنسين في مجالات أساسية في الحياة الاقتصادية والسياسية تتعلق بالمشاركة واتخاذ القرار، وهو يحسب اللامساواة بين الرجل والمرأة في الأبعاد الثلاثة التالية [1]:

- المشاركة السياسية، تقاس بالنسب المئوية للمشاركة في المقاعد البرلمانية بين الجنسين؛
- المشاركة الاقتصادية والقدرة على اتخاذ القرارات، تقاس بمؤشرين:
  - نسبة الرجال والنساء في المناصب رفيعة المستوى؛
  - نسبة الرجال والنساء في المناصب المهنية والتقنية؛
- السلطة على الموارد الاقتصادية، معبرا عنها بالدخل المقدر لكل من الجنسين (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

المطلب الثالث: الأهداف الإنمائية للألفية

في عام 1995، التزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية، بمراجعة سجل المساعدات التنموية في إحداث التنمية في الدول النامية ومراجعة السياسات والإستراتيجيات المتبعة من طرف الدول المانحة للعون وذلك للاستفادة منها في تحديد التوجهات اللازمة لتقديم المساعدات الإنمائية في القرن الجديد . استغرقت عملية المراجعة عاماً كاملا، تمخض عنها نشر تقرير بعنوان تشكيل القرن الحادي والعشرين" دور التعاون من أجل التنمية" ، اشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية .هذا وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 تم تضمين هذه الأهداف، بالإضافة إلى هدف ثامن يتعلق" بإقامة شراكه عالمية من أجل التنمية"، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأخذت تعرف" بالأهداف الإنمائية للألفية" .

الفرع الأول: ماهية الأهداف الإنمائية للألفية

تتفرع الأهداف الثمانية إلى ثمانية عشر هدفا فرعيا، ثم تم إضافة ثلاث أهداف فرعية أخرى في السنوات الأخيرة مبينة في الملحق رقم (1-1)، وهي أهداف قابلة للقياس .

تعتبر الأهداف الإنمائية اللبنات التي ترتكز عليها التنمية البشرية حيث يمكن اعتبارها مخطط يتم الوصول من خلاله إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ فالوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب والقضاء على الفقر والجوع والأمراض المثبطة وغيرها من الأهداف، تجعلنا نصنع إنسانا متعلما يتمتع بصحة جيدة وقادر على توسيع خياراته

[1]UNDP,Human development report 1995 , Oxford university press , new York , p82 (date read :25/07/2010) .web site: http://www.arab-hdr.org/arabic/reports/global.aspx

وحرياته وبالتالي تحقيق التنمية وهو الهدف الأساسي للتنمية البشرية. والجدول التالي يبين العلاقة بين التنمية البشرية والأهداف الإنمائية

الجدول رقم(1-1): العلاقة بين التنمية البشرية والأهداف الإنمائية

القدرات الرئيسية للتنمية البشرية	مقابلها من الأهداف الإنمائية
العيش حياة صحية ومديدة	الهدف الرابع و الخامس و السادس: تخفيض وفاة الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة الأمراض الرئيسية.
تلقي التعليم	الهدفين الثاني و الثالث: تحقيق التعليم الأولي الشامل والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
الوصول إلى مستوى معيشة لائق	الهدف الأول : تخفيض الفقر والجوع
الشروط الأساسية للتنمية البشرية	مقابلها من الأهداف الإنمائية
الاستدامة البيئة	الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية
الإنصاف	الهدف الثالث: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
تعزيز القدرات للبنية الاقتصادية العالمية	الهدف الثامن: تقوية الشراكة بين البلدان

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، (الأهداف الإنمائية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية)، نيويورك،2003، ص28.

إذن من خلال الجدول نلاحظ العلاقة الوطيدة بين التنمية البشرية وأهداف الألفية الثالثة الإنمائية، فالأهداف الإنمائية هي التغير الكمي و المعياري للتنمية البشرية .

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للأهداف الإنمائية

صاحب تبني الأهداف الإنمائية لتوجه تنموي اجتماعي بالدرجة الأولى عدة إنتقادات خاصة باعتبارها معيار دولي يطبق على جميع الدول .

أولا: الأهداف الإنمائية كتوجه اجتماعي

إن الأهداف الإنمائية بغاياتها ومؤشراتها تعتبر كتوجه اجتماعي للتنمية بعدما بدأت الأفكار النيولبرالية تعود لتسيطر على التوجه التنموي في العالم مع اتفاق واشنطن، فنظريا تعتبر الأهداف الإنمائية شكل من التعاون الدولي

من أجل القضاء على التحديات العالمية ؛ ولعل التحديد الزمني لبلوغ الأهداف يعتبر في حد ذاته تفكير جدي ومدعم لتحقيقها وان تحقيق هذه الأهداف أو حتى التقدم نحو تحقيقها يعتبر شوط يقطع في مجال القضاء المشاكل التي تعالجها، لكن هذه الأهداف صيغت على أساس معيار عالمي، على الرغم من أن كل دولة لها أولوياتها الإنمائية، كما أنها تعبر أكثر عن البعد الاجتماعي والبيئي و لم تعط البعد الاقتصادي أهمية بالغة وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة اعتمادية الدول الفقيرة، وعدم التوجه إلى التغيير الهيكلي للاقتصاد والتحول إلى الاقتصاد المنتج الذي يحقق النمو والتنمية معا. ويبقى تحقيق الأهداف الإنمائية مما لاشك فيه سيحل مشاكل كثيرة تعاني منها الدول الفقيرة لكن التفكير يجب أن ينصب على الفترة التي تلي العام 2015 .

ثانيا: إنتقادات خاصة بالأهداف الإنمائية كغايات في حد ذاتها

لخص تقرير التنمية البشرية للعام 2003 مجموعة من الانتقادات الموجهة إلى الأهداف الإنمائية نلخصها فيما يلي[1]:

- تتسم الأهداف الإنمائية بالضيق الشديد وتغلغل أولويات التنمية؛
- تعتمد على مؤشرات ضيقة مثل فجوات الالتحاق بالمدارس لتتبع التساوي بين الجنسين أو أعداد الهواتف لقياس فرص الوصول إلى التكنولوجيا؛
- غير واقعية وتمهد الطريق لتثبيط الهمم؛
- تشويه الأولويات المحلية والوطنية عن طريق محاولة الوصول إلى جدول أعمال عالمي لا يتناسب والأولويات المحلية.

بالرغم من الإنتقادات الموجهة للأهداف الإنمائية، إلا أنّها فعلا أهداف طموحة وليست تعجيزية، بالإضافة إلى أنّها تبرز فعلا التحديات القائمة والتشوهات الموجودة وتكشف عن الصورة الحقيقية للبلدان ذات التحديات الكبيرة كما أن جعلها التزام دولي بتحقيق أرقام ونسب ملموسة وغايات زمنية، سيزيد من العمل بجدية أكثر من طرف المجتمع الدولي. وما ينقص هو كيفية التعامل مع هذه الأهداف وذلك عن طريق ترتيب الأولويات والأهداف والغايات حسب حالة وحاجة كل بلد.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، (الأهداف الإنمائية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية)، نيويورك،2003، ص30.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة مفهوم متطور

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي، لم يعد مستداما بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقليص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الاحتباس الحراري)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف الإنمائية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

المطلب الأول: التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بعد أن وضعه أخصائيون بيئيون واعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو ديجانيرو عام 1992. وسنحاول التطرق الى تطور المفهوم في أهم النقاط البارزة.

الفرع الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة*

تعود جذور مفهوم التنمية المستدامة والمصطلح الأساسي هو بالانكليزية (Sustainable)*، من فكرة الاستدامة والعدالة إلى عصور سابقة، فعند اليونان مثلا تعامل الأرض كإله له جسد وروح ويجب الاهتمام بها قدر المستطاع، وفي العصور الوسطى ظهرت التنظيمات المطبقة في مجال الغابات، التي أتت لتنظم طرق أعمال الأرض الزراعية حيث تنص على وجوب أن تأخذ الأرض فترة استراحة وهذا ما يكرس حقا مفهوم الاستدامة وهو ما يعرف الآن بفترة تجدد الموارد غير الناضبة، وفي أواخر القرن السابع عشر عمد جين باستييت كولبارت Jean-Batiste Colbert وزير لويس الرابع عشر إلى استخدام مفهوم الإنتاج المستدام بكيفية جد مميزة حيث عمل على إنجاز تحقيقات حول أحسن طريقة لاستغلال الغابات وتم صياغة مجموعة من القوانين عن كيفية غرس الأشجار وطرقة استخدامها لصناعة السفن التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإضرار بالغابات ووضع خطة لأكثر من 300 سنة وقد كان Colbert بمثابة خبير في التنمية المستدامة[1].

---

* يعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة حسب اريك ستارن Eric Stern دليلا على حدوث عملية التعلم حسب نظرية التعلم التي سبق التطرق إليها فالمقاربات التقليدية للتنمية أهملت تأثير التنمية على التدهور البيئي،واستبعدت الآثار البيئية من عملية التخطيط الإقتصادي،لكن جاء مفهوم التنمية المستدامة لمحاولة إدخال الاعتبارات البيئية في عملية التخطيط التنموي، فعملية التنمية تشهد عملية مستمرة للتعلم.

* يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنكليزي، الذي له أكثر من معنى. فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمل، وبالتالي القابل للاستمرار. وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل، في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير " التنمية المستدامة ". ويمكن أيضا، في اللغة العربية، أن نلجأ إلى كلمة " الدعم " للتعبير عن معاني المفهوم. فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة ونعتمد مصطلح التنمية المستدامة الذي يرد في ترجمة تقارير (PNUD).

[1] Anne Claire Chaumont , l'objectif de développement durable de l'organisation mondiale du commerce, l'harmattan , paris,2008 ,p25.

إن فكرة التنمية المستدامة، التي كانت حاضرة قبل الآن ضمن القضايا الفلسفية الإغريقية والرومانية، لا تشكل شيئا جديدا، إلا أنها لم تتبلور بطريقة منهجية إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. إن مسألة نقل الرأسمال الطبيعي أو البيئي للأجيال القادمة قد برزت بقوة في بداية القرن حيث أشارت اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة إلى هذه المسألة منذ سنة 1915. وفيما يلي أهم النقاط البارزة في تطور مفهوم التنمية المستدامة.

أولا : نادي روما 1968

في عام 1968، شكلت مجموعة من الباحثين الجامعيين والموظفين السامين ورجال الأعمال من مختلف الجنسيات ما عرف بـ"نادي روما "[1]، هذا الأخير وبعد أربع سنوات من إنشائه، أي في عام 1972 قدم تقريرا مفصلا عن العلاقة بين النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية وتطور المجتمع البشري تحت عنوان "حدود النمو".

كانت النتائج التي توصل إليها تقرير "حدود النمو" مفرطة في التشاؤم، حيث أكدت على أنه إذا استمرت معدلات الاستهلاك بهذه الوتيرة، فإن العالم مقبل على كارثة بسبب الضغط المتزايد الذي تمارسه حاجات البشر غير المحدودة على موارد الأرض المحدودة . ولتصحيح الوضع اقترح معدو التقرير جملة من الإجراءات، أهمها[2]:

- رفع مستويات الاستهلاك لدى الفقراء في العالم؛
- خفض الحجم الكلي لاستهلاك البشرية ؛
- دعم التقدم التكنولوجي، الذي يسهم في تحقيق الإجراء الأول؛
- تغيير أنماط الاستهلاك، ما يجعل الإجراء الثاني قابل للتحقيق؛
- التخطيط المستقبلي طويل الأمد.

ثانيا: مؤتمر ستوكهولم 1972

في نفس العام الذي صدر خلاله "تقرير حدود النمو"، اجتمع ممثلو113 دولة العاصمة السويدية ستوكهولم بمناسبة انعقاد قمة للأمم المتحدة حول البيئة البشرية، وكانت تلك أول محاولة جادة من قبل المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل التي شابت العلاقة بين التنمية والبيئة على الصعيد العالمي .

تضمن إعلان القمة ستة وعشرين مبدءا وفرت تلك المبادئ الأساس لتطور القانون البيئي الدولي لاحقا، نص أولها على" أنّ للإنسان حق أساسي في الحرية، في العدالة، وفي تلبية شروط حياته . وله الحق في بيئة تسمح له ظروفها بالعيش بكرامة . وعليه واجب الحفاظ على هذه البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية"[3] . إضافة إلى مخطط عمل من أجل الحد من التلوث. وبدأ البحث عن مفهوم جديد للتنمية تقوم الاعتبارات البيئية فيه بدور مركزي.

[1] Stephanie Treillet, l'économie de développement de Bandoeng a la mondialisation, 2eédition, 2007 , p174.

[2] مصطفى كامل السيد، التنمية والبيئة نقاش نظري ،(الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة)، المجلد الأول، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص375.

[3] Farid Baddache ,le Développement durable tout simplement ,éditions éyrolles , Paris, 2008, p278.

كما أسفرت القمة عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، الذي تبنى شعار التنمية بدون تدمير خلال عقد السبعينات، وأوكلت إليه مهمة بناء شراكة عالمية في مجال العناية بالبيئة.

ثالثا: تقرير بروتنلاند1987

في سنة 1982، عشر سنوات بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم، طلبت منظمة الأمم المتحدة تقريرا عن التنمية البيئية، لهذا الغرض تم تشكيل لجنة سنة 1984 برئاسة وزيرة البيئة النرويجية "غروهارلم بروتنلاند" ونشر سنة 1987 وهومعروف بتقرير بروتنلاند وهذا التقرير أتى بهدف صياغة تقرير متكامل ومتعدد المجالات للمشاكل العالمية.

رابعا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بريو ديجانيرو أو قمة الأرض العام 1992

أ- سير المؤتمر

تم عقد قمة الأرض بريو ديجانيرو بالبرازيل ما بين 3 و14 جانفي العام 1992 بعد عشرين عاما من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم السويدية، والذي شكل نقطة الانطلاق للاهتمام الجدي بقضايا البيئة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية . إحتضنت مدينة ريو ديجانيرو البرازيلية في الفترة من 3 إلى 14 جوان 1992 مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (CNUED) والمعروف "بقمة الأرض" "Le sommet de la terrer " لأجل مناقشة مستقبل الأرض.

شهدت القمة مشاركة 182 دولة وأكثر من 1500 منظمة غير حكومية[1]، وخلالها تم التأكيد على مبادئ مؤتمر ستوكهولم، كما تم تبني مفهوم التنمية المستدامة الذي قدمه "تقرير برونتدلاند"، بعد إزالة الكثير من الغموض الذي كان يكتنفه على اعتبار حداثته، ومكن الكم الهائل للحضور من أن اكتسى المفهوم الصبغة العالمية وبالنتيجة تصدرت قضايا التنمية المستدامة جدول أعمال المنظمات الدولية والدول والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومراكز البحث[2] .

إعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ثلاثة صكوك هي : إعلان ريو عن البيئة والتنمية، جدول أعمال القرن (الأجندة 21) وهي مخطط عالمي من أجل وضع التنمية المستدامة حيز التطبيق، والبيان الرسمي غير الملزم قانونا حول الغابات (بيان المبادئ حول الغابات)، وهو أول توافق عالمي بشأن إدارة الغابات بجميع أنواعها والحفاظ عليها وضمان استدامتها. بالموازاة مع ذلك جرى خلال المؤتمر فتح باب التوقيع على معاهدتين : اتفاقية

[1]Bruno Cohen – bacrie , communiqué efficacement sur le développement durable (de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables), 2006, p18.
[2] Stylvin Allemand, les paradoxes du développement durable,2007 , p7.

التنوع البيولوجي، موضوعها الحفاظ على التنوع الجيني والإحيائي والنظم الايكولوجية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[1] التي التزمت من خلالها الدول الموقعة بـ [2]:

- إدراج الحد من التغيرات المناخية ضمن البرامج الوطنية ؛
- التأكيد على أن تركيز غازات الدفيئة في الجو عند مستوى يوقف كل إخلال بشري خطير بالنظام المناخي هو الهدف النهائي؛
- انتهاج تنمية اقتصادية مستدامة ؛
- تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة عند مستويات عام 1990.

ب–مبادئ إعلان قمة الأرض

تمحورت مبادئ ريو السبعة والعشرين حول العناصر الأساسية التالية[3]:

- أبعاد التنمية المستدامة ؛
- متطلبات الاستدامة البيئية على الصعيد المحلي؛
- خصائص التنمية المستدامة.

خامسا:اتفاق كيوتو1997

انبثق عن الإطار الخاص بالتغير المناخي الذي جاءت به قمة الأرض، وانعقد باليابان سنة 1997 وجاء خاصة للدول الصناعية من أجل تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، والتي منها غاز الكربون .

هذا الهدف يختلف حسب الدول والإرادة السياسية للحكومات ؛ حيث نجد أن الهدف الدولي هو الوصول إلى تخفيض 5.2 في المائة من الانبعاثات في العام 2010، الاتفاق تم المصادقة عليه من طرف 55 دولة تمثل انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري 55 في المائة من مجموع الغازات، بالإضافة إلى كندا التي صادقت عليه العام 2002 وروسيا العام 2004 و تحفظت عليه كل من استراليا وأمريكا [4]، ومنذ انضمام روسيا بدأ العمل بالبروتوكول وبدأت بعض الأطراف بالفعل في سن تشريعات ومعايير قومية للإيفاء بالتزاماتها تجاه البروتوكول، من خلال وضع حدود قومية قصوى لمستويات الانبعاث فضلا عن إنشاء نظم تبادل الانبعاث.

[1] Alain Jounot, Le développement durable(100 Questions pour comprendrf et agir,Afnor,2004, p12.
[2] Taladidia Thiombiano , économie de l'environnement et des ressources naturelles , l'Harmattan ,Paris,2004 , p298.
[3] Afnor, développement durable de la stratégie a l'opérationnel ,la plaine Saint-Denis cedex, 2007,p345-349.
[4]Reseaux des agences régionales de l'énergie et de l'environnement (Objectif de développement :agir sur son territoire) ,p3.

سادسا:مؤتمر جوهانزبورغ للتنمية المستدامة 2002

حظي مؤتمر التنمية المستدامة الذي انعقد في "جوهانزبورغ" مابين 26 و04 سبتمبر 2002، باهتمام بالغ من طرف أخصائي التنمية والبيئة، وانعقد المؤتمر بعد مرور عشر سنوات على قمة الأرض الأولى، وقد درس المؤتمر تدهور الأوضاع البيئية، وخاصة المشاكل التي تواجه الدول النامية في هذا الصدد، تم الخروج بخطة على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر، تتمثل في النقاط التالية[1]:

- الإقرار بضعف الانجازات منذ مؤتمر ريو1992؛
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية، ومحاربة الفقر التي لم تنجم عنها سوى توصيات غير ملزمة، وتشجيع حركة التجارة العالمية؛
- بالإضافة إلى بعض التعهدات فيما يخص مواضيع المياه والصرف الصحي والتنوع البيئي والصحة.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة وجد طلائعه الأولى والرسمية في تقرير بروتنلاند الذي أعطى تعريفا واضحا للتنمية المستدامة، على أنها" تنمية تستجيب لمتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بمتطلبات وحاجات أجيال المستقبل ". يؤكد هذا التعريف أن التنمية المستدامة تقوم على مفهومين أساسيين[2] :

- مفهوم الحاجات الأساسية وبالتحديد حاجات السكان الأكثر فقرا، والتي ينبغي أن تمنح لها الأولوية؛
- التسليم بان البيئة لم تعد قادرة على تحمل الضغوطات الإنسانية عليها وان هناك موارد فعلا ستزول وتنضب وبالتالي ضياع حق الأجيال القادمة منها.

فالتنمية المستدامة هي إذن التحولات التي يتم فيها إستغلال المصادر، اختيار الإستثمار، وتوجيه التطور التقني كذلك التحول المؤسساتي، وكل هذه التحولات يتم تحديدها بدلالة حاجيات الحاضر والمستقبل[3].

لكن يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوم صعب نظرا للتناقضات التي يحملها.

---

[1] خبابة عبد الله، التنمية الشاملة المبادئ والتنفيذ (من مؤتمر ريو دجانيرو الى مؤتمر بالي)، أوراق أعمال الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،07-08- افريل 2008، ا لجزء الأول، ص77- 78.

[2] اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد، كامل عارف، مراجعة علي، حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1989، ص 69.

[3] Anne Claire, op. cit, p26.

الفرع الثالث : أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

أولا : الأهداف

تهدف التنمية المستدامة إلى[1]:

- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعا على المدى البعيد؛
- وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال؛
- تحقيق المشاركة الشعبية اللازمة؛
- ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للإستخدامات المختلفة.

على الرغم من أن هذه الأهداف تحمل في طياتها تناقض واختلاف إلا أنها من الممكن أن تتعايش وتتجانس فالتنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. مما يسمح بالعيش الكريم لنا وللأجيال القادمة. فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد الطبيعية والأساسية.

تضمن تقرير برونتدلاند جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي[2] :

- إعادة إنعاش النمو خاصة في البلدان النامية، على اعتبار العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والبيئة ؛
- تغيير نوعية النمو على نحو يجعله أقل تبديدا للموارد الطبيعية وأكثر إنصافا ؛
- تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية؛
- تأمين معدلات نمو سكاني عند مستويات لا تهدد الاستدامة، وتراعي حدود استيعاب كوكب الأرض؛
- توجيه الجهود نحو حفظ قاعدة الموارد الطبيعية من خلال إحداث تغييرات جذرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك خاصة لدى المجتمعات الصناعية ؛
- تكييف الابتكارات التكنولوجية وجعلها أكثر مراعاة للاعتبارات البيئية ؛
- دمج البيئة والاقتصاد في صياغة القرارات حيث يلغي مفهوم التنمية المستدامة علاقة التضاد بين الاثنين.

تشكل هذه الأهداف أساس العمل الوطني والدولي من أجل بلوغ التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة .

[1] طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،مصر،2009 ، ص215.

[2] اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مرجع سابق، ص76.

ثانيا: المبادئ

المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي التالية :

- الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته؛
- التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القارات أوالتأثير عليها؛
- حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية؛
- التضامن، بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل :
  - الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة؛
  - عدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة؛
  - تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

وفي نهاية التحليل، تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة أعمدة رئيسية ومتكاملة:

- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية؛
- الاعتناء بالرأسمال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوفر للجميع المهارات والقدرات والصحة للمشاركة في دورة الإنتاج؛
- تطوير الرأسمال المجتمعي، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والمشاركة في اتخاذ القرارات.

الفرع الرابع: العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة

تلتقي التنمية البشرية مع التنمية المستدامة في عدة عناصر لتشكل ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة وهي تعني أكثر من مجرد التنمية المستدامة مضافا إليها التنمية البشرية بل هي نتاج التوليف بين مبادئ المفهومين للحصول على التنمية التي تخدم الإنسان.

ويكمن جوهر هذا التوليف في الوصف التالي الذي ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان " مبادرات من أجل التغيير " : إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا. وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة، لا بتدميرها، ويمكن البشر بدلا من

تهميشهم. وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم. وعليه، فإن التنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل، ويمكن توضيح تكامل أهداف كلا المفهومين في الجدول رقم(1-2).

الجدول رقم (1-2): العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة

غايات التنمية البشرية	الارتباط مع غايات التنمية المستدامة
الاهتمام بالعنصر البشري	تنمية دور العنصر البشري في البيئة
تنمية قدرات الإنسان	الاعتماد على القدرات البشرية اعتمادا أساسيا
مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في إحداث خلل في البيئة	التوازن الاجتماعي والبيئي هدف التنمية المستدامة
أهداف التنمية البشرية من صحة وتعليم وتمكين...تزيد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة	الإنسان الواعي بأهمية الحفاظ على البيئة هوالذي يحقق التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :طلعت مصطفى السروجي،مرجع سابق،ص220.

إذن ومن خلال الجدول (1-2)، نلاحظ أن العلاقة بين التنمية البشرية و التنمية المستدامة علاقة ظاهرة فهذه الأخيرة هي مفهوم يشمل التنمية البشرية بجميع مبادئها و ركائزها ليتعداه إلى قضايا البيئة.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المشكلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها. وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

في دورتها الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة .

الفرع الأول: خصائص مؤشرات التنمية المستدامة

يجب أن تتوفر المؤشرات التي تعبر عن مدى التقدم في تحقيق تنمية مستدامة على مجموعة من الخصائص نوردها في النقاط التالية[1]:

[1] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000، ص166-167.

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها ؛
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها ؛
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة ؛
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- النواحي الخاصة حيث ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا؛
- الحساسية للزمن بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية

تتمثل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في:

أولا: البنية الاقتصادية

أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدّل الدخل القومي.
- **التجارة:** ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

ثانيا: أنماط الإنتاج والاستهلاك

إن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي:

- **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- **استخدام الطاقة:** وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.
- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية أنتاج النفايات الصناعية والمترلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- **النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ).

الفرع الثالث : المؤشرات الاجتماعية

تتمثل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في :

أولا : المساواة الاجتماعية

ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحة والتعليم. من القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر وتوزيع الدخل، تمكين، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، عدالة الفرص ما بين الأجيال. وبالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقق ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال:

- **مؤشر الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- **مؤشر البطالة:** ويقاس بنسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل.
- **مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسه من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الفرد[1].

[1] عبد الرزاق فوزي، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، أوراق عمل مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سابق، ص 88.

ثانيا: الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس، فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة، كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة. أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
- **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

ثالثا: التعليم

يعتبر التعليم متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21، حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإنّ التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة.. أما مؤشرات التعليم فهي:

- **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الإبتدائي.
- **محوالأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

رابعا: السكن

إن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

خامسا: الأمن

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان. ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

سادسا: السكان

يعمل النمو السكاني على زيادة استغلال الموارد الطبيعية . هذا إذا كان الاستخدام غير مستدام، ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة ؛ حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

الفرع الرابع: المؤشرات البيئية

تتمثل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في:

أولا: الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع. وقد اهتمت الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري .

ثانيا: الأراضي

تغطي الأراضي اليابسة ما يزيد ثلث مساحة كوكب الأرض وعليه فان موارد الأراضي في هذا الكوكب محدودة وحساسة وغير متجددة، تشمل الأراضي التربة العنصر ذو الأهمية الخاصة في المجال الزراعي والطبقة الأرضية بأهميتها البيئية وما توفره المناطق البرية المختلفة التي تشكل مكونا هاما لاستقرار البشرية ورفاهيتها، كما

تساهم الأراضي في المحافظة على التنوع البيولوجي البري وفي تنظيم الدورة المائية واختـــزان الكربـــون وتـــدويره وخدمة الأنظمة الإيكولوجية الأخرى كما تشكل مستودعا هاما للموارد الخام ومدفنا للنفايات الصلبة والســـائلة وقاعدة تبنى عليها المناطق السكنية وأنشطة النقل والمواصلات.

أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيـــدات والمخصـــبات الزراعية.
- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- **التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

ثالثا: البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70 في المائة من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المنـــاطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء. ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشـــتهم وأوضـــاعهم البيئيـــة والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية. أما المؤشـــرات المســـتخدمة للمحيطـــات والمناطق الساحلية فهي:

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الـــذين يعيشـــون في المنـــاطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

رابعا: المياه العذبة

المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثـــر المـــوارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويثير تلوث المياه السطحية والجوفية قلقا متزايدا في مناطق عديدة ويحـــد من توفير المياه ولا يؤدي تدني نوعية المياه فقط إلى الإصابة بالأمراض، بل يساهم في تقليل الإنتاج الزراعي مما يعني استيراد المزيد من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفســـها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب ؛ حيث أن تخصيص كميات من المياه بشكل متوازن لأغراض الشـــرب

والتنمية وحماية الأنظمة البيئية بات مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في العقود القادمة. ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما:

- **نوعية والمياه:** وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
- **كمية المياه:** فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

خامسا: التنوع البيولوجي

يقصد بالتنوع البيولوجي الفوارق القائمة بين مختلف الكائنات الحية البرية والبحرية والأنظمة الإيكولوجية التي في الأجسام الأخرى ويشمل ذلك تنوع الصفات الوراثية بين مختلف أنواع الأنظمة الإيكولوجية وضمن النوع الواحد.

وتكمن العلاقة بين التنوع البيولوجي التنمية المستدامة في مساهمة الكائنات الحية بشكل واسع في تقديم الخدمات البيئية مثل تنظيم تركيبة غازات الغلاف الجوي وحماية المناطق الساحلية وتنظيم الدورة المائية والمناخ والحفاظ على خصوبة التربة وتجديدها وتخفيض وتحليل النفايات وامتصاص الملوثات.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تربط ثلاث أبعاد من شأنها أن تصبغ مفهوم التنمية بصبغة الاستدامة ، فالتنمية ولكي تكون مستدامة عليها وفي آن واحد أن تكون فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا ومستدامة بيئيا.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي إلى التوفيق بين متناقضين، من جهة ضمان الكفاءة والفعالية الاقتصادية وتعظيم المنافع، ومن جهة أخرى الحفاظ على رصيد الموارد البيئية ونوعيتها .

وعليه يفرض البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على المستوى المحلي أن توجه الجهود التنموية نحو التحسين المستمر لمستويات المعيشة لأفراد المجتمع، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات على ضوء المتاح من الموارد، وعلى نحو يمنع حدوث اختلالات اجتماعية أو بيئية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[1] .

أما على المستوى الدولي، فالاستدامة الاقتصادية تقتضي تعاونا وشعورا بالمسؤولية خاصة من قبل الدول الصناعية، من خلال العمل على الخفض المستمر لمستويات الاستهلاك المبدد للموارد الطبيعية وتكييف أنماط

[1] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع(مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 189.

الإنتاج بحيث تكون أكثر مراعاة للاعتبارات البيئية، والحد من التلوث العالمي ومعالجة آثاره باعتبارهـــا المتســـبب الأكبر فيه . وكل هذا مع مراعاة مصالح الدول الفقيرة التي تعتمد غالبيتها على ما تحوزه من موارد طبيعية لأغراض التنمية.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاســـتمرار يجـــب ألا تحتـــرم مقومات النمو الاقتصادي فقط، بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعيـــة علـــى تحمـــل التغـــيير والاستفادة منه على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشـــرية وأصـــبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان،وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، وذلك علـــى خلاف الفترات السابقة التي كان التركيز ينصب خلالها على وسائل التنمية المادية، أي علـــى زيـــادة معـــدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة.

الفر ع الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة

يتمحور مفهوم الاستدامة حول فكرة الحدود البيئية، التي تعني" أن للموارد البيئية حدودا معينة ينبغي أن لا يتجاوزها الاستهلاك البشري وإن حدث ذلك فهو يعني تدهور النظام البيئي في مجمله"[1].

لقد شكلت الموارد الطبيعية ولا تزال المتغير الأساسي في معادلة التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونهـــا مدخلات وعناصر إنتاج أساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية أو أنها مصدر أساسي للثروة في عديـــد البلـــدان خاصة النامية منها، لكن وبعد عقود طويلة استيقظ عالم اليوم على حقيقة مفادها أن تلك البيئة ومواردهـــا الـــتي ظلت تدعم عملية التنمية الاقتصادية، أصبحت اليوم هي نفسها تشكل قيدا على تلك التنمية، فكثير من المـــوارد البيئية اكتشف اليوم أنها ناضبة ؛ حيث لا يمكن تعويض الأرصدة المستهلكة منها، كما أن المتجدد من تلك الموارد أصبح يتهدده التلوث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثبتت أنماط التنمية التقليدية والتي شكلت فيهـــا مصـــادر الطاقة الأحفورية عصب الحركة، عدم قابليتها للاستدامة بدليل ما تشهده بيئة اليوم من تدهور، فارتفاع درجـــة حرارة الأرض، والزلازل والأعاصير المدمرة والفيضانات الجارفة أصبحت من أهم سمات هذا العصـــر .كمـــا أنّ ضمان الاستدامة البيئية يقتضي التحرك وعلى أكثر من صعيد من خلال [2]:

- ضرورة إعطاء القرارات الاقتصادية وعلى مختلف المستويات بعدا بيئيا، من خلال توسيع هـــامش الـــدور للهيئات المعنية بالبيئة ؛

[1] المرجع نفسه، ص 190.

[2] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، أوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سابق، ص،48،49.

- إحلال التكنولوجيات الصديقة للبيئة محل الآلات التقليدية في مختلف مراحل الإنتاج ؛
- نشر الثقافة البيئية إن لدى المنتج أو المستهلك من خلال تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر، التنمية الخضـــراء، المنتوج الأخضر، التسويق الأخضر ؛
- إدراج الاعتبارات البيئية ضمن مختلف المقررات الدراسية ولمختلف الأطوار التعليمية؛

إضافة إلى كل ما سبق ولأن المشاكل البيئية لا تعترف بالحدود السياسية، فان التعاون الدولي مـــن أجـــل حماية البيئة أصبح أكثر من ضرورة، خاصة من قبل الدول الصناعية التي بنت تقدمها وازدهارها على أنقاض النظام البيئي العالمي.

المبحث الرابع: التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة

يمثل تحقيق التنمية المستدامة أكثر تحدي يواجه الدول النامية، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات الماضية إلاّ انه مازال هناك أكثر من مليار نسمة يعانون من الفقر المدقع، والوصول إلى أدنى شروط الحياة بكرامة من غذاء ومياه صرف نظيفة ومأوى ولباس، وظروف تعليم جيدة .

المطلب الأول: ظهور فكرة التعاون الدولي

ليس من الغريب أن يشكل مبدأ التعاون الدولي من أجل التنمية أحد المحاور الأساسية التي ميزت العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وبالأخص مابين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة وهي الفترة التي عرفت هوة كبيرة في مستوى التقدم مابين الدول المنتمية إلى الطائفتين وقد حظي مبدأ التعاون الدولي بأهمية قصوى على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية هذه الأهمية ظهرت بجلاء في إطار هيئة الأمم المتحدة (UN) التي زادت من قيمة التعاون الدولي ليشمل المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

الفرع الأول: مسؤولية الدول المتقدمة في تخلف الدول النامية

لقد كان للدول المتقدمة دورا رئيسيا في تخلف الدول الفقيرة التي عانت من نهب ثرواتها عبر مسميات الاستعمار و التجارة و الديون...

أولا: الاستعمار والهيمنة على الثروات

لعبت الدول المستعمرة دورا كبيرا في عزل مستعمراتها عن العالم الخارجي وربطها فقط بها، مما أثر على قطاعاتها التجارية والصناعية، فجعلتها في تبعية مطلقة بعد رحيل الاستعمار، فضلا عن إغراقها في التخلف وانخفاض حاد في مستوى المعيشة [1]، كما عمد إلى استغلال ثروات البلدان اشد ما استغلال على نحو أوقعها في هوة التخلف والتبعية .

ثانيا : أزمة المديونية

لسياسة الإقراض الدولية والتغيرات في أسعار الفائدة أثر في انفجار أزمة ديون العالم الثالث خاصة وأن مصادر الإقراض الخاص باتت هي الأساس وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل وبأسعار فائدة عالية ومتغيرة[2]، فبعدما كانت القروض ميسرة وأسعار الفائدة منخفضة، مما شجع الدول النامية على الإسراف في الاقتراض

[1] هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر، 2004، ص 49.
[2] بسام الحجار، مرجع سابق، ص173.

ارتفعت أسعار الفائدة فجأة وامتنعت المؤسسات المانحة عن منح المزيد من القروض الميسرة، وحل محلها المقرضون الخاصون[1]، مما أدى إلى عجز الدول عن الوفاء بالتزاماتها.

بينما اندرجت القروض، من زاوية الدائن، ضمن سياسة وإستراتيجية الدول الرأسمالية في توفير أفضل الشروط لتوسيع نفوذ اقتصادها على النطاق الدولي والمحافظة على مستوى أرباحها. جاءت المديونية بالنسبة للمدين في إطار الوهم ببناء مشروعات البنية التحتية والنفقات العامة، والإسراع في تحقيق التنمية، وتمويل استيراد السلع الإنتاجية، وتمويل نموذج التصنيع الموجه. مما أدى إلى زيادة أعباء المديونية وتفاقم مشاكل الدول النامية بدلا من الاتجاه الى تحقيق التنمية .

ثالثا: العولمة وتوسيع الهوة

.بما أن الاقتصاد العالمي ينمو ويتكامل ويندمج بسرعة فائقة، فقد بلغت نسبة التجارة الدولية بين العامين (1990- 1997) حوالي 6.5 في المائة، غير أن الدول النامية التي انتفعت من هذا التوسع والاندماج في الاقتصاد العالمي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، تتعزز هذه النتائج بدراسات البنك الدولي وهو أكبر موجه لتحرير التجارة، حيث ومن ضمن 93 دولة تمكنت 23 دولة فقط من الخروج رابحة من تيار العولمة وهناك خطر واضح من أن الكثير من الدول التي تحتاج إلى النمو الاقتصادي بصورة ماسة ستعاني المزيد من التخلف مع استمرار عملية العولمة[2]. فرغم ما بشر به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى السوق، ستتجه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية ومما يترتب عن ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع وعلى الصعيد الدولي مما يشبع احتياجات البشر بشكل أفضل.

يرى جون ستجلتيز الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي "أن الدول الآسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها، أما البلدان التي تضررت وهي الغالبية فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة ففي ظل العولمة نلاحظ أنّ العالم يتجه نحو استقطاب شديد في الفقر الذي اتسعت دائرته بشكل كبير وإلى تركيز شديد للثروة على المستوى الدولي وداخل الدولة الواحدة[3]. فالعولمة هي عملية مربحة لكن للفئة القليلة فقط.

[1] محمد الهادي، صالح أسود، مشكلات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، (دراسة تحليلية لتفاقم أزمة المديونية الخارجية ودورها في عرقلة التنمية الوطنية، مجلس الثقافة العام، ص36.

[2] أنتوني غيندزبمسلغذة كارين بيردسال، مرجع سابق، ص225.

[3] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، مرجع سابق، ص 53.

رابعا: منظمة التجارة العالمية ونظام السوق الحر

بدلا من العمل على بناء نظام عالمي يرتكز على التضامن واحترام الحقوق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عمد المعسكر المنتصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية إلى فرض نظام تجاري عالمي مبني على أسس غربية، قاد إلى توقيع إتفافية إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد جملة من المراحل وبالرغم من أن الدول النامية تمثل الأغلبية الساحة في المنظمة إلا أن الدول الغربية هي المسيطرة على قوانين المنظمة وشروطها المجحفة .

لقد جاءت فكرة حرية التجارة الدولية برعاية منظمة التجارة العالمي لتراهن على انتقال رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بحثا عن عمالة رخيصة وفي المقابل فان عمالة الدول الفقيرة ستهاجر إلى الدول الغنية بحثا عن مردود مادي أفضل لكن الحقائق التي تكشفها الأرقام تدل على أن هذه النظرية لم يكتب لها النجاح العملي لسبب أو لآخر[1].

خامسا: الرأسمالية وتقسيم العمل الدولي

أدت الثورة الصناعية إلى تغيير شكل تقسيم العمل الدولي، فتخصصت البلدان الرأسمالية في تصنيع المواد الاستهلاكية والرأسمالية والبلدان النامية أوكلت لها مهمة التخصص في إنتاج المواد الزراعية وتوفير المواد الأولية لصناعات دول المركز، مما أدي إلى ظهور اللبنات الأولى لعلاقات التبعية من خلال التقسيم الدولي للعمل[2]، مما أدى إلى تغيير البنية التقليدية في المجتمعات المحيطة أو النامية عن طريق تصريف فقط منتجات الدول الصناعية بالشكل الذي أدى إلى تغيير أنماط الاستهلاك بالدول النامية وتعميم ثقافة الاستهلاك الغربية دون الالتفات إلى تلبية الحاجات الأساسية .

لقد كان لتقدم الدول المتقدمة وما حققته من رفاه دورا كبيرا في تخلف الدول النامية، وهذا دون إنكار العوامل الداخلية التي تعتبر الدول النامية هي المسؤولة عليها ومن هنا يمكننا اعتبار أن فكرة التعاون الدولي ليس من قبيل الصدقة، فمع تطور الفكر القانوني والاقتصادي، ومع تزايد الوعي العالمي لتفاقم إشكاليات التنمية والتخلف في العالم وخاصة بالنسبة للدول الفقيرة في العالم، لم تعد المساعدات الاقتصادية الدولية للدول المتخلفة مجرد إحسان يشعر به المجتمع الدولي تجاه الدول المتخلفة، بل أصبحت حاجة ملحة يفرضها الواقع الدولي.

الفرع الثاني:المشاكل العالمية المشتركة

تتشارك بلدان العالم في جملة من المشاكل والمتعلقة خاصة بالممتلكات المشتركة ويظهر هذا بوضوح في تشابك المشاكل البيئية خاصة.

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000 ، ص254.

[2] عبد الله هدية،وآخرون، حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات متعددة الجنسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص80.

أولا: المشاكل البيئية

أصبحت قضايا البيئة في الآونة الأخيرة ذات اهتمام خاص بالنسبة لكل دول العالم وتعتبر المشاكل البيئية متعلقة أكثر بالتطور التكنولوجي الذي كان نتاجا لثقافة الإنسان سواء في الدول المتقدمة وما نجم عن الثورة الصناعية من انتهاكات للبيئة أو بالنسبة للدول المتخلفة وما نجم عن الفقر والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية ويمكن إجمال المشكلات البيئية التي يتخبط بها العالم في ما يلي :

أ-ثقب الأوزون

ظهر الاهتمام بثقب الأوزون لأول مرة في العام 1975 عندما قاما عالمان أمريكيان بطرح المشكلة على الساحة الدولي وأوضحا بان المشكلة ناتجة من انبعاث الغازات الناجمة عن التطور الصناعي .

ب-مشكلة تغير المناخ واستهلاك الطاقة

نتجت مشكلة تغير المناخ من الارتفاع درجة حرارة الأرض على كوكب الأرض، ومما قد يؤدي حسب العلماء إلى ذوبان الجليد وغرق مساحات من الأرض [1].أمّا بالنسبة إلى استهلاك الطاقة الذي هو السبب الأول في مشكلة التلوت ، تعتبر الدول المتقدمة هي المسؤولة عنه نظرا للإسراف الكبير للطاقة

ج-استنزاف الموارد الطبيعية

أدى التطور التكنولوجي والصناعي في الدول المتقدمة والفقر في الدول النامية إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة منها والناضبة، ففي البلدان النامية يعتبر الخشب من أهم موارد الطاقة مما أدي إلى تدمير مساحات شاسعة من الغابات .

د-مشكلة المياه

المياه من الموارد المحدودة التي يريد الطلب عليها كلما زاد عدد السكان وكلما زاد الإنتاج الصناعي والزراعي فان الحياة على سطح الأرض تتوقف على هذا المورد التي تعاني اغلب الدول خاصة النامية منها من مشكلة ندرته.

ه-التصحر

أفادت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن ظاهرة التصحر تهدد 110 دول في العالم ويتضرر بسببها حوالي 250 مليون نسمة، أن ما يسمى الزحف الصامت للتصحر يسبب خسائر اقتصادية تقدر بنحو42 مليار دولا سنويا منها تسع مليارات في إفريقيا لوحدها التي تعاني كثيرا بسبب هذه المشكلة وأكثر الأراضي المتضررة في

[1] طارق السيد، علم إجتماع التنمية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 2005، ص109.

القارة السمراء بسبب الفقر الذي يؤدي إلى استخدام غير المستدام للأراضي الزراعية للحصول على اكبر كمية من المحصول[1].

كل هذه المشاكل تدق ناقوس الخطر وتستوجب التعاون الدولي من أجل الحد منها.

الفرع الثالث: تفاقم مشكلة الفقر والجوع في العالم

مر مفهوم الفقر بعدة تطورات خضعت لعدة عوامل اقتصادية و تاريخية ،كما تباينت مفاهيمه وهذا ما يبين صعوبة إيجاد مفهوم شامل للفقر .

أولا: نحو مفهوم عالمي للفقر

تطور مفهوم الفقر بمرور الزمن، فبعد أن كان مرتبطا بالدخل فقط، أصبح ينظر إليه اليوم كمفهوم متعدد الأبعاد ينشأ بفعل السياسات المتبعة والموقع الجغرافي والتاريخ والثقافة والخصوصيات المجتمعية .

والفقر ظاهرة منتشرة في البلدان النامية ويتخذ أشكال الجوع والافتقار إلى الأرض وأسباب العيش ويلازم

سياسات توزيع غير فعالة والبطالة والأمية والأوبئة ونقص الخدمات الصحية والماء الصالحة للشرب، أما في البلدان المتقدمة، فإنه يفصح عن نفسه في أشكال الاستبعاد الاجتماعي وتزايد البطالة والأجور المنخفضة . وهو في كلتا الحالتين نتيجة لانعدام العدل والمساواة والأمن البشري والسلام.

منذ سنة 1945، أصبح للفقر معنى متجانس وعالمي تقريبا بوصفه وضعا اقتصاديا يعتمد على عمليات انتقاديه في السوق لكي يتم استئصاله، وهذه العمليات تعتمد بدورها على التنمية التي تعرف بالنمو الاقتصادي، واعتبر الفقر على نطاق واسع على انه صفة مميزة للعالم الثالث وتم استحداث طريقة تعتبر انه يتوجب على البلدان المتقدمة أن تساعد العالم الثالث على استئصال الفقر[2] .

وكان الحل الأمثل للخروج من دائرة الفقر بالنسبة لوجهة النظر الغربية هو الاتجاه إلى الاندماج في اقتصاد السوق واستيراد النمط الغربي باعتباره النموذج المثالي للرفاه، لكن ومع بداية سنوات التسعينيات اتضح أنّ الفقر في هذه الدول يزداد، حتى الدول التي استطاعت أن تحقق نموا مرتفعا لم ينعكس هذا الارتفاع على جميع السكان،وقد خلصت لجنة الجنوب بوصف هذه الحالة في الفقرة التالية:" حالات عدم المساواة كانت تميل إلى الاتساع مع نمو الاقتصاد الذي ازداد تصنيعه ...وأصبح الأغنياء والأقوياء في بلدان الجنوب قادرين بشكل متزايد

[1] باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، دار الاهلية للنشر و التوزيع، الاردن،2003، ص35.
[2] ميشال ب.تودارو، المرجع سابق، ص937.

على التمتع بأسلوب حياة بلدان الشمال المتقدمة وأنماط استهلاكها، لكن على مستوى قطاعات كبيرة من السكان لم يطرأ أي تحسين على مستوى معيشتها،في الوقت الذي كان باستطاعتها رؤية بحبوحة القلة " [1].

إذن انتقل مفهوم الفقر من انخفاض معدل النمو إلى مشاكل تتعلق بسوء توزيع الدخل على فئات المجتمع الواحد، حيث أنّ تقليص الفقر لا يكون إلاّ بإتباع سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة. ويمكن إعطاء التعريف التالي للفقر:"الفقر هو وضعية تكون فيها الأسر أو الأفراد في مجتمع ما، في وضع يستحال فيه الوصول إلى مستوى معيشة اقل ما يقال عليه أنه مقبول حسب معايير ذلك المجتمع. ومستوى الفقر مرتبط بعاملين أساسين هما متوسط دخل الفرد وهو درجة المساواة في توزيع الدخل، حيث أن الارتفاع في متوسط دخل الفرد يخفض من الفقر في حين أن عدم المساواة في توزيع الدخل على مختلف شرائح المجتمع يفاقم الفقر.

ثانيا : مؤشرات قياس الفقر

يوجد عدة مؤشرات لقياس الفقر نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): مؤشرات قياس الفقر

المؤشر	طريقة القياس
مؤشرات قياس مستوى المعيشة	دخل الأسرة، الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية، نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، حصة الفرد من السعرات ا البروتين.
أسلوب خط الفقر	يعتمد على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر المعرف على انه، إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية المطلوبة
أسلوب الحاجات غير المشبعة	يعتمد على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق، ص82-83.

من خلال الجدول نجد أنه بالرغم من الاختلافات الموجودة بين الأساليب الثلاثة في قياس الفقر، إلا أنه لا يمكنها القياس الفعلي للفقر الذي تتداخل فيه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وليس فقط الاعتماد على الدخل كمعيار وحيد لقياس الفقر.

[1] ميشال ب.تودارو، المرجع نفسه، ص 238.

ثالثا: إحصائيات مخيفة عن الفقر

نشرت الأمم المتحدة نتائج ما يسمى بمشروع القرن وهو تقرير المعني بالبحث عن حلول لمشكلة الفقر في العالم. ويدعو التقرير الذي أعده الدكتور "جيفري ساكس"، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد إلى زيادة الإنفاق على مشاريع التنمية. ويقول التقرير إن العديد من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة لتقليل عدد الفقراء في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 مازالت بعيدة عن التحقيق. ومازالت الحرب، وانتشار الأمراض وانعدام الكفاءة في أفريقيا إضافة إلى انعدام الإرادة في العالم المتقدم تجعل هذه الأهداف بلا معنى في حين قدم تقرير التنمية البشرية للعام 2010 حقائق مرعبة عن تزايد حدة الفقر فما يزال ربع البشرية يعيش على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم .ويفتقر إلى مياه الشرب النظيفة مليار شخص، وإلى الكهرباء 1.6 مليار شخص، وإلى خدمات الصرف الصحي الكافية ثلاثة مليارات شخص . ويعاني ربع كافة أطفال البلدان النامية من سوء التغذية[1].

المطلب الثاني: التعاون الدولي من أجل تمويل التنمية المستدامة

يعتبر تمويل التنمية أهم مشكل تعاني منه الدول النامية خاصة الدول الفقيرة في ظل عدم القدرة على تعبئة المدخرات المحلية وفي ظل الضعف المؤسساتي لهذه الدول.

الفرع الأول: أهم مجالات التعاون

تشمل التعاون في مجال إصحاح البيئة العالمية و القضاء على الفقر الذي بات يهدد معظم سكان العالم خاصة في الدول الفقيرة عبر العالم أهم القضايا التي تتطلب التحرك السريع للمجتمع الدولي .

أولا : التعاون الدولي من أجل الحفاظ على البيئة

يتمحور التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة في بعدها البيئي حول النقاط التالية :

- المسؤولية مابين الدول عن الأخطار البيئية العابرة للحدود وتطوير القانون الدولي بشأن التعويض عن الآثار السلبية لها ؛
- التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر والحد من كل أشكال التفاوت بين شعوب العالم؛
- يجب أن تراعي الاجرءات الدولية المتخذة في ميدان البيئة والتنمية مصالح أكثر البلدان فقرا؛
- تتحمل الدول مسؤولياتها كاملة في حفظ وحماية البيئة العالمية على حسب مساهمتها في تدهورها؛
- ينبغي أن تعمل الدول على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة، على نحو يجعلها أكثر استدامة؛

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية2010،(الثرة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية)،نيويورك،2010 ، ص 7-8.متاح على الموقع الالكتروني : (تاريخ الاطلاع : 2011/01/15) http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_AR_Complete_reprint.pdf

- تكثيف التعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تشجيع الانفتاح الاقتصادي والتجاري، مع تلافي استخدام الاعتبارات البيئية كوسيلة لتقييد حرية التجارة العالمية ؛
- حظر نقل أو تحويل أي أنشطة أو مواد تشكل خطرا جسيما على البيئة وعلى صحة الإنسان؛
- إقامة نظام استشعار عالمي لمتابعة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ ؛
- تفعيل دور القدرات الشبابية عبر العالم من أجل شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ضمان السلم والأمن العالميين على اعتبار أهميتهما البالغة في تحقيق التنمية وحماية البيئة؛
- الاحتكام إلى القانون الدولي ووفقا لميثاق الأمم المتحدة في حل النزاعات البيئية بين الدول.

ثانيا: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر

إن الإحصائيات التي سبق ذكرها عن الفقر هي مؤشر يدل على حالة من عدم المساواة بين شعوب العالم وهذا يرجع إلى بقاء فكرة القضاء على الفقر رغم تجدد التركيز عليها الدائم مجرد شعارات تنادي بها دول العالم الغنية، فنسب الفقر تتزايد ونقص العدالة وعدم المساواة باتت السمة الرئيسية لكل المجتمعات في العالم والأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك تساهم في شكل كبير في زيادة نسب الفقر وزيادة الإقصاء والتهميش خاصة لفقراء العالم. لذا لا يجب أن يبقى القضاء على الفقر مجرد شعارات، بل تتعداه إلى أفعال عن طريق تحمل البلدان الغنية مسؤوليتها تجاه ما خلفته من تخلف للدول النامية فالفقر الذي تعاني منه هذه الأخيرة ليس ناجما عن ضعف الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، أو الإدارة غير الجيدة لحكومات العالم الثالث بقدر ما هو ناتج عن نهب ثرواته وتدمير موارده البيئية، وتحويل الأموال من طرف الشركات والأفراد ذوي النفوذ ويكون العمل الجدي من أجل القضاء على الفقر من خلال التعاون الدولي بين الدول النامية والمتقدمة على حد السواء من خلال :

أ- إقامة نظام دولي عادل

حيث أن المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية حاليا كانت نتاجا لنظام دولي مجحف، حيث لم تكن مشاركة في وضعه، وبالتالي لم يحفظ هذا النظام مصالحها بل عمل على إضعافها وتحقيق مصالح واضعيه من خلال أجهزته المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، حيث عملت هذه المنظمات الثلاثة جنبا إلى جنب من أجل تهميش الدول الفقيرة وإنتاج ما يسمى بصناعة الفقر.

ب- زيادة التمويل الدولي للتنمية وحل أزمة المديونية

وذلك بشكل يسد الفجوة التمويلية المحلية للدول النامية .شرط أن يكون هذا التمويل في شكل منح أو مساعدات للتنمية لان الدول الفقيرة لا تستطيع تحمل الديون المتزايدة، كما يجب إيجاد بدائل وحلول حقيقية لحل أزمة الديون تقوم على إلغائها خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة في العالم، وإلغاء هذه الديون لا يشكل عبئا على الدول الدائنة فديون العالم الثالث الخارجية الحكومية تمثل أقل من 3 في المائة من الديون العالمية، وإلغاؤها لن يضع النظام المالي العالمي موضع الخطر بأي طريقة كانت.

الفرع الثاني: التمويل الدولي للتنمية المستدامة

يعتبر تمويل التنمية العامل الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية كما رأيناه في النسق النظري في المبحث الأول من هذا الفصل لأنّ رأسمال هو السبب في تعبئة الادخار والاستثمار وبالتالي الرفع من الدخل، ونظرا لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء باحتياجات التنمية في الدول النامية فإنها تلجا إلى التمويل الدولي لسد فجوة الادخار .

أولا: أشكال التمويل الدولي

يأخذ التدفق الرأسمالي الدولي نحو الدول الفقيرة الأشكال التالية:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.
- المنح والمساعدات من الدول الأجنبية .

أ- التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية والإقليمية

أصبح للمنظمات الدولية والإقليمية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي للتنمية خاصة بعد تبني الأهداف الإنمائية والتعهد الدولي بالوصول إليها العام 2015، ولعل هذه المنظمات والمؤسسات البنك الدولي والأمم المتحدة والبنوك الإقليمية مثل البنك الإفريقي واللجنة الأوربية للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية بالإضافة إلى المؤسسات العربية والتي يتنامى دورها الإنمائي يوما بعد يوم.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو إستثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشات اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار وبعبارة أخرى هوا لاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب، سواء بملكية كاملة أو بحصة تضمن السيطرة

على ملكية المشروع وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج[1] .

ج- المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

تتمثل المساعدات الخارجية في ذلك الجزء من رأس المال الذي لا يعتمد في تحويله على مبادئ السوق الاعتيادية، سواء كانت تلك التحويلات نقدية أو عينية على شكل سلع أو خبرات فنية[2].

وتمثل هذا النوع من التمويل المصدر الرئيسي خاصة للدول الأكثر فقرا لأنها تعتمد عليه اعتماد كليا عليه في التنمية. وقد تزايد الاهتمام بهذا النوع خاصة مع إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية، التي أصبحت عهدا لأعلى الدول المتقدمة لمساعدة الدول الفقيرة للوصول إليها، عن طريق شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة كما جاء في الهدف الثامن من أهداف الألفية الإنمائية. ولهذا سنتطرق في بحثنا هذا إلى دراسة وتقييم دور هذا النوع من التمويل في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول الأكثر فقرا في العالم.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،دار وائل للنشر، القاهرة ،مصر، 2007، ص198.

[2] كواحلة يمينة، تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2000، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية،جامعة قالمة، الجزائر،2004، ص26.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، حول قضايا التنمية التي طرحت وبشدة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لانقسام العالم إلى عالمين، عالم متقدم يشكل سكانه قرابة 20 في المائة من سكان المعمورة وينعم بحوالي 80 في المائة من الثروة العالمية وعالم آخر يمثل 80 في المائة من السكان ويتقاسم حوالي20 في المائة من الثروة، بالإضافة إلى كل أشكال التهميش وانعدام الحريات، هذا ما زاد الاهتمام بقضايا التنمية والتخلف في معظم الدول النامية إثر حصولها على استقلالها السياسي . وأخذت تحاكي النماذج الغربية التي تختلف الظروف التي وضعت لها والزمن الذي وجدت فيه، واتبعت الدول النامية مختلف نماذج النمو فحققت فعلا معدلات نمو مرتفعة، لكن أوضاع الفقراء كانت تزداد سوءا نظرا لسوء توزيع الدخل والظروف الخارجية التي كانت تعمل على بقاء المركز هو المسيطر والأطراف مجرد أسواق لتصريف منتجاته، عن طريق وسائل عدة كالعولمة وتقسيم العمل والمديونية، التي فجرت أزمة التنمية في الدول النامية وخلال عقد الثمانينات أو كما يسميه البعض العقود الضائعة، تحول الفكر التنموي إلى الحديث عن مفهوم الإصلاحات الاقتصادية بديلا عن التنمية الاقتصادية . اصطلاحات كانت من وجهة نظر المؤسسات الدولية التي وضعتها الدول الغنية لفرض إيديولوجياتها، فكانت النتيجة مخيبة لشعوب العالم الثالث الذي ظل يعاني الفقر والجوع وسوء المعيشة والتهميش والإقصاء وانتشار الفقر المادي والمعنوي. ويرجع فشل النماذج التنموية الحديثة إلى أنها تعكس وجهة نظر غربية لا تصلح بالضرورة للبيئات والمجتمعات النامية كما أنها تركز على البعد الاقتصادي التنموي فقط، ليتحول بعد هذه المراحل التي كانت تعتمد جلها على رأسمال المادي والبشري والتكنولوجي إلى تنمية تجعل من الإنسان الموضوع الأساسي لها فهو المشارك في خلقها وهو المستفيد الأساسي منها وأصبحت التنمية البشرية حق جميع فرد يعيش على هذا الكوكب .

وبالتوازي مع كل هذه النماذج والنظريات والمقاربات كان هناك مفهوما جديدا يتبلور منذ السبعينات مفهوما للتنمية يضيف عنصر البيئة، لتكون التنمية المستدامة، نتيجة للتعلم والتطور الحاصل من التجارب التنموية السابقة الفاشلة والناجحة فهي تركز على التمكين والمساواة في ظل تداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعادت مع كل هذه التطورات والتحديات فكرة القضاء على الفقر لتطرح بشكل كبير خاصة مع تطور دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ليتم التأكيد على ضرورة تمويل المجتمع الدولي للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول الفقيرة، عن طريق إقامة شراكة عالمية وهو الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية عن طريق زيادة تدفقات المساعدات الإنمائية لتلك الدول وتفعيل دورها في القضاء على الفقر وتمهيدا إلى تنمية مستدامة لهذه الدول .

الفصل الثاني: السياق النظري للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية

ليس من الغريب أن يشكل مبدأ التعاون الدولي من أجل التنمية أحد المحاور الأساسية التي ميزت العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص مابين دول الشمال ودول الجنوب. وهي الفترة التي عرفت هوة كبيرة في مستوى التقدم مابين الدول المنتمية إلى الطائفتين وقد حظي التعاون الدولي بأهمية قصوى على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية، هذه الأهمية ظهرت بجلاء في إطار هيئة الأمم المتحدة التي زادت من قيمته ليشمل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية هذا المفهوم الذي أخذ في الغالب شكلا واحدا تمثل في صورة المساعدات المقدمة من الدول الغنية – المانحة – إلى الدول الفقيرة – المتلقية – والتي أصبحت فيما بعد ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لمواصلة الجهود الإنمائية في الدول النامية خاصة الدول الفقيرة هذه الأخيرة التي أصبح الوضع الإنساني بها يشكل مأساة حقيقية يتحملها العالم بأسره.

ظهرت فكرة المساعدات الدولية بالضبط في أربعينيات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية وقد طرأت تغيرات كثيرة على هذا النسق حسب تغير النماذج والسياسات والنظريات التنموية من النمو الإقتصادي وصولا إلى التنمية المستدامة .

المبحث الأول: المساعدات الإنمائية وتمويل التنمية المستدامة

لقد خرجت الدول النامية من حقبة الاستعمار باقتصاديات هشة، ظروف اجتماعية صعبة، انعدام للتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، وكان النموذج الغربي في ذلك الوقت هو النموذج الناجح. واتجهت الدول النامية إلى استيراد نماذج التنمية الغربية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية المعتمدة على التصنيع، الرأسمال المادي، البشري والتكنولوجي ولجأت إلى تمويل برامجها التنموية عن طريق الرأسمال الأجنبي، لسد فجوة التمويل التي كانت تعاني منها وكانت المساعدات الإنمائية أهم أنواع التمويل الأجنبي بالنسبة للدول الفقيرة التي كان يصعب عليها الاقتراض من سوق المال الدولية، فكانت المساعدات أهم الأسلحة في معركتها ضد الفقر. بل كانت الوسيلة الوحيدة للخروج من مصيدته .

المطلب الأول: مفهوم المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية*

أستخدم مفهوم المساعدات الإنمائية الخارجية أو الدولية بمفاهيم مختلفة فبينما تميل البلدان النامية أو المتلقية للمساعدة إلى قصر المفهوم على المساعدات أو المنح الخاصة والتي لا يترتب عنها أي التزام بالوفاء بها ؛ تميل الدول المتقدمة أو الدول المانحة إلى اعتبار المفهوم يشمل جميع التدفقات المالية المتنقلة من هذه الدول إلى الدول الفقيرة، لذا سنحاول التوصل إلى مفهوم محدد، يتناسب ودراستنا.

الفرع الأول: ماهية المساعدات الإنمائية

هناك صعوبة في تحديد تعريف واضح وثابت للمساعدات الإنمائية لذا سنحاول الوصول إلى تعريف شامل.

أولا: تعريف المساعدات الإنمائية

ا- تعريف الأمم المتحدة (UN)

عرفت الأمم المتحدة المساعدات الإنمائية الدولية، على أنها المنح الخاصة وصافي القروض طويلة الأجل لغير الأغراض العسكرية من الحكومات والمنظمات الدولية[1]، وبذل ك تكون الأمم المتحدة قد أقصت بقية التدفقات الأخرى سواء في شكل قروض أو إستثمارات مباشرة وغير مباشرة والمنح غير الرسمية من المنظمات الدولية.

ب- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

المساعدات الإنمائية هي تدفقات للمواد المالية أو العينية أو الفنية من دول غنية إلى دول أقل حظا من الغنى مع ضرورة استيفائها إلى ثلاثة شروط[2]:

---

* المساعدات الإنمائية يمكن أن تعرف بعدة مصطلحات مثل: المعونات، مساعدات التنمية ، المساعدات الخارجية، المساعدات الإنمائية الرسمية....

[1] محمد سحنون، تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1983 - 1984، ص 120 .

[2] ليلى مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة المعونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة،27 مارس 2007، ص 7 .

- أن تكون مقدمة من جهة رسمية حكومية إلى جهة رسمية أخرى؛
- ألا يقل عنصر المنحة بها عن 25 في المائة من إجمالي قيمتها؛
- أن يكون الغرض الأساسي منها هو تحقيق أهداف تنموية في الدول المتلقية.

ويعرف التقرير الاقتصادي العربي الموحد عنصر المنحة على أنه الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض من أقساط الفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوبا إلى القيمة الاسمية للقرض علما أن سعر الخصم المستخدم عند حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو10. ويستخدم عنصر المنحة لبيان درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط التي تشمل فترة السداد وسعر الفائدة وبذلك يمكن تحديد عنصر المنحة بأنه الفرق بين القيمة الإسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الأصلية [1].

وعودة إلى التعريف السابق فإننا نجده يلغي أيضا المساعدات غير الرسمية والتي أصبح لها دور خصوصا مع انتشار الفقر والمجاعة في العالم. بالإضافة إلى إلغاء جزء مهم والذي أصبح هو الآخر يشكل جزء مهم من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية وهو إلغاء ديون البلدان المتلقية، كما سنتطرق إليه بالتفصيل في الدراسة.

إذن هناك اختلاف في إعطاء مفهوم موحد للمساعدات الإنمائية، لذلك يمكن أن نعرف المساعدات الدولية أو الخارجية على أنها مجموعة قيمة المنح والهبات المالية والفنية والعينية وعنصر المنحة الذي لا يقل عن 25 في المائة المتضمن القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية للدول أو الجهات متعددة الأطراف، و تخفيف أو إلغاء لأعباء ديون البلدان النامية، بالإضافة إلى مساعدات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا: تحليل التعريف

يمكننا تحليل هذا التعريف الذي تتبناه دراستنا على الشكل التالي:

المساعدات الإنمائية أو المعونات الدولية تتكون من ثلاث عناصر:

- أنها مساعدات، أي أنها تستهدف ولو بالتصريح فقط تقديم العون من طرف، هو المانح إلى طرف آخر هو المتلقي؛
- أنها ذات طابع تنموي بمعنى أن هدفها المعلن أيضا هو المساهمة في دعم عملية التنمية في الدول المتلقية؛
- أنها مقدمة في الغالب من جهات ذات طابع حكومي أو عام وإن قومت في نهاية المقام في جزء منها على الأقل إلى القطاع الخاص وتشمل الأشخاص المقدمة لها:

– الحكومات، وتأخذ المساعدات أو التدفقات الحكومية عدة صور تدفقات ثنائية أي من دولة أخرى في علاقة بين طرفين اثنين وتدفقات متعددة الأطراف .

[1] فتوح هيكل حسن الحفني، الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية ،مجلة سلسلة دراسات اقتصادية مركز الخليج للدراسات الإستراتجية،الكويت،2001، ص 12 .

– هيئات عامة وإن لم تكن ذات طابع حكومي صرف.

– المنظمات غير الهادفة للربح، وهي المنظمات غير الحكومية، أو الهيئات التطوعية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني وسنتطرق لمختلف الجهات المانحة في المباحث القادمة.

• أن أهم ما يميز هذا النوع من التدفقات الرأسمالية أنها لا تقدم وفق المعايير السائدة وإنما بشروط تيسيرية أو تسهيلية معينة وبهذا المعنى تشمل المساعدات مكونين:

– المكون الأول، هو القروض المسيرة.

– المكون الثاني، هو التحويلات من طرف واحد لاسيما التحويلات الرسمية وتضع المنح والهبات والهدايا العامة بالنسبة للمكون الأول وهو القروض المسيرة فهو يعتمد أيضا على شروط محددة تتمثل في:

- **المـــدة:** إذ يتميز القرض الميسر بطول المدة والتي تتراوح بين عشر سنوات أو ثلاثين أو أكثر وينعكس هذا مباشرة على طول فترة استهلاك القرض ومن ثم آجال الأقساط المستحقة التي تكون متباعدة وقيمتها النسبية محدودة السقف بشكل عام؛
- **فترة السماح:** توجد فترة للسماح من حيث المبدأ وتتفاوت مدتها بين القروض المسيرة المختلفة؛
- **سعر الفائدة:** يكون هذا السعر عند حده الأدنى بعيدا عن ظروف وشروط السوق وحتى قد يصل إلى الصفر؛
- **عنصر المنحة:** وقد سبق ذكره؛
- **طريقة السداد:** حيث يمكن أن يتم سداد الدين من خلال طريقة الرد العيني بدلا من التحويل النقدي المباشر بمعنى أن يتم تقديم سلع وخدمات بقيمة المبالغ المستحقة ويتم ذلك في بعض الحالات من خلال عقد وتطبيق اتفاقيات التجارة والدفع بين الدول الأطراف .

أخيرا بالنسبة إلى الإحصائيات والتي سنعتمد عليها بشكل كبير في دراستنا سنأخذ إحصائيات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) .

الفرع الثاني: مصادر المساعدات الإنمائية

لا يفتأ هيكل المساعدات العالمية يتزايد تعقيدا مع تنامي أهمية المانحين الجدد من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والمانحين الآخرين الآخذين في الظهور لكن يمكننا إيجاز أهم مصادر المساعدة الإنمائية في مصدرين اثنين.

أولا: المساعدات الثنائية

وتتمثل في المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وعينية إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة بموجب إتفاقية ثنائية، خاصة وأنّ الدول النامية قد لا يتاح لها الإقتراض وفقا للشروط التجارية السائدة في السوق الدولية

ومن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية[1]. وما يعاب على هذه المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والأمنية والعسكرية .

ثانيا: المساعدات الإنمائية متعددة الأطراف

تتمثل في قيام المؤسسات متعددة الأطراف الإقليمية والدولية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية ومن هذه المؤسسات نجد البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنوك الإقليمية للتنمية ... إلخ . وبعكس المساعدات الثنائية التي يزداد ارتباطها بالاعتبارات السياسية، يزداد ارتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة الأطراف بالاعتبارات الاقتصادية فهي أكثر قدرة على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول المتلقية للمساعدات، يضاف إلى المزايا السابقة ما تتميز به مشروعات المؤسسات متعددة الأطراف من سرعة التنفيذ وقلة التكاليف الإدارية مقارنة للمساعدات الثنائية .

الفرع الثالث: أساليب تقديم المساعدات الإنمائية

تستخدم الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات الإنمائية ثلاث أساليب عند تخصص المساعدات تتمثل كالآتي:

أولا: تقديم المساعدات بطريقة آلية

ويتم هذا الأسلوب على الأخذ بعين الإعتبار احتياجات الدول المتلقية وقد شاع هذا الأسلوب في عقد السبعينات من القرن العشرين وهولا يحقق بصورة دائمة الاستخدام الأمثل للمساعدة الإنمائية المقدمة .

ثانيا: منح المساعدات بطريقة مشروطة

ويستخدم هذا الأسلوب في ظل وجود برنامج تنموي في الدولة المستفيدة وقد ساد استخدام هذا الأسلوب في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وذلك لعدم توفر دوافع جادة في الكثير من الأحيان لدى بعض الحكومات المتلقية وإن كان هذا النمط من المساعدات يوفر الفرصة للدول المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة.

ثالثا: منح المساعدات بطريقة انتقائية

ويستخدم هذا الأسلوب في الوقت الحاضر بعد القيام بدراسات متكاملة لرفع كفاءة استخدام المساعدات وان كان هذا الأسلوب يتسم بصعوبة وضع أولويات وتقديم لمختلف سياسات التنمية للدول المستفيدة من المساعدات علاوة على التخلي جزئيا عن مبدأ الاحتياج والتركيز على مبدأ الجدارة عند تقديم الدعم وهو ما يخالف المبدأ العام من المساعدة الإنمائية [2].

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، 2007 ، ص 254 .

[2] المرجع نفسه، ص209-208.

المطلب الثاني: أنواع المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

تتضمن قاعدة البيانات الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تصنيف للمساعدات حسب نوعها، إلى مساعدات للمشاريع والبرامج – مساعدات مالية – المساعدات الفنية المساعدات الغذائية لأغراض إنمائية والطوارئ، التخفيف من عبء الديون، يمكن إضافة المساعدات من أجل التجارة التجارية التي كثرت النقاشات حولها خصوصا خلال مفاوضات جولة الدوحة الأخيرة وسنحاول التطرق إلى أنواع المساعدات الإنمائية كلا على حدى.

الفرع الأول: المساعدات المالية

تتمثل المساعدات المالية في المنح والقروض الميسرة والموجهة في شكل أغلفة مالية لميزانيات الدول المتلقية ويمكن التمييز بين نوعين من المساعدات المالية:

ا – **مساعدات برامج:** والتي توجه لتمويل البرامج مثل برامج التعليم الصحة...الخ

ب– مساعدات مشاريع: والتي تقدم لتمويل مشاريع بحد ذاتها.

على مر الزمن تناقصت هذه الحصة من المساعدات التي تقوم بتدعيم الميزانية لسد احتياجات التمويل العام من إجمالي المساعدات المقدمة هذه المساعدات، التي تذهب للمشروعات والبرامج، فخلال التسعينات كان الانخفاض في نصيب الفرد من هذا النوع من المساعدات كبيرا و لم يسترجع مكانته بعد ذلك [1].

يعود هذا الانخفاض في نصيب المساعدات المالية إلى تعدد أنواع المساعدات من مساعدات طوارئ وتخفيف للديون والمساعدة الفنية والغذائية على حساب مساعدات البرامج والمشاريع التي تعد مهمة لزيادة النمو الذي يعتبر شرط أساسي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.كما أنّ تخصيص المساعدات الإنمائية لتمويل المشاريع يكون أكثر منه لتمويل البرامج على اعتبار أن المشاريع تفيد أكثر الدول المانحة في الاستفادة من توطين شركاتها والعمل على ترسيخ الرأسمالية بشكل جيد.

الفرع الثاني: المساعدات الفنية

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يقصد بالتعاون الفني، الدراية التي تقدمها البلدان المانحة إلى البلدان المتلقية من خلال توفير العاملين وبرامج التدريب والبحث والصحة وتحمل التكاليف المترتبة على ذلك ويشمل هذا التعاون توفير الخبراء مباشرة من البلدان المانحة وبرامج المنح التعليمية وغيرها من أشكال المساهمة في رأس المال البشري للسكان المحليين وبالتالي تعتبر المساعدة الفنية شكلا من أشكال المساعدة، التي ترتكز على تقديم المعلومات والخدمات وتميز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين المساعدات الفنية التي تهدف أساسا

[1] صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، (افريقيا تبدا تقدمها)، المجلد 43، العدد 4، الأهرام، مصر، ديسمبر 2006، ص15.

إلى زيادة مخزون رأسمال البشرى في البلدان النامية والمساعدة الفنية المتصلة بالاستثمار الذي يؤمن الدراية بهدف زيادة مخزون رأسمال المادي في البلد المتلقي[1] .

شهدت تركيبة المساعدات الإنمائية تغيرات ملحوظا خلال العقود الماضية فمنذ الستينيات زادت حصة البرامج والمشاريع والتعاون الفني بينما انخفضت حصـــة المساعدات الغذائية لأغراض إنمائيـــة[2]، خلال الفترة من 2000-2004 خصص المانحون حوالي 29 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للمساعدة الفنية بالرغم من المخاوف الكبيرة حيال فعالية المساعدة الفنية، كما تبلغ حصة هذا النوع من المساعدة 50 في المائة أو أكثر من مجموع المساعدة الإنمائية التي تقدمها بلدان مثل استراليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . ويمكن تفسير هذا التحول إلى المساعدات الفنية من إجمالي مساعدات التنمية الرسمية إلى:

- زيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية التي تحتاج إلى مدخلات التعاون الفني بصفة عامة من تدريب وتجهيز ... إلخ خاصة تمويل الأهداف الإنمائية ؛
- إستفادة الدول المانحة من تكاليف الخبرات والتدريب وتوظيف عمالها وشركاتها الاستشارية خاصة وأن تكلفتها غالبا ما تكون باهظة وتستترف جل المساعدة المقدمة؛
- إن حصر المساعدات الفنية في مساعدات تنمية العنصر البشري فقط، يمنع وصول التكنولوجيا إلى اقتصاديا الدول الفقيرة التي تفتقر إليها بشكل كبير خاصة في ميدان الإنتاج والاستثمار المادية يجعل الدول المانحة تزيد من تبعية الدول الفقيرة وتحافظ على تقسيم العمل الدولي.

الفرع الثالث: المساعدات الغذائية

حسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية FAO[3]* فإن المساعدات الغذائية هي المصدر الدولي للمواد المقدمة بشروط ميسرة على شكل أغذية أو لتوفير أغذية [4]. ويعرف "فوبران voubran " المساعدات الغذائية على أنها

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا،(الاتجاهات الاقتصادية وآثارها المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية)، العدد 4، 04 جانفي 2007، نيويورك ص 25.

[2] Saujeeo Catharine, Lepta Patella Ans Wagh , Are donor countries givin mor or less aid ? IMF paper, Washinton, janaury 2006 , p 13, date raed :25/07/2010.
Web site : http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0601.pdf

* منظمة الأغذية والزراعة(FAO) هي منظمة دولية غرضها المساهمة في بناء عالم متحرر من الجوع .عقدت الفاو أول مؤتمر لها سنة 1945 في كندا، وهي بذلك أولى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بل هي سبقت إنشاء هذه الأخيرة. تتلخص أهدافها في العمل على رفع مستوى التغذية والمعيشة للأهالي في الدول الأعضاء، وتحسين الإنتاجية الزراعية والغذائية وتوزيعها، والنهوض بأحوال أهل الريف، والعمل على تحرير الإنسان من الجوع .تعتبر منظمة الفاو اليوم من أكبر الوكالات المتخصصة في نظام الأمم المتحدة وهي الوكالة القائدة في الزراعة، التحريش، المسمكات والتنمية الريفية. المركز الرئيسي: روما- إيطاليا.

[4] منظمة الأغذية والزراعة،المساعدات الغذائية في سياق الأسواق الدولية والمحلية وجولة الدوحة،(مذكرات فنية عن السياسات التجارية)، روما، ص 3 ، متاح على الموقع الإلكتروني (تاريخ الإطلاع :ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/j5072a/j5072a00.pdf(2010/07/25

جميع التدخلات الداعمة للأغذية والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء في الأجلين القصير والطويل سواء تم تمويلها عن طريق المواد الدولية والقطرية العامة والخاصة [1].

ويشمل هذا التعريف جميع إجراءات وتوزيع الأغذية على الصعيدين الدولي والقطري والمحلي فضلا عن الموارد غير الغذائية والمستخدمة بالترابط مع الأغذية لتحقيق أغراض الأمن الغذائي . ويعرفها "لاي" lay أيضا على أنها تشمل توزيع الأغذية أو التدخل في الأسواق الأغذية أو التحويلات المالية التي تمول محليا ودوليا والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي[2] .

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص خاصيتين للمساعدات الغذائية.

- طابع الاستدامة للمساعدات الغذائية بحيث تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي .
- تشمل كل مساعدة سواء مالية أو عادية أو فنية والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

انخفضت قيمة الشحنات من المساعدات الغذائية كنسبة من قيمة واردات البلدان النامية من الأغذية وكذلك كنسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية خلال العقد الماضي ويتضح من هذا، أن المساعدات الغذائية قد فقدت كثيرا من أهميتها كأداة من أدوات السياسة الإنمائية في البلدان المتلقية للمعونة وكذلك كآلية للدعم المباشر للأسعار في البلدان المانحة ومما يزيد من توضيح ذلك هو التباين في نسب أشكال المساعدات الغذائية، فقد أصبحت المساعدات الغذائية الطارئة تشكل ما يقرب ثلثي المساعدات الغذائية وهذا ما يؤثر على استدامة هذه الأخيرة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي وهما الخاصيتان المميزتان لها كما ذكرنا سابقا، في حين انخفضت المساعدات المقدمة إلى البرامج والتي تقدم لدعم ميزات المدفوعات مابين 15 إلى 20 في المائة في نهاية التسعينات من القرن الماضي بنسبة 60 في المائة وعادة ما تكون النسبة المتبقية في شكل مشاريع[3] .

وعموما نستطيع القول بأنّ الاعتماد على المساعدات الغذائية ازداد خلال سنوات القرن الماضي لكنه انخفض بعد ذلك وذلك لتعدد أشكال المساعدات بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

الفرع الرابع : تخفيف أعباء الديون

كان للأحداث الدولية التي وقعت في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي– لاسيما أزمة سعر النفط وزيادة أسعار الفائدة والكساد في البلدان الصناعية وضعف أسعار السلع الأولية – تأثير كبير في الإسهام في خلق مشكلات الديون التي حلت بالكثير من البلدان منخفضة الدخل.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، (حالة الاغذية والزراعة، هل تحقق المساعدات الغذائية الامن الغذائي)، روما،2006، ص11.متاح على الموقع الالكتروني(تاريخ الاطلاع: 2010/07/25) http://www.fao.org/docrep/009/a0800a/a0800a00.HTM

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] منظمة الأغذية والزراعة،المساعدات الغذائية في سياق الأسواق الدولية والمحلية وجولة الدوحة، مرجع سابق، ص3.

كما أدى انهيار أسعار السلع الأولية في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي إلى انخفاض قيمة الصادرات، في حين أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الواردات. وعليه، لجأت تلك الحكومات إلى تعويض الخلل الناتج عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات من خلال زيادة معدلات الاقتراض .وأصبحت المديونية أزمة حقيقية تعيق التنمية في الدول خاصة الفقيرة التي أصبحت خدمة الديون تثقل كاهلها، لذا أنشأت الجهات المانحة آليات لتخفيف أعباء ديون الدول المثقلة بالديون وإدخالها ضمن بنود مساعدات التنمية التي تتضمنها المساعدات الإنمائية.

الفرع الخامس: المساعدة التجارية

تتمثل المساعدة التجارية في التسهيلات التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول النامية من اجل الاندماج في نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف مثل فتح وتوسيع أسواق السلع من البلدان النامية والتي تمكن هذه البلدان من زيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة أو تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف عبء الضرائب أو تثبيت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية[1]. هذا النوع من المساعدات ظهر أكثر في الآونة الأخيرة وتبنته الدول المتقدمة من أجل إدماج الدول الفقيرة في النظام التجاري العالمي.

سمي برنامج عمل مفاوضات جولة الدوحة الأخير لمنظمة التجارة العالمية بأجندة الدوحة للتنمية على اعتبار أن الهدف الرئيسي منها كان استعادة كفة النظام التجاري العالمي لصالح العالم النامي وتحقيق تحسين اندماج البلدان النامية في هذا النظام، بما لا يتناقض مع متطلبات التنمية المستدامة لتلك الدول، إلا أن الدول الصناعية التي لطالما التزمت بإعطاء المعاملة التفضيلية للبلدان النامية ومختلف أشكال المساعدة الفنية، نجد أن جميع هذه التفضيلات والتسهيلات المقدمة من الدول الصناعية لا تتجاوز قيمتها ثلاث مليارات دولار سنويا بينما بلغ الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد الأوربي للمزارعين 40 مليار يورو في حين يبلغ الدعم الزراعي الأمريكي ما يزيد عن 150 مليار دولار سنويا[2]، مما يتسبب في أضرار خاصة لمزارعي الدول الفقيرة في العالم النامي.

المطلب الثالث :أهم الفلسفات الجديدة في تطور المساعدات الإنمائية

تأثرت تدفقات المساعدات الإنمائية إلى الدول النامية بعدة فلسفات من طرف الجهات المانحة، حسب التحولات الاقتصادية والغايات السياسية . وقد سيطرت في الآونة الأخيرة فلسفا تختلف حسب كل جهة فنجد المساعدات الأوربية تركز على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في حين تتجه جهات أخرى إلى الحكم الراشد

[1] احمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة في الدول النامية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص53.

[2] محمد خالد المهانيتي ، منظمة التجارة العالمية في ظل جولة الدوحة،(المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمي)، أوراق عمل المؤتمر الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة الدولية في ظل مفاوضات جولة الدوحة، دمشق، مارس2008، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008، ص66.

وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الإرهاب والصراعات العرقية.وسنحاول التطرق إلى مختلف الفلسفات الجديدة في النقاط التالية:

الفرع الأول : الحكم الراشد وتحقيق الديمقراطية

طرح مصطلح الحكم الراشد أو أسلوب الحكم المرة الأولى عام 1989 في دارسة أجراها البنك العالمي على الأزمة الاقتصادية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة[1] .

وأصبح مصطلح مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي تبنتها وكالات وهيئات التعاون الدولية والإقليمية معتبرة أن العلاقات بين الدول المانحة والمستقبلة للمساعدات، لابد وأن تؤسس على أسس جديدة أكثر تحديدا للمساواة. بالإضافة إلى تكريس الديمقراطية في الدول النامية في مجال حقوق الإنسان، ديمقراطية التعليم وسيادة القانون، مكافحة الفساد، تطوير وسائل الإعلام، دور المجتمع المدني وديمقراطية الأحزاب، على اعتبار أن الدول المستقبلة للمساعدات تعاني من فساد والحكم وغياب الديمقراطية وهذا ما أدى إلى فشل المسار التنموي غير أن المسؤولية في عدم توفير نسبة مناسبة عن طريق تحقيق الحكم الراشد والديمقراطية ليس بمسؤولية داخلية حيث لا يجب تجاهل المسؤولية الخارجية في عدم إتاحة هذه البيئة.كما أن الحكم الديمقراطي يمكن أن يخفي وراءه حكما دكتاتوريا، فوجود انتخابات مثلا لا يعني بالضرورة انه لا يتم تزويرها،فالديمقراطية شرط ضروري لتحقيق التنمية إذا كانت تنبع عن كفاءة واستحقاق.

الفرع الثاني: الشراكة والملكية

تمثل الشراكة و الملكية مفهومان متكاملان من حيث الهدف فالشراكة تتيح مجالا أكبر للدول المتلقية للمساعدة من امتلاك القرار.

أولا: الشراكة

مفهوم الشراكة هو مفهوم حديث نسبيا كثر استخدامه في العديد من السياسات لوصف العديد من العلاقات سواء على المستوى الوطني والإقليمي أو الدولي[2]. وقد شاع استخدام هذا المصطلح في أدبيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لينشر فيما بعد بين جميع الجهات المانحة ويرتبط هذا المفهوم بمفهوم الملكية والذي يعبر عن ملكية استراتيجيات التنمية وسياساتها من طرف الجهات المتلقية.

ثانيا : الملكية

يعرف البنك العالمي الملكية على أنها ممارسة الحكومة للقيادة وقدرتها على تحليل المشاكل والفرص التنموية والتخطيط وتنفيذ الحلول لهذه المشاكل عن طريـــق :

[1] راوية توفيق، مرجع سابق، ص27.

[2] راوية توفيق، مرجع سابق، ص33 .

- أن تأتي مبادرة التخطيط لاستراتيجيات التنمية من الحكومة؛
- أن يكون صانعوا القرار الداخلي مقتنعون بهذه الإستراتيجية؛
- أن يكون هناك دعم عام ومشاركة من المعنيين في الداخل في التخطيط لهذه الإستراتيجيات.

الترابط بين مبدأي الشراكة والملكية بوضوح فالدول في ملكيتها لإستراتيجياتها التنموية تعمل بمشاركة كل الفاعلين في عملية التنمية من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص.

الفرع الثالث: تحقيق التنمية المستدامة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر تعقيدا خاصة في ظل تغير أولويات التنمية وصعوبة تحديدها وتباين أساليب تحقيقها بين دول غنية وأخرى فقيرة . بالرغم من هذا التعقيد فإنه يمكننا تحديد عدة محاور رئيسية تقوم عليها سياسة المساعدات الإنمائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة نوجزها في :

أولا: الأمن البيئي[*]

كثيرا من البحوث تحدثت عن أهمية البيئة في حياة البشر لكن في الآونة الأخيرة أصبحت محورا أساسيا في السياسة البيئية للدولة خاصة سياسة منح المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية إلى الدول الفقيرة التي تتزايد بها المشاكل البيئة تعقيدا، كما أصبحت قضية الأمن البيئي قضية عابرة للحدود فهو جزء مهم من أجل تحقيق الأمن والسلم حقوق الإنسان العالمية فدعم النظم الإيكولوجية ونظم توليد المياه والغذاء والدواء والهواء النقي الذي تعتبر حق الأجيال الحالية والقادمة تؤثر عليها التغيرات التي تسببها البيئة.

الشكل رقم (2-1): الأمن البيئي والتنمية

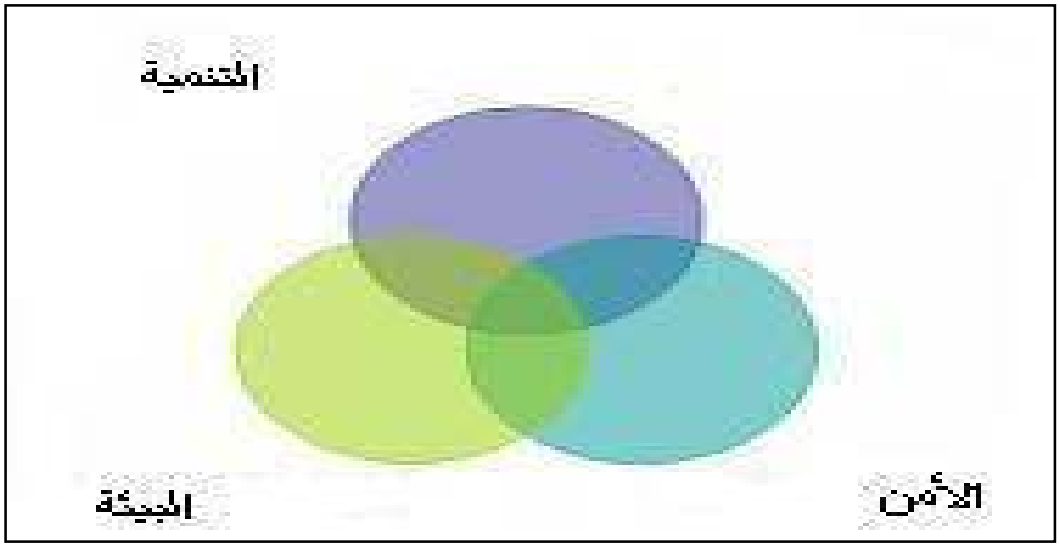

Source: Institute for Environmental Security, (date read :05/05/2010). (web site http://www.envirosecurity.org/espa/greatlakes

[*] تقليديا الأمن يعني السلامة الفردية أو الجماعية التي تتحقق من خلال حماية وحدة الأرض والسيادة السياسية والمصالح الوطنية،ومع ذلك فان مفهوم الأمن البيئي قد تطور على مر الزمن، وأصبح من المسلم ب هان العوامل البيئة لها تأثير على الصراعات ومستويات الاستقرار .

ثانيا: السلع العامة الدولية

يعتبر موضوع تحقيق السلع العامة من أهم المواضيع التي تثار أثناء وضع سياسات المساعدات الإنمائية فخلال النصف الثاني من عقد التسعينيات ساهمت مساعدات التنمية بحوالي مليوني دولار سنويا في نفقات السلع العامة الدولية الأساسية وارتفعت نسبتها من المساعدات من 1.5 في المائة في السبعينات إلى 3.5 في المائة في أواخر عقد التسعينيات إلى ثمانية في المائة خلال العام 1999، وقد صنف كل من الباحثان تي فيلدة وموريسباي هويت تحليلا مفصلا عما ينفقه المانحون على السلع العامة الدولية* التي صنفت إلى خمسة قطاعات هي: البيئة، الصحة، المعارف، الحكم ومنع النزاعات[1]. أكد الباحثان على أن الإنفاق على السلع العامة الدولية قد نما خلال السبعينات على حساب أشكال المساعدات التقليدية مما يبرز أهميتها على الساحة الدولية.

ثالثا: التنمية المدفوعة باعتبار المجتمعات المحلية

تعتبر مشاركة جميع قطاعات المجتمع ضرورية لنجاح عملية التنمية وتنفيذ أي إستراتيجية للمساعدة القطرية وتعطي التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية سيطرة على القرارات والموارد لفئات هذه المجتمعات، كما تعمل هذه الأخيرة غالبا في إطار شراكة مع منظمات مثل الإدارة المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وهيئات الحكومة المركزية . تعتبر التنمية المدفوعة بالاعتبارات المحلية وسيلة ترمي إلى تقديم الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية وتنظيم النشاط الاقتصادي ، إدارة الموارد وتمكين الفقراء من أسباب القوة وتحسين نظام الإدارة العامة وتعزيز أمن أشد فئات المجتمع فقرا.

خامسا: إعادة التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية

أعيد وضع الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية، بصورة أوضح، في مقدمة الجهد الإنمائي وذلك بفضل تحديد الأهداف الإنمائية للألفية، عقب اعتماد الأمم المتحدة لإعلان الألفية وصدر قرار بوضع ورقات إستراتيجية الحدّ من الفقر في موضع القلب من مبادرات تخفيف عبء ديون الدول الأفقر . وتحت هذه المظلات، أصبحت تغيرات السياسة العامة أكثر وضوحاً في المضمار الاجتماعي، مما ينطوي على إيلاء المزيد من الأولوية للإنفاق على التعليم والصحة، والقضاء على الأمراض وتوفير حوافز للفقراء والضعفاء تساعدهم على الاستثمار في التنمية البشرية والتسريع للوصول إلى الأهداف الإنمائية.

* السلعة العامة الدولية هي منفعة تقدم فائدة هي من حيث المبدأ مفيدة آو إزالة خطر في صالح جميع سكان العالم كالقضاء على مرض معدي او القضاء على التلوث الجوي ... الخ.

[1] البنك العالمي، ماركوفيروني وأستوكامودي، السلع العامة الدولية، الحوافز، القياس، التمويل، ترجمة هشام عبد الله ، واشنطن، ص54-35 .

جـــدول رقم (2-1): التطور التاريخي للمساعدات الإنمائية

العشرية	المؤسسات المانحة	إيديولوجية المانحين	أهداف المانحين	نوعية المساعدات
1940	مخطط مارشال	التخطيط (البنك العالمي)	إعادة الاعمار بعد الحرب العالمية	مساعدات البرامج
1950	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي	معاداة الشيوعية مع إعطاء دور للدولة	تحريك التنمية المجتمعية	المساعدات الغذائية ومساعدات البرامج
1960	برامج المؤسسات الثنائية وبنوك التنمية الإقليمية	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية	تشجيع القطاع الإنتاجي والثورة الزراعية والبنية التحتية	المانحين الثنائيين يتجهون إلى تمويل الميزانية والمانحين متعددين الأطراف يتجهون إلى مساعدة المشاريع
1970	مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والجهات المانحة العربية)	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والحاجات الأساسية (التعلم، الصحة...)	القضاء على الفقر وتنمية الزراعة والحاجات الأساسية	المساعدات الغذائية
1980	اتفاق أراء واشنطن المنظمات غير الحكومية	التصحيح الهيكلي	الإصلاحات الماكرو اقتصادية وتحرر الأسواق	المساعدات المالية وتخفيف الديون
1990	المؤسسات الأوربية	الفقر، الحوكمة، البيئة، المساواة بين الجنسين	العودة إلى دور الدولة	الاتجاه نحو الدعم القطاعي في نهاية العقد
2000	زيادة وكالات المساعدات الثنائية والمساعدات الخاصة	مواءمة السياسات والتركيز على تنفيذ أوراق تخفيض الفقر	الأهداف الإنمائية والصحة العالمية والأمن والحوكمة	القطاعات الإنتاجية

Source: peter hjertholm and houward white ,foreing aid and development, less learnt and source :director for the future, edited bey firm farp , new york, 2000, p81.

بالنسبة للألفية الثالثة (2000-2010) فقد تعددت الجهات المانحة وتم تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والتركيز على القضاء على الفقر وحماية البيئة، مشاكل تغير المناخ وتوفير السلع الدولية العامة. التركيز أكثر على تحقيق الأهداف الإنمائية واتجهت الجهات المانحة إلى المساعدات الفنية والاجتماعية بشكل كبير .

الفرع الرابع: أهم المؤتمرات البارزة في تطور مسار المساعدات الإنمائية

بعد مؤتمر الألفية المنعقد سنة 2000 والتأكيد على ضرورة الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية مع مطلع سنة2015، زادت التحديات بالنسبة للدول المانحة والمتلقية وتم عقد مجموعة من القمم والمؤتمرات فيما يخص زيادة المساعدات وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر واهم هذه المؤتمرات نذكر ما يلي:

أولا: مؤتمر مونيتري بالمكسيك(17،22 مارس2002)والقمة العالمية للتنمية المستدامة (سبتمبر2002).

ا- مؤتمر مونيتري

عند تفحص تقرير المؤتمر الدولي المنعقد في مونيتري بالمكسيك من 17- 22 مارس 2002 نجده ركز على أهمية زيادة المساعدات الإنمائية من خلال عدة نقاط ثم التطرق إليها نوجزها فيما يلي [1]:

- التركيز على أهمية إشراك القطاع الخاص في المشاريع الممولة عن طريق المساعدات ؛
- التركيز على البلدان الأكثر فقرا خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية ؛
- التشديد على تحقيق الأهداف الإنمائية ؛
- التأكيد على ضرورة الوصول إلى هدف 0.7 في المائة من الناتج القومي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية و0.15 في المائة إلى 0.2 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأكثر فقرا . وفك القيود على المساعدات وحث البلدان المتلقية على ضرورة الاستخدام لموارد المساعدات؛
- التركيز على القضاء على الفقر ؛
- الشراكة بين الدول المانحة والمتلقية عن طريق تبني البلدان النامية لإستراتيجيات التنمية حسب حاجاتها التنموية

ب- القمة العالمية للتنمية المستدامة 2002

حثت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في مدينة جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا في نهاية شهر وبداية سبتمبر العام 2002 دول لجنة المساعدات الإنمائية (CAD) التي لم تصل إلى نسبة 0.7 في المائة من إجمالي لناتج القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية (APD) للدول النامية على أن تطبق بفعالية التزاماتها بدفع هذه المساعدات للدول الفقيرة خاصة .

ثالثا: إعلان روما وإعلان باريس(2003، 2005)

يعتبر إعلاني روما وباريس بشأن التنسيق وفعالية المساعدات هما اتفاقان دوليان لكفالة اتساق جهود الجهات المانحة وتنسيق سياساتها وأولوياتها دعماً لأولويات التنمية الوطنية. ويعكس هذان الإعلانان أغراض توافق آراء مونتيري.

[1] الأمم المتحدة،تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة،جوهانزبورغ، 26 أوت-04 سبتمبر، ص4. متاح على الموقع الإلكتروني:(تاريخ الاطلاع :2010/04/25).
http://www.unctad.org/ar/docs//aconf199d20&c1_ar.pdf

ا-إعلان روما(24-25 فيفري 2003)

إجتمع وزراء ورؤساء 28 دولة متلقية للمعونة وأكثر من 40 مؤسسة تنمية ثنائية ومتعددة الأطراف في روما وذلك في الفترة ما بين 24 -25 فيفري 2003 وأكدوا على ضرورة التنسيق من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي من أجل تحسين فعالية المساعدات والقضاء على الفقر والتسريع في تحقيق الأهداف الإنمائية على أن يتم مراجعة السياسات المتبناة في العام 2005 [1].

ب-إعلان باريس (02 مارس 2005)

إجتمع وزراء التنمية للبلدان المتقدمة والنامية ورؤساء هيئات التنمية المتعددة الأطراف في 02 مارس 2005 بعد مرور خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الألفية والإعلان عن الأهداف الإنمائية لسنة 2015، حيث تم على الاتفاق على زيادة حجم المساعدات وغيرها من موارد التنمية لتحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى زيادة فعالية المساعدات وهو الشيء المهم الذي ركز عليه الإعلان من خلال نقاط رئيسية هي : الملكية، التنسيق، المواءمة والإدارة من أجل تحقيق النتائج بالإضافة إلى المساءلة المشتركة والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل اللاحق باعتبار أن إعلان باريس يعتبر خارطة الطريق في نسق المساعدات الإنمائية مع مطلع الألفية الثالثة.

والشيء المميز لإعلان باريس حسب ما ورد فيه هو اهتمامه، ليس فقط بزيادة حجم المساعدات بل بموضوع فعاليتها عن طريق توجيه الجهود بين الدول المانحة والدول المتلقية في إطار شراكة، حيث تم استبدال كلمة دول مانحة وأخرى متلقية بكلمة الدول الشريكة بالإضافة إلى وضع مؤشرات تقيس فعالية المساعدات وفق المبادئ المنصوص عليها في الإعلان و التأكيد على الأثر البيئي للمشاريع الممولة[2] .

رابعا :مؤتمر تمويل التنمية بالدوحة 2008

انطلقت فعاليات المتابعة الدولي لتمويل التنمية بالعاصمة القطرية الدوحة وبمشاركة قياسية ضمت أكثر من ثلاثة آلاف شخص، من ضمنهم رؤساء دول وحكومات وقد عني هذا المؤتمر باستعراض تنفيذ آراء مونتيري المكسيك مارس 2002 حيث شهد التركيز على المشاكل الدولية من مكافحة الفقر والمجاعة عبر العالم عن طريق تقليص الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة بالالتزام بتعهدات المساعدات الإنمائية وقد وجه ممثلوا دول الجنوب انتقادات إلى استمرار المشروطية التي واكبت هذه المساعدات وجعلت بعضهما قيودا، تفرض على دولهم في حين اقترح البعض آليات جديدة ومشروعات أكثر فعالية، من جهتها عبرت الدول المانحة من خلال ممثليها في حلقة

[1] Rome déclaration onlrarmorisatious, 24-25 fosbury 2003. (date raed :25/04/20100).
Web site :Www. Un. Org.

[2] Déclaration de paris sur l'efficacité de l'aide au développement ,OECD, 2008 P3.(date de visite :25/04/20100),site d'internet : http://www.oecd.org/dataoecd/53/38/34579826.pdf

النقاش عن أهمية إلزام الدول المتلقية بالشروط المتفق عليها بين الشركاء وأشاروا إلى إرساء مبادئ الشفافية والمسألة كعوامل أساسية لتبني سياسات التنمية في الدول التي ينتسبون إليها .

وأصدر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ختام أعماله وثيقة إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية أوصى من خلالها بالتمسك بالأهداف التي وضعت في العام 2002 ، في مدينة مونتيري، لدعم التنمية في الدول الفقيرة رغم الأزمة المالية العالمية، وذلك عبر المساعدات المالية المباشرة وعبر الاستثمار والتجارة .

كما تم الاتفاق على اللقاء دوريا لمتابعة تنفيذ المقررات، والنظر في إمكانية عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام 2013 ووضعت الدول المتقدمة أجندة محددة لتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية لا سيما من خلال رفع نسبة المساعدات المقدمة إلى الدخل القومي إلى 0.7 في المائة مع حلول العام 2015 . يرى البعض الآخر أن هناك خيبة أمل من النتائج ، لأنها أجلت البحث في إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ولأن حجم المساعدات المقدمة للدول النامية ما زال بعيداً عن الأهداف الموضوعة في مونتيري، إضافة إلى عدم إحراز تقدم في تخفيض مستوى مديونية الدول ضعيفة الدخل، وارتفاع ديون الدول متوسطة الدخل.

تقييما منا لما جاء به هذا المؤتمر نجده لم يأت بالجديد باعتباره كان فعلا مجرد مؤتمر متابعة لم يسفر عن أي نتائج تفيد في حل المشاكل الدول الفقيرة عبر العالم .

رغم كل المؤتمرات والقمم الدولية والقطرية من أجل زيادة دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، خاصة المناطق الأكثر فقرا في العالم، وبمشاركة كل الجهات المانحة وبالرغم من أنها استطاعت أن تقف على العراقيل التي تعيق عمل المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية لتحقيق دورها التي أنشأت من اجله وهو مساعدة الدول الفقيرة و المحتاجة إلى التمويل من أجل تحقيق التنمية إلا أنها لم تحقق الفعالية المطلوبة باعتبارها لم تكن ملزمة بالدرجة المطلوبة بل في كل مرة كانت الدول المانحة تعطي وعود وأرقام ثم تتقاعس عن الوفاء بهذه الوعود .

المبحث الثاني: أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

مع بزوغ الألفية الجديدة دخلت صناعة التنمية عهداً جديداً، حيث أصبحت التنمية صناعة لها عناصر محددة وآليات مضبوطة، يعمل في إطارها العديد من أصحاب المصالح. ولعل من أبرز هؤلاء هيئات ووكالات ومنظمات التنمية الدولية والإقليمية التي تشترك مع مجموعات من الدول النامية في علاقات شراكة وتعاون من أجل التنمية و أصبح مجال المساعدات الإنمائية أيضا، صناعة في حد ذاته تتشارك فيها مجموعة كبيرة من الجهات المانحة التي ما فتات تتزايد من ثنائية ومتعددة الأطراف رسمية وغير رسمية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات خاصة وحتى أفراد. وسنحاول الوقوف في هذا المبحث على أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية.

المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية والإقليمية

يشير مصطلح المؤسسات المالية والدولية والإقليمية إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى أربعة بنوك تنمية إقليمية وهذه البنوك تتمثل في بنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي، البنك الأوربي لإعادة الإعمار التنمية .بالإضافة إلى بنوك دون إقليمية تعمل هذه البنوك بشكل مستقل عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى هذه المؤسسات والوقوف على مدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الفقيرة عبر العالم* .

الفرع الأول :صندوق النقد الدولي (FMI)

يضطلع صندوق النقد الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق عدة وظائف للصندوق منها تسهيل حركة نمو التجارة الدولية نموا متوازيا ومراقبة سعر الصرف الأجنبي دون تشديد القيود على التجارة والصرف غير أن الوظيفة التي اضطلع بها الصندوق تتبلور في مساعدة الدول الأعضاء بإمدادهم بالنقد الأجنبي اللازم لمعالجة عجز موازين المدفوعات .وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمساعدات أوبنك التنمية فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي. وكونه أهم مؤسسة دولية فهو ينسق جهوده مع جميع الجهات المانحة.

لذا سنحاول التطرق فقط إلى الآليات التي يستخدمها الصندوق من اجل تقديم المساعدة للبلدان الأكثر فقرا، لذا سنتطرق إلى أداة من بين أدوات الإقراض التي يستخدمها (FMI) باعتبار هدفها مساعدة البلدان الفقيرة والتي يمكن إدراجها كمساعدات وهي مبادرة تسهيل النمو والحد من الفقر.

* يكمن الفرق بين المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الخاصة في أن المساهمين في المؤسسات المالية الدولية 185 دولة وتوزع الحصص حسب ثروة الدول أي أن قوة التصويت وعدد المقاعد في المجلس التنفيذي تميل بقوة إلى صالح دول العالم الأكثر ثراءا على سبيل المثال هناك تسعة وزراء تنفيذيين من أوربا الغربية في حين يوجد اثنان .

أولا: تسهيل النمو والحد من الفقر

أنشئ هذا التسهيل سنة 1999 وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات وبالنسبة للتكاليف التي يتحملها الدول المقترضة فهي مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات السابقة للذهب المملوك للصندوق إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض . يتم تحديد الدول التي تستحق هذا النوع من التسهيل حسب دخل الفرد وفق سقف محدد يتغير بصفة دورية كل سنة.

ثانيا: مبادرة البلدان المثقلة بالديونPPTE (initiative pays pauvres très endettés)

أطلقت مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان المثقلة بالديون (PPTE) في العام 1996 في مدينة ليون الفرنسية أثناء قمة مجموعة السبع الأغنياء، وهي عبارة عن اتفاق بين كافة جهات الإقراض الدولية الرئيسية على منح فرصة بداية جديدة للبلدان التي تكافح لتجد مخرجاً من خلاله تستطيع أن تتواءم مع أعباء ديونها التي تثقل كاهلها. وفي عام 1999، جرى إدخال تحسينات على هذه المبادرة وعرفت باسم مبادرة (PPTE) المعززة وتم ذلك في قمة كولونيا، وذلك بغرض إتاحة إعفاء أوسع وأسرع من أعباء الديون لمجموعة أكبر من البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة ولتعزيز الروابط بين هذا البرنامج والجهود المستمرة لتخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان. وبالفعل تشارك كل الجهات الدائنة المتعددة الأطراف في هذه المبادرة وأصبحت تخفيف أعباء الديون نوعا من المساعدات الإنمائية الدولية رغم الجدل القائم حول الإضافة التي يقدمها تخفيف أعباء الديون في تفعيل دور المساعدات. وسنعود لهذه المبادرة بالتفصيل في الفصل اللاحق.

ثالثا: المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (IADM) (Initiative multilatérale pou l'allégement de la dette)

تم إطلاق المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون في العام 2006، من أجل تخفيض جديد لديون البلدان الفقيرة المؤهلة وتزويدها بموارد إضافية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذه المبادرة التي اقترحتها دول مجموعة الثمانية G8 هي آلية مختلفة عن مبادرة (PPTE)، لكنها مرتبطة بها . في إطار هذه المبادرة يوفر كل من (FMI) والمؤسسة الدولية للتنمية، وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية تخفيف أعباء الديون بنسبة 100 في المائة، على المطالبات المؤهلة الصادرة عن البلدان التي تبلغ نقطة الإنجاز في مبادرة (PPTE) المعززة[1].سنرجع لهذه المبادرة بشكل أوسع في الفصل اللاحق .

[1]صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، (إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع)، واشنطن،2007، ص3.

رابعا: المساعدات الفنية

يقدم (FMI) المساعدة الفنية في مجالات خبراته الأساسية المتمثلة في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية وإدارة الإيرادات والنفقات، والسياسات النقدية ونظم سعر الصرف واستقرار القطاع المالي والأطر التشريعية والإحصائيات الاقتصادية الكلية والمالية، بالإضافة إلى المنفعة المباشرة للبلدان المتلقية للمساعدة الفنية التي يقدمها (FMI) في تقوية الاقتصاد العالمي وزيادة استقراره ويوجه الصندوق نحو80 في المائة من المساعدة الفنية إلى البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريكة الأدنى في فئة الدخل المتوسط لاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا

الفرع الثاني :البنك العالمي (BM)

تطور فهم البنك العالمي لعملية التنمية منذ منتصف تسعينات القرن العشرين حيث كان البنك العالمي يركز على مساعدة البلدان الأعضاء في إصلاح أنظمتها الاقتصادية وإقامة بنيتها الأساسية كالطرق والسدود ليحول دور البنك إلى قضايا التنمية البشرية والإنسانية من توفير الرعاية الصحية والتعليم الجيد والتمكين وضمان سيادة القانون وقضايا البيئة والتنمية المستدامة .

تتكون منظومة البنك العالمي من خمس مؤسسات رئيسية نلخصها الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): منظومة البنك العالمي

المصدر : من إعداد الطالبة.

سنحاول التركيز على مؤسسة التنمية الدولية باعتبارها تختص بالقروض الميسرة.

أولا: المؤسسة الدولية للتنمية

مع تقدّم خمسينيات القرن الماضي، أصبح جليا أن أشدّ بلدان العالم النامية فقرا لا تستطيع تحمل اقتراض رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية بالشروط التي يتيحها البنك العالمي للإنشاء والتعمير . واستجابة لهذه المشكلة، قررت مجموعة من البلدان الأعضاء في البنك العالمي للإنشاء والتعمير إنشاء مؤسسة يمكنها تقديم القروض إلى البلدان النامية شديدة الفقر بشروط على درجة عالية من التيسير . حيث أنشأ هؤلاء الأعضاء المؤسسة الدولية للتنمية . وتتم إدارة البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الأسس نفسها .

إذ يشتركان في جهاز الموظفين نفسه، والمقر الرئيسي نفسه(واشنطن)، ويرفعان تقاريرهما إلى الرئيس نفسه، ويستخدمان المعايير نفسها في تقييم مشروعاتهما.

تقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروضا إلى البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن مقدار معين، والتي لا تستوفي الشروط المالية للاقتراض من البنك العالمي للإنشاء والتعمير . تشكل اعتمادات قروض المؤسسة الدولية للتنمية نحو ربع مجموع إقراض البنك العالمي، وتركز على برامج التنمية، ولاسيما تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الأساسية للناس، كبرامج :التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي . وللاعتمادات التي تتيحها المؤسسة الدولية للتنمية آجال استحقاق تتراوح ما بين 35 إلى 40 سنة، مع فترات سماح تصل إلى 10 سنوات . وتقدم المؤسسة الاعتمادات بدون فائدة مصرفية، ولكن هناك رسم ارتباط صغير . واتفق أعضاء المؤسسة في الآونة الأخيرة على إعطاء ما يصل إلى 20 في المائة من عمليات المؤسسة إلى البلدان المعنية في شكل منح مباشرة.وأهم الدول المتلقية لمساعدات هذه المؤسسة هي الدول الأكثر فقرا في العالم خاصة الإفريقية منها.

ثانيا : فلسفة البنك العالمي في ظل التطورات الراهنة

تطور فهم البنك العالمي لعملية التنمية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين .ففي الماضي كان البنك العالمي يركز على مساعدة البلدان الأعضاء في إصلاح أنظمتها الاقتصادية، وإقامة بنيتها الأساسية كالطرق والسدود .وأثبتت التجربة أن إصلاح نظامي الرعاية الصحية، التعليم ، ضمان سيادة القانون، منح الفقراء حقهم في التعبير عن آرائهم وشواغلهم هي عوامل تتسم بنفس القدر من الأهمية في مكافحة الفقر الذي يكون عن طريق كبح جماح التضخم وضبط الموازنة، لذا يسعى البنك العالمي في الوقت الحاضر إلى الربط بين قطاعات المجتمع المتباينة وتركيز جهودها في مكافحة الفقر.فقد خلص البنك بعد مضي عقود من الزمن أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية مستدامة. ونتيجة لذلك، اتجه البنك العالمي إلى اعتماد استراتيجيات تعتمد بالدرجة الأولى على الملكية المحلية لبرامج التنمية والتي تتلخص في ثلاث آليات هي:

أ- إطار التنمية الشامل 1999

وهو عبارة عن إطار إستراتيجي يضم جميع أوجه التنمية في البلد المعني الاجتماعية والمالية والاقتصادية والهيكلية والبشرية والإنسانية وقضايا البيئة إضافة إلى نظم الإدارة العامة وتمثل الهدف الأساسي لهذا الإطار تحقيق تخفيض أعداد الفقراء على نحو أسرع وقابل للاستمرار لصالح شعب البلد المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية وفي هذا الإطار يقوم البلد المعني بوضع أجندة التنمية الخاصة به .

ب- وثائق إستراتيجية تخفيض الفقر(DSRP) Document Stratégique de Réduction de la Pauvreté

في العام 1999 بدأ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إجراءات إنمائية جديدة تعتمد على منهج إطار التنمية الشامل وتقدم هذه المبادرة على قيام البلد المعني بإعداد وثائق إستراتيجية تخفيض الفقر، بحيث تحدد الخطوط العريضة لسياستها وبرامجها المتعلقة بالاقتصاد الكلي وسياستها وبرامجها الهيكلية الاجتماعية اللازمة تعتبر وثائق إستراتيجية تخفيض الفقر، أداة تستهدف تحويل الرؤية الإستراتيجية الكلية لبلد ما نشاط محكوم بإطار زمني ومركز من شأنها تخفيض أعدا الفقراء وتشجيع تحقيق النمو.

ج- إستراتيجية المساعدة القطرية

بناءا على عمل الإطار الإستراتيجي للبلد المعني، تستهدف إستراتيجية المساعدة القطرية تقييم الأولويات في البلد المعني وتحديد المجالات الأساسية التي يمكن لمساعدات البنك العالمي أن تحقق فيها أكبر الأثر في تخفيض أعداد الفقراء .وشهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في إستراتيجية المساعدة القُطرية في تناول القضايا المعنية بنظام إدارة القطاع العام. يجري إعدادها بالتعاون مع الحكومة المعنية وأصحاب المصالح المباشرة الآخرين على نحو تشاركي .وتساعد هذه المشاركة في تحسين جودة المشروعات وفعاليتها واستمراريتها في البلدان المعنية.

الشكل رقم(2-3) : الاطار الزمني لتطور اتجاهات البنك العالمي

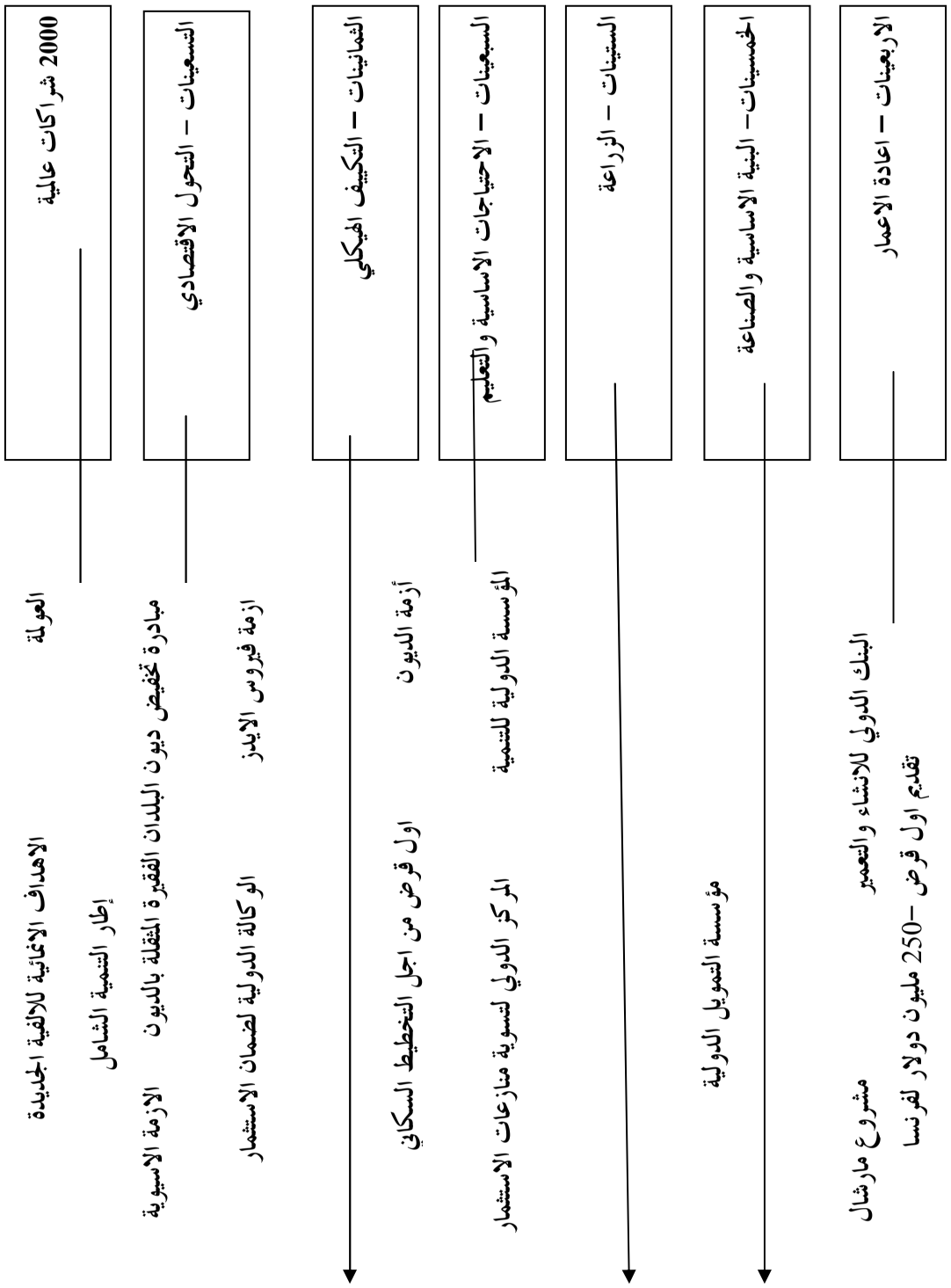

المصدر: البنك العالمي ،دليل البرلمانيين إلى البنك العالمي،ص12، متاح على موقع البنك العالمي www.worldbank.org

ثالثا: العلاقة بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

ما أصطلح على اعتقاده هو أن صندوق النقد الدولي يتولى برامج التثبيت الهيكلي* فيما يتولى البنك العالمي برامج التكييف الهيكلي*، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد ارتباط تبادلي لعدم الوفاء[1] .وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه . وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك العالمي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضاً.

وعلى الرغم من النص الصريح لكل من (FMI) و(BM) القائل " لا ارتباط تبادلي للاشتراطات " ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى، حيث أنه، في حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة في وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه نحو الارتباط، فالاقتراض من أجل الإصلاح الهيكلي مقصوراً على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي[2]. وهذ المشروطية المتبادلة تفرض أيضا على الدول الأشد فقرا.

الفرع الثالث: بنوك التنمية الإقليمية

يشير اصطلاح «بنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف» إلى أربعة بنوك للتنمية الإقليمية: بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومجموعة بنك التنمية للدول الأمريكية.

تتميز بنوك التنمية الإقليمية الأربعة بقاعدة عريضة من الأعضاء تشمل بلدانا نامية مقترضة وبلدانا مانحة ولا تقتصر عضويتها على بلدان إقليم بحد ذاته ولكن لكل بنك وضعه القانوني المستقل ونظامه الخاص في إدارة عملياته وتحافظ بنوك التنمية متعددة الأطراف على مستوى عال من التعاون وسنتطرق إلى كل بنك على حدى.

أولا: بنك التنمية الإفريقي

بنك التنمية الإفريقي هو مؤسسة مالية تنموية إقليمية متعددة الأطراف تتشكل من 53 بلدا عضوا من بلدان إفريقية و25 بلدا من آسيا وأوروبا وأمريكا، هدف هذا البنك هو تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي للبلدان الإفريقية بشكل فردي أو جماعي[3]، ويشجع البنك استثمار رؤوس الأموال الخاصة والعامة خاصة المنح والقروض الميسرة خاصة البلدان منخفضة الدخل التي لا تستطيع الاقتراض من القروض الخاضعة لشروط السوق

* التثبيت الهيكلي عبارة عن سياسات قصيرة الأمد هدفها إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات

* التصحيح الهيكلي عبارة عن سياسات متوسطة الأمد تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحوالتصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد

[1] يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،2005، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

[3] OCDE, perspectives economique en Afrique, OCDE,2002-2003, France. P3.

ويركز البنك في تحقيق أهدافه على تمويل المشاريع والبرامج التنموية في مجالات الزراعة والنقل والتجهيزات الصناعية والتربية والصحة والحفاظ على البيئة في الدول الإفريقية عن طريق التحاور الاقتصادي مع الدول الأعضاء.

ثانيا: البنك الآسيوي للتنمية

البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة مالية تنموية إقليمية متعددة الأطراف تقوم بإقراض الدول النامية في منطقة آسيا. يقدم البنك الآسيوي للتنمية المساعدة للدول النامية من أعضائه والتي تم تصنيفهم في ثلاثة مجموعات كالتالي:

- الدول التي ينخفض فيها إجمالي النتائج الفرد انخفاضا شديدا وتكون قدرتها على تسديد الدين بأقساط سنوية محدودة وتكون مستحقة للحصول على تمويل الصندوق الآسيوي للتنمية [*] ؛
- تشمل الدول التي يكون فيها دخل الفرد متوسط الانخفاض وحققت مستوى متوسط من التنمية الاقتصادية تكون لديها قدرة متزايدة على خدمة ديون تكون مؤهلة للحصول على مبالغ تحويل محدودة من الصندوق الآسيوي للتنمية؛
- البلدان ذات الدخل متوسط الارتفاع والمرتفع والتي تتمتع بقدرة عالية نسبيا على تسديد الدين بأقساط سنوية ولا تستحق إلا الحصول على تمويل من البنك؛

يقدم البنك الآسيوي القروض واستمارات توظيف الأموال في الأسهم إلى الدول النامية، كما يقدم المساعدة الفنية لتخطيط مشروعات وبرامج التنمية وتنفيذها علاوة على تقديم الخدمات الاستشارية.

ثالثا: البنك الأوروبي للتعمير والتنمية

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تأسس في عام 1991 لمساعدة دول الاتحاد السوفيتي السابق على التحول إلى اقتصاد السوق، وهو يقدم قروضا إلى الكيانات التجارية، ويسيطر على البنك أكثر من 60 عضوا مساهما بينهم أعضاء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .

رابعا: بنك التنمية بين دول أمريكا

يعمل بنك التنمية بين دول أمريكا على تقديم المساعدات المالية لدول أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي للمساعدة في الإسراع بعملية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. الى جانب البنك هناك مجموعة من بنوك التنمية البينية والتي تتكون من هيئة الاستثمار بين دول أمريكا وصندوق التنمية متعدد الأطراف، الذي أنشئ العام 1992 لنشر الإصلاحات في مجال الاستثمار وتنشيط عملية التنمية وللبنك صندوق للعمليات الخاصة بالإقراض الامتيازي يقدمها للبلدان الفقيرة.

[*] الصندوق الآسيوي للتنمية هو بمثابة المنفذ الذي يقدم امتيازات قروض مسيرة وتموله الأعضاء في البنك الآسيوي .

الفرع الرابع : بنوك التنمية دون الإقليمية

يصنف عدد من بنوك التنمية دون الإقليمية والتي أنشأت لأغراض التنمية مثل:

- البنك الكاريبي للتنمية؛
- بنك أمريكا للتكامل الاقتصادي؛
- بنك شرق إفريقيا للتنمية؛
- بنك غرب إفريقيا للتنمية؛
- بنك إفريقيا الوسطى للتنمية .

المطلب الثاني : المنظمات الدولية الحكومية

وتتمثل في الأمم المتحدة وهي أهم منظمة دولية، اللجنة او المفوضية الأوربية بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية وسنحاول الوقوف علة مختلف المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

الفرع الأول: منظمة الأمم المتحدة(ONU)

طبقا للمادة 31 من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية الصادر عن الأمم المتحدة في 12 ديسمبر 1984 فإنه يجب على جميع الدول أن تشارك في رخاء وتقدم الاقتصاد العالمي مع مراعاة الارتباط بين الرفاهية الاقتصادية للدول المتقدمة تنمية الدول النامية وأن نجاح المجتمع الدولي في تحقيق الرخاء لكل البلدان يعتمد بصفة أساسية على مدى التعاون بين أعضائه[1].

ونظرا لأن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة قد نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي قبل حصول معظم الدول النامية على استقلالها أي أن هذه الأخيرة لم تشارك في صناعة دور هذه المنظمة التي أنشأت خصيصا لحفظ السلم والأمن العالميين، لكن فيما بعد تطور دور الأمم المتحدة خاصة في مجال التعاون الدولي ليصبح دورها تنموي من خلال المساعدات التي تقدمها للدول النامية خاصة الأكثر فقرا .

أولا : دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية

تتكون الأمم المتحدة كجهاز تنظيمي من الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والأجهزة الفرعية التابعة لها والتي من أهمها .

- اللجنة الاقتصادية لأوربا ؛
- اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى؛
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

[1] إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة،(دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية)، دار الجامعة الجديدة الأرازيطة، 2007، ص 58.

- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا؛
- اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

وبالنسبة للجان والفروع النوعية والتي تختص بدراسة المشاكل المتعلقة بمجالات التعاون الإقتصادي والإجتماعي بين الدول الأعضاء والتي نذكر منها لجنة حقوق الإنسان، لجنة المرأة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . برنامج الأمم المتحدة للتنمية ....

ثانيا: برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)

يعتبر هذا الجهاز من أهم أجهزة الأمم المتحدة في مجال التنمية وقد أنشئ كقاعدة عامة من أجل تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية لتطوير نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والفنية مما يؤدي إلى خلق الظروف التي من شأنها أن تجعل الإستثمار أكثر فاعلية[1].

أنشأ البرنامج عام 1965 بموجب قرار من الجمعية العامة، وهو أكبر مصدر للعون الدولي متعدد الأطراف بمختلف صوره من فني ومالي وغيره. وتشمل أنشطته إجراء البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ومسح الموارد الطبيعية وتوفير التسهيلات لتطبيق أساليب البحوث والتكنولوجيا الحديثة، وتقديم الخدمات الاستشارية والتشغيلية والتدريبية، ودعم أجهزة التخطيط والتنمية .يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويضع على لائحة أولوياته مساعدة البلدان في إيجاد الحلول للتحديات التالية : الحوكمة الديمقراطية، خفض الفقر، الوقاية من الأزمات ومعالجة آثارها، الطاقة والبيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنع انتشار مرض نقص المناعة المكتسب. ويعتبر هذا البرنامج منذ نشأته وحتى الآن هو أضخم برنامج لتقديم المساعدات متعددة الأطراف إلى الدول النامية . ونلخص أهم توجهات برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما يلي:

أ- الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية

بالنسبة للأهداف الإنمائية يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمله على تنسيق الجهود الدولية والمحلية الرامية للقيام بحملات وحشد التأييد من أجل الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال نشاطات المناصرة وتبادل أفضل الإستراتيجيات لتحقيقها ودعم الحكومات في تكييف الأهداف الإنمائية مع الظروف والتحديات المحلية .

ب – الحكم الديمقراطي

الحكم الديمقراطي هو متطلب حيوي للتنمية البشرية المستدامة والمتكافئة لذا ينفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا ما يقارب 1.5 مليون دولار لدعم العمليات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة، تمكين الناس والمؤسسات، التقرير السنوي، 2008، نيويورك، ص28.
[2] المرجع نفسه،ص19.

ج – البيئة والتنمية المستدامة

يتأثر فقراء العالم أكثر من غيرهم بالتدهور البيئي ونقص إمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة النظيفة بأسعار مقبولة . إن قضايا التغير المناخي، فقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية هي قضايا محلية وعالمية في آن واحد، لذا يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز القدرات الوطنية لإدارة البيئة بأسلوب مستدام .

د–منع الأزمات والإنعاش

يقوم برنامج الأمم المتحدة بدعم استراتجيات التنمية الوطنية لمنع النزاعات والكوارث ولتحقيق الانتعاش.

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE)

هو جهة النشاط المعني بالبيئة والتابع لمنظمة الأمم المتحدة، أنشئ في نفس الوقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في العام 1972. ويقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا ولدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة من العالم. تأسس هذا البرنامج لتشجيع قيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، وأولوياته الرئيسية تشمل:

- لدي البرنامج نظام للرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم؛
- تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية؛
- تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وإتاحتها للجميع؛
- تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية.

رابعا: مرفق البيئة العالمي (EFM)[*]

أنشأ مرفق البيئة العالمي (EFM) العام 1991 مقره واشنطن بشراكة بين (PNUD) و(PNUE) والبنك العالمي من أجل تخصيص قسم ايكولوجي في برامج التنمية الإقليمية والمحلية خلال تقديم المنح والقروض المنخفضة الفائدة إلى الدول النامية وهذا المرفق هو آلية لتمويل مشاريع الأجندة 21.

ساعد هذا المرفق تحويل مشاريع التنمية المحلية والإقليمية والعالمية التي تفيد البيئة في أربع مجالات:

التغير المناخي، التنوع البيولوجي، حماية طبقة الأوزون، المياه الدولية هذا بالإضافة إلى تمويل الاقتصاديات المحلية للبلدان الفقيرة. يمثل الآن (EFM) المصدر الرئيسي لتحويل مشاريع تحسين البيئة . كما يعمل المرفق على ربط القضايا البيئية محليا وقطريا وعالميا وتشجيع استعمال وسائل العيش المستدامة.

[*] EFM هو عبارة عن شراكة عشر منظمات هي : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بنك التنمية الصناعية، البنك الافريقي للتنمية، بنك التنمية الأسيوي، البنك الأوربي للإنشاء والتعمير، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية(OMC)

يأتي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هذه المنظمة الركن الثالث من أركان هذا النظام وهو الركن التجاري إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أولا: منظمة التجارة العالمية والتنمية

تعتبر تحقيق التنمية من بين أهداف منظمة التجارة العالمية فهي تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وبخاصة الدول النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75 من جملة الأعضاء وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات فنية والتزامات أقل تشددا من غيرها وتعفي البلدان الأكثر فقرا من بعض أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ثانيا : منظمة التجارة العالمية والبيئة

بعد أن أصبحت الإعتبارات البيئية من القضايا التي فرضت نفسها على سياسات ونظم التجارة الدولية، أصبح المجتمع الدولي يسعى إلى بلوغ صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق المقيدة لها وبين الأهداف البيئية، التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل نوعا جديدا من القيود الحمائية أمامها . فبينما مازالت الدول النامية تحاول توفيق أوضاعها بما يتماشى وما أسفرت عليه جولة الأرغواي، تأتي التوجهات نحو تضمين المعايير البيئية وهو ما يثير تخوفات البلدان النامية من فرض هذه المعايير والتي لا يمكنها بأي حال تحملها نظرا للفجوة التكنولوجية القائمة بين العالم المتقدم والعالم النامي[1].

إذن وبالرغم من أن تضمين المعايير البيئية أصبح ضرورة باعتبار أن المشاكل البيئية تضر بجميع مجتمعات بلدان العالم، إلا أن تباين الأهداف والاهتمامات والاحتياجات ودرجات التقدم الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يجعل هذه الأخيرة تتحفظ اتجاه المعايير التي وضعتها OMC في وجه منتجاتها.

ثالثا : مبادرة المساعدات من أجل التجارة*

تعتبر هذه المبادرة مجالا جديدا لتقديم المساعدة الإنمائية وينظر إليها كوسيلة لتمكين البلدان النامية لاسيما البلدان الفقيرة لتندمج بشكل كامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد ويستخدم التجارة بشكل أكثر فعالية في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحد من الفقر في إطار التنمية المستدامة وبعبارة أخرى

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص293.

* يأتي قرار إطلاق مبادرة المساعدات من أجل التجارة بموجب الفترة 57 من إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنطقة التجارة العالمية في ديسمبر 2005 تم التوصية على إسهام المبادرة بشكل أكثر فعالية في تحقيق البعد الإنمائي لبرنامج الدولة الإنمائي وصيغ التقرير في شكله النهائي في 2006 محددا خطوطا وإرشادية حول التحويل أو أولويات المستفدين وتقيم الاحتياطات ورصدما وصادق المجلس العام لمنطقة التجارة العالمية على هذا التقرير في أكتوبر 2006.

تساعد المبادرة البلدان النامية من الاستفادة من فرص التجارة المتزايدة التي تقيمها النتائج المتوقعة من برنامج الدوحة الإنمائي إلى جانب مواكبة تحديات التكييف التي تفرضها العولمة [1].

الفرع الثالث :المفوضية الأوربية[*] : (EC)

يقدم الإتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيه أكثر من 56 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الغنية وقد وصلت قيمة المساعدات حوالي 100 يورو عن كل مواطن أوربي مقابل 53 يورو عن كل مواطن في الولايات المتحدة الأمريكية و69 في المائة عن كل مواطن ياباني، وارتفعت المساعدات التي تقدمها دول الاتحاد إلى نسبة 42 في المائة من الدخل القومي الإجمالي وهي نسبة مازال تقل عن النسبة المطلوبة التي حددتها الأمم المتحدة 0.7 في المائة، وتعد المفوضية الأوربية واحدة من بين أكبر الجهات المعنية بالتنمية أهمية على مستوى العام فهي شريك مهم من الناحية المالية حيث أصبحت شريكا لأكبر الجهات المانحة .في العام 2008 واجهت العالم العديد من التحديات التي أعاقت التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كالأزمة المالية والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية والطاقة وحسب التقرير السنوي للمفوضية الأوربية فقد سعت هذه الأخيرة على انتشال 100 مليون شخص من الفقر واتخذت اللجنة تدابير مختلفة لمعالجة أزمة الغذاء حيث تم حشد 200 مليون يورو من الاحتياطي في إطار صندوق التنمية الأوربي (FED) لمواجهة الآثار الاقتصادية الكلية والاجتماعية الناجمة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، التي تعتبر أكثر البلدان تضررا كما كانت ميزانية المساعدات الإنسانية للأغذية تقدر بـــ 140 مليون يورو وبناءا على اقتراح اللجنة تم إرفاق مليار يورو اعتمد من طرف الاتحاد الأوربي للتخفيف من الآثار المترتبة على الزيادة الحادة والتقلبات في أسعار المواد الغذائية على السكان الأكثر فقرا في جميع الدول النامية[2]. المفوضية الأوربية هي الذراع التنفيذية للإتحاد الأوربي فهي المسؤولة عن تنفيذ قرارات البرلمان والمجلس والإدارة اليومية للإتحاد الأوربي وتدبير ميزانية وإنفاق الأموال الإتحاد[3].

[1] مركز التجارة الدولية، التقرير السنوي للعام،2007 ص 6. متاح على الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع :2010/07/20).
http://www.intracen.org/docman/JAG_12966.pdf

[*] المفوضية الأوربية لها أربع وظائف تتمثل في:

- ✓ تقديم االمقترحات إلى البرلمان والمجلس الأوربي .
- ✓ إدارة وتنفيذ سياسات وميزانية الإتحاد الأوربي .
- ✓ وضع قوانين الاتحاد الأوربي تعاونا مع محكمة العدل .
- ✓ تمثيل الاتحاد الأوربي على المستوى الدولي في الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأخرى.

[2] Commission européenne ,votre guide du traité les bonnée office de publication de l'union européenne ,luxeborgue ,2009 ,p13.

[3] Commission européenne , annuel rapport,2009 ,p18,(Date de visite : 22/04/2010)(site d'internet http://ec.europa.eu/geninfo/query/resultaction.jsp?page=1

المطلب الثالث: جهات مانحة أخرى

زاد التمويل الإنمائي المقدم من مانحين رسميين غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ومن منظمات غير حكومية ومن منظمات دولية أخرى من منظمات المجتمع المدني منذ اعتماد إعلان الألفية زيادة كبيرة.

الفرع الأول: المجتمع المدني

إن أهمية المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية التي تمثل الجزء الأكبر من هذا القطاع تجلت في السنوات الأخيرة نتيجة لوجود ظاهرة العولمة وما تحتاجه العالم من عوامل مادية لها تأثيرات على البيئة بشكل عام، ومن سياسات إقتصادية تؤثر بشكل سلبي على الفئات الفقيرة في المجتمعات المختلفة وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الدولي من تقديم المساعدة من القضاء على الفقر وإحلال السلم.

أولا: المنظمات غير الحكومية (ONG)

أ–ماهية المنظمات غير الحكومية

في العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايد عدد المنظمات العالمية غير الحكومية من 6000 إلى 26000 وهذا ما يفسر تنامي دور هذه المنظمات حيث وصفها دافيد براون David Brown، على إنها تقدم خدمات وتحرك العمل السياسي، وتقدم معلومات وتحليلات مهمة،وكمجموعة تقدم هذه المنظمات مساعدات أكثر مما تقدمه الأمم المتحدة، وإلى جانب تقديمها المساعدات تقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك فقد وقع على تصريح معاد لمنظمة التجارة العالمية أكثر من 1500 منظمة غير حكومية سنة 1999[1].

وتكون هذه المنظمات من مختلف الدول الغنية والفقيرة، وتملك خذه المنظمات معلومات متطورة تجعلها تمتلك قوة تفاوضية في الدفاع عن قضاياها الأساسية: القضاء على الفقر،حماية البيئة،حماية المرأة، تغيير المناخ،حقوق الإنسان....إلخ.

ب– تنامي دور المنظمات غير الحكومة

رغم التباين بين المنظمات غير الحكومية من حيث مواردها وقدراتها وخبراتها وإيديولوجياتها ومع ذلك فإن العديد منها لعب دور بل اعتبر كثقل موازي حتى ضد المؤسسات المالية الدولية مثل (FMI) و(BM) وبرامج الوكالات الدولية الأخرى فمختلف المنظمات غير الحكومية تقيم تأثير برامج التنمية على الرعاية الصحية ومياه الشرب وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والمحافظة على البيئة، كما تزيد وعي الشعوب بخطر الأنشطة الإنمائية من التدهور البيئي والظلم الاجتماعي وفساد الإدارة والسياسة لكن من المؤسف أن حوالي 2 في المائة فقط من مساعدات التنمية الرسمية توجه عن طريق المنظمات غير الحكومية[2].

[1] جوزين ناي،جون دوناهيد، ترجمة محمد شريف الطرح،الحكم في عالم ينجه نحو العولمة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص46.

[2] Joseph .H. Hulse , développement durable un avenir incertain , centre de recherche pour le développement international , Les Presses de l'Université Laval, Canada, 2008 , p55.

الجدول رقم (2-2): إسهامات (APD) الثنائية التي تقدمها بلدان (CAD) إلى المنظمات غير الحكومية

بملايين الدولارات الأمريكية	2000	2001	2002
إسهامات المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية إلى المنظمات غير الحكومية من بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	1200	1137	1246
إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية	53749	52335	58724
النسبة المئوية إلى إجمالي المساعدات	%2.2	% 2.17	% 2.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك العالمي، دليل البرلمانيين الى البنك العالمي،مرجع سابق، ص67.

الفرع الثاني: مؤسسات العمل الخيري

على مدى عقود من السنوات الماضية عملت مؤسسات العمل الخيري في مجال القضايا المتعلقة بالصراعات، عدم المساواة، التنمية البشرية، تنمية المجتمعات، زيادة الفرص الاقتصادية، تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. تقدم مؤسسات القطاع الخيري مساعداتها عن طريق شراكات مع الجهات المانحة خاصة البنك العالمي[*].

الفرع الثالث: المساعدات الإنمائية الرسمية خارج لجنة المساعدات

تتمثل في دول خارج الدول الأعضاء في لجنة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتوجد بين البلدان النامية ذاتها عدد من البلدان المصدر للنفط الرئيسية التي كانت مصدراً هاماً للمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية منذ أمد طويل. وقد انضمت إلى برامج هذه البلدان على مدى السنوات الماضية برامج متزايدة للمساعدة نفذتها بلدان من قبيل البرازيل وتايلاند وجنوب إفريقيا والصين والهند .وعلاوة على ذلك، تسهم معظم البلدان النامية في التمويل الإنمائي المقدم عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف.

إضافة إلى المساعدات الإنمائية العربية والتي أصبحت تشكل جزءا هاما من العون الإنمائي العالمي حيث تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية العربية في المتوسط 13 في المائة من إجمالي المساعدات التي تقدمها لجنة المساعدات الإنمائية، وقرابة ثلاثة أرباع المساعدات الرسمية المقدمة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية .

وجاء نحو ثلث إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال سبعينيات القرن الماضي من البلدان العربية المانحة. وكان ارتفاع مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان العربية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط في المقام الأول .كما انكمش الحيز المالي للبلدان المانحة مع مرور الوقت نتيجة لتراجع عائدات النفط وزيادة الإنفاق الوطني على الأجور والتحويلات وخدمة الديون والخدمات الاجتماعية

[*] يدير البنك العالمي موقعا على شبكة الانترنت بين البنك العالمي ومؤسسات العمل الخيري، ومن بين المصادر الهامة موقع مركز مؤسسات العمل الخيري الاوربية .

للسكان الذين تنمو أعدادهم. وارتفعت مستويات المساعدات المقدمة منذ عام 2002 من حيث الحجم ومن حيث نسبتها من إجمالي الدخل القومي مع ارتفاع أسعار النفط، وزيادة احتياجات إعادة الإعمار في أعقاب انتهاء النزاعات. وعلى نحو ما جرى في الماضي، فإن أغلب المساعدات تأتي من السعودية والكويت والإمارات على الترتيب. وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة من الحكومات إلى الحكومات، فقد أقامت البلدان العربية المانحة عددا من مؤسسات المال المتخصصة لتقديم المساعدات الإنمائية متعددة الأطراف لعدد متزايد من البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم . ويمثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية الجهات التي لها تركيز عالمي كبير إذ إنها تمول مشروعات أيضا في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية. واتسع نطاق تركيز المساعدات الإنمائية الرسمية العربية مع مرور الوقت ليشمل قطاعات الزراعة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.بالإضافة إلى المساعدات العربية ظهرت في الآونة الأخيرة دولا كانت متلقية للمساعدات وأصبحت من أهم الدول المانحة مثل الصين و الهند ودول جنوب شرق آسيا.

المبحث الثالث:أهداف المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدمت مبالغ ضخمة كمساعدات للتنمية في الدول النامية هدفها الظاهر هو تعزيز النمو و تحقيق التنمية بهذه البلدان، لكن وبتتبعنا مسيرة تقديم المساعدات نجد لها أهداف أخرى غير معلنة و دوافع تخص الدول المانحة أكثر مما تفيد الدول المتلقية.

المطلب الأول: دوافع منح المساعدات الإنمائية والدولية

لقد كان الهدف الأساسي للمساعدات الإنمائية هو سد الفجوة التمويلية في البلدان النامية وخلق فرص الاستثمار من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر كهدف أخلاقي وإنساني بالدرجة الأولى . لكن وعلى أرض الواقع ورغم نجاح أول تجربة للمساعدات الإنمائية والمتمثلة في مشروع مارشال الذي عمل فعلا على تقوية الاقتصاد الأوربي، نجد أن المساعدات أخذت منحى آخر فقد تعددت دوافع منحها حسب الظروف السياسية والأهداف الإقتصادية التي كانت تخدم بالدرجة الأولى الدول المانحة.

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية

تتمثل الدوافع الاقتصادية لتقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة في عدة دوافع أهمها:

أولا : مساعدة الدول المانحة على خلق أسواق داخل الدول النامية وتصريف فوائضها

يجادل البعض في أن المساعدات الإنمائية المقدمة للبلاد النامية تحقق مصالح اقتصادية للبلاد المانحة، إذا أنها تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع وخدمات البلاد المتقدمة مما يترتب زيادة دخول شعوب هذه البلاد وبالتالي تزداد صادراتها وينتعش اقتصادها[1].

ويمثل هذا ترددا لما قاله الاقتصادي الإنجليزي كنيس، حيث يرتكز على الافتراض الخفي القائل بأن المساعدات تنشط التنمية الاقتصادية أو الإنتاج في العالم الثالث من ناحية أما من الناحية الأخرى فإنه يؤكد علنا بأن هذا سوق يساعد بالتالي على خلق أسواق جديدة لصناعات دول الشمال التي أصابها الركود .

كما يرى لودج (Llodg 2000) أن المساعدات تكون مشروطة بالاستيراد من الدول المانحة وزيادة التجارة الدولية وفتح أسواق الدول النامية أمام الدول بهدف تدعيم العلاقات السياسية التي هي أساس منح المساعدات الإنمائية[2].

ثانيا: نشر مبادئ اقتصاد السوق

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جداً لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد،

[1] فتوح هيكل،حسن الخفني، مرجع سابق، ص 8 .

[2] فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الافريقي، (قضايا التكامل والتنمية)، دار النهضة العربية، القاهرة،2007، ص206.

وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالى مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية، ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بالاعتبار عند تصميم برامج التكييف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها، مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية ... الخ إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية

..تعتبر الدوافع السياسية في منح المساعدات الإنمائية أهم الدوافع التي اعتمدتها الدول الغنية في تخصيصها للمساعدات، وذلك منذ ظهرها أثناء أربعينات القرن العشرين و إلى غاية يومنا هذا، بل أن الدوافع السياسية جعلت الدول المانحة تتنافس على مناطق معينة ربما لم تكن بحاجة كبيرة للمساعدات ، في حين أهملت مناطق هي بأمس الحاجة إلى المساعدات لكن موقعها الجيوسياسي لا يملك نفس الأهمية .

أولا: المساعدات الإنمائية امتداد للغايات السياسية

إن الاعتبارات السياسية والعسكرية تلعب دورا كبيرا في تقديم المساعدات الإنمائية الإقليمية والدولية، فمثلا ذهبت مساعدات فرنسا كلها تقريبا إلى مستعمراتها السابقة كما قدمت المملكة البريطانية مساعداتها حصرا إلى البلدان الأكثر فقرا من أعضاء الكومنولث البريطاني أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ذهبت مساعداتها إلى البلدان الموالية لها[1]. حتى الإتحاد السوفياتي كان يقدم مساعداته المالية والفنية إلى اقتصاديات التخطيط المركزي. وغالبا ما يكون تقديم المساعدات من الدول النامية مقيدا بشروط سياسية أو عسكرية، مثل الدخول في أحلاف، إقامة قواعد عسكرية، أو إتباع سياسية خارجية موالية لها وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الكثير من البلدان النامية ترفض هذه المساعدات رغم حاجتها الماسة إليها، وبالرغم من أن تقديم المساعدات للأغراض العسكرية يتنافى تماما مع مبادئ تقديم المساعدات الإنمائية الدولية وحتى الإقليمية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، استمرت الدوافع السياسية للمانحين حيث ارتبطت المساعدات بدعم أنظمة الحكم الصديقة والموالية واستخدام التهديد بوقف المساعدات لإجبار الدول على سياسة محددة أو منعها، مثل إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان بسبب نشاطها النووي، ثم تم استئنافها هذه المساعدات بل وزيادتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وخفضت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للفلبين عندما رفض

[1] محمد سحنون، مرجع سابق، ص 136.

مجلس الشيوخ الفلبيني تجديد المعاهدة مع أمريكا لاستمرار قواعدها العسكرية،وكذلك الأمر بالنسبة لزيمبابوي عام 1984 عند ما خالفت الولايات المتحدة الأمريكية في التصويت في هيئة الأمم المتحدة.

كما ساهمت المساعدات العربية من الدول الغنية بالبترول في تعزيز الغايات السياسية والعسكرية، فذهب معظم المساعدات إلى سوريا والأردن في خط المواجهة ضد إسرائيل،كما أن سبق لمصر أن أخذت كثيرا من المساعدات من دول الأوبك والإتحاد السوفيتي إلا أن قامت بتغيير معسكرها وإجراء اتفاقية السلام مع إسرائيل، فكانت المساعدات في تلك الفترة امتداد تاما للسياسة العسكرية إما لكبح إسرائيل أو الدفاع عنها لدعم غزو أفغانستان أو تدعيم باكستان التي تفتح حدودها لمرور الأسلحة إلى المقاتلين للسوفيات، لإخضاع أو تشجيع كوبا وحلفائها في البحر الكاريبي[1].

ثانيا: المساعدات الإنمائية مع مطلع الألفية الثالثة

من أكثر الأمور اللافتة للانتباه في تخصيص المساعدات أن العراق بوقوعها تحت وطنية الاحتلال الأمريكي صادرت في نفس الوقت من أكثر الدول المتلقية لمساعدات التنمية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن غيرها من الدول المانحة،وهذه مفارقة كبيرة. ارتفع حجم المعونات الرسمية التي تتلقاها العراق من 116 ألف دولار أمريكي في العام 2002 إلى 4 مليون و658 ألف دولار أمريكي في العام 2004، بما يوازي أربعين ضعف ما كانت عليه خلال عامين فقط،و50 في المائة من هذه الزيادة مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها[2].

الشكل رقم(2-4): توزيع المساعدات الأمريكية العام 2005.

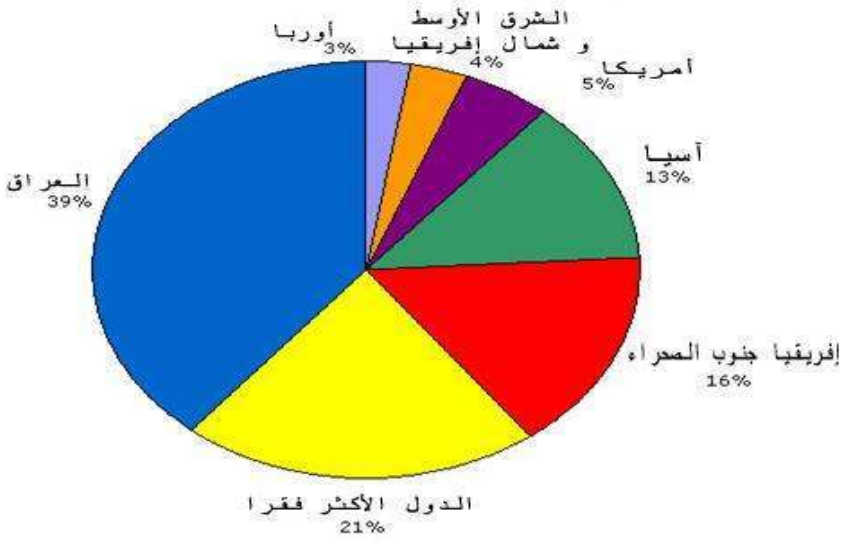

المصدر:موقع وزارة الخارجية الأمريكية (تاريخ الاطلاع:2010/07/01).
http://www.america.gov/st/washfilearabic/2006/October/20061020150415amiwahar0.3503839.html

[1] برنارد نوزير، العراك الدول لتحقيق المزيد من المكاسب،(مصادرعة دول العالم الثالث للدول الغنية)، ترجمة فهمي العابودي، مراجعة جورج نوري، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1989، ص166.

[2] ليلى مصطفى البرادعي، مرجع سابق، ص13.

الفرع الثالث: الدوافع الإنسانية

على الرغم من أنّ أهداف المساعدات الإنمائية القائمة على المصالح من وراء تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية فإننا لا نستطيع أن نجرده هذه الأخيرة من النزعة الإنسانية في تقديم مثل هذه المساعدات .فهناك من يرى في الدول المتقدمة أن تقديم المساعدات واجب لاعتبارات عدة تتمثل في :

- من حق الدول الفقيرة الاستفادة والمشاركة في ثروات العالم؛
- إعتبار قضية التنمية كلا لا يتجزأ، فلا يجوز أن ينقسم العالم إلى عالمي غني وفقير؛
- إعتبار حالة العوز والجوع في البلاد الفقيرة كظاهرة منطقية لسوء توزيع الموارد والدخل على المستوى العالمي ؛
- الدول الغنية هي المسؤولة عن تدهور أوضاع البلدان الفقيرة وعليها تحمل مسؤوليتها فالمساعدات ليست صدقة بل هي تعويض مستحق.

الفرع الرابع: دوافع ثقافية

لقد ارتبطت المساعدات الإنمائية بشروط وإن لم تكن معلنة أورسمية منها التدخل في نظام الدولة،وتغيير السياسات والأولويات الوطنية ومحاولة تغيير سياسات معينة، وشروط تمويلية وإدارية شتى وبالطبع فقد أدى ذلك إلى تداعيات ثقافية مثل نشر القيم الاستهلاكية الغربية والأخلاق والثقافة الغربية.

فقد أعلن الكونجرس الأمريكي العام 1961 علنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت المساعدات الانمائية من أجل تعزيز قوى الحرية وذلك بقيامها بمساعدة شعوب البلدان الأقل تطورا، لكي تتمكن هذه الشعوب من تطوير مواردها وتحسين مستويات معيشتها ولن تساعد المساعدات في تنشيط النمو الاقتصادي فقط بل سوف تقلل حجم البؤس الجماهيري وتسير بالشعوب إلى تبني القيم الغربية[1].

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للمساعدات الإنمائية

لقد كانت المساعدات الإنمائية محل انتقادات الكثير من الاقتصاديين و المفكرين، باعتبار لم تركز على هدفها الأساسي و هو مساعدة الدول الفقيرة من اجل التخلص من الفقر بل كان اتجاهها نحو توطيد أهداف سياسات الدول المانحة الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية وهذا ما انعكس سلبا على بنية المساعدات .

الفرع الأول : عدم الكفاية

رغم التعهدات التي التزمت بها البلدان المانحة و رغم أن مبلغ 0.7 *في المائة من (PIB) يعتبر مبلغا صغيرا إلا أن المساعدات لم تصل أبدا إلى هذا الهدف ، و بقيت كل تلك التعهدات حبرا على ورق.

[1] برنارد نوزير، مرجع سابق، ص166.

* كانت فكرة وجوب تقديم الدول الغنية 0.7 في المائة من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية قد اقترحت أول مرة عام 1969 في تقرير شركاء في التنمية الذي قاد فريق أعداده رئيس الوزراء الكندي الأسبق لستر بيرسون، قبل هذا الرقم بنطاق واسع كغاية مرجعية (APD) ، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970، فأصبح جزءا من إستراتيجية التنمية الدولية في ذاك العقد.

أولا: المساعدات مجزأة وغير كافية

هناك نقاشات حادة تدور حول ما مدى كفاية المعونات خاصة بعد تسطير جدول زمني لبلوغ الأهداف الإنمائية ومنذ ظهور فكرة الوصول على نسبة 0.7 في المائة من إجمالي الناتج القومي لم يكن هناك أي نقص أوعدم القدرة بل الوفاء بهذا الالتزام لكن المشكلة تكمن في اعتبار الدول الغنية في التقصير في دعم وعودها وأقوالها بأفعال والتزام فعلي [1]، حيث وحسب الدراسات فإنه بوصول إلى النسبة المحددة سيكون الوصول إلى الأهداف الإنمائية أمرا محققا.

لم يتم الحصول على نسبة 0.7 في المائة التي حث عليها تقرير بيرسن العام 1970 في أي سنة حتى العام 2011، هذا ما يدل فعلا على ضعف أداء المساعدات والنقص الكمي حيث انخفضت بنسبة كبيرة فترة الثمانينات والتسعينات بسبب انتهاء الحرب الباردة وزوال الدواعي السياسية لها ليستمر الانخفاض حتى انعقاد مؤتمر الألفية ثم مؤتمر مونتيراي حيث تجدد الالتزام بالوصول إلى هدف 0.7 في المائة لتصل على 36 في المائة العام 2010، لكن بالرغم من الزيادة الملحوظة في نسبة تدفقات المساعدات فإنه لا تزال تمثل أقل من ثلث ما كانت عليه خلال عقد الثمانينات، ونصف المستوى الذي ساد في الستينات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا ما قمنا بترجمة نسب المعونات حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية للعام 2005 إلى إجمالي ما يتلقاه الفرد الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء هبط نصب الفرد من المساعدات من 24 دولار لعام 1990 إلى 12 دولار العام 1999، وفي عام 2003،كانت تلك الجهة لا تزال أدنى قليلا من مستوى 1990[2]، وهي المنطقة الأشد فقرا وجوعا في العالم.

ثانيا: تحول التدفقات المالية إلى أشكال أخرى

لقد أصبحت فجوة الإنجاز فيما يتعلق الوفاء بالالتزامات الخاصة بدعم خطة التنمية المنبثقة عن الأهداف الإنمائية للألفية أكثر عمقا بفعل الدعوات المنادية بتقديم مساعدات إضافية لأفقر البلدان، بهدف معالجة مشكلات الأمن الغذائي وتغير المناخ. في الوقت نفسه، حلت محل تدفقات المساعدات في بلدان كثيرة تدفقات موارد أخرى من بينها الإستثمار الأجنبي وتحويلات العمال، وفجوات الإنجاز فيما يختص بالتزامات المساعدات على أشدها بالنسبة لإفريقيا[3].

هذه الاتجاهات تثير التساؤلات فيما يخص ليس فقط كفاءة المساعدات بل فيما يخص أيضا بما إذا كانت المساعدات المقدمة تناسب تناسبا كافيا مع الاحتياجات التمويلية الإنمائية للبلدان الأشد احتياجا لها.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سابق، ص84.

[2] المرجع نفسه.

[3] United Nations, economic and social affairs, world economic and social survey 2010, retooling global development, New York, may 2010, pxiii, (date read :28/07/2010), (site d'internet: h tt://www.ein.rg/esa/piliug/wess*wess 2010 files*wess2010,pdj

الفرع الثاني :المساعدات الإنمائية مقيدة

رغم أن الدول القيمة تقدم قرابة 58 مليار دولار سنويا في شكل منح وقروض منخفضة الفائدة،إلا أن هذه المساعدات تكون في الغالب مقيدة ففي دراسة أجراها"المركز العالمي للتنمية"على إحدى وعشرين دولة غنية تقدم مساعدات للدول المتخلفة اتضح أن خذه الدول تتفاوت في مدى القيود التي تضعها على مساعداتها لهذه الدول.

فقد اعتمد المركز على جودة ونوعية المساعدات وما إذا كانت مقيدة أم،وليس حجمها فقط،فأعتمد معيار قوامه مدى اتساع المساعدة أو الإعانة الناجمة عن سياسات الدول الغنية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة المتخلفة،وشملت الدراسة 21 دولة من بينها أستراليا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أوربا الغربية[1].

وفقا لهذا المعيار تعتبر المساعدات المقيدة محدودة المفعول،وتكون المساعدات مقيدة كما لو اشترطت الدولة المانحة على الدولة المستفيدة إنفاقها لهذه المساعدات على شراء خدمات وسلع منها وهذا ما يضطر البلدان المتلقية إلى الخسارة فمثلا يمكن لهذه الدول أن تحرم من فرصة الحصول على خدمات أو سلع من بلدان أخرى وبأقل الأسعار.كما يمكن أن تزيد المساعدات المقيدة تكاليف مشاريع التنمية بنحو30 في المائة ففي الفترة 1962-1987 كانت تكلفة استيراد منتجات الحديد والصلب لجمهورية الكونجو الديمقراطية وبورندي ورواندا من بلجيكا أعلى بنحو23.7 في المائة[2]، وهي من البلدان الأكثر فقرا في العالم.كما أن التقييد يجعل الدول المتلقية تقبل بمشاريع قد لا تتلاءم واحتياجاتها التنموية المحلية وتكون المساعدات مقيدة أكثر في حالة معونة المشاريع[3].

الفرع الثالث : عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية

في دراسة أجراها Jan walliser Oyo Calos Sen تأثير عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية على فعاليتها أثبتت الدراسة بأن مقدار صرف المساعدات يختلف كثيرا عن المبالغ المتوقعة ولأن معظم المستفدين من المساعدات هم من البلدان الفقيرة التي لا يمكنها الاقتراض من أسواق رأسمال عندما تقل المساعدات ونتيجة لذلك، فإن الحكومات المتلقية تضطر لتعديل خطط الإنفاق في المدى القصير وبالتالي يؤثر هذا على سياسات الإقتصاد الكلي ومعدلات النمو ويؤثر على برامج الصحة والتعليم...وخفض الإستثمارات. كما أن طول فترات تدفقات المساعدات يؤدي إلى إضعاف الجهود في مال تعبئة الإيرادات المحلية ممّا ينجم عليه فجوات كبيرة في التمويل العام عند إلغاء أو توقف المساعدات. حسب مجموعة البيانات التي اعتمدها الباحثان خلال الفترة 1990-2005 في المتوسط، انحرفت مدفوعات المساعدات السنوية في إفريقيا جنوب الصحراء تقدر بـــ30 في المائة من عدم التوقع[4].

---

[1] هند بن عمار، مرجع سابق، ص 205.

[2] خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الإفريقية، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، ط1، 2002، ص198.

[3] Michel Verniers , nor-sud , Renouveler la cooperation ,economica ,Paris ,1995, p30.

[4] FMI , finance and development, managing aid surprises countries, cannot make full use of aid when it is unpredictable, September 2008,p34.

المطلب الثالث : المشروطية والانتقائية

لطالما كان الجدل قائما حول ارتباط تقديم المساعدات الإنمائية بشروط أو معايير محددة من طرف الجهات المانحة مما يقلل من أثرها ودورها في تحقيق التنمية في البلدان المتلقية، وارتبط بهذه الفكرة مفهوما المشروطية و الانتقائية كطرق لتحقيق فعالية اكبر للمساعدات لكن الجدل حول مدى مصداقية هذه الفكرة بقي قائما إلى حد الآن.

الفرع الأول: المشروطية

طرحت فكرة المشروطية أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية . ومع بداية التسعينيات ظهر الجيل الثاني للمشروطية حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة «المشروطية السياسية».

أولا: المشروطية منهج مختلف الجهات المانحة

ا–المشروطية في خطاب المؤسسات المالية الدولية

إرتبط تطبيق المؤسسات المالية الدولية لبرامج التصحيح والتكيف الهيكلي سياسة المشروطية، والتي ترجع بتاريخها إلى أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية وقد ركز هذا الجيل على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعا بحاجاته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت،ثم ظهور الجيل الثاني من المشروطية مع بداية التسعينات،والذي تضمن المشروطية السياسة مما شملته من شروط متعلقة بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ودعم الحكم الراشد ومع تزايد مخاطر المشاكل البيئية أضيف المشروطية البيئية إلى بنية مشروطية المؤسسات الدولية.

ب– تنسيق المشروطية الدولية

ترتب عن تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، وزادت معه ما يسمى بتنسيق المشروطية الدولية حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب أي حكومة أو أي دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة سواء الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية، فيما يمكن أن يطلق عليه شهادة الجدارة الإئتمانية الدولية . وأعقب هذا نشوء ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث أصبح الحصول على موارد من إحدى المؤسستين يتوقف على اشتراطيه المنظمة الأخرى وعلى الرغم من مبدأ كل من المؤسستين القائم على انهلا ارتباط تبادلي لشروط كل منهما أي عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى[1].

[1] عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص51.

وأكثر من ذلك اتسع نطاق المشروطية حتى امتد إلى المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية، فقد أصبحت مشروطة في حالات كثيرة بالحصول على شهادة الجدارة الائتمانية من صندوق النقد الدولي.

ج- أنواع المشروطية

هناك أنواع مختلفة للمشروطية تتمثل في:

- المشروطية الإقتصادية؛
- المشروطية السياسية؛
- المشروطية الايكولوجية.

ويمكننا أيضا التمييز بين المشروطية السلبية والتي تعتمد على دعم مصالح الدول المانحة ومشروطية إيجابية والتي تعمل على زيادة فعالية المساعدات المقدمة.

ثانيا: تأثير المشروطية على فعالية المساعدات الإنمائية

يرى دولارDollar بأن المساعدات المشروطة ليست طريقا لنجاح التنمية في الدول المتلقية وبصفة خاصة يحدد دولار ثلاث مشكلات واجهت سياسة المشروطية تمثلت في:

- صعوبة متابعة تطبيق الشروط المفروضة مما يجعل الحكم النهائي على ما إذا كانت الشروط قد تم تطبيقها أم لا حكما نسبيا؛
- أن تطبيق هذه الشروط يدوم في الغالب خلال تطبيق برام الإصلاحات فقط فحكومات الدول النامية إذا ما تعرضت لأزمة إقتصادية قد توافق على الإصلاح وتنفذه للحصول على الموارد المالية،ولكن إذا لم تكن مقتنعة لهذه الشروط فلن يتحقق عنصر الإستدامة؛
- أن المؤسسات المالية الدولية لديها إلتزام بتقديم المنح والمساعدات وبما أن الحكم على مدى تنفيذ الشروط والإصلاحات نسبي،فإن المؤسسات المالية قد تميل إلى إعتبار الدولة النامية تقوم بجهد يد لتنفيذ إلتزاماتها حتى إن لم تكن تلك هي الحقيقة حتى تقوم بدورها الطبيعي في منح المساعدات.

ثالثا: التحول من المشروطية إلى الملكية[*]

إن تغيير المؤسسات المالية الدولية لهذا التحول في سياستها هو أن المشروطية لم تكن ضمانا لتنفيذ الإصلاحات المطروحة، وعلى جانب آخر فرغم اعتراف بعض الخبراء بأن هناك تحولا حقيقيا في سياسات المؤسسات الدولية التنموية إلا أنهم يفسرون هذا التحول بعوامل أخرى، فالنسبة لجون بيندر John peuder على سبيل المثال، يرجع هذا التحول، إلى أزمة حقيقية واجهت المؤسسات الدولية مع منتصف التسعينات حين نجحت

[*] في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي للعام 2007 أيد صندوق النقد الدولي بوجه عام إلى ترشيد الشرطية بالإضافة إلى التحذير من محدودية الشرطية كمبدأ توجيهي في انجاز البرامج والتركيز على التدابير التي تعتبر حيوية لتحقيق أهداف البرنامج كما اقر بان معدلات الامتثال الى المشروطية الهيكلية ظلت منخفضة وإنها لم تحث في اغلب الأحيان على زيادة الإصلاحات كما دعا إلى زيادة استشارة السلطات المعنية عند وضع المشروطية لتعزيز الشعور الوطني بملكية الإصلاحات.

دول جنوب شرق آسيا في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي ودون الاعتماد على وصفة البنك العالمي للتكييف الهيكلي في الوقت الذي كانت فيه دول أفريقيا جنوب الصحراء والتي طبقت هذه الوصفة تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة[1].

الفرع الثاني: الإنتقائية

حدث هناك انتقال على مستوى المؤسسات الدولية المانحة خاصة، من مفهوم المشروطية الى مفهوم اخر تمثل في الانتقائية وأصبح هذا المفهوم هو السائد عند تقديم المساعدات سواء الثنائية أو متعددة الأطراف.

أولا : الإنتقائية وجه جديد للمشروطية :

في السنوات الأخيرة، أثارت البحوث المتعلقة بفعالية المساعدات نقاشا واسع النطاق حول تخصيص المساعدة الخارجية للبلدان التي تتمتع سياسات عامة جيّدة ومؤسسات سليمة، ففي دراسة أجراها برنسايد Burnside ودولار Dollar خلصت إلى أن المساعدات تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي فقط في البلدان النامية التي تتمتع سياسات ضريبة ونقدية وتجارية جيّدة ومع أن عددا من الدراسات اللاحقة شككت في هذه النتيجة إلاّ أن العديد من وكالات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية جعلتها مبررا لتخصيص مساعداتها والانتقال من المشروطية إلى الانتقائية.

ثانيا: الانتقائية تتنافى ومبدأ الحاجة

أ–المساعدات الإنمائية مجدية في بيئات سيئة

توحي الأدلة على أرض الواقع بأنه يمكن أن تكون المساعدات الإنمائية فعالة في مجموعة متنوعة من البيئات، وأن تخطيط منح المساعدات من جانب المانحين يمكن أن يصطدم بمشكلة التفضيل بدل الإنتقائية، فمثلا الدول المانحة تستعمل هذا المبدأ من أجل منح أفضلية للدول التابعة لها والتي تربطها معها مصالح أو ثقافات أو لغة[2].

هذا وتوحي الأبحاث الجديدة للبنك العالمي*، التي تستخدم مؤشر البنك العالمي للسياسات الإنتقائية وهو مقياس للعلاقة بين المساعدات وبين ونوعية المؤسسات في البلدان المتلقية بأن تدفق مساعدات التنمية يزداد حساسية اتجاه نوعية المؤسسات، كما أن البلدان المانحة تتشدد اتجاه هذا المؤشر في البلدان المانحة أكثر منه في

---

[1] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص40.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سابق، ص92.

* من بين المقاييس التي يستخدمها البنك العالمي لربط العلاقة بين المساعدات الإنمائية وحسن الغدارة هو مقياس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية .والذي يؤثر تأثيرا قويا على القروض المتعددة الأطراف التي تقدم للبلدان . ويقع هذا التقييم في صلب إطار لقدرة على تحمل الديون ويقيس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية نوعية المتغيرات التي يبلغ عددها 16 متغير وتدرج تحت أربع عناوين عامة هي :

- ✓ الإدارة الإقتصادية .
- ✓ السياسات الهيكلية.
- ✓ سياسات الشمول الإجتماعية .
- ✓ إدارة القطاع العام ومؤسساته.

ويعبر عنها بدرجات معينة متفاوتة بين البلدان ولكن هذا التقييم ليس دائما يعبر عن الشمولية والموضوعية في تقييم سياسات البلد الجيدة أو الرديئة، بل هي في غالب امتداد لسياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي.

البلدان المتلقية حيث تقل نسبة تلقي هذه البلدان للمساعدات الإنمائية بنسبة 40 في المائة عما تشير إليه قدرتها المؤسسية.

وهذا ما يثير التخوف حول تغير اتجاه المساعدات إلى الدول المتوسطة الدخل على حساب الدول الأكثر فقرا، بتبرير مبدأ الانتقائية والبيات الجيدة التي تكون في غالب الأحيان حسب منظور سياسات الدول المانحة.

ب–الإبقاء على السياسات السيئة يضر بالفئات الأفقر في المجتمع

إن استعمال مبدأ الانتقائية في تبرير تقديم المساعدات الإنمائية يجعل بلدانا كثيرة من البلدان الأكثر فقرا في العالم والأكثر حاجة إلى المساعدات، إلى الغرق أكثر في مصيدة الفقر. وبالأخص الفئات ذات الدخل المنخفض فالفساد يضر بالدرجة الأولى هذه الفئات فحسب الدراسات، وجد أن الفساد كلف العائلات الفقيرة ثلاثة أضعاف من دخلها مقارنة بما كلف العائلات ذات الدخل المرتفع في كمبوديا. فالفقراء دائما من يتحملون التكلفة لأنهم أكثر استعمالا للخدمات العامة.

إنّ مبدأ الإنتقائية لا يمكن فصله عن المشروطية فهما يدوران في فلك واحد ؛ كما أن تحول تدفقات المساعدات الإنمائية بتبرير الإنتقائية وسوء السياسات وعدم توفر البيئة السليمة يجعلها تحيد عن الغرض الأساسي لها وهو مساعدة الدول الأكثر احتياجا لها . والمشكل هنا يكمن في تغيير السياسات السيئة وليس الإحجام عن مساعدة من هم اشد تضررا من هذه السياسات لان فالتوجه يكون نحو إقامة شراكات مع حكومات البلدان المتلقية من أجل الالتزام بمبادئ الشفافية والقضاء على الأنظمة الفاسدة وليس إدارة الظهر لهذه الدول.

خلاصة الفصل الثاني

كانت الدول النامية والفقيرة أكبر خاسر على المستوى العالمي بعد خروجها من حقبة الاستعمار التي استنزفت ثروات هذه الدول وأدخلتها في حلقة مفرغة من الفقر، فليس من الغريب أن تساعد الدول الغنية الدول الفقيرة أو بالأحرى الدول التي كانت السبب في تخلفها من اجل الخروج من دائرة التخلف، وكانت المساعدات الإنمائية أهم وجه اعتمدت عليه الدول النامية خاصة الدول الأكثر فقرا لتحقيق الوثبة التنموية والخروج من براثن الفقر.

مر نسق المساعدات الإنمائية بتطور موازي لتطور مفهوم التنمية بحد ذاتها فقد ساد بعد الحرب العالمية الثانية اعتماد نموذج سد الفجوة التمويلية المحلية عن طريق رأسمال الأجنبي وكان مخطط مارشال مثالا ناجحا لدور المساعدات الإنمائية،كما تم اعتماد عدة نماذج والتي تبرز أهمية رأسمال الأجنبي في تحقيق التنمية مثل نموذج هارود –دومار . لتتحول فيما بعد إلى التركيز على التنمية البشرية فارتفاع معدلات النموفي بعض الدول المستفيدة لم يحقق حياة أفضل لجميع السكان كما أن فشل المساعدات في رفع معدلات النموفي الدول الأخرى جعل التحول إلى تحسين حياة الأفراد من صحة وتعليم وغذاء...لتسيطر في الآونة الخيرة فلسفات جديدة على تخصيص

المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية على حد السواء تمثلت في توفير السلع العمومية والحفاظ على البيئة وتمويل مشاكل تغير المناخ بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ الملكية والحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى القضاء على الإرهاب ومنع الصراعات ليتم التركيز وبشدة على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع مطلع الألفية الثالثة.

لكن تخلل مسار تطور نسق المساعدات الإنمائية عدة عقبات تمثلث في دوافع الدول المانحة من وراء تخصيص هذه المساعدات حسب غاياتها الإقتصادية والثقافية والسياسية خاصة فغلبت مصالحها على مصالح الدول المستفيدة بالإضافة إلى جعل المشروطية والإنتقائية كأساس لمنح المساعدات وعقبات أخرى مثل تجزا وعدم التنبؤ بالمساعدات وعدم كفايتها،هذه كلها أسباب لطالما أثارت الجدل حول فعالية المساعدات الإنمائية والإقليمية في تحقيق التنمية وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل اللاحق من دراستنا.

الفصل الثاني: السياق النظري للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية

ليس من الغريب أن يشكل مبدأ التعاون الدولي من أجل التنمية أحد المحاور الأساسية التي ميزت العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص مابين دول الشمال ودول الجنوب. وهي الفترة التي عرفت هوة كبيرة في مستوى التقدم مابين الدول المنتمية إلى الطائفتين وقد حظي التعاون الدولي بأهمية قصوى على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية، هذه الأهمية ظهرت بجلاء في إطار هيئة الأمم المتحدة التي زادت من قيمته ليشمل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية هذا المفهوم الذي أخذ في الغالب شكلا واحدا تمثل في صورة المساعدات المقدمة من الدول الغنية – المانحة – إلى الدول الفقيرة – المتلقية – والتي أصبحت فيما بعد ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لمواصلة الجهود الإنمائية في الدول النامية خاصة الدول الفقيرة هذه الأخيرة التي أصبح الوضع الإنساني بها يشكل مأساة حقيقية يتحملها العالم بأسره.

ظهرت فكرة المساعدات الدولية بالضبط في أربعينيات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية وقد طرأت تغيرات كثيرة على هذا النسق حسب تغير النماذج والسياسات والنظريات التنموية من النمو الإقتصادي وصولا إلى التنمية المستدامة .

المبحث الأول: المساعدات الإنمائية وتمويل التنمية المستدامة

لقد خرجت الدول النامية من حقبة الاستعمار باقتصاديات هشة، ظروف اجتماعية صعبة، انعدام للتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، وكان النموذج الغربي في ذلك الوقت هو النموذج الناجح. واتجهت الدول النامية إلى استيراد نماذج التنمية الغربية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية المعتمدة على التصنيع، الرأسمال المادي، البشري والتكنولوجي ولجأت إلى تمويل برامجها التنموية عن طريق الرأسمال الأجنبي، لسد فجوة التمويل التي كانت تعاني منها وكانت المساعدات الإنمائية أهم أنواع التمويل الأجنبي بالنسبة للدول الفقيرة التي كان يصعب عليها الاقتراض من سوق المال الدولية، فكانت المساعدات أهم الأسلحة في معركتها ضد الفقر. بل كانت الوسيلة الوحيدة للخروج من مصيدته .

المطلب الأول: مفهوم المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية*

أستخدم مفهوم المساعدات الإنمائية الخارجية أو الدولية بمفاهيم مختلفة فبينما تميل البلدان النامية أو المتلقية للمساعدة إلى قصر المفهوم على المساعدات أو المنح الخاصة والتي لا يترتب عنها أي التزام بالوفاء بها ؛ تميل الدول المتقدمة أو الدول المانحة إلى اعتبار المفهوم يشمل جميع التدفقات المالية المتنقلة من هذه الدول إلى الدول الفقيرة، لذا سنحاول التوصل إلى مفهوم محدد، يتناسب ودراستنا.

الفرع الأول: ماهية المساعدات الإنمائية

هناك صعوبة في تحديد تعريف واضح وثابت للمساعدات الإنمائية لذا سنحاول الوصول إلى تعريف شامل.

أولا: تعريف المساعدات الإنمائية

ا- تعريف الأمم المتحدة (UN)

عرفت الأمم المتحدة المساعدات الإنمائية الدولية، على أنها المنح الخاصة وصافي القروض طويلة الأجل لغير الأغراض العسكرية من الحكومات والمنظمات الدولية[1]، وبذل ك تكون الأمم المتحدة قد أقصت بقية التدفقات الأخرى سواء في شكل قروض أو إستثمارات مباشرة وغير مباشرة والمنح غير الرسمية من المنظمات الدولية.

ب- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

المساعدات الإنمائية هي تدفقات للمواد المالية أو العينية أو الفنية من دول غنية إلى دول أقل حظا من الغنى مع ضرورة استيفائها إلى ثلاثة شروط[2]:

---

* المساعدات الإنمائية يمكن أن تعرف بعدة مصطلحات مثل: المعونات، مساعدات التنمية ، المساعدات الخارجية، المساعدات الإنمائية الرسمية....

[1] محمد سحنون، تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1983 - 1984، ص 120 .

[2] ليلى مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة المعونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة،27 مارس 2007، ص 7 .

- أن تكون مقدمة من جهة رسمية حكومية إلى جهة رسمية أخرى؛
- ألا يقل عنصر المنحة بها عن 25 في المائة من إجمالي قيمتها؛
- أن يكون الغرض الأساسي منها هو تحقيق أهداف تنموية في الدول المتلقية.

ويعرف التقرير الاقتصادي العربي الموحد عنصر المنحة على أنه الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض من أقساط الفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوبا إلى القيمة الاسمية للقرض علما أن سعر الخصم المستخدم عند حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو10. ويستخدم عنصر المنحة لبيان درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط التي تشمل فترة السداد وسعر الفائدة وبذلك يمكن تحديد عنصر المنحة بأنه الفرق بين القيمة الإسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الأصلية [1].

وعودة إلى التعريف السابق فإننا نجده يلغي أيضا المساعدات غير الرسمية والتي أصبح لها دور خصوصا مع انتشار الفقر والمجاعة في العالم. بالإضافة إلى إلغاء جزء مهم والذي أصبح هو الآخر يشكل جزء مهم من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية وهو إلغاء ديون البلدان المتلقية، كما سنتطرق إليه بالتفصيل في الدراسة.

إذن هناك اختلاف في إعطاء مفهوم موحد للمساعدات الإنمائية، لذلك يمكن أن نعرف المساعدات الدولية أو الخارجية على أنها مجموعة قيمة المنح والهبات المالية والفنية والعينية وعنصر المنحة الذي لا يقل عن 25 في المائة المتضمن القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية للدول أو الجهات متعددة الأطراف، و تخفيف أو إلغاء لأعباء ديون البلدان النامية، بالإضافة إلى مساعدات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا: تحليل التعريف

يمكننا تحليل هذا التعريف الذي تتبناه دراستنا على الشكل التالي:

المساعدات الإنمائية أو المعونات الدولية تتكون من ثلاث عناصر:

- أنها مساعدات، أي أنها تستهدف ولو بالتصريح فقط تقديم العون من طرف، هو المانح إلى طرف آخر هو المتلقي؛
- أنها ذات طابع تنموي بمعنى أن هدفها المعلن أيضا هو المساهمة في دعم عملية التنمية في الدول المتلقية؛
- أنها مقدمة في الغالب من جهات ذات طابع حكومي أو عام وإن قومت في نهاية المقام في جزء منها على الأقل إلى القطاع الخاص وتشمل الأشخاص المقدمة لها:

– الحكومات، وتأخذ المساعدات أو التدفقات الحكومية عدة صور تدفقات ثنائية أي من دولة أخرى في علاقة بين طرفين اثنين وتدفقات متعددة الأطراف .

[1] فتوح هيكل حسن الحفني، الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية ،مجلة سلسلة دراسات اقتصادية مركز الخليج للدراسات الإستراتجية،الكويت،2001، ص 12 .

– هيئات عامة وإن لم تكن ذات طابع حكومي صرف.

– المنظمات غير الهادفة للربح، وهي المنظمات غير الحكومية، أو الهيئات التطوعية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني وسنتطرق لمختلف الجهات المانحة في المباحث القادمة.

• أن أهم ما يميز هذا النوع من التدفقات الرأسمالية أنها لا تقدم وفق المعايير السائدة وإنما بشروط تيسيرية أو تسهيلية معينة وبهذا المعنى تشمل المساعدات مكونين:

– المكون الأول، هو القروض المسيرة.

– المكون الثاني، هو التحويلات من طرف واحد لاسيما التحويلات الرسمية وتضع المنح والهبات والهدايا العامة بالنسبة للمكون الأول وهو القروض المسيرة فهو يعتمد أيضا على شروط محددة تتمثل في:

- **المـــدة:** إذ يتميز القرض الميسر بطول المدة والتي تتراوح بين عشر سنوات أو ثلاثين أو أكثر وينعكس هذا مباشرة على طول فترة استهلاك القرض ومن ثم آجال الأقساط المستحقة التي تكون متباعدة وقيمتها النسبية محدودة السقف بشكل عام؛
- **فترة السماح:** توجد فترة للسماح من حيث المبدأ وتتفاوت مدتها بين القروض المسيرة المختلفة؛
- **سعر الفائدة:** يكون هذا السعر عند حده الأدنى بعيدا عن ظروف وشروط السوق وحتى قد يصل إلى الصفر؛
- **عنصر المنحة:** وقد سبق ذكره؛
- **طريقة السداد:** حيث يمكن أن يتم سداد الدين من خلال طريقة الرد العيني بدلا من التحويل النقدي المباشر بمعنى أن يتم تقديم سلع وخدمات بقيمة المبالغ المستحقة ويتم ذلك في بعض الحالات من خلال عقد وتطبيق اتفاقيات التجارة والدفع بين الدول الأطراف .

أخيرا بالنسبة إلى الإحصائيات والتي سنعتمد عليها بشكل كبير في دراستنا سنأخذ إحصائيات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) .

الفرع الثاني: مصادر المساعدات الإنمائية

لا يفتأ هيكل المساعدات العالمية يتزايد تعقيدا مع تنامي أهمية المانحين الجدد من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والمانحين الآخرين الآخذين في الظهور لكن يمكننا إيجاز أهم مصادر المساعدة الإنمائية في مصدرين اثنين.

أولا: المساعدات الثنائية

وتتمثل في المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وعينية إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة بموجب إتفاقية ثنائية، خاصة وأنّ الدول النامية قد لا يتاح لها الإقتراض وفقا للشروط التجارية السائدة في السوق الدولية

ومن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية[1]. وما يعاب على هذه المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والأمنية والعسكرية .

ثانيا: المساعدات الإنمائية متعددة الأطراف

تتمثل في قيام المؤسسات متعددة الأطراف الإقليمية والدولية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية ومن هذه المؤسسات نجد البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنوك الإقليمية للتنمية ... إلخ . وبعكس المساعدات الثنائية التي يزداد ارتباطها بالاعتبارات السياسية، يزداد ارتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة الأطراف بالاعتبارات الاقتصادية فهي أكثر قدرة على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول المتلقية للمساعدات، يضاف إلى المزايا السابقة ما تتميز به مشروعات المؤسسات متعددة الأطراف من سرعة التنفيذ وقلة التكاليف الإدارية مقارنة للمساعدات الثنائية .

الفرع الثالث: أساليب تقديم المساعدات الإنمائية

تستخدم الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات الإنمائية ثلاث أساليب عند تخصص المساعدات تتمثل كالآتي:

أولا: تقديم المساعدات بطريقة آلية

ويتم هذا الأسلوب على الأخذ بعين الإعتبار احتياجات الدول المتلقية وقد شاع هذا الأسلوب في عقد السبعينات من القرن العشرين وهولا يحقق بصورة دائمة الاستخدام الأمثل للمساعدة الإنمائية المقدمة .

ثانيا: منح المساعدات بطريقة مشروطة

ويستخدم هذا الأسلوب في ظل وجود برنامج تنموي في الدولة المستفيدة وقد ساد استخدام هذا الأسلوب في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وذلك لعدم توفر دوافع جادة في الكثير من الأحيان لدى بعض الحكومات المتلقية وإن كان هذا النمط من المساعدات يوفر الفرصة للدول المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة.

ثالثا: منح المساعدات بطريقة انتقائية

ويستخدم هذا الأسلوب في الوقت الحاضر بعد القيام بدراسات متكاملة لرفع كفاءة استخدام المساعدات وان كان هذا الأسلوب يتسم بصعوبة وضع أولويات وتقديم لمختلف سياسات التنمية للدول المستفيدة من المساعدات علاوة على التخلي جزئيا عن مبدأ الاحتياج والتركيز على مبدأ الجدارة عند تقديم الدعم وهو ما يخالف المبدأ العام من المساعدة الإنمائية [2].

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، 2007 ، ص 254 .

[2] المرجع نفسه، ص209-208.

المطلب الثاني: أنواع المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

تتضمن قاعدة البيانات الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تصنيف للمساعدات حسب نوعها، إلى مساعدات للمشاريع والبرامج – مساعدات مالية – المساعدات الفنية المساعدات الغذائية لأغراض إنمائية والطوارئ، التخفيف من عبء الديون، يمكن إضافة المساعدات من أجل التجارة التجارية التي كثرت النقاشات حولها خصوصا خلال مفاوضات جولة الدوحة الأخيرة وسنحاول التطرق إلى أنواع المساعدات الإنمائية كلا على حدى.

الفرع الأول: المساعدات المالية

تتمثل المساعدات المالية في المنح والقروض الميسرة والموجهة في شكل أغلفة مالية لميزانيات الدول المتلقية ويمكن التمييز بين نوعين من المساعدات المالية:

ا – **مساعدات برامج:** والتي توجه لتمويل البرامج مثل برامج التعليم الصحة...الخ

ب– مساعدات مشاريع: والتي تقدم لتمويل مشاريع بحد ذاتها.

على مر الزمن تناقصت هذه الحصة من المساعدات التي تقوم بتدعيم الميزانية لسد احتياجات التمويل العام من إجمالي المساعدات المقدمة هذه المساعدات، التي تذهب للمشروعات والبرامج، فخلال التسعينات كان الانخفاض في نصيب الفرد من هذا النوع من المساعدات كبيرا و لم يسترجع مكانته بعد ذلك [1].

يعود هذا الانخفاض في نصيب المساعدات المالية إلى تعدد أنواع المساعدات من مساعدات طوارئ وتخفيف للديون والمساعدة الفنية والغذائية على حساب مساعدات البرامج والمشاريع التي تعد مهمة لزيادة النمو الذي يعتبر شرط أساسي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.كما أنّ تخصيص المساعدات الإنمائية لتمويل المشاريع يكون أكثر منه لتمويل البرامج على اعتبار أن المشاريع تفيد أكثر الدول المانحة في الاستفادة من توطين شركاتها والعمل على ترسيخ الرأسمالية بشكل جيد.

الفرع الثاني: المساعدات الفنية

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يقصد بالتعاون الفني، الدراية التي تقدمها البلدان المانحة إلى البلدان المتلقية من خلال توفير العاملين وبرامج التدريب والبحث والصحة وتحمل التكاليف المترتبة على ذلك ويشمل هذا التعاون توفير الخبراء مباشرة من البلدان المانحة وبرامج المنح التعليمية وغيرها من أشكال المساهمة في رأس المال البشري للسكان المحليين وبالتالي تعتبر المساعدة الفنية شكلا من أشكال المساعدة، التي ترتكز على تقديم المعلومات والخدمات وتميز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين المساعدات الفنية التي تهدف أساسا

[1] صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، (افريقيا تبدا تقدمها)، المجلد 43، العدد 4، الأهرام، مصر، ديسمبر 2006، ص15.

إلى زيادة مخزون رأسمال البشرى في البلدان النامية والمساعدة الفنية المتصلة بالاستثمار الذي يؤمن الدراية بهدف زيادة مخزون رأسمال المادي في البلد المتلقي[1] .

شهدت تركيبة المساعدات الإنمائية تغيرات ملحوظا خلال العقود الماضية فمنذ الستينيات زادت حصة البرامج والمشاريع والتعاون الفني بينما انخفضت حصـــة المساعدات الغذائية لأغراض إنمائيـــة[2]، خلال الفترة من 2000-2004 خصص المانحون حوالي 29 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للمساعدة الفنية بالرغم من المخاوف الكبيرة حيال فعالية المساعدة الفنية، كما تبلغ حصة هذا النوع من المساعدة 50 في المائة أو أكثر من مجموع المساعدة الإنمائية التي تقدمها بلدان مثل استراليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . ويمكن تفسير هذا التحول إلى المساعدات الفنية من إجمالي مساعدات التنمية الرسمية إلى:

- زيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية التي تحتاج إلى مدخلات التعاون الفني بصفة عامة من تدريب وتجهيز ... إلخ خاصة تمويل الأهداف الإنمائية ؛
- إستفادة الدول المانحة من تكاليف الخبرات والتدريب وتوظيف عمالها وشركاتها الاستشارية خاصة وأن تكلفتها غالبا ما تكون باهظة وتستترف جل المساعدة المقدمة؛
- إن حصر المساعدات الفنية في مساعدات تنمية العنصر البشري فقط، يمنع وصول التكنولوجيا إلى اقتصاديا الدول الفقيرة التي تفتقر إليها بشكل كبير خاصة في ميدان الإنتاج والاستثمار المادية يجعل الدول المانحة تزيد من تبعية الدول الفقيرة وتحافظ على تقسيم العمل الدولي.

الفرع الثالث: المساعدات الغذائية

حسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية FAO[3]* فإن المساعدات الغذائية هي المصدر الدولي للمواد المقدمة بشروط ميسرة على شكل أغذية أو لتوفير أغذية [4]. ويعرف "فوبران voubran " المساعدات الغذائية على أنها

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا،(الاتجاهات الاقتصادية وآثارها المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية)، العدد 4، 04 جانفي 2007، نيويورك ص 25.

[2] Saujeeo Catharine, Lepta Patella Ans Wagh , Are donor countries givin mor or less aid ? IMF paper, Washinton, janaury 2006 , p 13, date raed :25/07/2010.
Web site : http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0601.pdf

* منظمة الأغذية والزراعة(FAO) هي منظمة دولية غرضها المساهمة في بناء عالم متحرر من الجوع .عقدت الفاو أول مؤتمر لها سنة 1945 في كندا، وهي بذلك أولى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بل هي سبقت إنشاء هذه الأخيرة. تتلخص أهدافها في العمل على رفع مستوى التغذية والمعيشة للأهالي في الدول الأعضاء، وتحسين الإنتاجية الزراعية والغذائية وتوزيعها، والنهوض بأحوال أهل الريف، والعمل على تحرير الإنسان من الجوع .تعتبر منظمة الفاو اليوم من أكبر الوكالات المتخصصة في نظام الأمم المتحدة وهي الوكالة القائدة في الزراعة، التحريش، المسمكات والتنمية الريفية. المركز الرئيسي: روما- إيطاليا.

[4] منظمة الأغذية والزراعة،المساعدات الغذائية في سياق الأسواق الدولية والمحلية وجولة الدوحة،(مذكرات فنية عن السياسات التجارية)، روما، ص 3 ، متاح على الموقع الإلكتروني (تاريخ الإطلاع :ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/j5072a/j5072a00.pdf(2010/07/25

جميع التدخلات الداعمة للأغذية والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء في الأجلين القصير والطويل سواء تم تمويلها عن طريق المواد الدولية والقطرية العامة والخاصة [1].

ويشمل هذا التعريف جميع إجراءات وتوزيع الأغذية على الصعيدين الدولي والقطري والمحلي فضلا عن الموارد غير الغذائية والمستخدمة بالترابط مع الأغذية لتحقيق أغراض الأمن الغذائي . ويعرفها "لاي" lay أيضا على أنها تشمل توزيع الأغذية أو التدخل في الأسواق الأغذية أو التحويلات المالية التي تمول محليا ودوليا والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي[2] .

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص خاصيتين للمساعدات الغذائية.

- طابع الاستدامة للمساعدات الغذائية بحيث تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي .
- تشمل كل مساعدة سواء مالية أو عادية أو فنية والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

انخفضت قيمة الشحنات من المساعدات الغذائية كنسبة من قيمة واردات البلدان النامية من الأغذية وكذلك كنسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية خلال العقد الماضي ويتضح من هذا، أن المساعدات الغذائية قد فقدت كثيرا من أهميتها كأداة من أدوات السياسة الإنمائية في البلدان المتلقية للمعونة وكذلك كآلية للدعم المباشر للأسعار في البلدان المانحة ومما يزيد من توضيح ذلك هو التباين في نسب أشكال المساعدات الغذائية، فقد أصبحت المساعدات الغذائية الطارئة تشكل ما يقرب ثلثي المساعدات الغذائية وهذا ما يؤثر على استدامة هذه الأخيرة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي وهما الخاصيتان المميزتان لها كما ذكرنا سابقا، في حين انخفضت المساعدات المقدمة إلى البرامج والتي تقدم لدعم ميزات المدفوعات مابين 15 إلى 20 في المائة في نهاية التسعينات من القرن الماضي بنسبة 60 في المائة وعادة ما تكون النسبة المتبقية في شكل مشاريع[3] .

وعموما نستطيع القول بأنّ الاعتماد على المساعدات الغذائية ازداد خلال سنوات القرن الماضي لكنه انخفض بعد ذلك وذلك لتعدد أشكال المساعدات بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

الفرع الرابع : تخفيف أعباء الديون

كان للأحداث الدولية التي وقعت في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي– لاسيما أزمة سعر النفط وزيادة أسعار الفائدة والكساد في البلدان الصناعية وضعف أسعار السلع الأولية – تأثير كبير في الإسهام في خلق مشكلات الديون التي حلت بالكثير من البلدان منخفضة الدخل.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، (حالة الاغذية والزراعة، هل تحقق المساعدات الغذائية الامن الغذائي)، روما،2006، ص11.متاح على الموقع الالكتروني(تاريخ الاطلاع: 2010/07/25) http://www.fao.org/docrep/009/a0800a/a0800a00.HTM

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] منظمة الأغذية والزراعة،المساعدات الغذائية في سياق الأسواق الدولية والمحلية وجولة الدوحة، مرجع سابق، ص3.

كما أدى انهيار أسعار السلع الأولية في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي إلى انخفاض قيمة الصادرات، في حين أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الواردات. وعليه، لجأت تلك الحكومات إلى تعويض الخلل الناتج عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات من خلال زيادة معدلات الاقتراض .وأصبحت المديونية أزمة حقيقية تعيق التنمية في الدول خاصة الفقيرة التي أصبحت خدمة الديون تثقل كاهلها، لذا أنشأت الجهات المانحة آليات لتخفيف أعباء ديون الدول المثقلة بالديون وإدخالها ضمن بنود مساعدات التنمية التي تتضمنها المساعدات الإنمائية.

الفرع الخامس: المساعدة التجارية

تتمثل المساعدة التجارية في التسهيلات التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول النامية من اجل الاندماج في نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف مثل فتح وتوسيع أسواق السلع من البلدان النامية والتي تمكن هذه البلدان من زيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة أو تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف عبء الضرائب أو تثبيت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية[1]. هذا النوع من المساعدات ظهر أكثر في الآونة الأخيرة وتبنته الدول المتقدمة من أجل إدماج الدول الفقيرة في النظام التجاري العالمي.

سمي برنامج عمل مفاوضات جولة الدوحة الأخير لمنظمة التجارة العالمية بأجندة الدوحة للتنمية على اعتبار أن الهدف الرئيسي منها كان استعادة كفة النظام التجاري العالمي لصالح العالم النامي وتحقيق تحسين اندماج البلدان النامية في هذا النظام، بما لا يتناقض مع متطلبات التنمية المستدامة لتلك الدول، إلا أن الدول الصناعية التي لطالما التزمت بإعطاء المعاملة التفضيلية للبلدان النامية ومختلف أشكال المساعدة الفنية، نجد أن جميع هذه التفضيلات والتسهيلات المقدمة من الدول الصناعية لا تتجاوز قيمتها ثلاث مليارات دولار سنويا بينما بلغ الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد الأوربي للمزارعين 40 مليار يورو في حين يبلغ الدعم الزراعي الأمريكي ما يزيد عن 150 مليار دولار سنويا[2]، مما يتسبب في أضرار خاصة لمزارعي الدول الفقيرة في العالم النامي.

المطلب الثالث :أهم الفلسفات الجديدة في تطور المساعدات الإنمائية

تأثرت تدفقات المساعدات الإنمائية إلى الدول النامية بعدة فلسفات من طرف الجهات المانحة، حسب التحولات الاقتصادية والغايات السياسية . وقد سيطرت في الآونة الأخيرة فلسفا تختلف حسب كل جهة فنجد المساعدات الأوربية تركز على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في حين تتجه جهات أخرى إلى الحكم الراشد

[1] احمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة في الدول النامية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص53.

[2] محمد خالد المهانيتي ، منظمة التجارة العالمية في ظل جولة الدوحة،(المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمي)، أوراق عمل المؤتمر الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة الدولية في ظل مفاوضات جولة الدوحة، دمشق، مارس2008، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008، ص66.

وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الإرهاب والصراعات العرقية.وسنحاول التطرق إلى مختلف الفلسفات الجديدة في النقاط التالية:

الفرع الأول : الحكم الراشد وتحقيق الديمقراطية

طرح مصطلح الحكم الراشد أو أسلوب الحكم المرة الأولى عام 1989 في دارسة أجراها البنك العالمي على الأزمة الاقتصادية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة[1] .

وأصبح مصطلح مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي تبنتها وكالات وهيئات التعاون الدولية والإقليمية معتبرة أن العلاقات بين الدول المانحة والمستقبلة للمساعدات، لابد وأن تؤسس على أسس جديدة أكثر تحديدا للمساواة. بالإضافة إلى تكريس الديمقراطية في الدول النامية في مجال حقوق الإنسان، ديمقراطية التعليم وسيادة القانون، مكافحة الفساد، تطوير وسائل الإعلام، دور المجتمع المدني وديمقراطية الأحزاب، على اعتبار أن الدول المستقبلة للمساعدات تعاني من فساد والحكم وغياب الديمقراطية وهذا ما أدى إلى فشل المسار التنموي غير أن المسؤولية في عدم توفير نسبة مناسبة عن طريق تحقيق الحكم الراشد والديمقراطية ليس بمسؤولية داخلية حيث لا يجب تجاهل المسؤولية الخارجية في عدم إتاحة هذه البيئة.كما أن الحكم الديمقراطي يمكن أن يخفي وراءه حكما دكتاتوريا، فوجود انتخابات مثلا لا يعني بالضرورة انه لا يتم تزويرها،فالديمقراطية شرط ضروري لتحقيق التنمية إذا كانت تنبع عن كفاءة واستحقاق.

الفرع الثاني: الشراكة والملكية

تمثل الشراكة و الملكية مفهومان متكاملان من حيث الهدف فالشراكة تتيح مجالا أكبر للدول المتلقية للمساعدة من امتلاك القرار.

أولا: الشراكة

مفهوم الشراكة هو مفهوم حديث نسبيا كثر استخدامه في العديد من السياسات لوصف العديد من العلاقات سواء على المستوى الوطني والإقليمي أو الدولي[2]. وقد شاع استخدام هذا المصطلح في أدبيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لينشر فيما بعد بين جميع الجهات المانحة ويرتبط هذا المفهوم بمفهوم الملكية والذي يعبر عن ملكية استراتيجيات التنمية وسياساتها من طرف الجهات المتلقية.

ثانيا : الملكية

يعرف البنك العالمي الملكية على أنها ممارسة الحكومة للقيادة وقدرتها على تحليل المشاكل والفرص التنموية والتخطيط وتنفيذ الحلول لهذه المشاكل عن طريـــق :

[1] راوية توفيق، مرجع سابق، ص27.

[2] راوية توفيق، مرجع سابق، ص33 .

- أن تأتي مبادرة التخطيط لاستراتيجيات التنمية من الحكومة؛
- أن يكون صانعوا القرار الداخلي مقتنعون بهذه الإستراتيجية؛
- أن يكون هناك دعم عام ومشاركة من المعنيين في الداخل في التخطيط لهذه الإستراتيجيات.

الترابط بين مبدأي الشراكة والملكية بوضوح فالدول في ملكيتها لإستراتيجياتها التنموية تعمل بمشاركة كل الفاعلين في عملية التنمية من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص.

الفرع الثالث: تحقيق التنمية المستدامة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر تعقيدا خاصة في ظل تغير أولويات التنمية وصعوبة تحديدها وتباين أساليب تحقيقها بين دول غنية وأخرى فقيرة . بالرغم من هذا التعقيد فإنه يمكننا تحديد عدة محاور رئيسية تقوم عليها سياسة المساعدات الإنمائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة نوجزها في :

أولا: الأمن البيئي[*]

كثيرا من البحوث تحدثت عن أهمية البيئة في حياة البشر لكن في الآونة الأخيرة أصبحت محورا أساسيا في السياسة البيئية للدولة خاصة سياسة منح المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية إلى الدول الفقيرة التي تتزايد بها المشاكل البيئة تعقيدا، كما أصبحت قضية الأمن البيئي قضية عابرة للحدود فهو جزء مهم من أجل تحقيق الأمن والسلم حقوق الإنسان العالمية فدعم النظم الإيكولوجية ونظم توليد المياه والغذاء والدواء والهواء النقي الذي تعتبر حق الأجيال الحالية والقادمة تؤثر عليها التغيرات التي تسببها البيئة.

الشكل رقم (2-1): الأمن البيئي والتنمية

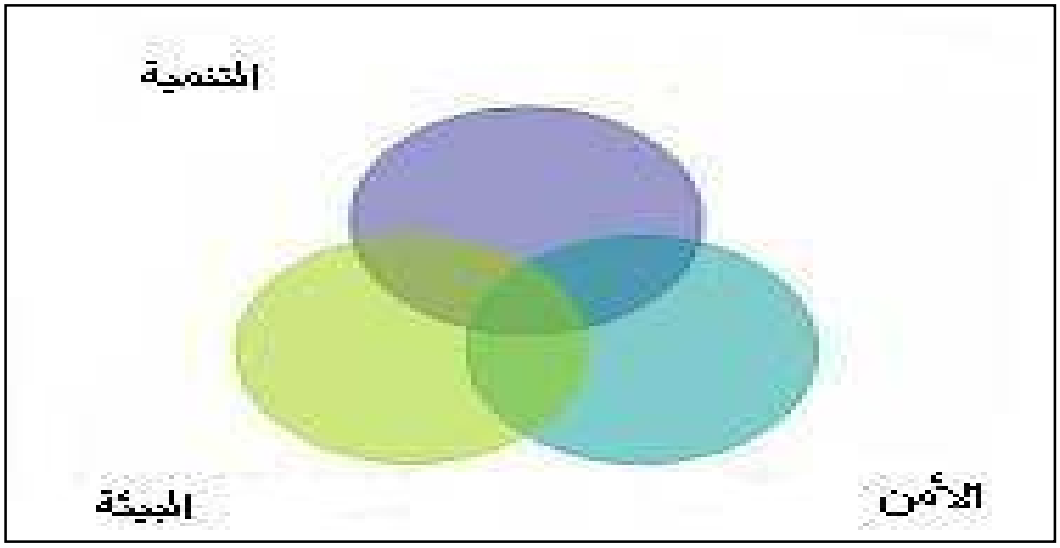

Source: Institute for Environmental Security, (date read :05/05/2010). (web site http://www.envirosecurity.org/espa/greatlakes

[*] تقليديا الأمن يعني السلامة الفردية أو الجماعية التي تتحقق من خلال حماية وحدة الأرض والسيادة السياسية والمصالح الوطنية،ومع ذلك فان مفهوم الأمن البيئي قد تطور على مر الزمن، وأصبح من المسلم ب هان العوامل البيئة لها تأثير على الصراعات ومستويات الاستقرار .

ثانيا: السلع العامة الدولية

يعتبر موضوع تحقيق السلع العامة من أهم المواضيع التي تثار أثناء وضع سياسات المساعدات الإنمائية فخلال النصف الثاني من عقد التسعينيات ساهمت مساعدات التنمية بحوالي مليوني دولار سنويا في نفقات السلع العامة الدولية الأساسية وارتفعت نسبتها من المساعدات من 1.5 في المائة في السبعينات إلى 3.5 في المائة في أواخر عقد التسعينيات إلى ثمانية في المائة خلال العام 1999، وقد صنف كل من الباحثان تي فيلدة وموريسباي هويت تحليلا مفصلا عما ينفقه المانحون على السلع العامة الدولية* التي صنفت إلى خمسة قطاعات هي: البيئة، الصحة، المعارف، الحكم ومنع النزاعات[1]. أكد الباحثان على أن الإنفاق على السلع العامة الدولية قد نما خلال السبعينات على حساب أشكال المساعدات التقليدية مما يبرز أهميتها على الساحة الدولية.

ثالثا: التنمية المدفوعة باعتبار المجتمعات المحلية

تعتبر مشاركة جميع قطاعات المجتمع ضرورية لنجاح عملية التنمية وتنفيذ أي إستراتيجية للمساعدة القطرية وتعطي التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية سيطرة على القرارات والموارد لفئات هذه المجتمعات، كما تعمل هذه الأخيرة غالبا في إطار شراكة مع منظمات مثل الإدارة المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وهيئات الحكومة المركزية . تعتبر التنمية المدفوعة بالاعتبارات المحلية وسيلة ترمي إلى تقديم الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية وتنظيم النشاط الاقتصادي ، إدارة الموارد وتمكين الفقراء من أسباب القوة وتحسين نظام الإدارة العامة وتعزيز أمن أشد فئات المجتمع فقرا.

خامسا: إعادة التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية

أعيد وضع الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية، بصورة أوضح، في مقدمة الجهد الإنمائي وذلك بفضل تحديد الأهداف الإنمائية للألفية، عقب اعتماد الأمم المتحدة لإعلان الألفية وصدر قرار بوضع ورقات إستراتيجية الحدّ من الفقر في موضع القلب من مبادرات تخفيف عبء ديون الدول الأفقر . وتحت هذه المظلات، أصبحت تغيرات السياسة العامة أكثر وضوحاً في المضمار الاجتماعي، مما ينطوي على إيلاء المزيد من الأولوية للإنفاق على التعليم والصحة، والقضاء على الأمراض وتوفير حوافز للفقراء والضعفاء تساعدهم على الاستثمار في التنمية البشرية والتسريع للوصول إلى الأهداف الإنمائية.

* السلعة العامة الدولية هي منفعة تقدم فائدة هي من حيث المبدأ مفيدة آو إزالة خطر في صالح جميع سكان العالم كالقضاء على مرض معدي او القضاء على التلوث الجوي ... الخ.

[1] البنك العالمي، ماركوفيروني وأستوكامودي، السلع العامة الدولية، الحوافز، القياس، التمويل، ترجمة هشام عبد الله ، واشنطن، ص54-35 .

جـــدول رقم (2-1): التطور التاريخي للمساعدات الإنمائية

العشرية	المؤسسات المانحة	إيديولوجية المانحين	أهداف المانحين	نوعية المساعدات
1940	مخطط مارشال	التخطيط (البنك العالمي)	إعادة الاعمار بعد الحرب العالمية	مساعدات البرامج
1950	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي	معاداة الشيوعية مع إعطاء دور للدولة	تحريك التنمية المجتمعية	المساعدات الغذائية ومساعدات البرامج
1960	برامج المؤسسات الثنائية وبنوك التنمية الإقليمية	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية	تشجيع القطاع الإنتاجي والثورة الزراعية والبنية التحتية	المانحين الثنائيين يتجهون إلى تمويل الميزانية والمانحين متعددين الأطراف يتجهون إلى مساعدة المشاريع
1970	مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والجهات المانحة العربية)	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والحاجات الأساسية (التعلم، الصحة...)	القضاء على الفقر وتنمية الزراعة والحاجات الأساسية	المساعدات الغذائية
1980	اتفاق أراء واشنطن المنظمات غير الحكومية	التصحيح الهيكلي	الإصلاحات الماكرو اقتصادية وتحرر الأسواق	المساعدات المالية وتخفيف الديون
1990	المؤسسات الأوربية	الفقر، الحوكمة، البيئة، المساواة بين الجنسين	العودة إلى دور الدولة	الاتجاه نحو الدعم القطاعي في نهاية العقد
2000	زيادة وكالات المساعدات الثنائية والمساعدات الخاصة	مواءمة السياسات والتركيز على تنفيذ أوراق تخفيض الفقر	الأهداف الإنمائية والصحة العالمية والأمن والحوكمة	القطاعات الإنتاجية

Source: peter hjertholm and houward white ,foreing aid and development, less learnt and source :director for the future, edited bey firm farp , new york, 2000, p81.

بالنسبة للألفية الثالثة (2000-2010) فقد تعددت الجهات المانحة وتم تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والتركيز على القضاء على الفقر وحماية البيئة، مشاكل تغير المناخ وتوفير السلع الدولية العامة. التركيز أكثر على تحقيق الأهداف الإنمائية واتجهت الجهات المانحة إلى المساعدات الفنية والاجتماعية بشكل كبير .

الفرع الرابع: أهم المؤتمرات البارزة في تطور مسار المساعدات الإنمائية

بعد مؤتمر الألفية المنعقد سنة 2000 والتأكيد على ضرورة الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية مع مطلع سنة2015، زادت التحديات بالنسبة للدول المانحة والمتلقية وتم عقد مجموعة من القمم والمؤتمرات فيما يخص زيادة المساعدات وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر واهم هذه المؤتمرات نذكر ما يلي:

أولا: مؤتمر مونيتري بالمكسيك(17،22 مارس2002)والقمة العالمية للتنمية المستدامة (سبتمبر2002).

ا- مؤتمر مونيتري

عند تفحص تقرير المؤتمر الدولي المنعقد في مونيتري بالمكسيك من 17- 22 مارس 2002 نجده ركز على أهمية زيادة المساعدات الإنمائية من خلال عدة نقاط ثم التطرق إليها نوجزها فيما يلي [1]:

- التركيز على أهمية إشراك القطاع الخاص في المشاريع الممولة عن طريق المساعدات ؛
- التركيز على البلدان الأكثر فقرا خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية ؛
- التشديد على تحقيق الأهداف الإنمائية ؛
- التأكيد على ضرورة الوصول إلى هدف 0.7 في المائة من الناتج القومي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية و0.15 في المائة إلى 0.2 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأكثر فقرا . وفك القيود على المساعدات وحث البلدان المتلقية على ضرورة الاستخدام لموارد المساعدات؛
- التركيز على القضاء على الفقر ؛
- الشراكة بين الدول المانحة والمتلقية عن طريق تبني البلدان النامية لإستراتيجيات التنمية حسب حاجاتها التنموية

ب- القمة العالمية للتنمية المستدامة 2002

حثت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في مدينة جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا في نهاية شهر وبداية سبتمبر العام 2002 دول لجنة المساعدات الإنمائية (CAD) التي لم تصل إلى نسبة 0.7 في المائة من إجمالي لناتج القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية (APD) للدول النامية على أن تطبق بفعالية التزاماتها بدفع هذه المساعدات للدول الفقيرة خاصة .

ثالثا: إعلان روما وإعلان باريس(2003، 2005)

يعتبر إعلاني روما وباريس بشأن التنسيق وفعالية المساعدات هما اتفاقان دوليان لكفالة اتساق جهود الجهات المانحة وتنسيق سياساتها وأولوياتها دعماً لأولويات التنمية الوطنية. ويعكس هذان الإعلانان أغراض توافق آراء مونتيري.

[1] الأمم المتحدة،تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة،جوهانزبورغ، 26 أوت-04 سبتمبر، ص4. متاح على الموقع الإلكتروني:(تاريخ الاطلاع :2010/04/25).
http://www.unctad.org/ar/docs//aconf199d20&c1_ar.pdf

ا-إعلان روما(24-25 فيفري 2003)

إجتمع وزراء ورؤساء 28 دولة متلقية للمعونة وأكثر من 40 مؤسسة تنمية ثنائية ومتعددة الأطراف في روما وذلك في الفترة ما بين 24 -25 فيفري 2003 وأكدوا على ضرورة التنسيق من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي من أجل تحسين فعالية المساعدات والقضاء على الفقر والتسريع في تحقيق الأهداف الإنمائية على أن يتم مراجعة السياسات المتبناة في العام 2005 [1].

ب-إعلان باريس (02 مارس 2005)

إجتمع وزراء التنمية للبلدان المتقدمة والنامية ورؤساء هيئات التنمية المتعددة الأطراف في 02 مارس 2005 بعد مرور خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الألفية والإعلان عن الأهداف الإنمائية لسنة 2015، حيث تم على الاتفاق على زيادة حجم المساعدات وغيرها من موارد التنمية لتحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى زيادة فعالية المساعدات وهو الشيء المهم الذي ركز عليه الإعلان من خلال نقاط رئيسية هي : الملكية، التنسيق، المواءمة والإدارة من أجل تحقيق النتائج بالإضافة إلى المساءلة المشتركة والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل اللاحق باعتبار أن إعلان باريس يعتبر خارطة الطريق في نسق المساعدات الإنمائية مع مطلع الألفية الثالثة.

والشيء المميز لإعلان باريس حسب ما ورد فيه هو اهتمامه، ليس فقط بزيادة حجم المساعدات بل بموضوع فعاليتها عن طريق توجيه الجهود بين الدول المانحة والدول المتلقية في إطار شراكة، حيث تم استبدال كلمة دول مانحة وأخرى متلقية بكلمة الدول الشريكة بالإضافة إلى وضع مؤشرات تقيس فعالية المساعدات وفق المبادئ المنصوص عليها في الإعلان و التأكيد على الأثر البيئي للمشاريع الممولة[2] .

رابعا :مؤتمر تمويل التنمية بالدوحة 2008

انطلقت فعاليات المتابعة الدولي لتمويل التنمية بالعاصمة القطرية الدوحة وبمشاركة قياسية ضمت أكثر من ثلاثة آلاف شخص، من ضمنهم رؤساء دول وحكومات وقد عني هذا المؤتمر باستعراض تنفيذ آراء مونتيري المكسيك مارس 2002 حيث شهد التركيز على المشاكل الدولية من مكافحة الفقر والمجاعة عبر العالم عن طريق تقليص الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة بالالتزام بتعهدات المساعدات الإنمائية وقد وجه ممثلوا دول الجنوب انتقادات إلى استمرار المشروطية التي واكبت هذه المساعدات وجعلت بعضهما قيودا، تفرض على دولهم في حين اقترح البعض آليات جديدة ومشروعات أكثر فعالية، من جهتها عبرت الدول المانحة من خلال ممثليها في حلقة

[1] Rome déclaration onlrarmorisatious, 24-25 fosbury 2003. (date raed :25/04/20100).
Web site :Www. Un. Org.

[2] Déclaration de paris sur l'efficacité de l'aide au développement ,OECD, 2008 P3.(date de visite :25/04/20100),site d'internet : http://www.oecd.org/dataoecd/53/38/34579826.pdf

النقاش عن أهمية إلزام الدول المتلقية بالشروط المتفق عليها بين الشركاء وأشاروا إلى إرساء مبادئ الشفافية والمسألة كعوامل أساسية لتبني سياسات التنمية في الدول التي ينتسبون إليها .

وأصدر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ختام أعماله وثيقة إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية أوصى من خلالها بالتمسك بالأهداف التي وضعت في العام 2002 ، في مدينة مونتيري، لدعم التنمية في الدول الفقيرة رغم الأزمة المالية العالمية، وذلك عبر المساعدات المالية المباشرة وعبر الاستثمار والتجارة .

كما تم الاتفاق على اللقاء دوريا لمتابعة تنفيذ المقررات، والنظر في إمكانية عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام 2013 ووضعت الدول المتقدمة أجندة محددة لتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية لا سيما من خلال رفع نسبة المساعدات المقدمة إلى الدخل القومي إلى 0.7 في المائة مع حلول العام 2015 . يرى البعض الآخر أن هناك خيبة أمل من النتائج ، لأنها أجلت البحث في إصلاح المؤسسات المالية الدولية، ولأن حجم المساعدات المقدمة للدول النامية ما زال بعيداً عن الأهداف الموضوعة في مونتيري، إضافة إلى عدم إحراز تقدم في تخفيض مستوى مديونية الدول ضعيفة الدخل، وارتفاع ديون الدول متوسطة الدخل.

تقييما منا لما جاء به هذا المؤتمر نجده لم يأت بالجديد باعتباره كان فعلا مجرد مؤتمر متابعة لم يسفر عن أي نتائج تفيد في حل المشاكل الدول الفقيرة عبر العالم .

رغم كل المؤتمرات والقمم الدولية والقطرية من أجل زيادة دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، خاصة المناطق الأكثر فقرا في العالم، وبمشاركة كل الجهات المانحة وبالرغم من أنها استطاعت أن تقف على العراقيل التي تعيق عمل المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية لتحقيق دورها التي أنشأت من اجله وهو مساعدة الدول الفقيرة و المحتاجة إلى التمويل من أجل تحقيق التنمية إلا أنها لم تحقق الفعالية المطلوبة باعتبارها لم تكن ملزمة بالدرجة المطلوبة بل في كل مرة كانت الدول المانحة تعطي وعود وأرقام ثم تتقاعس عن الوفاء بهذه الوعود .

المبحث الثاني: أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

مع بزوغ الألفية الجديدة دخلت صناعة التنمية عهداً جديداً، حيث أصبحت التنمية صناعة لها عناصر محددة وآليات مضبوطة، يعمل في إطارها العديد من أصحاب المصالح. ولعل من أبرز هؤلاء هيئات ووكالات ومنظمات التنمية الدولية والإقليمية التي تشترك مع مجموعات من الدول النامية في علاقات شراكة وتعاون من أجل التنمية و أصبح مجال المساعدات الإنمائية أيضا، صناعة في حد ذاته تتشارك فيها مجموعة كبيرة من الجهات المانحة التي ما فتات تتزايد من ثنائية ومتعددة الأطراف رسمية وغير رسمية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات خاصة وحتى أفراد. وسنحاول الوقوف في هذا المبحث على أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية.

المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية والإقليمية

يشير مصطلح المؤسسات المالية والدولية والإقليمية إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى أربعة بنوك تنمية إقليمية وهذه البنوك تتمثل في بنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، بنك التنمية الآسيوي، بنك التنمية الإفريقي، البنك الأوربي لإعادة الإعمار التنمية .بالإضافة إلى بنوك دون إقليمية تعمل هذه البنوك بشكل مستقل عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى هذه المؤسسات والوقوف على مدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الفقيرة عبر العالم[*] .

الفرع الأول :صندوق النقد الدولي (FMI)

يضطلع صندوق النقد الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق عدة وظائف للصندوق منها تسهيل حركة نمو التجارة الدولية نموا متوازيا ومراقبة سعر الصرف الأجنبي دون تشديد القيود على التجارة والصرف غير أن الوظيفة التي اضطلع بها الصندوق تتبلور في مساعدة الدول الأعضاء بإمدادهم بالنقد الأجنبي اللازم لمعالجة عجز موازين المدفوعات .وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمساعدات أوبنك التنمية فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي. وكونه أهم مؤسسة دولية فهو ينسق جهوده مع جميع الجهات المانحة.

لذا سنحاول التطرق فقط إلى الآليات التي يستخدمها الصندوق من اجل تقديم المساعدة للبلدان الأكثر فقرا، لذا سنتطرق إلى أداة من بين أدوات الإقراض التي يستخدمها (FMI) باعتبار هدفها مساعدة البلدان الفقيرة والتي يمكن إدراجها كمساعدات وهي مبادرة تسهيل النمو والحد من الفقر.

[*] يكمن الفرق بين المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الخاصة في أن المساهمين في المؤسسات المالية الدولية 185 دولة وتوزع الحصص حسب ثروة الدول أي أن قوة التصويت وعدد المقاعد في المجلس التنفيذي تميل بقوة إلى صالح دول العالم الأكثر ثراءا على سبيل المثال هناك تسعة وزراء تنفيذيين من أوربا الغربية في حين يوجد اثنان .

أولا: تسهيل النمو والحد من الفقر

أنشئ هذا التسهيل سنة 1999 وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات وبالنسبة للتكاليف التي يتحملها الدول المقترضة فهي مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات السابقة للذهب المملوك للصندوق إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض . يتم تحديد الدول التي تستحق هذا النوع من التسهيل حسب دخل الفرد وفق سقف محدد يتغير بصفة دورية كل سنة.

ثانيا: مبادرة البلدان المثقلة بالديونPPTE (initiative pays pauvres très endettés)

أطلقت مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان المثقلة بالديون (PPTE) في العام 1996 في مدينة ليون الفرنسية أثناء قمة مجموعة السبع الأغنياء، وهي عبارة عن اتفاق بين كافة جهات الإقراض الدولية الرئيسية على منح فرصة بداية جديدة للبلدان التي تكافح لتجد مخرجاً من خلاله تستطيع أن تتواءم مع أعباء ديونها التي تثقل كاهلها. وفي عام 1999، جرى إدخال تحسينات على هذه المبادرة وعرفت باسم مبادرة (PPTE) المعززة وتم ذلك في قمة كولونيا، وذلك بغرض إتاحة إعفاء أوسع وأسرع من أعباء الديون لمجموعة أكبر من البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة ولتعزيز الروابط بين هذا البرنامج والجهود المستمرة لتخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان. وبالفعل تشارك كل الجهات الدائنة المتعددة الأطراف في هذه المبادرة وأصبحت تخفيف أعباء الديون نوعا من المساعدات الإنمائية الدولية رغم الجدل القائم حول الإضافة التي يقدمها تخفيف أعباء الديون في تفعيل دور المساعدات. وسنعود لهذه المبادرة بالتفصيل في الفصل اللاحق.

ثالثا: المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (IADM) (Initiative multilatérale pou l'allégement de la dette)

تم إطلاق المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون في العام 2006، من أجل تخفيض جديد لديون البلدان الفقيرة المؤهلة وتزويدها بموارد إضافية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذه المبادرة التي اقترحتها دول مجموعة الثمانية G8 هي آلية مختلفة عن مبادرة (PPTE)، لكنها مرتبطة بها . في إطار هذه المبادرة يوفر كل من (FMI) والمؤسسة الدولية للتنمية، وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية تخفيف أعباء الديون بنسبة 100 في المائة، على المطالبات المؤهلة الصادرة عن البلدان التي تبلغ نقطة الإنجاز في مبادرة (PPTE) المعززة[1].سنرجع لهذه المبادرة بشكل أوسع في الفصل اللاحق .

[1]صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، (إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع)، واشنطن،2007، ص3.

رابعا: المساعدات الفنية

يقدم (FMI) المساعدة الفنية في مجالات خبراته الأساسية المتمثلة في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية وإدارة الإيرادات والنفقات، والسياسات النقدية ونظم سعر الصرف واستقرار القطاع المالي والأطر التشريعية والإحصائيات الاقتصادية الكلية والمالية، بالإضافة إلى المنفعة المباشرة للبلدان المتلقية للمساعدة الفنية التي يقدمها (FMI) في تقوية الاقتصاد العالمي وزيادة استقراره ويوجه الصندوق نحو80 في المائة من المساعدة الفنية إلى البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريكة الأدنى في فئة الدخل المتوسط لاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا

الفرع الثاني :البنك العالمي (BM)

تطور فهم البنك العالمي لعملية التنمية منذ منتصف تسعينات القرن العشرين حيث كان البنك العالمي يركز على مساعدة البلدان الأعضاء في إصلاح أنظمتها الاقتصادية وإقامة بنيتها الأساسية كالطرق والسدود ليحول دور البنك إلى قضايا التنمية البشرية والإنسانية من توفير الرعاية الصحية والتعليم الجيد والتمكين وضمان سيادة القانون وقضايا البيئة والتنمية المستدامة .

تتكون منظومة البنك العالمي من خمس مؤسسات رئيسية نلخصها الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): منظومة البنك العالمي

المصدر : من إعداد الطالبة.

سنحاول التركيز على مؤسسة التنمية الدولية باعتبارها تختص بالقروض الميسرة.

أولا: المؤسسة الدولية للتنمية

مع تقدّم خمسينيات القرن الماضي، أصبح جليا أن أشدّ بلدان العالم النامية فقرا لا تستطيع تحمل اقتراض رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية بالشروط التي يتيحها البنك العالمي للإنشاء والتعمير . واستجابة لهذه المشكلة، قررت مجموعة من البلدان الأعضاء في البنك العالمي للإنشاء والتعمير إنشاء مؤسسة يمكنها تقديم القروض إلى البلدان النامية شديدة الفقر بشروط على درجة عالية من التيسير . حيث أنشأ هؤلاء الأعضاء المؤسسة الدولية للتنمية . وتتم إدارة البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الأسس نفسها .

إذ يشتركان في جهاز الموظفين نفسه، والمقر الرئيسي نفسه(واشنطن)، ويرفعان تقاريرهما إلى الرئيس نفسه، ويستخدمان المعايير نفسها في تقييم مشروعاتهما.

تقدم المؤسسة الدولية للتنمية قروضا إلى البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن مقدار معين، والتي لا تستوفي الشروط المالية للاقتراض من البنك العالمي للإنشاء والتعمير . تشكل اعتمادات قروض المؤسسة الدولية للتنمية نحو ربع مجموع إقراض البنك العالمي، وتركز على برامج التنمية، ولاسيما تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الأساسية للناس، كبرامج :التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي . وللاعتمادات التي تتيحها المؤسسة الدولية للتنمية آجال استحقاق تتراوح ما بين 35 إلى 40 سنة، مع فترات سماح تصل إلى 10 سنوات . وتقدم المؤسسة الاعتمادات بدون فائدة مصرفية، ولكن هناك رسم ارتباط صغير . واتفق أعضاء المؤسسة في الآونة الأخيرة على إعطاء ما يصل إلى 20 في المائة من عمليات المؤسسة إلى البلدان المعنية في شكل منح مباشرة.وأهم الدول المتلقية لمساعدات هذه المؤسسة هي الدول الأكثر فقرا في العالم خاصة الإفريقية منها.

ثانيا : فلسفة البنك العالمي في ظل التطورات الراهنة

تطور فهم البنك العالمي لعملية التنمية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين .ففي الماضي كان البنك العالمي يركز على مساعدة البلدان الأعضاء في إصلاح أنظمتها الاقتصادية، وإقامة بنيتها الأساسية كالطرق والسدود .وأثبتت التجربة أن إصلاح نظامي الرعاية الصحية، التعليم ، ضمان سيادة القانون، منح الفقراء حقهم في التعبير عن آرائهم وشواغلهم هي عوامل تتسم بنفس القدر من الأهمية في مكافحة الفقر الذي يكون عن طريق كبح جماح التضخم وضبط الموازنة، لذا يسعى البنك العالمي في الوقت الحاضر إلى الربط بين قطاعات المجتمع المتباينة وتركيز جهودها في مكافحة الفقر.فقد خلص البنك بعد مضي عقود من الزمن أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية مستدامة. ونتيجة لذلك، اتجه البنك العالمي إلى اعتماد استراتيجيات تعتمد بالدرجة الأولى على الملكية المحلية لبرامج التنمية والتي تتلخص في ثلاث آليات هي:

أ- إطار التنمية الشامل 1999

وهو عبارة عن إطار إستراتيجي يضم جميع أوجه التنمية في البلد المعني الاجتماعية والمالية والاقتصادية والهيكلية والبشرية والإنسانية وقضايا البيئة إضافة إلى نظم الإدارة العامة وتمثل الهدف الأساسي لهذا الإطار تحقيق تخفيض أعداد الفقراء على نحو أسرع وقابل للاستمرار لصالح شعب البلد المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية وفي هذا الإطار يقوم البلد المعني بوضع أجندة التنمية الخاصة به .

ب- وثائق إستراتيجية تخفيض الفقر(DSRP) Document Stratégique de Réduction de la Pauvreté

في العام 1999 بدأ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إجراءات إنمائية جديدة تعتمد على منهج إطار التنمية الشامل وتقدم هذه المبادرة على قيام البلد المعني بإعداد وثائق إستراتيجية تخفيض الفقر، بحيث تحدد الخطوط العريضة لسياستها وبرامجها المتعلقة بالاقتصاد الكلي وسياستها وبرامجها الهيكلية الاجتماعية اللازمة تعتبر وثائق إستراتيجية تخفيض الفقر، أداة تستهدف تحويل الرؤية الإستراتيجية الكلية لبلد ما نشاط محكوم بإطار زمني ومركز من شأنها تخفيض أعدا الفقراء وتشجيع تحقيق النمو.

ج- إستراتيجية المساعدة القطرية

بناءا على عمل الإطار الإستراتيجي للبلد المعني، تستهدف إستراتيجية المساعدة القطرية تقييم الأولويات في البلد المعني وتحديد المجالات الأساسية التي يمكن لمساعدات البنك العالمي أن تحقق فيها أكبر الأثر في تخفيض أعداد الفقراء .وشهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في إستراتيجية المساعدة القُطرية في تناول القضايا المعنية بنظام إدارة القطاع العام. يجري إعدادها بالتعاون مع الحكومة المعنية وأصحاب المصالح المباشرة الآخرين على نحو تشاركي .وتساعد هذه المشاركة في تحسين جودة المشروعات وفعاليتها واستمراريتها في البلدان المعنية.

الشكل رقم(2-3) : الاطار الزمني لتطور اتجاهات البنك العالمي

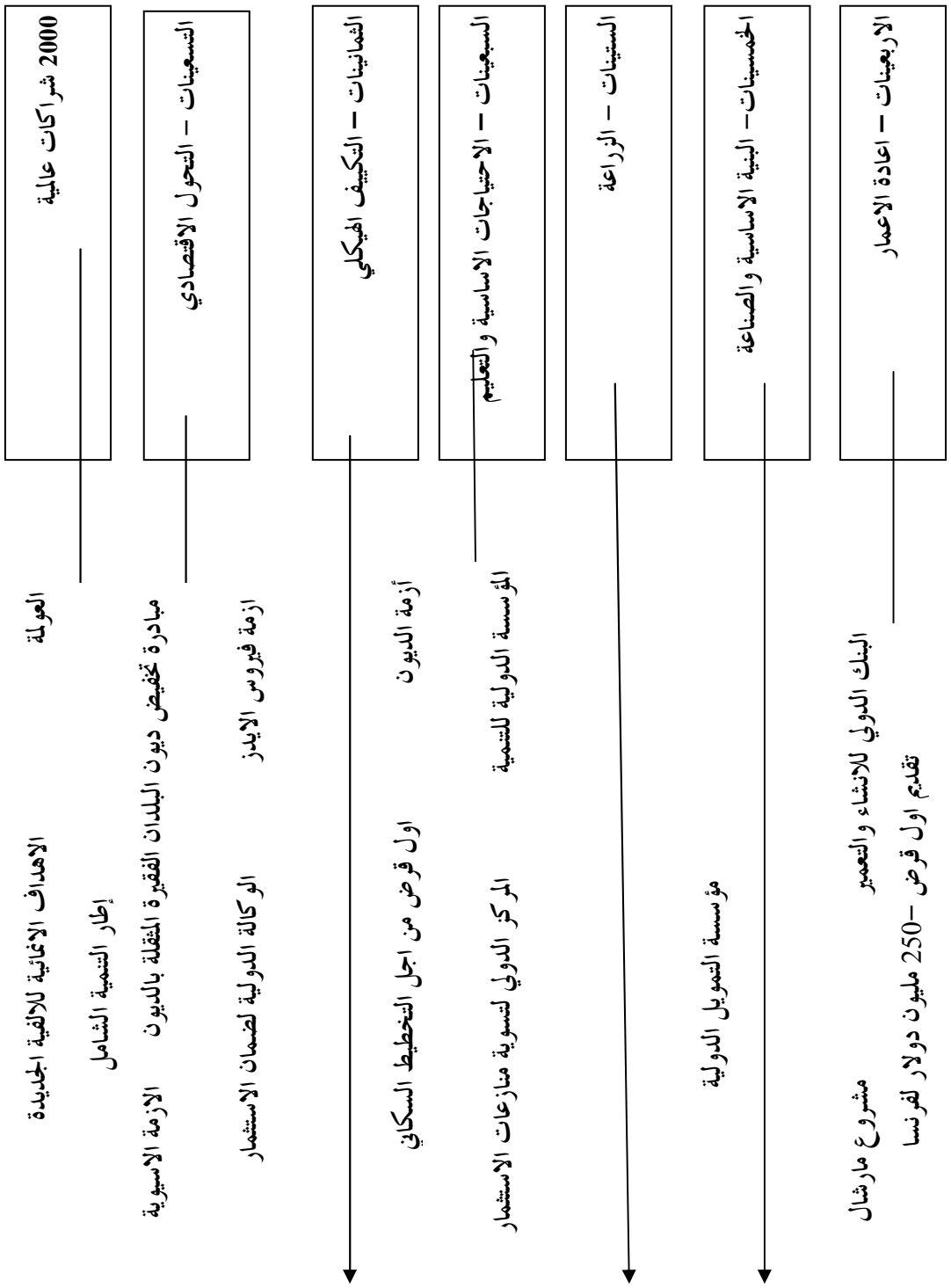

المصدر: البنك العالمي ،دليل البرلمانيين إلى البنك العالمي،ص12، متاح على موقع البنك العالمي www.worldbank.org

ثالثا: العلاقة بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

ما أصطلح على اعتقاده هو أن صندوق النقد الدولي يتولى برامج التثبيت الهيكلي* فيما يتولى البنك العالمي برامج التكييف الهيكلي*، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد ارتباط تبادلي لعدم الوفاء[1] .وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه . وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك العالمي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضاً.

وعلى الرغم من النص الصريح لكل من (FMI) و(BM) القائل " لا ارتباط تبادلي للاشتراطات " ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى، حيث أنه، في حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة في وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه نحو الارتباط، فالاقتراض من أجل الإصلاح الهيكلي مقصوراً على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي[2]. وهذ المشروطية المتبادلة تفرض أيضا على الدول الأشد فقرا.

الفرع الثالث: بنوك التنمية الإقليمية

يشير اصطلاح «بنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف» إلى أربعة بنوك للتنمية الإقليمية: بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومجموعة بنك التنمية للدول الأمريكية.

تتميز بنوك التنمية الإقليمية الأربعة بقاعدة عريضة من الأعضاء تشمل بلدانا نامية مقترضة وبلدانا مانحة ولا تقتصر عضويتها على بلدان إقليم بحد ذاته ولكن لكل بنك وضعه القانوني المستقل ونظامه الخاص في إدارة عملياته وتحافظ بنوك التنمية متعددة الأطراف على مستوى عال من التعاون وسنتطرق إلى كل بنك على حدى.

أولا: بنك التنمية الإفريقي

بنك التنمية الإفريقي هو مؤسسة مالية تنموية إقليمية متعددة الأطراف تتشكل من 53 بلدا عضوا من بلدان إفريقية و25 بلدا من آسيا وأوروبا وأمريكا، هدف هذا البنك هو تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي للبلدان الإفريقية بشكل فردي أو جماعي[3]، ويشجع البنك استثمار رؤوس الأموال الخاصة والعامة خاصة المنح والقروض الميسرة خاصة البلدان منخفضة الدخل التي لا تستطيع الاقتراض من القروض الخاضعة لشروط السوق

* التثبيت الهيكلي عبارة عن سياسات قصيرة الأمد هدفها إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات

* التصحيح الهيكلي عبارة عن سياسات متوسطة الأمد تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحوالتصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد

[1] يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،2005، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

[3] OCDE, perspectives economique en Afrique, OCDE,2002-2003, France. P3.

ويركز البنك في تحقيق أهدافه على تمويل المشاريع والبرامج التنموية في مجالات الزراعة والنقل والتجهيزات الصناعية والتربية والصحة والحفاظ على البيئة في الدول الإفريقية عن طريق التحاور الاقتصادي مع الدول الأعضاء.

ثانيا: البنك الآسيوي للتنمية

البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة مالية تنموية إقليمية متعددة الأطراف تقوم بإقراض الدول النامية في منطقة آسيا. يقدم البنك الآسيوي للتنمية المساعدة للدول النامية من أعضائه والتي تم تصنيفهم في ثلاثة مجموعات كالتالي:

- الدول التي ينخفض فيها إجمالي النتائج الفرد انخفاضا شديدا وتكون قدرتها على تسديد الدين بأقساط سنوية محدودة وتكون مستحقة للحصول على تمويل الصندوق الآسيوي للتنمية [*] ؛
- تشمل الدول التي يكون فيها دخل الفرد متوسط الانخفاض وحققت مستوى متوسط من التنمية الاقتصادية تكون لديها قدرة متزايدة على خدمة ديون تكون مؤهلة للحصول على مبالغ تحويل محدودة من الصندوق الآسيوي للتنمية؛
- البلدان ذات الدخل متوسط الارتفاع والمرتفع والتي تتمتع بقدرة عالية نسبيا على تسديد الدين بأقساط سنوية ولا تستحق إلا الحصول على تمويل من البنك؛

يقدم البنك الآسيوي القروض واستمارات توظيف الأموال في الأسهم إلى الدول النامية، كما يقدم المساعدة الفنية لتخطيط مشروعات وبرامج التنمية وتنفيذها علاوة على تقديم الخدمات الاستشارية.

ثالثا: البنك الأوروبي للتعمير والتنمية

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تأسس في عام 1991 لمساعدة دول الاتحاد السوفيتي السابق على التحول إلى اقتصاد السوق، وهو يقدم قروضا إلى الكيانات التجارية، ويسيطر على البنك أكثر من 60 عضوا مساهما بينهم أعضاء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .

رابعا: بنك التنمية بين دول أمريكا

يعمل بنك التنمية بين دول أمريكا على تقديم المساعدات المالية لدول أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي للمساعدة في الإسراع بعملية النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. الى جانب البنك هناك مجموعة من بنوك التنمية البينية والتي تتكون من هيئة الاستثمار بين دول أمريكا وصندوق التنمية متعدد الأطراف، الذي أنشئ العام 1992 لنشر الإصلاحات في مجال الاستثمار وتنشيط عملية التنمية وللبنك صندوق للعمليات الخاصة بالإقراض الامتيازي يقدمها للبلدان الفقيرة.

[*] الصندوق الآسيوي للتنمية هو بمثابة المنفذ الذي يقدم امتيازات قروض مسيرة وتموله الأعضاء في البنك الآسيوي .

الفرع الرابع : بنوك التنمية دون الإقليمية

يصنف عدد من بنوك التنمية دون الإقليمية والتي أنشأت لأغراض التنمية مثل:

- البنك الكاريبي للتنمية؛
- بنك أمريكا للتكامل الاقتصادي؛
- بنك شرق إفريقيا للتنمية؛
- بنك غرب إفريقيا للتنمية؛
- بنك إفريقيا الوسطى للتنمية .

المطلب الثاني : المنظمات الدولية الحكومية

وتتمثل في الأمم المتحدة وهي أهم منظمة دولية، اللجنة او المفوضية الأوربية بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية وسنحاول الوقوف علة مختلف المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

الفرع الأول: منظمة الأمم المتحدة(ONU)

طبقا للمادة 31 من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية الصادر عن الأمم المتحدة في 12 ديسمبر 1984 فإنه يجب على جميع الدول أن تشارك في رخاء وتقدم الاقتصاد العالمي مع مراعاة الارتباط بين الرفاهية الاقتصادية للدول المتقدمة تنمية الدول النامية وأن نجاح المجتمع الدولي في تحقيق الرخاء لكل البلدان يعتمد بصفة أساسية على مدى التعاون بين أعضائه[1].

ونظرا لأن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة قد نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي قبل حصول معظم الدول النامية على استقلالها أي أن هذه الأخيرة لم تشارك في صناعة دور هذه المنظمة التي أنشأت خصيصا لحفظ السلم والأمن العالميين، لكن فيما بعد تطور دور الأمم المتحدة خاصة في مجال التعاون الدولي ليصبح دورها تنموي من خلال المساعدات التي تقدمها للدول النامية خاصة الأكثر فقرا .

أولا : دور هيئة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية

تتكون الأمم المتحدة كجهاز تنظيمي من الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والأجهزة الفرعية التابعة لها والتي من أهمها .

- اللجنة الاقتصادية لأوربا ؛
- اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى؛
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

[1] إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة،(دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية)، دار الجامعة الجديدة الأرازيطة، 2007، ص 58.

- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا؛
- اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

وبالنسبة للجان والفروع النوعية والتي تختص بدراسة المشاكل المتعلقة بمجالات التعاون الإقتصادي والإجتماعي بين الدول الأعضاء والتي نذكر منها لجنة حقوق الإنسان، لجنة المرأة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . برنامج الأمم المتحدة للتنمية ....

ثانيا: برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)

يعتبر هذا الجهاز من أهم أجهزة الأمم المتحدة في مجال التنمية وقد أنشئ كقاعدة عامة من أجل تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية لتطوير نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والفنية مما يؤدي إلى خلق الظروف التي من شأنها أن تجعل الإستثمار أكثر فاعلية[1].

أنشأ البرنامج عام 1965 بموجب قرار من الجمعية العامة، وهو أكبر مصدر للعون الدولي متعدد الأطراف بمختلف صوره من فني ومالي وغيره. وتشمل أنشطته إجراء البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ومسح الموارد الطبيعية وتوفير التسهيلات لتطبيق أساليب البحوث والتكنولوجيا الحديثة، وتقديم الخدمات الاستشارية والتشغيلية والتدريبية، ودعم أجهزة التخطيط والتنمية .يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويضع على لائحة أولوياته مساعدة البلدان في إيجاد الحلول للتحديات التالية : الحوكمة الديمقراطية، خفض الفقر، الوقاية من الأزمات ومعالجة آثارها، الطاقة والبيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنع انتشار مرض نقص المناعة المكتسب. ويعتبر هذا البرنامج منذ نشأته وحتى الآن هو أضخم برنامج لتقديم المساعدات متعددة الأطراف إلى الدول النامية . ونلخص أهم توجهات برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما يلي:

أ- الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية

بالنسبة للأهداف الإنمائية يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمله على تنسيق الجهود الدولية والمحلية الرامية للقيام بحملات وحشد التأييد من أجل الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال نشاطات المناصرة وتبادل أفضل الإستراتيجيات لتحقيقها ودعم الحكومات في تكييف الأهداف الإنمائية مع الظروف والتحديات المحلية .

ب – الحكم الديمقراطي

الحكم الديمقراطي هو متطلب حيوي للتنمية البشرية المستدامة والمتكافئة لذا ينفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا ما يقارب 1.5 مليون دولار لدعم العمليات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة، تمكين الناس والمؤسسات، التقرير السنوي، 2008، نيويورك، ص28.

[2] المرجع نفسه،ص19.

ج – البيئة والتنمية المستدامة

يتأثر فقراء العالم أكثر من غيرهم بالتدهور البيئي ونقص إمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة النظيفة بأسعار مقبولة . إن قضايا التغير المناخي، فقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية هي قضايا محلية وعالمية في آن واحد، لذا يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز القدرات الوطنية لإدارة البيئة بأسلوب مستدام .

د–منع الأزمات والإنعاش

يقوم برنامج الأمم المتحدة بدعم استراتجيات التنمية الوطنية لمنع النزاعات والكوارث ولتحقيق الانتعاش.

ثالثا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE)

هو جهة النشاط المعني بالبيئة والتابع لمنظمة الأمم المتحدة، أنشئ في نفس الوقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في العام 1972. ويقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا ولدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة من العالم. تأسس هذا البرنامج لتشجيع قيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، وأولوياته الرئيسية تشمل:

- لدي البرنامج نظام للرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم؛
- تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية؛
- تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وإتاحتها للجميع؛
- تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية.

رابعا: مرفق البيئة العالمي (EFM)[*]

أنشأ مرفق البيئة العالمي (EFM) العام 1991 مقره واشنطن بشراكة بين (PNUD) و(PNUE) والبنك العالمي من أجل تخصيص قسم ايكولوجي في برامج التنمية الإقليمية والمحلية خلال تقديم المنح والقروض المنخفضة الفائدة إلى الدول النامية وهذا المرفق هو آلية لتمويل مشاريع الأجندة 21.

ساعد هذا المرفق تحويل مشاريع التنمية المحلية والإقليمية والعالمية التي تفيد البيئة في أربع مجالات:

التغير المناخي، التنوع البيولوجي، حماية طبقة الأوزون، المياه الدولية هذا بالإضافة إلى تمويل الاقتصاديات المحلية للبلدان الفقيرة. يمثل الآن (EFM) المصدر الرئيسي لتحويل مشاريع تحسين البيئة . كما يعمل المرفق على ربط القضايا البيئية محليا وقطريا وعالميا وتشجيع استعمال وسائل العيش المستدامة.

[*] EFM هو عبارة عن شراكة عشر منظمات هي : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بنك التنمية الصناعية، البنك الافريقي للتنمية، بنك التنمية الأسيوي، البنك الأوربي للإنشاء والتعمير، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية(OMC)

يأتي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هذه المنظمة الركن الثالث من أركان هذا النظام وهو الركن التجاري إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أولا: منظمة التجارة العالمية والتنمية

تعتبر تحقيق التنمية من بين أهداف منظمة التجارة العالمية فهي تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء وبخاصة الدول النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75 من جملة الأعضاء وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات فنية والتزامات أقل تشددا من غيرها وتعفي البلدان الأكثر فقرا من بعض أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ثانيا : منظمة التجارة العالمية والبيئة

بعد أن أصبحت الإعتبارات البيئية من القضايا التي فرضت نفسها على سياسات ونظم التجارة الدولية، أصبح المجتمع الدولي يسعى إلى بلوغ صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق المقيدة لها وبين الأهداف البيئية، التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل نوعا جديدا من القيود الحمائية أمامها . فبينما مازالت الدول النامية تحاول توفيق أوضاعها بما يتماشى وما أسفرت عليه جولة الأرغواي، تأتي التوجهات نحو تضمين المعايير البيئية وهو ما يثير تخوفات البلدان النامية من فرض هذه المعايير والتي لا يمكنها بأي حال تحملها نظرا للفجوة التكنولوجية القائمة بين العالم المتقدم والعالم النامي[1].

إذن وبالرغم من أن تضمين المعايير البيئية أصبح ضرورة باعتبار أن المشاكل البيئية تضر بجميع مجتمعات بلدان العالم، إلا أن تباين الأهداف والاهتمامات والاحتياجات ودرجات التقدم الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يجعل هذه الأخيرة تتحفظ اتجاه المعايير التي وضعتها OMC في وجه منتجاتها.

ثالثا : مبادرة المساعدات من أجل التجارة*

تعتبر هذه المبادرة مجالا جديدا لتقديم المساعدة الإنمائية وينظر إليها كوسيلة لتمكين البلدان النامية لاسيما البلدان الفقيرة لتندمج بشكل كامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد ويستخدم التجارة بشكل أكثر فعالية في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحد من الفقر في إطار التنمية المستدامة وبعبارة أخرى

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص293.

* يأتي قرار إطلاق مبادرة المساعدات من أجل التجارة بموجب الفترة 57 من إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنطقة التجارة العالمية في ديسمبر 2005 تم التوصية على إسهام المبادرة بشكل أكثر فعالية في تحقيق البعد الإنمائي لبرنامج الدولة الإنمائي وصيغ التقرير في شكله النهائي في 2006 محددا خطوطا وإرشادية حول التحويل أو أولويات المستفدين وتقيم الاحتياطات ورصدما وصادق المجلس العام لمنطقة التجارة العالمية على هذا التقرير في أكتوبر 2006.

تساعد المبادرة البلدان النامية من الاستفادة من فرص التجارة المتزايدة التي تقيمها النتائج المتوقعة من برنامج الدوحة الإنمائي إلى جانب مواكبة تحديات التكييف التي تفرضها العولمة [1].

الفرع الثالث :المفوضية الأوربية[*] : (EC)

يقدم الإتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيه أكثر من 56 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الغنية وقد وصلت قيمة المساعدات حوالي 100 يورو عن كل مواطن أوربي مقابل 53 يورو عن كل مواطن في الولايات المتحدة الأمريكية و69 في المائة عن كل مواطن ياباني، وارتفعت المساعدات التي تقدمها دول الاتحاد إلى نسبة 42 في المائة من الدخل القومي الإجمالي وهي نسبة مازال تقل عن النسبة المطلوبة التي حددتها الأمم المتحدة 0.7 في المائة، وتعد المفوضية الأوربية واحدة من بين أكبر الجهات المعنية بالتنمية أهمية على مستوى العام فهي شريك مهم من الناحية المالية حيث أصبحت شريكا لأكبر الجهات المانحة .في العام 2008 واجهت العالم العديد من التحديات التي أعاقت التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كالأزمة المالية والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية والطاقة وحسب التقرير السنوي للمفوضية الأوربية فقد سعت هذه الأخيرة على انتشال 100 مليون شخص من الفقر واتخذت اللجنة تدابير مختلفة لمعالجة أزمة الغذاء حيث تم حشد 200 مليون يورو من الاحتياطي في إطار صندوق التنمية الأوربي (FED) لمواجهة الآثار الاقتصادية الكلية والاجتماعية الناجمة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، التي تعتبر أكثر البلدان تضررا كما كانت ميزانية المساعدات الإنسانية للأغذية تقدر بـــ 140 مليون يورو وبناءا على اقتراح اللجنة تم إرفاق مليار يورو اعتمد من طرف الاتحاد الأوربي للتخفيف من الآثار المترتبة على الزيادة الحادة والتقلبات في أسعار المواد الغذائية على السكان الأكثر فقرا في جميع الدول النامية[2]. المفوضية الأوربية هي الذراع التنفيذية للإتحاد الأوربي فهي المسؤولة عن تنفيذ قرارات البرلمان والمجلس والإدارة اليومية للإتحاد الأوربي وتدبير ميزانية وإنفاق الأموال الإتحاد[3].

[1] مركز التجارة الدولية، التقرير السنوي للعام،2007 ص 6. متاح على الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع :2010/07/20).
http://www.intracen.org/docman/JAG_12966.pdf

[*] المفوضية الأوربية لها أربع وظائف تتمثل في:

- ✓ تقديم االمقترحات إلى البرلمان والمجلس الأوربي .
- ✓ إدارة وتنفيذ سياسات وميزانية الإتحاد الأوربي .
- ✓ وضع قوانين الاتحاد الأوربي تعاونا مع محكمة العدل .
- ✓ تمثيل الاتحاد الأوربي على المستوى الدولي في الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأخرى.

[2] Commission européenne ,votre guide du traité les bonnée office de publication de l'union européenne ,luxeborgue ,2009 ,p13.

[3] Commission européenne , annuel rapport,2009 ,p18,(Date de visite : 22/04/2010)(site d'internet http://ec.europa.eu/geninfo/query/resultaction.jsp?page=1

المطلب الثالث: جهات مانحة أخرى

زاد التمويل الإنمائي المقدم من مانحين رسميين غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ومن منظمات غير حكومية ومن منظمات دولية أخرى من منظمات المجتمع المدني منذ اعتماد إعلان الألفية زيادة كبيرة.

الفرع الأول: المجتمع المدني

إن أهمية المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية التي تمثل الجزء الأكبر من هذا القطاع تجلت في السنوات الأخيرة نتيجة لوجود ظاهرة العولمة وما تحتاجه العالم من عوامل مادية لها تأثيرات على البيئة بشكل عام، ومن سياسات إقتصادية تؤثر بشكل سلبي على الفئات الفقيرة في المجتمعات المختلفة وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الدولي من تقديم المساعدة من القضاء على الفقر وإحلال السلم.

أولا: المنظمات غير الحكومية (ONG)

أ–ماهية المنظمات غير الحكومية

في العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايد عدد المنظمات العالمية غير الحكومية من 6000 إلى 26000 وهذا ما يفسر تنامي دور هذه المنظمات حيث وصفها دافيد براون David Brown، على إنها تقدم خدمات وتحرك العمل السياسي، وتقدم معلومات وتحليلات مهمة،وكمجموعة تقدم هذه المنظمات مساعدات أكثر مما تقدمه الأمم المتحدة، وإلى جانب تقديمها المساعدات تقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك فقد وقع على تصريح معاد لمنظمة التجارة العالمية أكثر من 1500 منظمة غير حكومية سنة 1999[1].

وتكون هذه المنظمات من مختلف الدول الغنية والفقيرة، وتملك خذه المنظمات معلومات متطورة تجعلها تمتلك قوة تفاوضية في الدفاع عن قضاياها الأساسية: القضاء على الفقر،حماية البيئة،حماية المرأة، تغيير المناخ،حقوق الإنسان....إلخ.

ب– تنامي دور المنظمات غير الحكومة

رغم التباين بين المنظمات غير الحكومية من حيث مواردها وقدراتها وخبراتها وإيديولوجياتها ومع ذلك فإن العديد منها لعب دور بل اعتبر كثقل موازي حتى ضد المؤسسات المالية الدولية مثل (FMI) و(BM) وبرامج الوكالات الدولية الأخرى فمختلف المنظمات غير الحكومية تقيم تأثير برامج التنمية على الرعاية الصحية ومياه الشرب وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والمحافظة على البيئة، كما تزيد وعي الشعوب بخطر الأنشطة الإنمائية من التدهور البيئي والظلم الاجتماعي وفساد الإدارة والسياسة لكن من المؤسف أن حوالي 2 في المائة فقط من مساعدات التنمية الرسمية توجه عن طريق المنظمات غير الحكومية[2].

[1] جوزين ناي،جون دوناهيد، ترجمة محمد شريف الطرح،الحكم في عالم ينجه نحو العولمة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص46.

[2] Joseph .H. Hulse , développement durable un avenir incertain , centre de recherche pour le développement international , Les Presses de l'Université Laval, Canada, 2008 , p55.

الجدول رقم (2-2): إسهامات (APD) الثنائية التي تقدمها بلدان (CAD) إلى المنظمات غير الحكومية

بملايين الدولارات الأمريكية	2000	2001	2002
إسهامات المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية إلى المنظمات غير الحكومية من بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	1200	1137	1246
إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية	53749	52335	58724
النسبة المئوية إلى إجمالي المساعدات	%2.2	% 2.17	% 2.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك العالمي، دليل البرلمانيين الى البنك العالمي،مرجع سابق، ص67.

الفرع الثاني: مؤسسات العمل الخيري

على مدى عقود من السنوات الماضية عملت مؤسسات العمل الخيري في مجال القضايا المتعلقة بالصراعات، عدم المساواة، التنمية البشرية، تنمية المجتمعات، زيادة الفرص الاقتصادية، تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. تقدم مؤسسات القطاع الخيري مساعداتها عن طريق شراكات مع الجهات المانحة خاصة البنك العالمي[*].

الفرع الثالث: المساعدات الإنمائية الرسمية خارج لجنة المساعدات

تتمثل في دول خارج الدول الأعضاء في لجنة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتوجد بين البلدان النامية ذاتها عدد من البلدان المصدر للنفط الرئيسية التي كانت مصدراً هاماً للمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية منذ أمد طويل. وقد انضمت إلى برامج هذه البلدان على مدى السنوات الماضية برامج متزايدة للمساعدة نفذتها بلدان من قبيل البرازيل وتايلاند وجنوب إفريقيا والصين والهند .وعلاوة على ذلك، تسهم معظم البلدان النامية في التمويل الإنمائي المقدم عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف.

إضافة إلى المساعدات الإنمائية العربية والتي أصبحت تشكل جزءا هاما من العون الإنمائي العالمي حيث تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية العربية في المتوسط 13 في المائة من إجمالي المساعدات التي تقدمها لجنة المساعدات الإنمائية، وقرابة ثلاثة أرباع المساعدات الرسمية المقدمة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية .

وجاء نحو ثلث إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال سبعينيات القرن الماضي من البلدان العربية المانحة. وكان ارتفاع مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان العربية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط في المقام الأول .كما انكمش الحيز المالي للبلدان المانحة مع مرور الوقت نتيجة لتراجع عائدات النفط وزيادة الإنفاق الوطني على الأجور والتحويلات وخدمة الديون والخدمات الاجتماعية

[*] يدير البنك العالمي موقعا على شبكة الانترنت بين البنك العالمي ومؤسسات العمل الخيري، ومن بين المصادر الهامة موقع مركز مؤسسات العمل الخيري الاوربية .

للسكان الذين تنمو أعدادهم. وارتفعت مستويات المساعدات المقدمة منذ عام 2002 من حيث الحجم ومن حيث نسبتها من إجمالي الدخل القومي مع ارتفاع أسعار النفط، وزيادة احتياجات إعادة الإعمار في أعقاب انتهاء النزاعات. وعلى نحو ما جرى في الماضي، فإن أغلب المساعدات تأتي من السعودية والكويت والإمارات على الترتيب. وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة من الحكومات إلى الحكومات، فقد أقامت البلدان العربية المانحة عددا من مؤسسات المال المتخصصة لتقديم المساعدات الإنمائية متعددة الأطراف لعدد متزايد من البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم . ويمثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية الجهات التي لها تركيز عالمي كبير إذ إنها تمول مشروعات أيضا في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية. واتسع نطاق تركيز المساعدات الإنمائية الرسمية العربية مع مرور الوقت ليشمل قطاعات الزراعة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.بالإضافة إلى المساعدات العربية ظهرت في الآونة الأخيرة دولا كانت متلقية للمساعدات وأصبحت من أهم الدول المانحة مثل الصين و الهند ودول جنوب شرق آسيا.

المبحث الثالث:أهداف المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدمت مبالغ ضخمة كمساعدات للتنمية في الدول النامية هدفها الظاهر هو تعزيز النمو و تحقيق التنمية بهذه البلدان، لكن وبتتبعنا مسيرة تقديم المساعدات نجد لها أهداف أخرى غير معلنة و دوافع تخص الدول المانحة أكثر مما تفيد الدول المتلقية.

المطلب الأول: دوافع منح المساعدات الإنمائية والدولية

لقد كان الهدف الأساسي للمساعدات الإنمائية هو سد الفجوة التمويلية في البلدان النامية وخلق فرص الاستثمار من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر كهدف أخلاقي وإنساني بالدرجة الأولى . لكن وعلى أرض الواقع ورغم نجاح أول تجربة للمساعدات الإنمائية والمتمثلة في مشروع مارشال الذي عمل فعلا على تقوية الاقتصاد الأوربي، نجد أن المساعدات أخذت منحى آخر فقد تعددت دوافع منحها حسب الظروف السياسية والأهداف الإقتصادية التي كانت تخدم بالدرجة الأولى الدول المانحة.

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية

تتمثل الدوافع الاقتصادية لتقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة في عدة دوافع أهمها:

أولا : مساعدة الدول المانحة على خلق أسواق داخل الدول النامية وتصريف فوائضها

يجادل البعض في أن المساعدات الإنمائية المقدمة للبلاد النامية تحقق مصالح اقتصادية للبلاد المانحة، إذا أنها تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع وخدمات البلاد المتقدمة مما يترتب زيادة دخول شعوب هذه البلاد وبالتالي تزداد صادراتها وينتعش اقتصادها[1].

ويمثل هذا ترددا لما قاله الاقتصادي الإنجليزي كنيس، حيث يرتكز على الافتراض الخفي القائل بأن المساعدات تنشط التنمية الاقتصادية أو الإنتاج في العالم الثالث من ناحية أما من الناحية الأخرى فإنه يؤكد علنا بأن هذا سوق يساعد بالتالي على خلق أسواق جديدة لصناعات دول الشمال التي أصابها الركود .

كما يرى لودج (Llodg 2000) أن المساعدات تكون مشروطة بالاستيراد من الدول المانحة وزيادة التجارة الدولية وفتح أسواق الدول النامية أمام الدول بهدف تدعيم العلاقات السياسية التي هي أساس منح المساعدات الإنمائية[2].

ثانيا: نشر مبادئ اقتصاد السوق

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جداً لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد،

[1] فتوح هيكل،حسن الخفني، مرجع سابق، ص 8 .

[2] فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الافريقي، (قضايا التكامل والتنمية)، دار النهضة العربية، القاهرة،2007، ص206.

وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالى مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية، ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بالاعتبار عند تصميم برامج التكييف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها، مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية ... الخ إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية

..تعتبر الدوافع السياسية في منح المساعدات الإنمائية أهم الدوافع التي اعتمدتها الدول الغنية في تخصيصها للمساعدات، وذلك منذ ظهرها أثناء أربعينات القرن العشرين و إلى غاية يومنا هذا، بل أن الدوافع السياسية جعلت الدول المانحة تتنافس على مناطق معينة ربما لم تكن بحاجة كبيرة للمساعدات ، في حين أهملت مناطق هي بأمس الحاجة إلى المساعدات لكن موقعها الجيوسياسي لا يملك نفس الأهمية .

أولا: المساعدات الإنمائية امتداد للغايات السياسية

إن الاعتبارات السياسية والعسكرية تلعب دورا كبيرا في تقديم المساعدات الإنمائية الإقليمية والدولية، فمثلا ذهبت مساعدات فرنسا كلها تقريبا إلى مستعمراتها السابقة كما قدمت المملكة البريطانية مساعداتها حصرا إلى البلدان الأكثر فقرا من أعضاء الكومنولث البريطاني أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ذهبت مساعداتها إلى البلدان الموالية لها[1]. حتى الإتحاد السوفياتي كان يقدم مساعداته المالية والفنية إلى اقتصاديات التخطيط المركزي. وغالبا ما يكون تقديم المساعدات من الدول النامية مقيدا بشروط سياسية أو عسكرية، مثل الدخول في أحلاف، إقامة قواعد عسكرية، أو إتباع سياسية خارجية موالية لها وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الكثير من البلدان النامية ترفض هذه المساعدات رغم حاجتها الماسة إليها، وبالرغم من أن تقديم المساعدات للأغراض العسكرية يتنافى تماما مع مبادئ تقديم المساعدات الإنمائية الدولية وحتى الإقليمية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، استمرت الدوافع السياسية للمانحين حيث ارتبطت المساعدات بدعم أنظمة الحكم الصديقة والموالية واستخدام التهديد بوقف المساعدات لإجبار الدول على سياسة محددة أو منعها، مثل إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان بسبب نشاطها النووي، ثم تم استئنافها هذه المساعدات بل وزيادتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وخفضت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للفلبين عندما رفض

[1] محمد سحنون، مرجع سابق، ص 136.

مجلس الشيوخ الفلبيني تجديد المعاهدة مع أمريكا لاستمرار قواعدها العسكرية،وكذلك الأمر بالنسبة لزيمبابوي عام 1984 عند ما خالفت الولايات المتحدة الأمريكية في التصويت في هيئة الأمم المتحدة.

كما ساهمت المساعدات العربية من الدول الغنية بالبترول في تعزيز الغايات السياسية والعسكرية، فذهب معظم المساعدات إلى سوريا والأردن في خط المواجهة ضد إسرائيل،كما أن سبق لمصر أن أخذت كثيرا من المساعدات من دول الأوبك والإتحاد السوفيتي إلا أن قامت بتغيير معسكرها وإجراء اتفاقية السلام مع إسرائيل، فكانت المساعدات في تلك الفترة امتداد تاما للسياسة العسكرية إما لكبح إسرائيل أو الدفاع عنها لدعم غزو أفغانستان أو تدعيم باكستان التي تفتح حدودها لمرور الأسلحة إلى المقاتلين للسوفيات، لإخضاع أو تشجيع كوبا وحلفائها في البحر الكاريبي[1].

ثانيا: المساعدات الإنمائية مع مطلع الألفية الثالثة

من أكثر الأمور اللافتة للانتباه في تخصيص المساعدات أن العراق بوقوعها تحت وطنية الاحتلال الأمريكي صادرت في نفس الوقت من أكثر الدول المتلقية لمساعدات التنمية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن غيرها من الدول المانحة،وهذه مفارقة كبيرة. ارتفع حجم المعونات الرسمية التي تتلقاها العراق من 116 ألف دولار أمريكي في العام 2002 إلى 4 مليون و658 ألف دولار أمريكي في العام 2004، بما يوازي أربعين ضعف ما كانت عليه خلال عامين فقط،و50 في المائة من هذه الزيادة مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها[2].

الشكل رقم(2-4): توزيع المساعدات الأمريكية العام 2005.

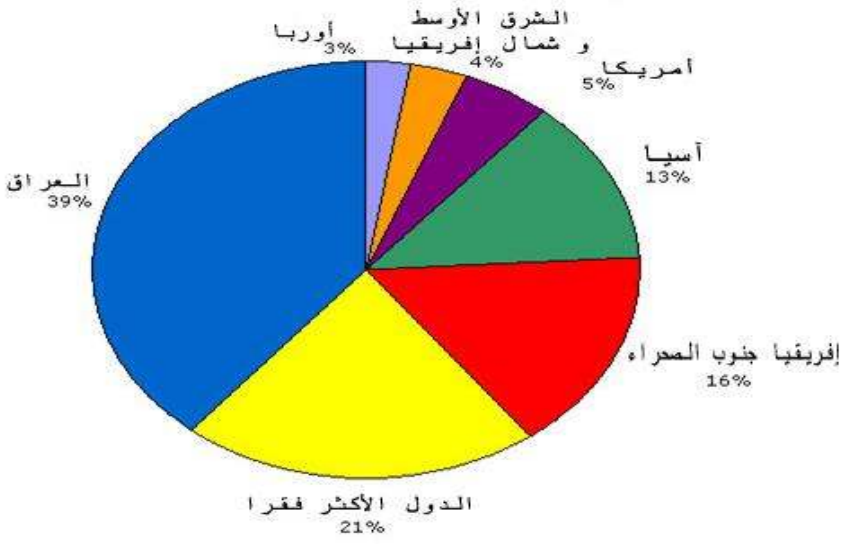

المصدر:موقع وزارة الخارجية الأمريكية (تاريخ الاطلاع:2010/07/01).
http://www.america.gov/st/washfilearabic/2006/October/20061020150415amiwahar0.3503839.html

[1] برنارد نوزير، العراك الدول لتحقيق المزيد من المكاسب،(مصادرعة دول العالم الثالث للدول الغنية)، ترجمة فهمي العابودي، مراجعة جورج نوري، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1989، ص166.

[2] ليلى مصطفى البرادعي، مرجع سابق، ص13.

الفرع الثالث: الدوافع الإنسانية

على الرغم من أنّ أهداف المساعدات الإنمائية القائمة على المصالح من وراء تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية فإننا لا نستطيع أن نجرده هذه الأخيرة من النزعة الإنسانية في تقديم مثل هذه المساعدات .فهناك من يرى في الدول المتقدمة أن تقديم المساعدات واجب لاعتبارات عدة تتمثل في :

- من حق الدول الفقيرة الاستفادة والمشاركة في ثروات العالم؛
- إعتبار قضية التنمية كلا لا يتجزأ، فلا يجوز أن ينقسم العالم إلى عالمي غني وفقير؛
- إعتبار حالة العوز والجوع في البلاد الفقيرة كظاهرة منطقية لسوء توزيع الموارد والدخل على المستوى العالمي ؛
- الدول الغنية هي المسؤولة عن تدهور أوضاع البلدان الفقيرة وعليها تحمل مسؤوليتها فالمساعدات ليست صدقة بل هي تعويض مستحق.

الفرع الرابع: دوافع ثقافية

لقد ارتبطت المساعدات الإنمائية بشروط وإن لم تكن معلنة أورسمية منها التدخل في نظام الدولة،وتغيير السياسات والأولويات الوطنية ومحاولة تغيير سياسات معينة، وشروط تمويلية وإدارية شتى وبالطبع فقد أدى ذلك إلى تداعيات ثقافية مثل نشر القيم الاستهلاكية الغربية والأخلاق والثقافة الغربية.

فقد أعلن الكونجرس الأمريكي العام 1961 علنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت المساعدات الانمائية من أجل تعزيز قوى الحرية وذلك بقيامها بمساعدة شعوب البلدان الأقل تطورا، لكي تتمكن هذه الشعوب من تطوير مواردها وتحسين مستويات معيشتها ولن تساعد المساعدات في تنشيط النمو الاقتصادي فقط بل سوف تقلل حجم البؤس الجماهيري وتسير بالشعوب إلى تبني القيم الغربية[1].

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للمساعدات الإنمائية

لقد كانت المساعدات الإنمائية محل انتقادات الكثير من الاقتصاديين و المفكرين، باعتبار لم تركز على هدفها الأساسي و هو مساعدة الدول الفقيرة من اجل التخلص من الفقر بل كان اتجاهها نحو توطيد أهداف سياسات الدول المانحة الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية وهذا ما انعكس سلبا على بنية المساعدات .

الفرع الأول : عدم الكفاية

رغم التعهدات التي التزمت بها البلدان المانحة و رغم أن مبلغ 0.7 *في المائة من (PIB) يعتبر مبلغا صغيرا إلا أن المساعدات لم تصل أبدا إلى هذا الهدف ، و بقيت كل تلك التعهدات حبرا على ورق.

[1] برنارد نوزير، مرجع سابق، ص166.

* كانت فكرة وجوب تقديم الدول الغنية 0.7 في المائة من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية قد اقترحت أول مرة عام 1969 في تقرير شركاء في التنمية الذي قاد فريق أعداده رئيس الوزراء الكندي الأسبق لستر بيرسون، قبل هذا الرقم بنطاق واسع كغاية مرجعية (APD) ، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970، فأصبح جزءا من إستراتيجية التنمية الدولية في ذاك العقد.

أولا: المساعدات مجزأة وغير كافية

هناك نقاشات حادة تدور حول ما مدى كفاية المعونات خاصة بعد تسطير جدول زمني لبلوغ الأهداف الإنمائية ومنذ ظهور فكرة الوصول على نسبة 0.7 في المائة من إجمالي الناتج القومي لم يكن هناك أي نقص أوعدم القدرة بل الوفاء بهذا الالتزام لكن المشكلة تكمن في اعتبار الدول الغنية في التقصير في دعم وعودها وأقوالها بأفعال والتزام فعلي [1]، حيث وحسب الدراسات فإنه بوصول إلى النسبة المحددة سيكون الوصول إلى الأهداف الإنمائية أمرا محققا.

لم يتم الحصول على نسبة 0.7 في المائة التي حث عليها تقرير بيرسن العام 1970 في أي سنة حتى العام 2011، هذا ما يدل فعلا على ضعف أداء المساعدات والنقص الكمي حيث انخفضت بنسبة كبيرة فترة الثمانينات والتسعينات بسبب انتهاء الحرب الباردة وزوال الدواعي السياسية لها ليستمر الانخفاض حتى انعقاد مؤتمر الألفية ثم مؤتمر مونتيراي حيث تجدد الالتزام بالوصول إلى هدف 0.7 في المائة لتصل على 36 في المائة العام 2010، لكن بالرغم من الزيادة الملحوظة في نسبة تدفقات المساعدات فإنه لا تزال تمثل أقل من ثلث ما كانت عليه خلال عقد الثمانينات، ونصف المستوى الذي ساد في الستينات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا ما قمنا بترجمة نسب المعونات حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية للعام 2005 إلى إجمالي ما يتلقاه الفرد الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء هبط نصب الفرد من المساعدات من 24 دولار لعام 1990 إلى 12 دولار العام 1999، وفي عام 2003،كانت تلك الجهة لا تزال أدنى قليلا من مستوى 1990[2]، وهي المنطقة الأشد فقرا وجوعا في العالم.

ثانيا: تحول التدفقات المالية إلى أشكال أخرى

لقد أصبحت فجوة الإنجاز فيما يتعلق الوفاء بالالتزامات الخاصة بدعم خطة التنمية المنبثقة عن الأهداف الإنمائية للألفية أكثر عمقا بفعل الدعوات المنادية بتقديم مساعدات إضافية لأفقر البلدان، بهدف معالجة مشكلات الأمن الغذائي وتغير المناخ. في الوقت نفسه، حلت محل تدفقات المساعدات في بلدان كثيرة تدفقات موارد أخرى من بينها الإستثمار الأجنبي وتحويلات العمال، وفجوات الإنجاز فيما يختص بالتزامات المساعدات على أشدها بالنسبة لإفريقيا[3].

هذه الاتجاهات تثير التساؤلات فيما يخص ليس فقط كفاءة المساعدات بل فيما يخص أيضا بما إذا كانت المساعدات المقدمة تناسب تناسبا كافيا مع الاحتياجات التمويلية الإنمائية للبلدان الأشد احتياجا لها.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سابق، ص84.

[2] المرجع نفسه.

[3] United Nations, economic and social affairs, world economic and social survey 2010, retooling global development, New York, may 2010, pxiii, (date read :28/07/2010), (site d'internet: h tt://www.ein.rg/esa/piliug/wess*wess 2010 files*wess2010,pdj

الفرع الثاني :المساعدات الإنمائية مقيدة

رغم أن الدول القيمة تقدم قرابة 58 مليار دولار سنويا في شكل منح وقروض منخفضة الفائدة،إلا أن هذه المساعدات تكون في الغالب مقيدة ففي دراسة أجراها"المركز العالمي للتنمية"على إحدى وعشرين دولة غنية تقدم مساعدات للدول المتخلفة اتضح أن خذه الدول تتفاوت في مدى القيود التي تضعها على مساعداتها لهذه الدول.

فقد اعتمد المركز على جودة ونوعية المساعدات وما إذا كانت مقيدة أم،وليس حجمها فقط،فأعتمد معيار قوامه مدى اتساع المساعدة أو الإعانة الناجمة عن سياسات الدول الغنية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة المتخلفة،وشملت الدراسة 21 دولة من بينها أستراليا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أوربا الغربية[1].

وفقا لهذا المعيار تعتبر المساعدات المقيدة محدودة المفعول،وتكون المساعدات مقيدة كما لو اشترطت الدولة المانحة على الدولة المستفيدة إنفاقها لهذه المساعدات على شراء خدمات وسلع منها وهذا ما يضطر البلدان المتلقية إلى الخسارة فمثلا يمكن لهذه الدول أن تحرم من فرصة الحصول على خدمات أو سلع من بلدان أخرى وبأقل الأسعار.كما يمكن أن تزيد المساعدات المقيدة تكاليف مشاريع التنمية بنحو30 في المائة ففي الفترة 1962-1987 كانت تكلفة استيراد منتجات الحديد والصلب لجمهورية الكونجو الديمقراطية وبورندي ورواندا من بلجيكا أعلى بنحو23.7 في المائة[2]، وهي من البلدان الأكثر فقرا في العالم.كما أن التقييد يجعل الدول المتلقية تقبل بمشاريع قد لا تتلاءم واحتياجاتها التنموية المحلية وتكون المساعدات مقيدة أكثر في حالة معونة المشاريع[3].

الفرع الثالث : عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية

في دراسة أجراها Jan walliser Oyo Calos Sen تأثير عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية على فعاليتها أثبتت الدراسة بأن مقدار صرف المساعدات يختلف كثيرا عن المبالغ المتوقعة ولأن معظم المستفدين من المساعدات هم من البلدان الفقيرة التي لا يمكنها الاقتراض من أسواق رأسمال عندما تقل المساعدات ونتيجة لذلك، فإن الحكومات المتلقية تضطر لتعديل خطط الإنفاق في المدى القصير وبالتالي يؤثر هذا على سياسات الإقتصاد الكلي ومعدلات النمو ويؤثر على برامج الصحة والتعليم...وخفض الإستثمارات. كما أن طول فترات تدفقات المساعدات يؤدي إلى إضعاف الجهود في مال تعبئة الإيرادات المحلية ممّا ينجم عليه فجوات كبيرة في التمويل العام عند إلغاء أو توقف المساعدات. حسب مجموعة البيانات التي اعتمدها الباحثان خلال الفترة 1990-2005 في المتوسط، انحرفت مدفوعات المساعدات السنوية في إفريقيا جنوب الصحراء تقدر بـــ30 في المائة من عدم التوقع[4].

---

[1] هند بن عمار، مرجع سابق، ص 205.

[2] خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الإفريقية، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، ط1، 2002، ص198.

[3] Michel Verniers , nor-sud , Renouveler la cooperation ,economica ,Paris ,1995, p30.

[4] FMI , finance and development, managing aid surprises countries, cannot make full use of aid when it is unpredictable, September 2008,p34.

المطلب الثالث : المشروطية والانتقائية

لطالما كان الجدل قائما حول ارتباط تقديم المساعدات الإنمائية بشروط أو معايير محددة من طرف الجهات المانحة مما يقلل من أثرها ودورها في تحقيق التنمية في البلدان المتلقية، وارتبط بهذه الفكرة مفهوما المشروطية و الانتقائية كطرق لتحقيق فعالية اكبر للمساعدات لكن الجدل حول مدى مصداقية هذه الفكرة بقي قائما إلى حد الآن.

الفرع الأول: المشروطية

طرحت فكرة المشروطية أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية . ومع بداية التسعينيات ظهر الجيل الثاني للمشروطية حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة «المشروطية السياسية».

أولا: المشروطية منهج مختلف الجهات المانحة

ا–المشروطية في خطاب المؤسسات المالية الدولية

إرتبط تطبيق المؤسسات المالية الدولية لبرامج التصحيح والتكيف الهيكلي سياسة المشروطية، والتي ترجع بتاريخها إلى أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية وقد ركز هذا الجيل على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعا بحاجاته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت،ثم ظهور الجيل الثاني من المشروطية مع بداية التسعينات،والذي تضمن المشروطية السياسة مما شملته من شروط متعلقة بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ودعم الحكم الراشد ومع تزايد مخاطر المشاكل البيئية أضيف المشروطية البيئية إلى بنية مشروطية المؤسسات الدولية.

ب– تنسيق المشروطية الدولية

ترتب عن تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، وزادت معه ما يسمى بتنسيق المشروطية الدولية حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب أي حكومة أو أي دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة سواء الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية، فيما يمكن أن يطلق عليه شهادة الجدارة الإئتمانية الدولية . وأعقب هذا نشوء ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث أصبح الحصول على موارد من إحدى المؤسستين يتوقف على اشتراطيه المنظمة الأخرى وعلى الرغم من مبدأ كل من المؤسستين القائم على انهلا ارتباط تبادلي لشروط كل منهما أي عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى[1].

[1] عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص51.

وأكثر من ذلك اتسع نطاق المشروطية حتى امتد إلى المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية، فقد أصبحت مشروطة في حالات كثيرة بالحصول على شهادة الجدارة الائتمانية من صندوق النقد الدولي.

ج- أنواع المشروطية

هناك أنواع مختلفة للمشروطية تتمثل في:

- المشروطية الإقتصادية؛
- المشروطية السياسية؛
- المشروطية الايكولوجية.

ويمكننا أيضا التمييز بين المشروطية السلبية والتي تعتمد على دعم مصالح الدول المانحة ومشروطية إيجابية والتي تعمل على زيادة فعالية المساعدات المقدمة.

ثانيا: تأثير المشروطية على فعالية المساعدات الإنمائية

يرى دولارDollar بأن المساعدات المشروطة ليست طريقا لنجاح التنمية في الدول المتلقية وبصفة خاصة يحدد دولار ثلاث مشكلات واجهت سياسة المشروطية تمثلت في:

- صعوبة متابعة تطبيق الشروط المفروضة مما يجعل الحكم النهائي على ما إذا كانت الشروط قد تم تطبيقها أم لا حكما نسبيا؛
- أن تطبيق هذه الشروط يدوم في الغالب خلال تطبيق برام الإصلاحات فقط فحكومات الدول النامية إذا ما تعرضت لأزمة إقتصادية قد توافق على الإصلاح وتنفذه للحصول على الموارد المالية،ولكن إذا لم تكن مقتنعة لهذه الشروط فلن يتحقق عنصر الإستدامة؛
- أن المؤسسات المالية الدولية لديها إلتزام بتقديم المنح والمساعدات وبما أن الحكم على مدى تنفيذ الشروط والإصلاحات نسبي،فإن المؤسسات المالية قد تميل إلى إعتبار الدولة النامية تقوم بجهد يد لتنفيذ إلتزاماتها حتى إن لم تكن تلك هي الحقيقة حتى تقوم بدورها الطبيعي في منح المساعدات.

ثالثا: التحول من المشروطية إلى الملكية[*]

إن تغيير المؤسسات المالية الدولية لهذا التحول في سياستها هو أن المشروطية لم تكن ضمانا لتنفيذ الإصلاحات المطروحة، وعلى جانب آخر فرغم اعتراف بعض الخبراء بأن هناك تحولا حقيقيا في سياسات المؤسسات الدولية التنموية إلا أنهم يفسرون هذا التحول بعوامل أخرى، فالنسبة لجون بيندر John peuder على سبيل المثال، يرجع هذا التحول، إلى أزمة حقيقية واجهت المؤسسات الدولية مع منتصف التسعينات حين نجحت

[*] في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي للعام 2007 أيد صندوق النقد الدولي بوجه عام إلى ترشيد الشرطية بالإضافة إلى التحذير من محدودية الشرطية كمبدأ توجيهي في انجاز البرامج والتركيز على التدابير التي تعتبر حيوية لتحقيق أهداف البرنامج كما اقر بان معدلات الامتثال الى المشروطية الهيكلية ظلت منخفضة وإنها لم تحث في اغلب الأحيان على زيادة الإصلاحات كما دعا إلى زيادة استشارة السلطات المعنية عند وضع المشروطية لتعزيز الشعور الوطني بملكية الإصلاحات.

دول جنوب شرق آسيا في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي ودون الاعتماد على وصفة البنك العالمي للتكييف الهيكلي في الوقت الذي كانت فيه دول أفريقيا جنوب الصحراء والتي طبقت هذه الوصفة تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة[1].

الفرع الثاني: الإنتقائية

حدث هناك انتقال على مستوى المؤسسات الدولية المانحة خاصة، من مفهوم المشروطية الى مفهوم اخر تمثل في الانتقائية وأصبح هذا المفهوم هو السائد عند تقديم المساعدات سواء الثنائية أو متعددة الأطراف.

أولا : الإنتقائية وجه جديد للمشروطية :

في السنوات الأخيرة، أثارت البحوث المتعلقة بفعالية المساعدات نقاشا واسع النطاق حول تخصيص المساعدة الخارجية للبلدان التي تتمتع سياسات عامة جيّدة ومؤسسات سليمة، ففي دراسة أجراها برنسايد Burnside ودولار Dollar خلصت إلى أن المساعدات تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي فقط في البلدان النامية التي تتمتع سياسات ضريبة ونقدية وتجارية جيّدة ومع أن عددا من الدراسات اللاحقة شككت في هذه النتيجة إلاّ أن العديد من وكالات المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية جعلتها مبررا لتخصيص مساعداتها والانتقال من المشروطية إلى الانتقائية.

ثانيا: الانتقائية تتنافى ومبدأ الحاجة

أ–المساعدات الإنمائية مجدية في بيئات سيئة

توحي الأدلة على أرض الواقع بأنه يمكن أن تكون المساعدات الإنمائية فعالة في مجموعة متنوعة من البيئات، وأن تخطيط منح المساعدات من جانب المانحين يمكن أن يصطدم بمشكلة التفضيل بدل الإنتقائية، فمثلا الدول المانحة تستعمل هذا المبدأ من أجل منح أفضلية للدول التابعة لها والتي تربطها معها مصالح أو ثقافات أو لغة[2].

هذا وتوحي الأبحاث الجديدة للبنك العالمي*، التي تستخدم مؤشر البنك العالمي للسياسات الإنتقائية وهو مقياس للعلاقة بين المساعدات وبين ونوعية المؤسسات في البلدان المتلقية بأن تدفق مساعدات التنمية يزداد حساسية اتجاه نوعية المؤسسات، كما أن البلدان المانحة تتشدد اتجاه هذا المؤشر في البلدان المانحة أكثر منه في

---

[1] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص40.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سابق، ص92.

* من بين المقاييس التي يستخدمها البنك العالمي لربط العلاقة بين المساعدات الإنمائية وحسن الغدارة هو مقياس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية .والذي يؤثر تأثيرا قويا على القروض المتعددة الأطراف التي تقدم للبلدان . ويقع هذا التقييم في صلب إطار لقدرة على تحمل الديون ويقيس تقييم السياسات والمؤسسات القطرية نوعية المتغيرات التي يبلغ عددها 16 متغير وتدرج تحت أربع عناوين عامة هي :

- ✓ الإدارة الإقتصادية .
- ✓ السياسات الهيكلية.
- ✓ سياسات الشمول الإجتماعية .
- ✓ إدارة القطاع العام ومؤسساته.

ويعبر عنها بدرجات معينة متفاوتة بين البلدان ولكن هذا التقييم ليس دائما يعبر عن الشمولية والموضوعية في تقييم سياسات البلد الجيدة أو الرديئة، بل هي في غالب امتداد لسياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي.

البلدان المتلقية حيث تقل نسبة تلقي هذه البلدان للمساعدات الإنمائية بنسبة 40 في المائة عما تشير إليه قدرتها المؤسسية.

وهذا ما يثير التخوف حول تغير اتجاه المساعدات إلى الدول المتوسطة الدخل على حساب الدول الأكثر فقرا، بتبرير مبدأ الانتقائية والبيات الجيدة التي تكون في غالب الأحيان حسب منظور سياسات الدول المانحة.

ب–الإبقاء على السياسات السيئة يضر بالفئات الأفقر في المجتمع

إن استعمال مبدأ الانتقائية في تبرير تقديم المساعدات الإنمائية يجعل بلدانا كثيرة من البلدان الأكثر فقرا في العالم والأكثر حاجة إلى المساعدات، إلى الغرق أكثر في مصيدة الفقر. وبالأخص الفئات ذات الدخل المنخفض فالفساد يضر بالدرجة الأولى هذه الفئات فحسب الدراسات، وجد أن الفساد كلف العائلات الفقيرة ثلاثة أضعاف من دخلها مقارنة بما كلف العائلات ذات الدخل المرتفع في كمبوديا. فالفقراء دائما من يتحملون التكلفة لأنهم أكثر استعمالا للخدمات العامة.

إنّ مبدأ الإنتقائية لا يمكن فصله عن المشروطية فهما يدوران في فلك واحد ؛ كما أن تحول تدفقات المساعدات الإنمائية بتبرير الإنتقائية وسوء السياسات وعدم توفر البيئة السليمة يجعلها تحيد عن الغرض الأساسي لها وهو مساعدة الدول الأكثر احتياجا لها . والمشكل هنا يكمن في تغيير السياسات السيئة وليس الإحجام عن مساعدة من هم اشد تضررا من هذه السياسات لان فالتوجه يكون نحو إقامة شراكات مع حكومات البلدان المتلقية من أجل الالتزام بمبادئ الشفافية والقضاء على الأنظمة الفاسدة وليس إدارة الظهر لهذه الدول.

خلاصة الفصل الثاني

كانت الدول النامية والفقيرة أكبر خاسر على المستوى العالمي بعد خروجها من حقبة الاستعمار التي استنزفت ثروات هذه الدول وأدخلتها في حلقة مفرغة من الفقر، فليس من الغريب أن تساعد الدول الغنية الدول الفقيرة أو بالأحرى الدول التي كانت السبب في تخلفها من اجل الخروج من دائرة التخلف، وكانت المساعدات الإنمائية أهم وجه اعتمدت عليه الدول النامية خاصة الدول الأكثر فقرا لتحقيق الوثبة التنموية والخروج من براثن الفقر.

مر نسق المساعدات الإنمائية بتطور موازي لتطور مفهوم التنمية بحد ذاتها فقد ساد بعد الحرب العالمية الثانية اعتماد نموذج سد الفجوة التمويلية المحلية عن طريق رأسمال الأجنبي وكان مخطط مارشال مثالا ناجحا لدور المساعدات الإنمائية،كما تم اعتماد عدة نماذج والتي تبرز أهمية رأسمال الأجنبي في تحقيق التنمية مثل نموذج هارود –دومار . لتتحول فيما بعد إلى التركيز على التنمية البشرية فارتفاع معدلات النموفي بعض الدول المستفيدة لم يحقق حياة أفضل لجميع السكان كما أن فشل المساعدات في رفع معدلات النموفي الدول الأخرى جعل التحول إلى تحسين حياة الأفراد من صحة وتعليم وغذاء...لتسيطر في الآونة الخيرة فلسفات جديدة على تخصيص المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية على حد السواء تمثلت في توفير السلع العمومية والحفاظ على البيئة وتمويل مشاكل تغير المناخ بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ الملكية والحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى القضاء على الإرهاب ومنع الصراعات ليتم التركيز وبشدة على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع مطلع الألفية الثالثة.

لكن تخلل مسار تطور نسق المساعدات الإنمائية عدة عقبات تمثلث في دوافع الدول المانحة من وراء تخصيص هذه المساعدات حسب غاياتها الإقتصادية والثقافية والسياسية خاصة فغلبت مصالحها على مصالح الدول المستفيدة بالإضافة إلى جعل المشروطية والإنتقائية كأساس لمنح المساعدات وعقبات أخرى مثل تجزا وعدم التنبؤ بالمساعدات وعدم كفايتها،هذه كلها أسباب لطالما أثارت الجدل حول فعالية المساعدات الإنمائية والإقليمية في تحقيق التنمية وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل اللاحق من دراستنا.

الفصل الثالث: فعالية المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

منذ إعلان الألفية أصبحت الأهداف الإنمائية تعبر عن رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية بالنسبة لكثير من دول العالم وزادت أهمية نهج فجوة التمويل في تحسين حياة الشعوب والقضاء على الفقر المدقع، وأصبحت مجالات التنمية الاجتماعية من صحة وتعليم ومساواة وتمكين كلها قيمة في حد ذاتها، ولا يمكن حصر تقييمها بأثرها على النمو، وبينما كثرت الدعوات إلى زيادة المساعدات الإنمائية عبر مختلف المؤتمرات المنعقدة عبر العالم، وفي مختلف خطابات التنمية سواء على مستوى المانحين أوالمتلقين، زادت أيضا النقاشات حول فعالية المساعدات خصوصا وان تاريخها حافلا بالفشل كما بالنجاحات فزيادة تدفق المساعدات الإنمائية إلى الدول الفقيرة ذات الاقتصاديات الهشة تطرح الكثير من مشاكل الإدارة وضعف البنية وتحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الأول: فعالية المساعدات الإنمائية في تحقيق النمو المستدام

لا تزال البلدان النامية الفقيرة، تعتمد على التدفقات الرأسمالية الأجنبية الوافدة إليها، ليس من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، وإنما أيضاً لزيادة الاستثمار المحلي بغية تحقيق نمو أسرع، ودعم النفقات الاجتماعية واستدامة التنمية مع مشاكل البيئة والسلع العامة الدولية،كما لا تزال فعالية المساعدات الإنمائية تحظى باهتمام كبير، وينظر إلى فعالية المساعدات في الغالب من منظور الإجراءات الخاصة بتقديم المساعدات ونوعية المؤسسات والسياسات في البلدان المتلقية لها. كما أن تحقيق المساعدات الإنمائية للنمو المستمر أصبح احتمالا يكثر الجدل عليه نظرا للتحديات الكبيرة والجديدة للمساعدات الإنمائية.

المطلب الأول : تدفقات المساعدات الإنمائية

رغم الجهود المبذولة للدول المتقدمة، من أجل زيادة المساعدات الإنمائية إلا أن الوصول إلى الهدف المتفق عليه 0.7 في المائة من الناتج القومي مازال بعيدا رغم تحديد الإطار الزمني لبلوغ الأهداف الإنمائية مع حلول العام 2015 .فالنسبة وصلت فقط إلى 0.36 في المائة العام 2010 ولا يفصلنا عن الموعد سوى ثلث المدة.

الفرع الأول: تدفق المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

تبقى المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من طرف لجنة (CAD) سواء من حيث النسبة أو القيمة دون المستوى المطلوب.

أولا: نسبة المساعدات من الدخل القومي الصافي (RNB)

رغم أن هدف الوصول إلى نسبة 0.7 في المائة كمساعدة دولية رسمية تقدمها الدول الغنية الأعضاء في لجنة (CAD) من الدخل القومي تم تبنيه العام 1970 ، إلا أنه وإلى غاية العام 2010 لم يتم ولا سنة الوصول إليه والشكل التالي يمثل كلا من نسبة المقدمة وقيمتها بالمقابل.

الشكل رقم (3–1): المساعدات الإنمائية المقدمة من (CAD) العام2010

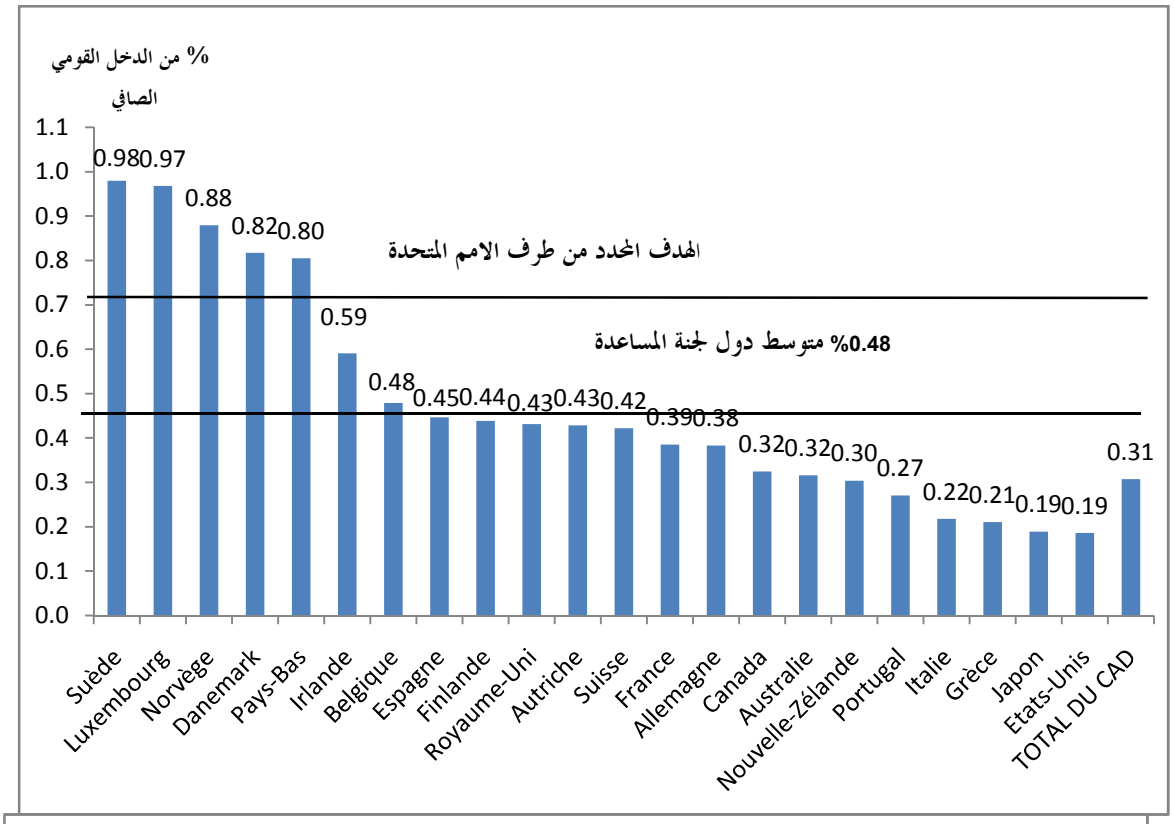

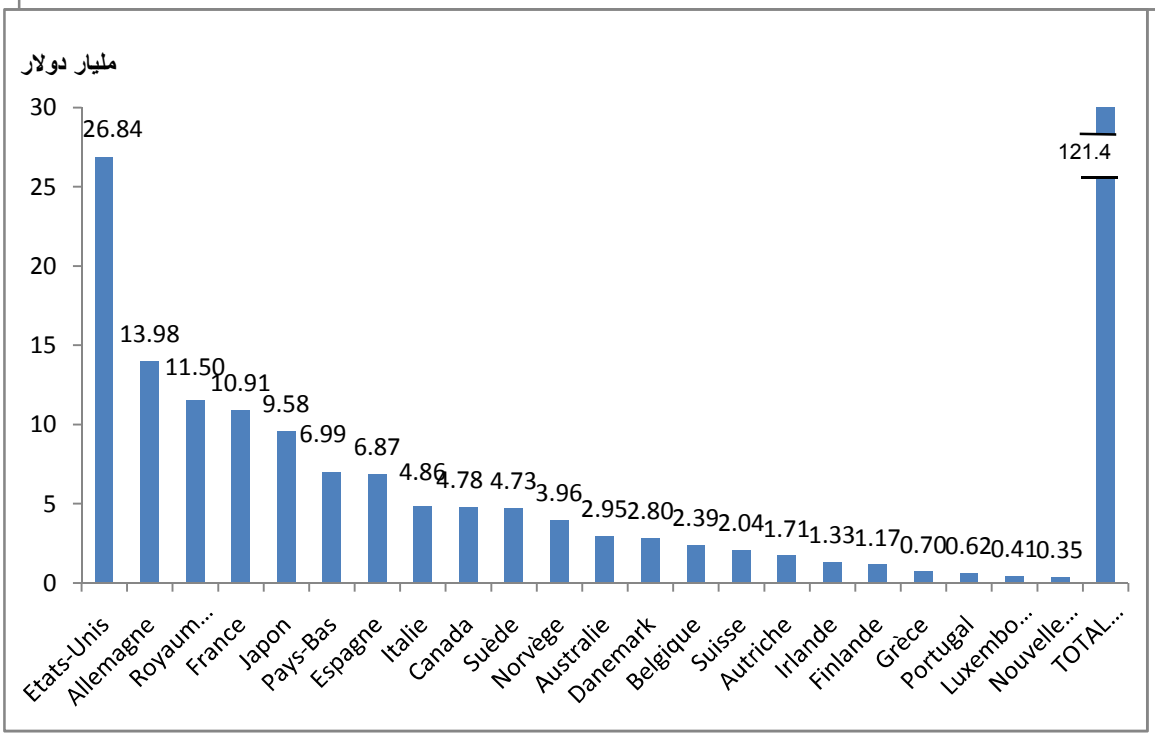

Source : OECD ,CAD, http://www.oecd.org (تاريخ الاطلاع:2010/02/22)

من الشكل السابق نجد أن هناك دول ما تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المطلوب من المساعدات الإنمائية بالرغم من أنها تحقق ناتجا كبيرا وتعتبر من اكبر الدول اقتصاديا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نجدها تتصدر دول اللجنة من حيث القيمة، لكنها تكون في مؤخرة الدول المانحة من حيث النسبة ، هذا دليل على صغر نسبة المساعدات التي تقدمها بالرغم من الناتج الكبير التي تحققه. فنسبة 0.19 في المائة كانت قيمتها 13.98 مليار دولار، في حين نجد أن دولا أخرى قد تعدت النسبة المحددة من طرف الأمم المتحدة مثل السويد ولوكسمبورغ والنرويج والدانمرك، إلا أن قيمة هذه النسب صغيرة نظرا لصغر الدخل القومي لهذه الدول، لذا فزيادة تدفق المساعدات يكون أكثر جدوى وفعالية، من خلال زيادة البلدان ذات الدخل الكبير، خاصة الولايات المتحدة التي تسيطر على الإقتصاد العالمي، في المقابل تتخاذل في تقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة المحتاجة.

هناك جهات مانحة أخرى أخذت أهميتها تتزايد وهي البلدان غير الأعضاء في لجنة التنمية الاقتصادية والتي تصل مساهماتها حوالي 8 إلى 10 في المائة من المساعدات العالمية والمتمثلة في الصين، الهند، فنزويلا، المملكة العربية السعودية ومن أمريكا الجنوبية نجد البرازيل وتايلاند ومساهمات هذه الدول في تزايد مستمر[1].

ثالثا: قيمة المساعدات تزيد والنسبة تنخفض

بالرغم من الزيادة الهائلة للناتج المحلي للدول المتقدمة إلا أن النسبة تنخفض، بالمقابل القيمة في تزايد .

الجدول رقم (3-1): نسبة وقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية من (RNB) للفترة (1970-2010)

السنة	قيمة (APD) بمليار دولار بأسعار العام 2008	النسبة من(RNB)
1970	41.55	0.33
1980	26.19	0.35
1990	81.67	0.32
2000	79.46	0.22
2010	123.25	0.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات (CAD) المتاحة على الموقع الإلكتروني(تاريخ الإطلاع: 2011/01/23).
/http://webnet.oecd.org/dcdgraphs/ODAhistory

[1] United Nations, world economic situation and prospects, 2010 , New York, 2010, p84.

إذن من خلال قراءتنا للأرقام الواردة في الجدول نلاحظ بأنه رغم الزيادة في قيمة المساعدات الرسمية المقدمة، إلا أن النسبة كانت في تناقص . هذا يدل على أنه بالرغم من الزيادة المستمرة في (RNB) للدول المانحة، إلا أن تخصيصها للمساعدات كان في تناقص مستمر و لم يتماشى مع الزيادة في الناتج وهذا ما يؤكد أن انخفاض المساعدات ليس نتيجة لانخفاض (RNB) للدول المانحة، بل هو بسبب تخاذل تلك الدول وعدم الوفاء بالتزاماتها رغم أنها تزداد ثراءا يوما بعد يوم.

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية

يلعب التوزيع الجغرافي حلقة مهمة في تخصيص المساعدات الإنمائية نظرا للتناقضات التي تظهر من خلاله وهذا ما نوضحه في الجدول رقم(3-2).

الجدول رقم(3-2): الدول العشر الأولى المتلقية لـــ (APD) العام 2007

الدول العشر المتلقية (APD)	القيمة (مليون دولار أمريكي)
العراق	9462
أفغنستان	3475
الصين	2601
أندونيسا	2543
الهند	2263
فيتنام	1745
السودان	1743
تنزانيا	1603
اثيوبيا	1551
الكامرون	1396
نسبة المساعدات الثنائية حسب حصة البلدان المتلقية	
الدول الخمس الأولى : 22 %	
الدول ا العشر الأولى:31 %	
الدول العشرين الأولى:43 %	

Source :OECD ,CAD,(date de visite :12/02/2011) http://www.oecd.org/dataoecd/42/30/44285539.gif

كانت العراق أكبر دولة متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية العام2007، بالرغم من أن دخل الفرد بها متوسط، وتلقى أكثر من ضعفي ما تلقته ثاني أكبر دولة مستفيدة، وهي أفغانستان وتلقت هاتين الدولتين المتصدرتين لقائمة الدول المتلقية للعام 2007 نسبة 40 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة بالرغم من أنها لا يضمان سوى نسبة ضئيلة من مجموع سكان العالم النامي كما تعتبر الغراق دولة متوسطة الدخل ، هذا ما يؤكد أن التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية تتحكم فيه المصالح السياسية للدول المانحة بالدرجة الأولى وهذا ماينقص من فعالية المساعدات.

الفرع الثالث : التوزيع القطاعي للمساعدات الإنمائية الرسمية

تغير توزيع (APD) حسب القطاعات مع تغير الفكر التنموي في حد ذاته، فبعد أن كان الاتجاه إلى زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية أصبح التوزيع القطاعي يتماشى ومتطلبات التنمية البشرية والمستدامة والشكل التالي يبين توزيع (APD) حسب القطاعات، هذا ما ينطبق على بقية مصادر المساعدات خارج (CAD).

الشكل رقم(3-2): توجهات المساعدات الإنمائية حسب مختلف القطاعات للعام (2005)

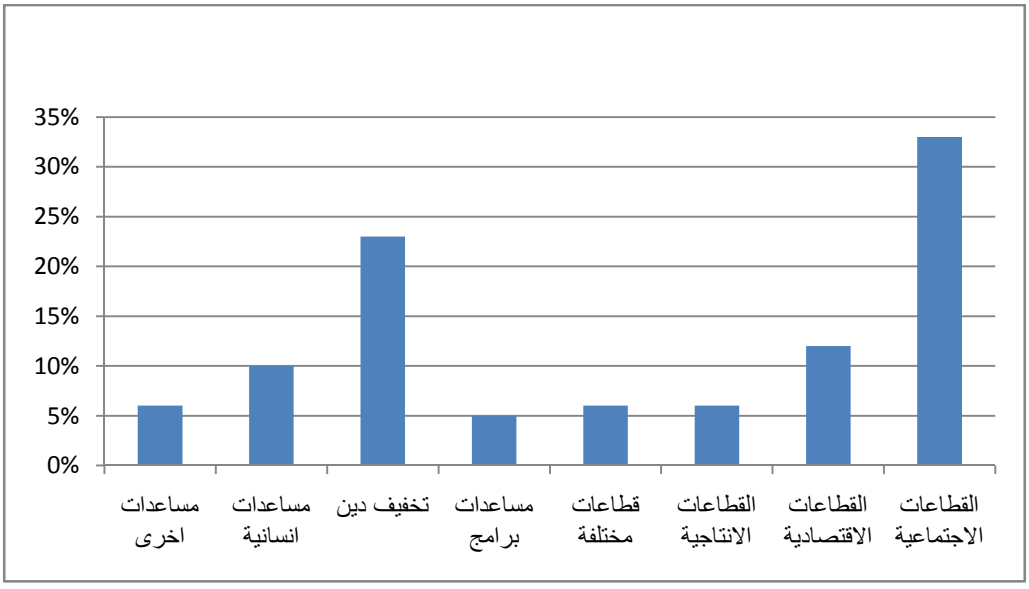

Source :OECD ,CAD, http://www.oecd.org/dataoecd/42/30/44285539.gif

من الشكل(3-2) نلاحظ ن الجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية تذهب إلى القطاعات الاجتماعية، حوالي 33 في المائة سنة 2005 على حساب القطاعات الإنتاجية والاقتصادية التي تمثل حوالي 6 في المائة و12في المائة على التوالي. ويرجع تفسير هذا إلى اتجاه الجهات المانحة ومتعددة الأطراف إلى تمويل القطاعات الاجتماعية وذلك منذ اعتماد إعلان الألفية، وكجزء من الجهد المبذول للحد من الفقر، خصصت الجهات المانحة بشكل متزايد

(APD) للخدمات الاجتماعية الأساسية من قبيل الصحة والتعليم والمساواة تحت تبريرات عدم وجود دلائل تشير إلى أن زيادة النموتحد من الفقر، فغالبا ما تشعر الجهات المانحة، ومن بينها المصادر الخاصة، أن أكثر مسارات العمل فعالية هودعم الخدمات الاجتماعية من أجل التصدي لأبعاد الفقر غير المتعلقة بالدخل.

رغم أن هذه الزيادة في حصة المساعدات الاجتماعية أتت على حساب -كما ذكرنا سابقا - تعزيز النمو ورغم أن هذه الاتجاهات هي خروج عن الافتراض التقليدي القائم على أن هدف التمويل الخارجي هو في المقام الأول من أجل رفع مستوى الاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية .لكن تبقى التنمية البشرية تمثل حجر الزاوية التي يتم من خلالها تحقيق تنمية مستدامة ويجب أن يكون التمويل بالتوازي بين القطاعات المعززة للنمو الإقتصادب و القطاعات المعززة للتنمية البشرية.

الفرع الرابع : توزيع للمساعدات الإنمائية حسب نوعها

تزايدت في الآونة الأخيرة أنواع المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية وظهرت فئات جديدة مثل تخفيف أعباء ديون البلدان المثقلة بالديون والمساعدات من أجل التجارة ، هذا ما أدى إلى تغير توزيع المساعدات حسب أنواعها والشكل الموالي يبين توزيع المساعدات في الفترة (1990-2006).

الشكل: 3-3 توزيع المساعدات حسب النوع للفترة(1990-2006)

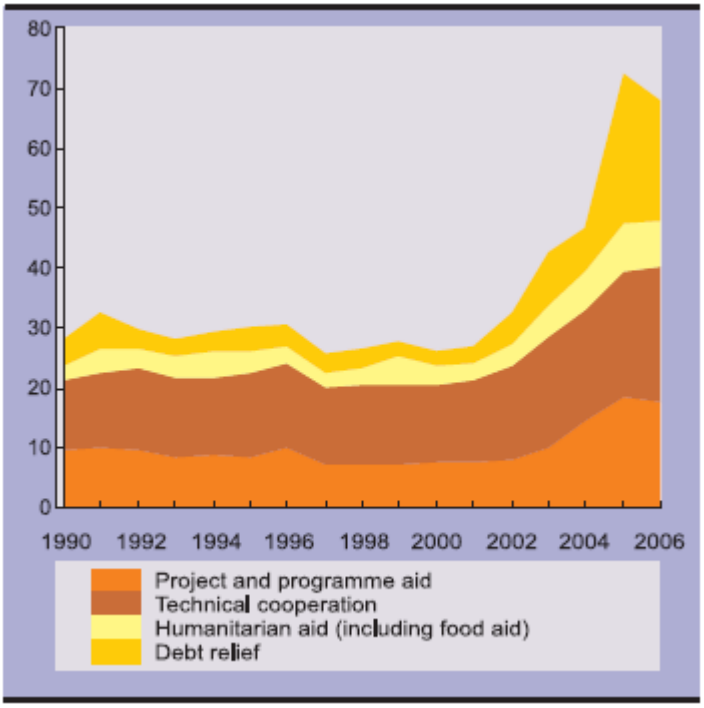

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أسعار السلع الأساسية والتمويل والاستثمار،منشورات الأمم المتحدة،جنيف، 2008، ص136.

من خلال الشكل(**3-3**) نلاحظ أن الزيادة كانت تخص المساعدات الفنية والتخفيف من عبء الديون في السنوات الأخيرة . وهذا نظرا إلى أهمية المساعدات الفنية في تحقيق الأهداف الإنمائية (صحة وتعليم ..)، في حين نلاحظ أيضا زيادة تخفيف أعباء الديون واعتباره فئة من فئات المساعدات الإنمائية .كما نشير هنا بأن الزيادة في هذه الفئة كانت كبيرة في سنة 2005 نظرا لتخفيف أعباء دولة نيجيريا. في حين نلاحظ انخفاض المساعدات المتعلقة بالمشاريع والبرامج والتي تعنى أكثر برفع الإنتاجية والاستثمار كانت في تراجع مستمر وهذا ما يعود سلبا على دعم النمو.

الفرع الخامس : إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات الإنمائية

ركز إعلان باريس على مبدأ الشراكة بين الدول المانحة والدول المتلقية، حيث تم إعادة صياغة التعبير عن التعاون الدولي بين الدول الغنية والدول الفقيرة بتعبير الدول الشريكة.

أولا: مبادئ إعلان باريس

يعتبر إعلان باريس خارطة الطريق بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تم التركيز على خمس نقاط أساسية نتطرق إليها بالتفصيل وعلى النحوالتالي[1]:

أ-الملكية : ويقوم هذا المبدأ أوالالتزام على مساعدة الدول الشريكة على تدعيم قدرتها لممارسة القيادة عن طريق:

- إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية في مجال التنمية وترجمة هذه الإستراتيجيات إلى برامج عمل مدفوعة بتحقيق النتائج وفق الأولويات ؛
- تولي القيادة في تنسيق المساعدات المقدمة، من خلال جميع العناصر المشاركة من مجتمع مدني وقطاع خاص.

ب-المواءمة: ويقوم هذا المبدأ على الالتزام من الدول المانحة بمساندة الاستراتيجيات القطرية والحوار بشأن السياسات وبرامج التعاون في مجال التنمية وهذا عن طريق:

- مواءمة الشروط قدر الإمكان بما يتماشى وإستراتيجيات البلدان المتلقية ؛
- ربط التمويل بإطار واحد من الشروط مشترك ومبسط يهدف إلى تحقيق نتائج دائمة وهذا يعني أن تكون لكل الجهات المانحة شروط متطابقة، من أجل تخفيف الأعباء على الدول المتلقية خاصة بالنسبة للدول الهشة إداريا ومؤسساتيا؛

[1] Paris Declaration On Aid Effectiveness and Accra Agenda for Action , OECD, Paris, 2005, p11-12(date read :22/02/201)
http://www.oecd.org/dataoecd/30/63/43911948.pdf

- التعاون القطري من أجل ضمان التنسيق بين الجهات المانحة وتقليص الأهداف، من أجل أن تكون هذه الأخيرة غير متضاربة بالنسبة للدول المتلقية؛
- التقليص قدر الإمكان من العراقيل التي تنتج عن المصاريف المفرطة للإدارة ومتابعة تنفيذ المشاريع .

ج- التنسيق : يقوم هذا المبدأ على ضرورة تنسيق الإجراءات ومتابعة تنفيذ برامج التنمية حتى لا تثقل كاهل الدول المتلقية، وهذا عن طريق :

- محاولة التنسيق بين الجهات المانحة بحيث لا تكون المساعدات مجزأة فتقل فعاليتها؛
- العمل على خفض تكاليف متابعة تنفيذ البرامج ؛
- محاولة التنسيق بين الجهات المانحة من حيث أنشطة التحليل المسبق والتقييم المشترك والإستراتيجيات المشتركة والمبادرات العملية مثل إنشاء مكاتب مشتركة للجهات المانحة؛
- تدعيم عمليات تقييم الأثر البيئي لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة .

د- الإدارة من أجل تحقيق النتائج : ويقوم هذا المبدأ على إدارة وتقديم المساعدات على نحويركز على تحقيق النتائج المنشودة واستخدام المعلومات المتاحة من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار عن طريق :

- مساندة الدول النامية للربط بين البرامج والموارد القطرية والنتائج؛
- مساندة الدول النامية على مراقبة وتنفيذ البرامج وفق المؤشرات الموضوعة ؛
- تنسيق متطلباتها بشان الرصد والإبلاغ والتنسيق مع البلدان النامية لأقصى حد ممكن بشان نماذج مشتركة للإبلاغ الدوري، حتى تتمكن من إنشاء أنظمة إحصاء ورصد وتقييم.

ه- المساءلة المشتركة : ويقوم هذا المبدأ على تعزيز المساءلة المشتركة والشفافية عند استخدام الموارد وذلك من خلال :

- مشاركة جميع الفاعلين في التنمية من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص ؛
- إجراء عمليات تقييم مشتركة.

والملحق رقم:(**3-1**) يلخص مبادئ ومؤشرات إعلان باريس والأهداف المتوخاة مع العام 2010.

من خلال قراءتنا لمبادئ إعلان باريس ودراسة مؤشراته، نستخلص أنه خطوة مهمة في مجال المساعدات الإنمائية بحيث يعتبر خارطة الطريق نحو تحسين فعالية المساعدات من خلال الوقوف النقاط الرئيسية التالية :

- التركيز على فعالية المساعدات الإنمائية بالإضافة إلى زيادة تدفقها؛

- العمل في إطار المشاركة بين الجهات المانحة والمتلقية حيث تم إستبدال المصطلحين بمصطلح واحد هوالدول الشريكة؛
- التطرق إلى مختلف النقائص التي لطالما عرقلت فعالية المساعدات كالتجزئة وعدم التنبؤ وارتفاع تكاليف إدارتها؛
- دمج الأثر البيئي في تقييم دور المساعدات تدعيما لمبدأ التنمية المستدامة.

ثانيا : إجتماع أكرا(2008) والتقدم المحرز في إعلان باريس

تم التأكيد في إجتماع أكرا (غانا) في سبتمبر العام 2008، على مدى التقدم الذي تم إحرازه بالنسبة لمؤشرات إعلان باريس والملاحظ في هذا الإجتماع هوزيادة عدد الدول المشاركة من 34 العام 2005 إلى 54 العام 2008 وتم تقييم نصف المساعدات المقدمة اعتمادا على مؤشرات الإعلان[1].

قراءة منا لما جاء به هذا الإجتماع نجده فعلا قد عزز من شرعية المناقشات الدولية حول المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية معا، وسمح بزيادة مشاركة المؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني والذي كان غائبا في إعلان باريس، لكن هذا الحضور لم يكن بالقوة المطلوبة، بالإضافة إلى بقاء القطاع الخاص على هامش الاجتماع . هذا من جهة المشاركة، أما بالنسبة إلى التقدم المحرز فهو بطيء ومتفاوت بين الشركاء والقطاعات فمازالت المساعدات المقدمة من(CAD) مرتبطة كليا أوجزئيا بشراء السلع والخدمات من البلد المانح وهوما يتنافى مع المؤشر رقم 08.

المطلب الثاني : المساعدات الإنمائية وأثرها على النمو

ترتكز الحجة المؤدية لتدفق المساعدات الإنمائية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة إلى نهج فجوة التمويل (أنظر الفصل الأول) ومفاد هذه النظرية أن البلدان النامية تفتقر إلى رأسمال المادي والبشري . ونظرا لعدم قدرتها على الاقتراض بشروط السوق فان فجوة التمويل المحلية لا يمكن سدها إلا بالمساعدات الخارجية وبالتالي الخروج من الحلقة المفرغة للفقر ومنه تحقيق النمو الذي يصبح مع مرور الوقت مستداما. لكن هناك من يشكك في صحة هذه النظرية ، بل هناك من يذهب إلى أبعد من هذا حيث يرى أن للمساعدات الخارجية أثر سلبي على النمو.

الفرع الأول : أثر المساعدات الإنمائية على النمو

سبق وأن ذكرنا بأن المساعدات الخارجية تحدث أثرا على النموالاقتصادي عندما تسد فجوتي المدخرات والعملات الخارجية غير أن هذا النموذج يستند إلى افتراضين يثيران تساؤلات كثيرة هما[2] :

[1] Paris Declaration , aid effectiveness and Accra agenda for action, op.cit, p33.
[2] william easterly , can foreign aid buy growth, journal of economic perspectives,volume 17, Number 3, Summer 2003, P 23,(date read:25/07/2010). http://www.nyu.edu/fas/institute/dri/Easterly/File/EasterlyJEP03.pdf

- العلاقة بين الاستثمار والنمومستمرة في الأجلين القصير والمتوسط .
- إن المساعدات الأجنبية تستعمل بكاملها في الاستثمار وليس الاستهلاك.

ونظرا لضعف هذا النموذج ظهرت دراسات عديدة تدرس العلاقة بين المساعدات والنموعلى النحوالتالي:

أولا : المساعدات الإنمائية تضعف النمو

في بداية ثمانينات القرن الماضي أصبحت نظرية سد الفجوة التمويلية موضع تساؤل فقد بادر موسلي (1980Mosley) إلى طرح التناقض بين منظور الاقتصاد الكلي ومنظور الاقتصاد الجزئي بشأن العلاقة بين المساعدات والنمو، ووفقا لما طرحه الباحث، فإن تقييم كل مشروع على المستوى الجزئي يظهر وجود أثار ايجابية، بالمقابل لا توجد أدلة على وجود هذا الأثر على مستوى الاقتصاد الكلي، وقد برر عدد من الباحثين ضعف أثر المساعدات الإنمائية على النموإلى انتشار الفساد، انعدام روح المبادرة في القطاع العام وغيرها من الآثار السلبية[1]، وحتى أواخر التسعينات ظلت العلاقة بين المساعدات والنمومبهمة وغير واضحة وفي دراسة أجراها الباحث بون (Boon 1996) وباستعمال عينة تتكون من 117 بلدا في الفترة الممتدة بين (1971-1990) لم يجد في دراسته أي علاقة بين المساعدات والنمو، وفي دراسة أجراها الباحثان رجان وسوبرمانيان (Rajan et (2007-2005 Subramanian)، بالاستناد إلى مصادر وأنواع مختلفة من المساعدات، وصلا إلى نتيجة أن المساعدات لا تأثر إيجابا على النموأرجعوا هذا إلى الآثار السلبية للمرض الهولندي[2].

ثانيا: المساعدات الإنمائية محفزة للنموفي وجود شروط معينة

ظهرت خلال النصف الثاني من التسعينات القرن الماضي مجموعة من الدراسات أجراها (BM) ولقت اهتماما من الجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية معا، خلصت إلى وجود علاقة شرطية بين النموالمساعدات الإنمائية على اعتبار أن المساعدات نجحت في مناطق دون سواها ومن أهم الدراسات دراسة (Dollar et Burnside) العام 2004 . خلص الباحثان من خلالها إلى أن المساعدات الإنمائية يكون لها اثر إيجابي فقط في البلدان التي يكون فيها إدارة حسنة وتتمتع بسياسة ضريبية ونقدية وتجارية جيدة وهي الحجة التي استعملتها وكالات المساعدات والجهات المانحة في تبرير مبدأ الانتقائية في توزيع المساعدات .

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أسعار السلع الاساسية والتمويل والاستثمار، منشورات الأمم المتحدة،جنيف، 2008،ص142.

[2] الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا،(الاتجاهات الاقتصادية وآثارها المساعدات الخارجية والتنمية في المنطقة العربية)، مرجع سابق، ص43.

ثالثا : المساعدات الإنمائية محفزة للنمو

خلصت مجموعة من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية لكنها غير خطية باعتبار أن المساعدات الإنمائية تعزز النمو ولكن بعوائد مختلفة . فكل دولار إضافي من المساعدات له أثر أقل من الدولار السابق.

إنّ التأثيرات الإيجابية للمساعدات الإنمائية الخارجية على الاقتصاد الكلي والنمو واضحة، خصوصا بالنسبة للدول النامية الفقيرة التي لديها قيود على الصرف الأجنبي حيث يمكن للمساعدات الإنمائية الخارجية أن تقلص ثلاث فجوات تبقي الاستثمارات المحلية والنمودون ما هوممكن . هذه الفجوات تتمثل في فجوة المدخرات، وفجوة الصرف الأجنبي، والفجوة المالية ويقال أحيانا إن التفكير بهذه الفجوات لم يعد مهما للدول النامية في ضوء حرية الحركة لرأس المال العالمي، لكن عددا كبيرا من الدول النامية لا تستطيع النفاذ إلى أسواق رأس المال العالمية حتى لورغبت في ذلك، وتستمر في المعاناة من نقص حقيقي أوضمني في الصرف الأجنبي، لذلك فإن المساعدات الخارجية تملأ الفجوات المذكورة أعلاه وقد تكون ذات أهمية كبيرة للدول الفقيرة، خصوصا تلك التي ترغب باستخدام الاستثمار العام لتوليد نمو اقتصادي كلي أعلى بطريقة مستقرة ولولا أنه يمكن أن يؤدي مثل هذا الاستثمار إلى مشاكل في ميزان المدفوعات أو إلى التضخم الداخلي عندما يكون هنالك قيود على المعروض محليا وتعتبر المساعدات الإنمائية الخارجية فعليا بأنها مدخرات محلية إضافية، وتسمح للحكومة بإنفاق مبالغ أكبر من كمية الإيرادات الآتية من الضريبة أو مصادر أخرى .وهي إذا يمكن أن تسمح بتحقيق تراكم أكبر من خلال الاستثمار العام في نواحي محورية مثل البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي الحيوي مع آثار إنتاجية اجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

كما اتجه بعض الباحثون إلى البحث عن الوسائل المختلفة التي يمكن أن تأثر بها المساعدات على النمو وفي دراسة هامة أجراها الباحثون بهفناني وكليمنز ورادلت (Radelet et Bhavnani et Clements)، حيث قاموا بتحديد فترة زمنية واقعية يمكن من خلالها قياس أثر المساعدات على النمو وميزوا بين ثلاثاً من أنواع المساعدات : المساعدات في حالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية التي يتوقع أن يكون آثرها مباشرا والمساعدات القصيرة الأجل التي تكون مدعمة للميزانية وميزان المدفوعات والاستثمار في البنية التحتية وقطاع الزراعة والمساعدات البعيدة الأثر، بما في ذلك المساعدات المخصصة لتعزيز السلم والديمقراطية والبيئة والصحة والتعليم وتبين من خلال الفترة (1973-2001) بأن المساعدات القصيرة الأثر قد أحدثت أثرا ايجابيا تمثل في زيادة النمو[1].

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، المرجع السابق، ص43.

وحصرت دراسة أخرى آثار المساعدات في عنصرين : عنصر إنمائي يعزز النمو وعنصر خاضع لحوافز جيوسياسية قد يضعف النمو[1].

إذن ومن خلال تتبعنا لمسار العلاقة بين النموالمساعدات التي تضاربت فيها الدراسات والإستنتاجات، يمكننا أن نخلص إلى أن، هذا التأثير هوتأثير متعدد الجوانب بتعدد أنواع المساعدات وآليات تقديمها ودوافع تقديمها . بالإضافة إلى عجز هذه الدراسات عن تقديم القنوات البديلة التي تجعل من المساعدات الإنمائية أكثر فعالية والتي يمكن من خلالها أن تؤثر على النمو.فالمساعدات الإنمائية يمكنها تحقيق النمو، خاصة في البلدان الفقيرة والتي لا تستطيع سد الفجوة التمويلية المحلية إلا بالمساعدات الإنمائية. لكن المشكلة تكمن في إيجاد القنوات التي يمكن من خلالها استخدام المساعدات بعيدا عن مصالح الدول المانحة، من أجل خلق النموالمستدام الذي هوشرط أساسي لتحقيق تنمية مستدامة تتجه تدريجيا إلى تحقيق تنمية ذاتية مستدامة.

الفرع الثاني : تأثير التوجهات الجديدة للمساعدات الإنمائية على النمو

مع زيادة تحديات التنمية في الألفية الثالثة، زادت أيضا التحديات التي تواجه المساعدات الإنمائية وتشكل هي الأخرى ضرورة ملحة لا يمكن تناسيها، هذه التحديات أدت إلى توجه المساعدات نحوها على حساب المساعدات المعززة للنمو.

أولا: التوجه نحو تمويل القطاعات الاجتماعية والأهداف الإنمائية

جاء في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED) 2008 أن" النموالتغيير الهيكلي قد فقدا مكانتهما البارزة كهدفين صريحين من أهداف السياسة الإنمائية في ظل بيئة فكرية وسياسية يبدوأنها تستند إلى افتراض ضمني مفاده أن النمو والتغيير الهيكلي هما أمران تحققهم قوى السوق تلقائيا في ظل اقتصاد محرر ومعولم ونتيجة لذلك، فإن نسبة (APD) التي تنفق على الأغراض الاجتماعية قد سجلت زيادة كبيرة على حساب نسبة (APD)المخصصة لتحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية وتدعيم القطاعات الإنتاجية. وهونفس الشئ ينطبق على المساعدات غير الرسمية ويرى (CNUCED) أن منح (APD) المخصصة للصحة والتعليم وغيرها من الأغراض الاجتماعية ضرورية ومبررة، لكنه يشير إلى أن الحد من الفقر على نحومستدام، يتوقف بدرجة أكبر على تحقيق نموأسرع في الدخل وخلق فرص العمل .ويذهب التقرير إلى أنه ما لم تؤد (APD) إلى المساعدات في تعزيز النمو، فمن غير المحتمل أن تكون فعالة في الحد من الفقر على المدى الطويل إلى ما بعد سنة 2015 المستهدفة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية[2].هذا يتنافى مع مبدأ أن المساعدات هدفها تعزيز النمو المستدام، على أساس أن الاستدامة

[1] المرجع نفسه، ص46.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أسعار السلع الاساسية والتمويل والاستثمار ، مرجع سابق،ص145.

هنا تعني أن يتم التخلي شيئا فشيئا عن المساعدات من أجل تحقيق التنمية فبلدان كثيرة كانت أكبر متلقية للمساعدات أصبحت الآن تقد م المساعدات للدول الفقيرة وبسخاء.

ثانيا: التوجه نحوتمويل مشاكل تغير المناخ والسلع الدولية

تحدي آخر للمساعدات الإنمائية في الألفية الثالثة، بات يهدد العالم بأسره وعلى حد سواء وهوالتصدي لقضايا جديدة بالإضافة إلى الأهداف الإنمائية، هذه القضايا المتمثلة في تغير المناخ وتوفير السلع الدولية العامة .ففي إعلان كوبنهاجن (2009) تم التأكيد على ضرورة تمويل هذا الجانب ومساعدة الدول النامية للتصدي له، عن طريق توجيه قدر كافي من المساعدات .كما أن هناك توجه عام اخذ في الظهور وهوتمويل السلع الدولية العامة وهذا على حساب أشكال أخرى من المساعدات، فخلال التسعينات شهد هذا النوع من المساعدات زيادة بالرغم من الانخفاض الملحوظ في إجمالي المساعدات الإنمائية مما يدل على أن هذه الزيادة كانت على حساب الأنواع التقليدية للمساعدات[1].

هذه القضايا الجديدة، بالرغم من أهميتها إلا أن دخولها كجزء من المساعدات الإنمائية اثر على النموالتوجه إلى القطاعات الإنتاجية والاقتصادية خصوصا وأن هذه القضايا ليست الدول الفقيرة هي المتسببة فيها بل هي أكثر المتضررين منها ويمكن تمويلها عن طريق طرق أخرى تمويلية مبتكرة لكن الدول المتقدمة تتقاعس في تطبيقها لكي لا تزيد من تكاليفها بالرغم من أنها المسؤول الأول عنها .

ولهذا ومن خلال ما أدرجناها في هذا المبحث سنحاول التعمق أكثر في دراسة الفئات الجديدة التي أصبحت تشكل جزء مهم من إجمالي المساعدات الإنمائية خاصة فيما يخص تخفيف عبء الديون والمساعدات من أجل التجارة.

المطلب الثالث : تخفيف عبء الديون كنوع من المساعدات الإنمائية

شكل إطلاق مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1996 علامة فارقة في هذا الصدد . إلا أن هذه المبادرة لم تنجح، بعد مرور عدة سنوات على بدء تنفيذها، في تحقيق جميع أهدافها .فحتى الآن، لم يستفد سوى ما يقل عن نصف البلدان المؤهلة من المقدار الكامل لتخفيف عبء الديون المتاح في إطار هذه المبادرة، ولا تزال هناك بلدان تعاني من مستويات ديون لا يمكن تحملها أو يتوقع أن تعود لتتجاوز عتبات القدرة على تحمل أعباء الديون في السنوات القادمة . ويضاف إلى ذلك أنه لا توجد حتى الآن أدلة واضحة على أن تخفيف أعباء الديون، كان بالكامل بمثابة إضافة إلى تدفقات جميع المساعدات الرسمية وغير الرسمية. وسنحاول

[1] البنك العالمي، ماركوفيروني،اشوكامودي،مرجع سابق، ص35.

من خلال هذا المطلب تتبع ما مدى تحقيق المبادرات المختلفة المتضمنة تخفيف أعباء ديون الدول الفقيرة في حل مشكل المديونية واستدامة الديون.

الفرع الأول : حل أزمة الديون

إن أزمة المديونية الحادة التي انعكست أثارها السلبية على البلدان النامية قد أصبحت تلتهم الحصة الأكبر من مواردها سنويا من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في أجالها المحددة، مما يجعلها عاجزة عن تمويل وارداتها الضرورية من الأغذية والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية، ذلك لصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب الأوضاع المتأزمة والتي تنعكس في صورة تزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الأسعار وتدني نصيب استخدام قدرات الإنتاج وتراجع معدلات النموالاقتصادي وتنامي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية[1] .

أولا: إعادة الجدولة كحل لأزمة المديونية

تغطي إعادة الجدولة الدين الرئيسي أو الدين الرئيسي والفوائد الذين يصل موعد سدادهما خلال فترة معينة ويمكن أن تحتوي إعادة الجدولة على تأجيل تعويض قيمة الاهتلاك وتمديد رزنامة الدفع . أي أن هناك تأجيل لدفع الدين وكذلك توزيع للدفع عبر عدة سنوات لمبلغ كان من المفروض أن يدفع خلال سنة . وتترتب عن إعادة الجدولة كلفة إضافية بطبيعة الحال مادام البلد سيدفع الفوائد التي تحسب إلى أن يسوي الدين بكامله[2].

ثانيا:مظاهر عدم جدوى عملية إعادة الجدولة

تهدف عملية إعادة الجدولة إلى تخفيف مؤقت في عبء الدين، ولكن سرعان ما تعود المشكلة إلى الظهور مرة أخرى وبدرجة أكبر مما يدفع بالدولة إلى إلى الدخول مرة أخرى في دوامة المديونية الخارجية، فعملية إعادة الجدولة ما هي إلا توزيع للأقساط والفائدة المستحقة في عام ما على عدة أعوام . ويتضمن ذلك تكلفة تزيد من عبء الدين إلى أن يسدد، أي أن تلك العملية تزيد من مشكلة الدين وخاصة عند تكرارها من عام لآخر، وخاصة وان كل اتفاق جديد يغطي مدفوعات الأصل والفائدة المستحقة على الديون المعاد جدولتها سابقا.

وتتمثل مظاهر عدم جدوى آلية جدولة الديون في التخفيف من أزمة المديونية فيما يلي[3] :

- فائدة التأخير على المبالغ المؤجل سدادها (أقساط + فوائد) والتي يلتزم المدين بسدادها حتى في فترة السماح المتعلقة بإعادة الجدولة؛

[1] صالح صالحي، إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1999 ، دار الخلدونية، ص 9.

[2] قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي، ط1، دار هومة، 2005، ص145-146.

[3] خضير حسن خضير، مرجع سابق، ص190.

- رسملة الفائدة على المبالغ المعاد جدولتها، ورسوم عملية الجدولة ؛
- تطبيق سعر الفائدة التجاري على المبالغ المعاد جدولتها؛
- تكرار عملية إعادة الجدولة في ظل تطبيق أسعار الفائدة السارية بالسوق ورسملة إلتزامات خدمة الدين غير المدفوعة بأسعار فائدة أعلى؛

بالإضافة إلى مظاهر تتعلق بعدم الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية وإفساح المجال للاعتبارات السياسية، إضافة إلى إهدار الوقت في المفاوضات الطويلة.

الفرع الثاني : إستدامة الديون من أجل تحقيق التنمية المستدامة

نظرا للمشاكل المتعلقة بإعادة جدولة الديون الشاقة على الدول الفقيرة والتي لايمكن لهذه العملية من حل مشكلة ديونها، بقدر ما تفاقم المشاكل الاقتصادية والتنموية بها. أتت فكرة وجوب استدامة الديون بحيث تكون الدول الدائنة قادرة على تحمل أقساط الديون.

أولا : مفهوم استدامة الديون

الديون المستدامة هي شرط مسبق للتنمية المستدامة وهويعني تحليل القدرة على تحمل الديون لبلد ما، وهوقضية جد معقدة لأسباب نلخصها فيما يلي :

- مشكلة تحديد الديون الفعلية والتزامات خدمة الدين المستقبلية ؛
- تحديد مؤشرات الإستدامة الحقيقية ؛
- مشكلة عدم توقع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات واسعار الفائدة، معدلات التضخم وهذه التوقعات تعتبر حاسمة لتحليل استدامة الديون؛

ثانيا: تخفيف عبء الديون وتمويل الأهداف الإنمائية

في العام2005 ، أقر (FMI) و(BM) نظاما جديدا لتمكين الدول منخفضة الدخل من تحمل الديون وأعبائها، يسعى هذا النظام إلى مواجهة تحدي القدرة على تحمل الديون وأعبائها . ووفقا لهذا النظام الجديد، لا يفترض بالبلدان المؤهلة في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون أن تراكم ديونا جديدة، وحتى لوكانت مستويات ديونها أقل من المستويات المحددة في هذا النظام. تشعر هذه البلدان المنخفضة بالقلق من أن يحصرها هذا النظام الجديد داخل سيناريو "ديون منخفضة – نمومنخفض " . لهذا السبب اقترح الأمين العام للأمم إعادة تعريف القدرة على تحمل الديون وأعباءها لتصبح مستوى الديون الذي يسمح للبلد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام 2015 دون زيادة في نسب الديون . عقب إقتراح الأمين العام، طلبت الأمم المتحدة اقتراحات

لتصور جديد لمفهوم القدرة على تحمل الديون المتوافقة مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[1] . يعتبر شطب الديون الذي يليه تقديم المنح لتمويل النفقات المطلوبة للأهداف الإنمائية للألفية، من أول الحلول وأفضلها، لكن هناك قيود سياسية كبيرة في البلدان المانحة على زيادة التمويل بالمنح اللازمة، بينما تزال معظم المساعدات الموعودة بما في ذلك الوعود التي قطعت في قمة مجموعة العشرين(G20) في جانفي 2009 على شكل قروض، في حين أنه لا يمكن زيادة تمويل الديون في استراتيجيات التنمية من دون زيادة المديونية، فمن المنطقي تقديم المزيد من القروض للبلدان التي يمكن أن تتحمل المزيد من الديون.

قدم كل من غونتر، ورحمن، وشي (Gunter, Rahman et Shi (2009)) مؤخرا أدلة تجريبية على وجود علاقة قوية بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووجود قدرة أكبر على تحمل الديون. وقد كانت نتيجة الدراسة أن القدرة على تحمل الديون مرتبطة بالتقدم المحقق في مجال التنمية الاجتماعية. وحتى بعد التحكم الإحصائي بآثار السياسات الجيدة والمؤسسات، بقيت العلاقة بين القدرة على تحمل الديون والتنمية الاجتماعية علاقة طردية وذات دلالة إحصائية هامة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مفهوم القدرة على تحمل الديون المتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية يعاني من بعض القيود، فهولن يزيل عبء الديون عن البلدان الفقيرة غير المؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعددة الأطراف أومن مبادرة تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة،كما أن فائدته قليلة بالنسبة للبلدان التي لا تحرز تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فتقديم الديون لهذه البلدان لا يقدم أي حل، نظرا لأن تمويل الديون المتزايدة سيؤدي إلى تراكم الديون وأعبائها . ولا يمكن التوصية بإعتماد هذا النظام كآلية لتحديد الدول التي تستحق الحصول على المساعدات .فنظام توزيع المساعدات مختلف عن نظام تقديم الديون. ومع أخذ النقاط المذكورة أعلاه في الحسبان، يمكن القول أن نظام الديون المتوافق مع الأهداف الإنمائية له آثار تتمثل في :

- وجود إطار له مؤشر تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد يزيد القيمة الاسمية للمساعدات الإجمالية

المقدمة من الدول المانحة .هذا لأن التكلفة الحقيقية على الجهات المانحة لزيادة المساعدات عن طريق القروض أقل من تكلفة تقديم نفس المبلغ الاسمي للمساعدات في شكل منح .فالأثر الرئيسي لهذه السياسة بالنسبة للمانحين هو إمكانية الإقراض بشروط ميسرة خارج الحدود الحالية للقروض.

- سيسمح النظام الجديد المقترح للدول التي تحرز تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بزيادة تمويلها من خلال القروض الميسرة، كما سيسمح لها أيضا بتجنب البدائل المكلفة والغير ميسرة من مصادر محلية وأجنبية.

[1] Bernhard G. Gunter ,Towards an MDG-Consistent Debt Sustainability Concept, International Policy Centre for Inclusive Growth , Poverty Practice, Bureau for Development Policy, UNDP, Brazil, July, 2009.(site d'internet http://www.ipc-undp.org/pub/IPCOnePager87.pdf

- سترتبط القدرة على تحمل الديون بشكل مباشر بتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، وليس بالسياسات والمؤسسات الجيدة فقط. وأخيرا، يتم قياس تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل موضوعي أكثر من النظام المستند إلى السياسة والذي قدمه (FMI) و(BM) .

الفرع الثالث : تخفيف الديون في إطار مبادرتي (PPTE) و(MDRI) .

سنحاول التطرق إلى مبادرتين مهمتين في مجال تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة والتي يتزعمها (FMI) و(BM)، ونحاول الوقوف على حدود ونتائج هاتين المبادرتين من خلال ما نورده في هذا الفرع.

أولا: مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان المثقلة بالديون(PPTE)

هناك عدة مراحل للوصول إلى تخفيف عبء دين دولة ما . أولا على البلدان التي تريد الاستفادة من هذه المبادرة أن تكون وصلت إلى درجة كبيرة من عسر الديون، وأن تكون تساير الإصلاحات التي ينادي (FMI) و(BM)، حيث على البلد أن يوقع ولمدة ثلاث سنوات على (DSRP) والتي يتطلب تحريرها وقتا طويلا والتي تتضمن حالة الخصخصة، التخلي على تنظيم الدولة للاقتصاد وغيرها من سياسة المؤسستين (توافق أراء واشنطن)، ويتم بلوغ نقطة اتخاذ القرار بشأن المشاركة في هذه المبادرة عندما يتعهد بلد ما بإجراء الإصلاحات اللازمة؛ ويحقق سجل أداء يثبت استقرار الاقتصاد الكلي؛ ويقوم بإعداد وثيقة إستراتيجية مؤقتة لتخفيض الفقر، ثم وبعد انتهاء المدة المطلوبة تقارن نسبة المديونية بنسبة الصادرات فإذا كانت تفوق 150 في المائة أوإذا كان اقتصاد البلد شديد الانفتاح وإذا كان الاعتماد على المؤشرات الخارجية فقط قد لا يعكس بصورة كافية عبء المالية العامة الذي يمثله الدين الخارجي وعندما تكون نسبة الديون إلى إيرادات الحكومة أعلى من 250 في المائة [1].يكون البلد قابل للاستفادة من المبادرة . خلال هذه المرحلة يستفيد البلد من تخفيضات أولية تمس فقط خدمة الدين وبعد التحرير النهائي لـ (DSRP) وتنفيذ سياسات الإصلاح المطلوبة يبلغ البلد نقطة الإنجاز حيث يستفيد البلد من إلغاء للديون ثنائية الأطراف حسب ما جاء في قمة كولونيا أي 90 في المائة من مجمل ديونها الخارجية الخارجة عن إطار (APD)[2]. يتم إلغاء أقساط الديون دون اللجوء إلى الإلغاء الحقيقي للديون والشكل رقم(3-4) يبين مراحل المبادرة.

[1] البنك الدولي،تخفيف أعباء الديون،متاح على الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع: 2010/1/27.
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20420995~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:727307,00.html.

[2] إريك توسان،داميان ميبه، خدعة الديون، ترجمة مختار بن حفصة، مراجعة رندة بعث، دار الطليعة الجديدة، دمشق، ط2005، ص142 .

الشكل رقم(3-4): مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

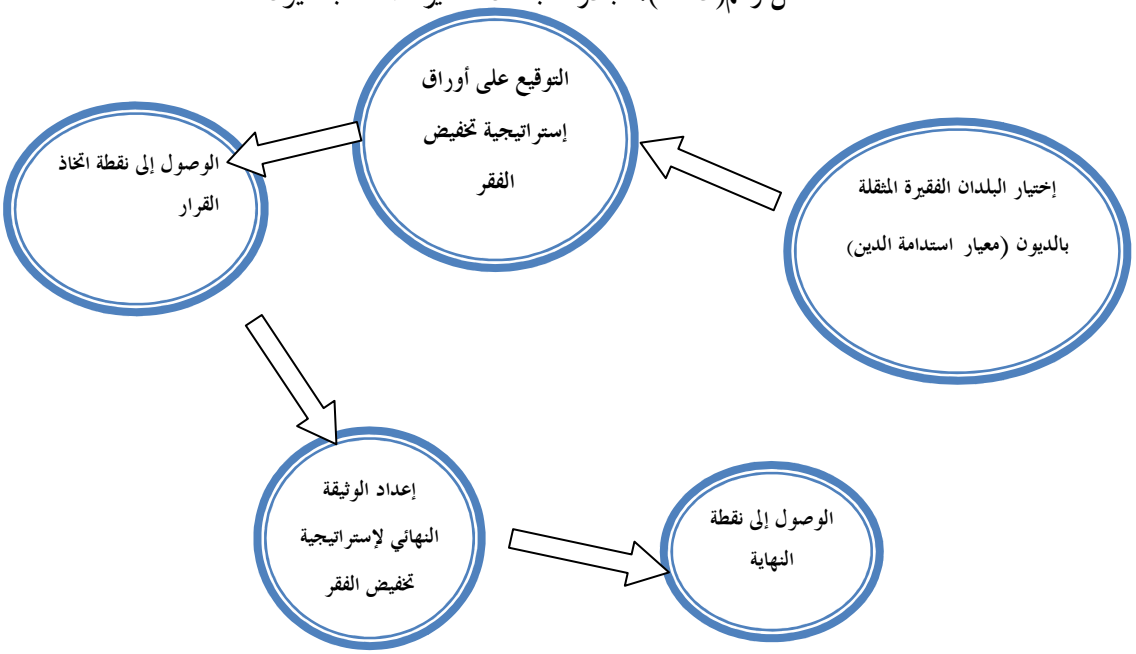

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: مبادرة إلغاء الديون المتعددة الأطراف(IADM)

في إطار هذه المبادرة، فإن البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز تحصل على إلغاء في أول المدة لا رجعة فيه للدين المستحق لكل من المؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، و(FMI) وبنك التنمية للدول الأمريكية. وسوف تضاف قيمة الديون الملغاة في إطار هذه المبادرة إلى مساعدات تخفيف أعباء الديون التي تم بالفعل الالتزام بتقديمها في إطار مبادرة(PPTE).

الشكل رقم(3-5) : الجهات المشاركة في تخفيض الديون المتعددة الأطراف

المؤسسة الدولية للتنمية

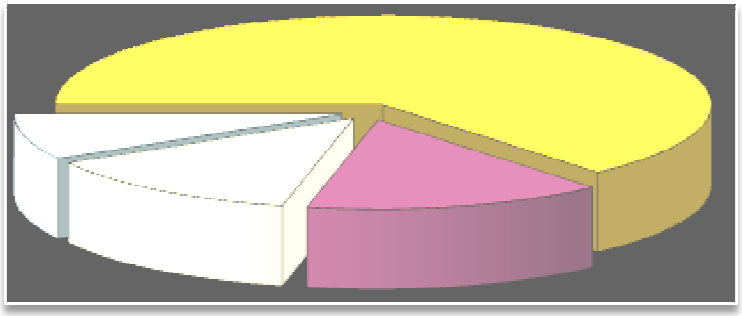

بنك للتنمية لأمريكا اللاتينية

بنك التنمية الإفريقي (FMI)

Source : Otaviano Canuto, Reza Moghadam, heavily indebted poor countries (hipc) initiative and multilateral debt relief initiative (MDRI), status of implement , IFM and IDA,15 September 2009, p8.

ثالثا:حدود مبادرتي(PPTE)و(IADM)

عند تتبعنا لنتائج المبادرتين بشأن تخفيف أعباء ديون البلدان المثقلة بالديون، نجد أن الهدف منها لا يكون تحقيق التنمية في هذه البلدان بقدر ما هوتحقيق مصلحة البلدان الدائنة وذلك من خلال طرح الانتقادات التالية:

- الأمر لا يتعلق بتحرير التنمية في البلدان الفقيرة ذات المديونية الكبيرة، بل يتعلق بجعل الديون محتملة وخاصة وأن عدم تسديد الديون أو أقساطها لا يعتبر في صالح البلدان المانحة على اعتبار أن البلدان فقيرة جدا ولا يمكن أن تعوض عن عدم تسديد ديونها بأملاك لها أوأي وسيلة أخرى، فالبلدان الدائنة تقوم عن طريق هذه المبادرة بإلغاء ما تعجز تلك البلدان عن تسديده، فهي تعمل على ضمان دوام التسديد في ظل أن عدم التسديد لا يفيدها بشئ[1]؛
- إن استمرار المديونية يزيد من تحكم البلدان المدينة في السياسات الداخلية للبلدان المعنية وترسيخ سياسات الإصلاحات المزعومة وتحرير الأسواق وفتحها أمام شركاتها ومن ثم تحويل الأموال إلى بلدان الشمال؛
- إذا ما اعتبرنا بأن البلدان المستفيدة من هذه المبادرة يجب أن تكون فقيرة جدا ومثقلة بأعباء الديون في ظل عدم القدرة على تحمل الدين، نلاحظ أن هناك بلدان فقيرة جدا ومع ذلك لم تستفد من هذه المبادرة، وبلدان نامية أخرى لا تعتبر من البلدان ذات المديونية الكبيرة لكن يعيش بها عدد كبير من فقراء العالم مثل الهند والصين والأرجنتين والمكسيك..الخ.

الفرع الرابع: تقييم تخفيف الديون كإضافة للمساعدات الإنمائية

أثار تضمين تخفيف أعباء ديون البلدان المنخفضة الدخل وغير القادرة على تسديد ديونها جدلا ، فهناك من ينتقد هذا التضمين وهناك من يرى فيه مساعدة حقيقية تضاف لقيمة المساعدات الإنمائية.

أولا : الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للديون*

غالبا ما تكون القيمة الحالية للدين أقل بكثير من قيمتها الاسمية وقد وضع الباحثان ديبتريس شوفين وكراي مقياسين (Depetris Chauvin et Kraay, 2005)، مقياسين أحدهما يستند إلى بيانات مقدمة من الدائنين والآخر يستند إلى بيانات مقدمة من المدينين، بهدف تقدير القيمة الفعلية لتخفيف عبء الديون . وأما المقارنة بين بيانات" تمويل التنمية العالمية " المتعلقة بالقيمة الاسمية لتخفيف عبء الديون وتقديرات هذين الباحثين للقيمة الحالية لتخفيف عبء الديون المبلغ بها من المدينين فتبين أن القيمة الحالية تقل دائماً عن القيمة الاسمية، وبنسب تتراوح بين 15في المائة و25 في المائة، وتشير بيانات" تمويل التنمية العالمية "للفترة(1979-2003) إلى أن البلدان

[1] ايريك توسان،داميان ميبه، خدعة الديون، مرجع سابق، ص147.

* هذه المشكلة يمكن توضيحها بالمثال التالي :بلد »ا« مدين بمبلغ 100 مليون دولار وسعر الفائدة يساوي أجله في 2100، وبلد ب ايضا مدين بمبلغ 100مليون دولار لكن سعر الفائدة على هذا الدين يساوي نصف سعر السوق فقط وينتهي أجله في العام 2100،وإذا كان سعر الفائدة في السوق 7في المائة لاغراض الخصم من المدفوات لهذين الدينين بلغت القيمة الحالية للدين أ 100 مليون دولار والدين ب 50 مليون دولار.

النامية قد تلقت مساعدات لتخفيف عبء الديون بلغت قيمتها 138 مليار دولار تقريبا ووفقا لحسابات الباحثين بلغت قيمة تخفيف عبء الديون المبلغ عنها من قبل المدينين في الفترة ذاتها نحو86 مليار دولار.

ثانيا: تخفيف عبء الديون يستبعد المساعدات الإنمائية

رغم أن تصور(PPTE) للتخفيف من عبء الديون قد قام على مفهوم تخفيف عبء الديون باعتباره إضافة صافية إلى الحجم الإجمالي لـــ (APD)، شهدت السنوات الخمس الأولى التي أعقبت إطلاق هذه المبادرة انخفاضا حادا في إجمالي صافي تحويلات (APD) مقارنة باتجاهات هذه التحويلات في السابق .وبدأ إجمالي (APD) يستعيد حالته الأصلية اعتبارا من العام 2002 عندما أخذ يشهد زيادات ضخمة في جميع فئات المساعدات، لكن هذا لا يقدم دليلا على أن تخفيف عبء الديون يشكل إضافة إلى أشكال المساعدات الأخرى.

وفقا لأرسلانالب وهنري (Arslanalp and Henry2006) لم يكن تخفيف عبء الديون في إطار (PPTE) بالديون إضافيا، لكن (BM) يرى في دراسة أجراها العام 2006 أنه لم يكن إضافيا حتى العام1999 ،ثم أصـــبح إضافيا بعد ذلك . غير أن أيا من هاتين الدراستين لم تتناول تخفيف عبء الديون كإضافة بالتحليل تحليلا يطبـــق منهجية الاقتصاد الرياضي[1].

أما تقييم مدى إضافة المساعدات الممنوحة لتخفيف عبء الديون فيتطلب مقارنته بسيناريو معـــاكس، أي مقارنة بقيمة (APD) لوقدمت في غياب تخفيف عبء الديون وفي هذا الإطار وضعت (OCDE) في العام 2005 تقديرات للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها مجموعة الثماني(G8) وغيرها من الجهات المانحة إلى جميع البلـــدان النامية وتوقعت على أساسها أن يتجاوز حجم هذه المساعدات في العام 2010 المستوى الذي بلغه في العام 2004 بأكثر من 50 مليار دولار .أما إذا ترجمت هذه التقديرات إلى زيادات سنوية وفقًا لخط اتجاه عام، وإذا قورنـــت هذه الزيادات بالمدفوعات الفعلية، كان مجموع (APD) ، مخصوما منه مساعدات تخفيف عبء الديون، أقل كثيرا من الزيادة المفترضة وفقًا لخط الاتجاه العام على أساس التزامات الجهات المانحة) .وتشير الدراسات إلى أن تخفيف عبء الديون ليس إضافة كاملة . وعلى سبيل التحديد، فإن كل دولار مقدم للتخفيف من عبء الديون يستبعد ما بين 22 و27سنتاً من (APD) التي لا تتصل بالتخفيف من عبء الديون.

ثالثا : تخفيف عبء الديون إضافة خارج إطار المساعدات الإنمائية

يتعين أن تكون المبالغ المرصودة لتخفيف عبء الديون الموفرة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبالغ إضافية للتدفقات الحالية للموارد التي تقدم إلى البلدان المستفيدة. ومع ذلك، فإنه بموجب التدابير المحاســـبية المتبعة في لجنة المساعدات الإنمائية ، تدرج بعض تكاليف تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ضـــمن

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أسعار السلع الاساسية والتمويل والاستثمار،مرجع سابق،ص138.

(APD) التي أبلغت عنها البلدان المانحة .وتماشيا مع الالتزامات المتعهد بها بموجب الإعلان بشأن الألفية ومن أجل تفادي العد المزدوج يمكن الحصول على قياس أدق لـــ(APD) باستبعاد تخفيف أعباء الديون. إن تخفيض المبـــالغ المسددة لخدمة الدين لا يكفي لتفادي خطر التعثر في سداد الديون. ويتوقف هذا الخطر جزئيا علـــى مســـتوى إيرادات التصدير للبلد واستقراره والطلبات الأخرى المتنافسة على هذه الإيرادات .وتبين تحليلات القدرة علـــى تحمل أعباء الديون أن أوضاع الديون في عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى ما بعـــد نقطـــة الإنجاز لا تزال ضعيفة للغاية في مواجهة الهزات الخارجية، خاصة الهزات التجارية والعوامل التي تؤثر على تكلفـــة الاقتراض .ولا يزال كثير من هذه البلدان معتمدا بقدر كبير على صادرات السلع الأساسية وعرضة بالتالي لنقصان الطلب والأسعار على المستوى العالمي اللذين حدثا منذ منتصف عام 2008 .

إذن من خلال ماسبق و إذا ما قيمنا تضمين تخفيف أعباء الديون كفئة أونوع من أنواع المساعدات الإنمائية نجده لم يقدم إضافة بالرغم من أهميته لكن خارج إطار المساعدات الإنمائية وهذا يخص جميع أنـــواع المســـاعدات الرسمية و غير الرسمية .

المطلب الرابع : المساعدات من أجل التجارة

فئة أخرى أصبحت تدخل ضمن المساعدات الإنمائية وهي المساعدات من أجل التجارة والـــتي ســـنحاول دراسة الإضافة التي تقدمها لتفعيل دور المساعدات الإنمائية في تعزيز النمو.

الفرع الأول : التجارة والنمو والفقر.

حسب دراسة اجراها (Andrew Berg et Anne Krueger,2003) لاحظا فيها بان البلدان والمناطق الـــتي ترتبط بينها علاقات تجارية غالبا ما تتقارب مستويات الدخل بينها مع مرور الوقت، كانت نسبة 2 في المائة سنويا من مستويات الدخل في المناطق أو البلدان الأفقر والمستويات المقابلة في البلدان الأكثر ثراءا في الولايات المتحـــدة الأمريكية ومناطق مختلفة من أوربا والبلدان الأعضاء في (OECD). بل أن البلدان والمناطق الفقيرة علـــى وجـــه العموم حققت نموا أسرع من جيرانها ومن المنطقي أن يكون الانفتاح التجاري هوالسبب في تحقيق النمـــو، وقـــد أثبتت دراسات كثيرة أن تحرير التجارة يرفع معدلات النمو، فبالرغم من الانفتاح التجاري لا يضمن الوصول إلى نمو أسرع . فإن كل من البلدان التي شهدت انطلاقة اقتصادية في العشرين عاما الماضية كانت تضـــع الانفتـــاح التجاري ضمن برامجها الإصلاحية.

صحيح أن التجارب في دول كثيرة أثبتت أن التجارة عامل مهم لزيادة النمو وبالتالي الحد مـــن الفقـــر . فبلدان مثل الصين والهند استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة جدا بفضل الانفتاح التجاري، لكن هل كان هـــذا

النمومصحوبا بمساواة في توزيع الدخل سواء على المستوى الدولي -أي بين الدول الغنية والفقيرة- أو على مستوى السكان في الدولة الواحدة، و في انعدام هذه المساواة فإن هذا الانفتاح يلقي بثماره فقط على الطبقة الغنية في حين يزداد الفقراء فقرا.

من أجل أن تكون التجارة محددا مهما للنموفان يجب أن يكون هذا الأخير مصحوبا بتوزيع عادل للدخل مع وجود سياسات إصلاحية مكملة تكون اجتماعية بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني : جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية (أجندة الدوحة للتنمية)

إن سبب تطرقنا لهذه الجولة على اعتبار أنها اخر جولات (OMC) وعلى اعتبار الاسم البراق للجولة والذي يتضمن موضوع التنمية كمحور أساسي لاندماج البلدان الأكثر فقرا في الاقتصاد العالمي.

تهدف جولة الدوحة برعاية (OMC) إلى تحسين إدماج البلدان النامية خاصة الفقيرة في نظام التجارة العالمية ولهذا السبب تسمى هذه الجولة بأجندة الدوحة للتنمية . ويقوم البعد التنموي لهذه الجولة على تقديم المساعدات المالية والفنية في شكل منح ومساعدات إنمائية مقابل تحرير الأسواق والاندماج في النظام التجاري العالمي، أهم ما تصبوإليه جولة الدوحة هوتحرير التجارة في السلع الغذائية نظرا لما يرجى منه من مكاسب في الرفاهية العالمية والتي يقدرها (FMI) ب125 مليار دولار[1]. لكن هذه الرفاهية ستصب على البلدان الغنية التي ستكون أكبر المستفيدين فيما أن البلدان الأكثر فقرا هي أكبر الخاسرين .ومن أهم المبادرات التي جاءت بها الدول الغنية من أجل نجاح جولة الدوحة نتطرق إلى :

ا-مبادرة المساعدات من أجل التجارة

يتمثل الغرض من المبادرة في مساعدة البلدان الفقيرة على بناء القدرات وتشييد البنية التحتية كي تحقق استفادة كاملة من نجاح دورة مفاوضات الدوحة، التي تنص على الحد من الحواجز في التجارة العالمية والمساعدات من أجل التجارة أوالمساعدات من أجل التجارة هي جزء من المساعدات الإنمائية الدولية الرسمية وليست نوع جديد من المساعدات مثلها مثل تخفيف أعباء الديون.

في العام 2005 صادقت لجنة التنمية وهي هيئة إستشارية تمثل البلدان الأعضاء في (FMI) و(BM) على اقتراحات بزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة كي تتمكن من تلبية احتياجات البنية التحتية والإمدادات الأخرى اللازمة حتى يتسنى لها فرصة التجارة الحرة، ومن هذه الاقتراحات تعزيز الإطار المتكامل بالاعتماد على عدة

[1] صندوق النقد الدولي،التمويل والتنمية، عامل الخوف(ما الذي يعرقل جولة الدوحة)،مطابع الاهرام التجارية، مصر، مارس 2005، ص30.

وسائل من بينها إتاحة التمويل متعدد السنوات على أساس خطة واضحة . وفي اجتماع (OMC) الوزاري الـــذي انعقد في هونغ كونغ في ديسمبر2005 تم إنشاء برنامج عمل يهدف إلى تحديد السبل الكفيلة بإدخال المساعدات التجارية حيز التنفيذ واليات التمويل التي تضمن زيادة مستويات التمويل . دعت المنظمة الأطـــراف المانحـــة إلى تركيز جهود المساعدات خصيصا على خمسة أنشطة ذات ارتباط بالتجارة، عملا على دمج البلدان النامية علـــى نحو أفضل في نظام التجارة المتعددة الأطراف، بحيث تتمكن تلك من الاستفادة من تحرير التجارة وتحسن فرصـــها للنفاذ إلى الأسواق العالمية. وتتمثل هذه المجالات في [1]:

- المساعدات الفنية وتشمل على سبيل المثال مساعدة البلدان النامية على تنمية استراتيجيات تجارية والتفـــاوض حول الاتفاقيات التجارية؛
- البنية التحتية المتصلة بالتجارة مثل بناء الموانئ وتوفير شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية لجعـــل الأســـواق المحلية على اتصال بالاقتصاد العالمي؛
- تعزيز القدرة الإنتاجية عن طريق منح الدعم للقطاع الخاص وتنويع الصادرات؛
- التكيف المتصل بالتجارة مثل تخفيض الرسوم الجمركية،
- حاجات أخرى متعلقة بالتجارة مثل ملكية استراتيجيات التنمية المتعلقة بالتجارة من طرف البلـــدان المتلقيـــة للمساعدات أو البلدان الشريكة.

الشكل رقم(3-7): أهم مجالات المساعدات من أجل التجارة وتوزيعها عبر العالم الفترة (2002-2008)

Source : WTO and OECD, aid for trad at a glance2009,P2,OECD,date read(22/05/2010),wib sit http://www.oecd.org/dataoecd/30/36/45581702.pdf

[1]Aid for trade at a glance 2009(Maintaining Momentum) , OECD,WTO,2009,p53, (date read :25/12/2010) ,web site : http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4trade09_e.pdf

من خلال الشكل نلاحظ أن أكبر نسبة من المساعدات من أجل التجارة ذهبت إلى دول آسيا وهذا دليل على تغلب الدوافع الاقتصادية في منح المساعدات.

ب-الإطار المتكامل للمساعدات الفنية المتعلقة بالتجارة

الغرض الأساسي من هذا البرنامج هو طمر جدول أعمال تجاري داخل إستراتيجية التنمية الكلية للبلدان، والتأكد من أن التصحيح المرتبط بالتجارة وبناء القدرة يتفقان مع أهداف السياسة التجارية للبلد المعني. إن الإطار المتكامل يهدف إلى المساعدات في تكامل السياسة التجارية للدول الفقيرة في إستراتيجية التنمية القومية، وإدخال التجارة في خطط التنمية القطاعية كورقة إستراتيجية تخفيض الفقر والمساعدات فى إدخال القدرة التجارية في برنامج المانحين للمساعدات الفنية ذات الصلة بالتجارة وفقا للاحتياجات التنموية للدول الفقيرة. وقد تقدم أكثر من 40 بلد للاستفادة من هذا البرنامج[1] .

الفرع الثالث : تقييم المساعدات من أجل التجارة

رغم أهمية المساعدات من أجل التجارة في دعم البنية التحتية من أجل الاندماج في التجارة العالمية، لكنها لا يمكن اعتبارها خطوة جادة من أجل استفادة الدول الأكثر فقرا فعلا من النظام التجاري العالمي.

أولا : تنامي أهمية المساعدات من أجل التجارة

من أجل تعظيم المنافع التي تحققها المساعدات من أجل التجارة، قامت (OMC)، مؤخرا بطرح خارطة طريق جديدة بشأن المساعدات من أجل التجارة لعام 2008، مع التأكيد على أهمية رصد أوجه التحسن، ومتابعة جوانب التنفيذ، والتشديد على أهمية إحساس البلدان بملكية المساعدات وتوجهاتها .

وطبقا لـ(OCDE)، قامت اليابان والولايات المتحدة بأداء الدور الأكثر بروزا في مجال تقديم المساعدات من أجل التجارة حسب حجمها في عام 2006. وكانت المفوضية الأوروبية أكبر جهة مانحة متعددة الأطراف، بينما كان (BM) ، من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، رابع أكبر جهة مانحة للمعونة الميسرة من أجل التجارة في عام 2006 وكان (BM) أيضا أكبر جهة متعددة الأطراف لتقديم هذه المساعدات في الفترة (2002-2006)، وأكبر جهة مانحة للبلدان الفقيرة حيث شكلت المساعدات التي قدمها لها (BM) 24 في المائة من إجمالي المساعدات من أجل التجارة التي تلقتها هذه البلدان. كما يعتبر البنك الآسيوي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية من بين الجهات المهمة لتقديم المساعدات من أجل التجارة في المنطقة التي يعمل فيها كل منهما، كما أنهما يندرجان

[1] صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، عامل الخوف (ما الذي يعرقل جولة الدوحة)، مرجع سابق، ص17.

ضمن قائمة أكبر عشر جهات مانحة لهذه المساعدات على مستوى العالم.بالإضافة إلى (PNUD) وبقية البنوك الإقليمية ودون الإقليمية كالبنك الإسلامي مثلا[1].واتجهت أغلبية الزيادة في المساعدات من أجل التجارة لدعم البنية التحتية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى[2].

ثانيا: الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية

إذن ومن خلال تتبعنا لجولة الدوحة الإنمائية والعنوان البراق الذي جاءت تحته مفاوضاتها، فإن الغرض منها لم يكن غرضا تنمويا بقدر ما كان يصب في صالح الدول الغنية وهذا أمر منطقي فمنظمة التجارة العالمية تحركها النزعة التجارية أي رغبة الأعضاء في تحسين معدل تبادلهم التجاري عن طريق وصول أفضل لأسواق الأعضاء الآخرين، إذن فهي تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد، مقابل المصالح التجارية وتتعمد عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي، إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو سلبيا فيما يتعلق بالتنمية.أما بالنسبة إلى مبادرة المساعدات مقابل المعونة أو المساعدات من أجل التجارة هي وسيلة لفرض قواعد منظمة التجارة العالمية على جميع دول العالم.

فمبادرة المساعدات من أجل التجارة هي مجرد بديل غير فعال للمعاملة التفضيلية وهي أيضا تنقص من فعالية المساعدات الإنمائية لأنها تدخل ضمن المساعدات الإنمائية وتعتبر جزء منها.

ثالثا: البلدان الفقيرة أكبر الخاسرين

إن انضمام البلدان الفقيرة إلى (OMC) يعني بالضرورة إصلاح سياساتها التجارية والمتمثلة في قبول البلدان الفقيرة غير المشروط لمجموعة أساسية من الضوابط التي تتعلق بدخول السوق، تشمل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ربط الرسوم الجمركية، الالتزام بتخفيضها في المستقبل إلى جانب قبول(OMC)ككل من حيث المبدأ[3]، مقابل المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة من أجل تحقيق الإصلاحات اللازمة. بالمقابل فإن امتيازات كثيرة كانت تتمتع بها الدول النامية خاصة الفقيرة ستزول من خلال:

[1] WORLD TRADE ORGANIZATION, Second global review of aid for trade, 6 - 7 JULY 2009, Committee on Trade and Development.

[2] الأمم المتحدة، فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية، تقرير2009، نيويورك، ص36-37.

[3] الرجع نفسه ، ص16.

أ-تناقص الأفضليات

يتمتع عدد كبير من البلدان النامية من أفضليات تجارية في شكل تعريفات جمركية صفرية أوشديدة الانخفاض على كل ما تصدره للبلدان الغنية كما يتيح نظام الافضليات فرصة النفاذ إلى أسواق(OCDE).بالإضافة إلى ذلك تتمتع البلدان الأعضاء في المجموعة الإفريقية والكاريبية الباسيفيكية من بمعاملة تفضيلية للنفاذ إلى أسواق الإتحاد الأوربي، كما أن صادرات الدول الأكثر فقرا عدا السكر والموز والأرز وتستطيع الدخول إلى أسواق الإتحاد الأوربي بإعفاء شبه كامل من الرسوم الجمركية. كما تحظى الدول الإفريقية بمعاملة تفضيلية تخول لها الدخول إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون النمو والفرص لإفريقيا.كل هذه الأفضليات ستتناقص قيمتها مع تخفيض بلدان (OCDE) لتعريفاتها الجمركية الواردة من كافة شركائها التجاريين وفقا لشروط الدولة الأولى بالرعاية الصادرة عن (OMC)[1].

ب-تخفيض الإيرادات الضريبية

في البحوث التي أجراها (FMI) لما بين عامي 1985 و2000 خلصت إلى أن أثار التحرير التجاري على الإيرادات في 150 بلدا تمثلت في ضياع ما نسبته 2.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان منخفضة الدخل. لم تتمكن كثير من البلدان النامية، وخاصة الفقيرة، من الاستفادة بشكل كامل من الفرص التجارية بسبب قدرتها المحدودة على الاتجار، التي تشمل عدم توافر بنية تحتية وضعف القدرات الإنتاجية .وتهدف المساعدات من أجل التجارة إلى دعم البلدان في بناء قدرتها التجارية وعلى وجه الخصوص في مساعدة البلدان المنخفضة الدخل في الاستفادة من نتائج جولة الدوحة. وفي الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور الحالي، أصبح من الأهم مساعدة البلدان النامية المنخفضة الدخل على بناء بنيتها التحتية المتصلة بالتجارة وقدراتها المتصلة بالعرض.

[1] International monétary fund , integration poor contries into the world trading system,economicissues, Washington,2006,p9.

المبحث الثاني: المساعدات الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة

تحول الاتجاه التنموي في الآونة الأخيرة إلى تبني منهج التنمية المستدامة كمنهج مختلف الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية بغية القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية التي بات يفصلنا عنها أقل من ثلث المدة المطلوبة لبلوغها، فهل ساهمت المساعدات الإنمائية حقا في تحسين حياة الفقراء عبر العالم.

المطلب الأول :المساعدات الإنمائية والتنمية البشرية

لقد أصبحت التنمية الاجتماعية والبشرية منهج جميع الجهات المانحة الثنائية منها والمتعددة بالإضافة إلى المانحين الجدد من منظمات غير حكومية، وذلك بهدف التسريع بالوصول إلى الأهداف الإنمائية لكن التقدم المحرز لم يكن بالمستوى المطلوب وعلى مستوى جميع القطاعات المعنية بالتنمية البشرية.

الفرع الأول : تباطؤ التنمية البشرية

شهدت التنمية البشرية تحسنا ملحوظا،لاسيما عند قياسها بدليل التنمية البشرية، بالمقابل شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي ركودا وتدهورا لا سابق لهما، بسبب انخفاض المساعدات بزوال المبررات السياسية لها كما يرجع إرجاع ذلك إلى انتشار مرض فقدان المناعة البشرية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض متوسط العمر المتوقع وأدى إلى انهيار المداخيل نتيجة لذلك حدث تباطؤ في دليل التنمية البشرية وكان التباطؤ كبيرا في جنوب وشرق أسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء. كما يكمن السبب الرئيسي إلى فشل النمو، حيث يكمن فشل النمو الإقتصادي خلف اضطراب دليل التنمية البشرية وعدم قدرة كثير من البلدان والأقاليم على تخفيض فقر المداخيل والفقر البشري .

الفرع الثاني : المساعدات الإنمائية وتحسين حياة البشر

تُعنى التنمية البشرية في المقام الأول بإتاحة فرصة للشعوب بأن تحيا حياة تتسم بالقيمة مع تمكينها من إمكانياتها البشرية ، وهذا ما تصبو إليه الجهات المانحة من خلال توجيه المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة.

أولا: الرعاية الصحية

أ–الصحة العالمية المستدامة تحدي الألفية الثالثة

إن أحد الدوافع لزيادة التمويل المخصص للصحة كان بالدرجة الأولى لأهداف الألفية وعلى الرغم من أن هذه الأهداف غير ملزمة قانونيا، فإنها ركزت الموارد المالية والفنية لحل عدد من المشاكل التي تؤرق البلدان الفقيرة

والحقيقة هي أن ثلاثة من الأهداف الإنمائية خاصة بالصحة، وتؤثر أهداف أخرى بشكل غير مباشر على الصحة كدرجة الارتقاء نحوى مستوى أفضل للمعيشة . شهدت السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في المساعدات الإنمائية من أجل تحسين الرعاية الصحية، مع توجيه الكثير منها إلى أمراض محددة تشمل مرض فقدان المناعة المكتسبة (الايدز)، السل والملاريا.لكن هناك أسباب تحد من فعالية المساعدات في مجال الصحة تتمثل في :

- رغم النتائج الملحوظة التي حققتها المساعدات الإنمائية في القضاء على الأمراض والأوبئة في البلدان الفقيرة إلى أن المساعدات لم تكن موجهة إلى مساندة أنظمة الرعاية الصحية فالقضاء على أمراض معينة مؤشر جيد بل ضروري لتعزيز الرعاية الصحية، لكن هذا لا يعني أنه تم التوصل إلى ترسيخ نظام صحي متكامل وشامل يعمل علة التصدي لجميع المشاكل الصحية التي تعاني منها الدول الفقيرة؛
- إن التركيز على معالجة أمراض معينة قد يحجب الصورة الأهم، فالظروف الهيكلية مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين تؤدي أيضا إلى انخفاض مستوى الرعاية الصحية،
- بالرغم من وفرة الغذاء بالنسبة لأغلب السكان في العالم المتقدم فإن التغذية الصحية غير كافية بالنسبة لكثير من الفقراء عبر دول العالم؛
- هذا من جهة ومن جهة أخرى، نجد أن تمويل الصحة منخفض جدا مقارنة مع الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع، حيث أن متوسط الإنفاق على الصحة في البلدان الفقيرة يبلغ قرابة 11 دولار .بينما يتراوح المتوسط في معظم الدول الإفريقية الفقيرة منها خاصة بين 3 و1 دولار علما أن تكلفة توفير الرعاية الصحية الأساسية تقدر بنحو30 دولار؛
- تتحمل الحكومات جزءا ضئيلا من تكلفة الأدوية في البلدان النامية، ولا يغطي التأمين الصحي إلا نسبة صغيرة من سكان البلدان النامية؛
- يتعذر على الفقراء في البلدان النامية الحصول على كثير من الأدوية الأساسية لسببين رئيسيين، أولهما أن هناك نقصا ضخما في توافر الأدوية في كل من القطاعين العام والخاص؛ وثانيهما أن أسعار الأدوية المتوافرة مرتفعة بالمقارنة بأسعارها المرجعية الدولية. فالمشكلة ليس فقط مع الملاريا والإيدز بل مع الأمراض غير المعدية مثل داء السكري والربو واضطرابات القلب والأوعية الدموية وهي من الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان الفقيرة، لكن التكلفة الشهرية للأدوية اللازمة لعلاج هذه الأمراض المزمنة غالبا ما توازي أجر عدة أيام من مرتب أدنى العاملين أجرا في الحكومة .

ب- نحو نظام صحي مستدام

الحصول على نظام صحي مستدام يضمن القضاء على مختلف الأمراض والأوبئة ويضمن توفر المستشفيات والأطباء ووسائل الرعاية الصحية وتوفر دائم للقاحات، يجعل من الواجب على الدول المانحة والمتلقية للمساعدات الإنمائية التفكير إلى ما بعد العام 2015 . فجعل النظام الصحي مستداما يتوقف على استدامة الاستثمارات الصحية سواء المادية، البشرية، الفنية وذلك عن طريق[1]:

- أن تقرر البلدان الفقيرة أولوياتها الصحية وتضع خطط الصحة القومية اللازمة لتحقيقها وتنسيق وكالات المساعدات عملها بما يتوافق وهذه الخطط ويدعمها ؛
- ألا تزيد الوكالات تكاليف المساعدات خاصة الفنية مثل إعداد التقارير وجمع المعلومات والمتطلبات الإدارية؛
- أن تهتم الجهات المانحة والمتلقية بالمشاكل الهيكلية لإقامة نظام صحي مستدام وليس لحل المشاكل الطارئة فقط أو القضاء على الأوبئة التي تهدد خاصة الأمن الصحي العالمي .

ثانيا: التعليم

أ-تعميم التعليم الابتدائي

من حق الأطفال أن يحصلوا على مستوى جيد من التعليم الأساسي المجاني، واعترافا بهذا الحق قرر زعماء العالم أن يكون الوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي بحلول العام 2015 أحد أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ورغم الجهود المبذولة إلى أن الهدف مازال بعيدا كما هو الحال بالنسبة لكثير من البلدان الفقيرة.

الجدول رقم (3-3):تقدير إجمالي (APD) المخصصة للتعليم حسب فئات الدخل عامي 2000 و2004

	البلدان النامية	البلدان منخفضة الدخل
2000		
مساعدة مباشرة	4.60	2.48
مساعدة من دعم الميزانية	1.00	0.93
المجموع	5.60	3.41
2004		
مساعدة مباشرة	8.55	5.53

[1] صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية، الحوكمة العالمية من المسؤول عنها، الاهرام، مصر، ديسمبر 2007، ص38.

مساعدة من دعم الميزانية	0.94	0.85
المجموع	9.49	6.38
التغير منذ العام	69.3 في المائة	87.2 في المائة

المصدر : اليونيسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع،(إرساء أسس متينة من خلال الرعاية و التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، 2007، ص20.

من خلال أرقام الجدول ازدادت المساعدات المباشرة المخصصة للتعليم في جميع البلدان النامية إذ ارتفعت من 4.6 مليار دولار أمريكي العام 2000 إلى 8.5 مليار دولار العام 2004، وقد حصل نموا أكبر في تدفقات المساعدات إلى البلدان منخفضة الدخل إذ ارتفعت من 205 مليار دولار إلى 5.5 مليار دولار كما ازدادت المساعدات المخصصة للتعليم بالنسبة لباقي القطاعات من 10.6 في المائة العام 2000 إلى 13.6 في المائة العام 2004.

رغم التشديد على وجوب تعميم التعليم الابتدائية في كامل مناطق العالم عن طريق جملة من تدفقات المساعدات والحملات والمجهودات بين جميع الجهات المانحة، هذا يعني أنه ليس هناك قصور في النشاط الدولي فيما يخص مجال التعليم وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال العقدين الماضيين فلا يمكن القول بأن التعليم قد أصبح مهما في أفقر بلدان العالم ، فالالتحاق بالتعليم أبعد ما يكون عن التعميم المنشود خصوصا في حالات البنات وما زال الكثير من الأطفال يتسربون من الدراسة قبل استكمال التعليم الابتدائي، بل إن كثيرا ممن يلتحقون بالمدارس لا يحصلون على مستوى ملائم من التعليم، بسبب ضعف تدريب المدرسين، وانخفاض الرواتب التي يتقاضونها، وإزدحام الفصول الدراسية بالإضافة إلى افتقار المدارس إلى أدوات التعليم الأساسية.

ب-أين يكمن الخلل

بعد مرور عشر سنوات عن إعلان الألفية فان الاستجابة الدولية لتمكين كل فتاة وطفل وامرأة ورجل من تحقيق التعليم الأساسي، لا تزال بعيدة عن الوفاء بهذه الاحتياجات رغم الدور الذي لعبته المساعدات الإنمائية ورغم الدور الذي لعبته الحكومات المحلية في تجسيد مختلف المبادرات ويرجع هذا إلى[1]:

- الفجوة الواضحة بين الخطب الرنانة والواقع الدولي فيما يتعلق بمستويات كل من التمويل الدولي للتعليم للجميع والرغبة الحقيقية في التعاون بشكل شديد التنسيق ؛
- وجود قيود فنية وسياسية كثيرة على إحداث وثبة من أجل تحقيق النتائج المطلوبة .

[1] اليونيسكو، تقرير متابعة عالم خاص بالتعليم للجميع، 2003-2004، ص263.

ثالثا: المياه

يعيش ثلث سكان العالم تقريبا في دول تعاني من ندرة مياه تتراوح بين المتوسطة وإلى الحادة، يصل الاستهلاك فيها إلى 10 في المائة من موارد المياه العذبة المتجددة وقد عانت في أواسط التسعينات حوالي 80 دولة يقطنها 40 في المائة من سكان العالم من ندرة المياه.

ا- المياه والزراعة

يلمس الفقراء في مجال الزراعة قوة الارتباط بين المياه والتنمية البشرية كواقع معيشي. يشمل أمن المياه في الزراعة كل جوانب التنمية البشرية .وتمثل الأرض والمياه الأصول التي يعتمد عليها الفقراء في كسب معيشتهم . كما لا يمكن النظر إلى المياه بمعزل عن الإمكانيات الأكبر مثل الصحة والتعليم، أوعن الحصول على الأصول المنتجة الأخرى، بما فيها الأرض ورأس المال والهياكل الأساسية .إلا أن انعدام الأمن المائي يمثل عاملا شديد الخطورة يؤدي إلى الفقر والتعرض للضرر.

ب-أزمة المياه والمساعدات الإنمائية

تعتبر المساعدات الإنمائية موردا مهما لتوفير المياه بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة أمرا ضروريا فتحقيق التقدم في المياه والصرف الصحي يتطلب استثمارات مسبقة كبيرة مع فترات طويلة لتحصيل العائدات .ولكن القيود المكبلة لإيرادات الحكومة تحد من القدرة التمويلية للعديد من البلدان الفقيرة، بينما تحد مستويات الفقر المرتفعة من إمكانية استرداد التكاليف. وعلى الرغم من أن معظم المانحين يدركون أهمية المياه والصرف الصحي، إلا أن المساعدات الإنمائية قد انخفضت على مدار العقد الماضي، وقلة فقط من المانحين هم من يضعون هذا القطاع بين الأولويات. وبالتالي فقد أصبح هذا القطاع الآن لا يتلقى سوى أقل من5 في المائة من المساعدات الإنمائية . ونتيجة لذلك لابد من زيادة تدفقات المساعدات إلى الضعف تقريبا من أجل الوصول إلى الهدف الإنمائي للألفية[1].

الفرع الثالث : التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية

في الوقت الراهن ينعكس الإطار المعياري للتنمية البشرية في الرؤية العريضة المطروحة في الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعة الأهداف المحددة زمنيا والمتفق عليها دوليا للحد من وطأة الفقر المدقع وتوسيع نطاق المساواة بين الجنسين والنهوض بفرص الصحة والتعليم .ويعد إحراز تقدم نحو هذه الأهداف نقطة مرجعية لتقييم عزم المجتمع الدولي على ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال.

[1] برنامج الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية،(ما هو ابعد من الندرة القوة والفقر وأزمة المياه)،القاهرة،2006،ص7.

أولا:تمويل الأهداف الإنمائية

أ–عدم كفاية التمويل

يصعب تقدير التمويل الخارجي المطلوب لبلوغ الأهداف الإنمائية، لأن ذلك يتطلب الحصول على معلومات حول التكاليف التي تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر .وقدرت دراسات عدة وجوب زياد المساعدات الخارجية من 4 مليار دولار إلى 100 مليار دولار سنويا ،وهناك تقدير متحفظ للجنة سديو التابعة للأمم المتحدة يستشهد بها مراراً وتكراراً يدعو إلى زيادة 50 مليار دولار إضافيا في العام وهذا يتماشى مع دراسات(BM)، ويتطلب ذلك مضاعفة (APD) المقدمة حاليا وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تم بلوغ الهدف 0.7 في المائة أي حوالي 165 مليار دولار، فإنه يتم بلوغ الأهداف الإنمائية مع مطلع العام 2015. أما مع التدفقات الحالية حوالي 0.36 في المائة للعام 2010 فإنه من غير الممكن تمويل الفجوة من أجل الوصول إلى الأهداف[1] .

أ–تأثير الأزمة المالية العالمية(2008)

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية *والتي بدأت في اقتصاديات العالم المتقدم في شمال أمريكا وأوروبا سنة2008

إلى انخفاض مفاجئ في كل من نسبة وأسعار السلع المصدرة من العالم النامي بالإضافة إلى انخفاض في معدلات التجارة الخارجية والاستثمارات، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول النامية .وتشير التقديرات التي أصدرها (BM) إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ستضيف 50 مليون نسمة إلى عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2009 و64 مليون نسمة بنهاية عام 2010، بالمقارنة في حالة عدم حدوث سيناريو الأزمة الاقتصادية العالمية، بالذات في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أوفي شرق وجنوب آسيا .وعلاوة على هذا، فإن من المرجح أن يستمر تأثير هذه الأزمة، حيث أن معدلات الفقر ستكون أعلى قليلا في عام 2010 وما بعدها وحتى عام 2020، وذلك إذا استمر نمو الاقتصاد العالمي باضطراد كما كان قبل حدوث الأزمة المالية[2].

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أسعار السلع الأساسية والتمويل والاستثمار،مرجع سابق، ص148.

*واجه الاقتصاد العالمي في الفترة 2008 أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية الدولية وأثرت على البنوك والمؤسسات بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929 وتعود بداية الأزمة إلى أوت 2007 عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري، أو الرهون العقارية دون الممتازة حيث توسعت المؤسسات في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات ة يقدمون لك أفضل أسعار الفائدة دون الحاجة إلى أي ضمانات ولقد أقبل الأمريكيون أفرادا ومؤسسات على شراء العقارات بهدف السكن أوا لاستثمار طويل الأجل أو المضاربة واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة كبيرة والبنوك لم تكتفي بهذا بل لجأت إلى استخدام المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي التوسع في الإقراض ومن الطبيعي أن تقود هذه السهولة في التمويل إلى تزايد الطلب على العقارات وزيادة أسعارها وهذا ما حصل بالفعل إلى درجة ارتفاع الأسعار بدرجة ليس لها علاقة بالقيمة و لم يتمكن المالكون من دفع الفوائد نتيجة ارتفاعها مما أدى إلى عرض العقارات وانخفاض أسعارها وانتهت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عالمية.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الانمائية 2010، مرجع سابق، ص7.

ج- تقاعس الدول الغنية وراء التباطؤ نحو تحقيق الأهداف

يمكن أن نأخذ التمويل العسكري ومقارنته بمستويات المساعدات من أجل التأكيد على أن عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية ليس لعدم كفاية التمويل، بل لسبب عدم إدراج التمويل التنموي ضمن الأولويات عند وضع الميزانيات في الدول المتقدمة .حيث تشير الإحصائيات إلى أن مقابل كل دولار يستثمر في المساعدات الإنمائية تنفق 10 دولارات أخرى على الميزانيات العسكرية، فجميع دول السبعة G7 تزيد فيها نسبة الإنفاق العسكري إلى المساعدات عن 4/1 فيما ترتفع النسبة إلى 13/1 بالنسبة لبريطانيا و25/1 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهذه النسب تبدووكأنها غير حقيقية مقابل التمويل التنموي.فالميزانيات في الدول الغنية لا تعكس التزاما تنمويا اتجاه الدول الفقيرة فالتباين بين الميزانيات العسكري والتنموية يضع احتمال تحمل التكاليف احتمالا ضيقا فلوخصصت الزيادة البالغة 118 مليار دولار على الإنفاق العسكري بين سنتي 2000-2003 للمساعدات الإنمائية لكانت المساعدات اليوم تمثل 0.7 في المائة.لكن على الدول الغنية التي تبالغ في وضع الأرقام من أجل الإنفاق العسكري أن تضع في الحسبان مشكلة النزاعات وتهديد الأمن العالمي وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي الذي يكمن وراءه الفقر والتهميش في الدول الفقيرة [1].

ثانيا : التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية

مع اقتراب الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، أي بعد خمس سنوات، يبدو المشهد العالمي متباينا فيما يتعلق بما تم إحرازه من تقدم على الطريق. فمن المرجح أن يعجز كثير من البلدان عن تحقيق العديد من الأهداف في الموعد المحدد. ومن الأهمية ملاحظة أن الأهداف الشاملة تعتبر أكثر طموحا بالنسبة للبلدان الفقيرة، وأن نقاط البدء تختلف من بلد إلى أخر، وكذلك ظروف كل بلد. بعيدة تماما عن تحقيق أي هذه الأهداف. و الملحق رقم (3-2) يوضح نقطة الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجحة قبل 05 سنوات وهو يعتمد على تقرير الأهداف الإنمائية للعام 2010.

المطلب الثاني : المساعدات الإنمائية والحفاظ على الاستدامة البيئية

يتأثر فقراء العالم أكثر من غيرهم بالتدهور البيئي ونقص إمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة النظيفة بأسعار مقبولة .إن قضايا التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية هي قضايا محلية وعالمية في آن واحد، وتتطلب التعاون بين جميع البلدان .عن طريق تعزيز القدرات الوطنية لإدارة البيئة بأسلوب مستدام، وفي

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2005،مرجع سابق،ص94.

الوقت نفسه ضمان الحماية الكافية للفقراء، وذلك من خلال تحديد أفضل الممارسات ونشرها، وتوفير المشورة السياسية، وإقامة الشراكات الدولية والإقليمية وتعزيز دور المساعدات الإنمائية .

الفرع الأول : الدول المتقدمة المسؤولة عن مشكلة تغير المناخ

لا تزال الاحتياجات هائلة، مع تخطي عدد الجياع المليار شخص ومع وجود ذلك العدد الكبير في أوضاع الفقر والجوع، مازال تحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر الأولوية الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية. ولكن تغير المناخ يجعل ذلك التحدي أكثر تعقيدا، فالمشكلة أخذت فعلا في الظهور وهي تتجلى في ازدياد انحباس الأمطار، والفيضانات، وشدة العواصف، وموجات الحر مما يشكل عبئا على الأفراد والشركات والحكومات، كما يؤدي إلى إبعاد الموارد عن عملية التنمية .ومن شأن استمرار تغير المناخ بالمعدلات الراهنة أن يثير تحديات متزايدة الشدة أمام عملية التنمية في الدول الفقيرة.

تعتبر الدول الغنية والصناعية المسؤول الأول عن مشاكل تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض*. فمنذ الثورة الصناعية عملت البلدان الأوربية وأمريكا على استتراف الموارد الطبيعية فالبلدان العالية الدخل التي يبلغ عدد سكانها سدس مجموع سكان العالم مسؤولة عن إصدار انبعاثات تناهز ثلثي مجموع الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوي. في المقابل تبين دراسة أجرتها (OCDE) أن البلدان النامية يمكن أن تواجه نتيجة لإجراءات التخفيف خسائر في إجمالي الناتج المحلي أكبر بكثير مما تواجهه بلدان العالم الصناعية.

الفرع الثاني: دور المساعدات الإنمائية في مجال تغير المناخ

لا يمكن أن يحدث التعاون العالمي على النطاق اللازم إلا إذا كان على أساس اتفاق عالمي يعالج الاحتياجات والقيود التي تعاني منها البلدان النامية، وإلا إذا كان يمكنه الفصل بين المكان الذي يجري فيه تخفيض الانبعاثات وبين من يحمل عبء ذلك الجهد، وإلا إذا كان يخلق الأدوات المالية اللازمة لتشجيع وتسهيل عملية تخفيض الانبعاثات حتى في البلدان الغنية بالفحم الحجري والفقيرة بالدخل أوالتي أسهمت قليلا أو لم تسهم تاريخيا في تغير المناخ .ولا بد من أن يتأثر ما إذا كانت تلك البلدان ستغتنم فرصة السير في سبيل للتنمية أكثر قابلية للاستدامة تأثراً شديداً بالمساندة المالية والفنية التي يمكن أن تقدمها البلدان عالية الدخل .فبخلاف ذلك، تكاليف عملية التحول بالنسبة لها يمكن أن تكون أكبر مما يمكن تحمله.

ونظرا لانخفاض مساهمة البلدان النامية تاريخيا في تركزات الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وانخفاض استخدام الطاقة فيها بنسبة الفرد وارتفاع تعرضها لآثار تغير المناخ، فإنها تتوقع ترتيبا تعاونيا لتمويل تحولها إلى النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون على نحولا يضر بكل من قدرتها على الحصول على مصادر الطاقة، وأجندة نموها وجهودها في تحقيق التكيف، وذلك وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة المتمايزة لكل منها .وتفيد تقديرات الأمانة

العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بأنه بحلول العام 2030 يجب أن تكون التدفقات المالية إلى البلدان النامية تعادل 100 مليار دولار سنويا، منها ب 67 مليار دولار لأغراض أنشطة التكيف دون مزاحمة الموارد المقدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

الفرع الثالث: مؤتمر كوبنهاجن(7-18 ديسمبر 2009)

أنعقد المؤتمر لمدة حوالي أسبوعين (7-18 ديسمبر 2009) وتضمن الهدف الأساسي المعلن خفض ارتفاع معدل حرارة الأرض إلى درجتين مئويتين، بالإضافة إلى وضع آلية لمعاهدة ملزمة قانونيا لبروتوكول كيوتو، لكن الاتجاه كان نحو مساعدة الدول النامية والفقيرة، عن طريق ضخ كميات إضافية من المساعدات الإنمائية في مجال التغير البيئي وتحمل المخاطر البيئية حتى هذا الهدف كان مخيبا لآمال الدول النامية، حيث أن التعهدات بالتحويل كانت محتشمة جدا وانتهى المؤتمر بخلاف بين الدول على من المسؤول عن زيادة درجة حرارة الأرض وبالتالي من المسئول عن خفضها وكان الاتفاق في الأخير على ما يعرف باتفاق كوبنهاجن الذي اعتبره الكثيرين مجرد نص سياسي مبهم أو إعلان للنوايا فقط رغم الزخم الإعلامي الذي رافقه .

المبحث الثالث :المساعدات الإنمائية والقضاء على الفقر عبر العالم

خلال الثمانينات وجزء كبير من التسعينات وجه العديد من جهود التنمية التي كانت تبذلها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والبلدان المانحة الرئيسية (CAD) اعتقادا بأن، الأسواق هي التي تسير بالدول النامية نحو التنمية الاقتصادية المستدامة ذاتيا .وذلك في ظل سيادة بيئة ملائمة من سياسات اقتصادية صحيحة وحكم راشد . وكانت المساعدات الإنمائية تمنح لنشر سياسة التحرير والخصخصة، لكن هذه النظرة التقليدية للتنمية لم تثبت كفاءتها في القضاء على الفقر الذي بات يهدد معظم سكان المعمورة، خاصة الدول الفقيرة .

المطلب الأول : العلاقة بين المساعدات الإنمائية وأوراق إستراتيجية تخفيض الفقر

بدأت الاهتمامات حول قضية الفقر و وما نتج عنه من مشاكل اجتماعية من طرف المؤسسات الإنمائية التابعة للام المتحدة وكانت منظمة اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة أول المهتمين بموضوع الفقر في حين كانت مؤسستي بروتن وودز منهمكة في إدارة أزمة المديونية في البلدان النامية خلال عقد التنمية الضائع في الثمانينات، وبعيدة عن فلسفة تقليص الفقر . وفي العام 1995 انعقد مؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية الذي أعطى هذه الفلسفة أهمية بالغة وبعدها بعام تم اعتماد العام 1996 سنة للقضاء عل ى الفقر، وبعد فشل سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي أصبح التوجه خاصة من طرف (BM) الذي غير فلسفته كما ذكرنا سابقا ليصبح القضاء على الفقر أولوية توجهاته، وبالفعل فقد صدر تقرير العام 2001/2000 تحت عنوان شن هجوم على الفقر، تم من خلاله التحسيس بخطورة تفاقم مشكلة الفقر الذي أصبح متعدد الأبعاد فقد تعدى البعد المادي إلى أبعاد سيكولوجية بالدرجة الأولى لفقر الحريات والتهميش وعدم التمكين والقدرة على تحقيق الذات.

الفرع الأول: ماهية أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر

منذ قيام (BM) بتجديد التزامه بتقليص الفقر في تسعينات القرن العشرين حاولت غالبية إن لم تكن جميع دول العالم النامي تطبيق برامج تقليص الفقر بمساعدة مؤسستي بروتن وودز وهيئات الأمم المتحدة للتنمية وذلك بمشاركة منظمات المجتمع المدني. وتعبر سياسات تقليص الفقر عن مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية التي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص معدلات الفقر والمديونية الخارجية خلال مدى زمني محدد يبدأ من ثلاث سنوات فأكثر، بالتركيز على كفاءة استخدام الموارد المتاحة المحلية والأجنبية على حد سواء . وتؤسس تلك السياسات على دعائم ثلاث رئيسية تتمثل في:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع شامل ومستدام يعمل على رفع مستوى وكفاءة التشغيل؛
- تفعيل سياسات التنمية البشرية بإتاحة الخدمات الأساسية ولاسيما الطبية والتعليمية منها؛

- تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية باستهداف الفئات الأكثر احتياجا.

تعد لجان تقييم الفقر التي ابتكرها (BM) في تسعينات القرن العشرين، البداية الحقيقية لسياسات تخفيض الفقر في إطار البنك ؛ حيث قامت بدراسة أوضاع الإدارة الاقتصادية والإصلاحات القطاعية ونظم الرعاية الاجتماعية في الدول النامية، ثم اكتسبت مصداقيتها وخبرتها العملية بحلول منتصف التسعينات وذلك بالتطبيق على 25 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

تهدف (DSRP) إلى قياس الفقر في البلد وتحديد أهداف تخفيف الفقر وخلق برامج إنفاق وبرامج سياسة للوصول إلى هذه الأهداف .وفقا للصندوق والبنك، يجب أن تضمن أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية لبلد ما متسقة مع أهداف تخفيض الفقر والتنمية الاجتماعية .ويفترض بالدول أن تكتب أوراق جديدة لإستراتيجية تخفيض الفقر كل ثلاث سنوات، غير أنها تستطيع إدخال تعديلات على أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر الخاصة بها كل سنة باستخدام" تقرير مدى التقدم السنوي."

الفرع الثاني: الارتباط بين أوراق إستراتيجية الحد من الفقر والمساعدات الإنمائية

بدأ (BM) و(FMI) باستخدام (DSRP) في 1999 لإدارة القروض التي يقدمانها للدول الفقيرة، ويقتضيان الآن تقديمها لأي دولة مؤهلة للحصول على إعفاء من دين بموجب مبادرة (PPTE) أو للحصول على قروض جديدة بامتيازات وبحلول عام 2008 ، أعدت 67 دولة (DSRP) وفقا للبنك الدولي، نسق عدد متزايد من الدول المانحة برامجها مع (DSRP) ، مما يعني أن تطبيقها أحد العوامل المهمة المحددة لأولويات المساعدات الثنائية. كما الإقليمية.

تصرح هذه المؤسسات الدولية المانحة بأن" إجماع واشنطن "لسياسات التكيف الهيكلي للثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم قد أصبح غير صالح لحل مشاكل العام الثالث، غير أنها تستمر في فرض العديد من عناصر برامج التكيّف الهيكلي على الدول النامية من خلال الشروط التي تفرضها على المساعدات .حيث يُطلب من الدول التي تتلقى قروضا ومنحا وحتى إعفاءا من دين أو مساعدات من أجل التجارة أن تنفذ شروطا محددة للسياسة الاقتصادية، مثل خصخصة المشاريع العامة أو تحرير التجارة، بهدف الحصول على المساعدات من المؤسسات المالية.وزيادة الفقر خلال الفترة التي طبقت فيها برامج توأم بروتن وودز اكبر دليل على ذلك.

وعلى الرغم من تركيز المؤسسات المالية الدولية على مشاركة المجتمع المدني وملكية الدولة لعملية إعداد (DSRP)، إلا أن سياسات التكييف الهيكلي التقليدية لتلك المؤسسات ما تزال تهيمن على الكثير منها.

المطلب الثاني:ظهور الدول الأكثر فقرا

أكثر من عشرين سنة مضت على بدء المؤسسات المالية الدولية في تنفيذ برامج التكييف الهيكلي و لم يشهد الفقراء سوى تقدما طفيفاً وفي الحقيقة، تدل حالات عديدة على أنه ربما تكون سياسات هذه المؤسسات قد ألحقت أذى أكبر من النفع الذي حققته.

الفرع الأول : تزايد نسبة الفقر عبر العالم

حسب البنك الدولي فإن عدد الفقراء الذين يقل دخل الفرد منهم عن دولارين يوميا (قد ازداد في كافة المناطق باستثناء منطقة شرق آسيا والباسيفيك ويوجد لدى معظم الأسر الفقيرة شخص واحد على الأقل يحصل على أجر .ولكن الأجور الزهيدة وخاصة للعاملات هي السبب الرئيسي للفقر .وفي الدول الإفريقية الفقيرة، تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع أقل من دولار واحد لليوم خلال أكثر من عقدين من التكييف الهيكلي و المساعدات.

الجدول رقم(3-4) :تطور الفقر في العالم حسب المناطق الجغرافية للفترة(1990-2015)

	السكان الذين يعيشون بأقل من 1 دولار(بالمليون)			السكان الذين يعيشون بأقل من 2 دولار(بالمليون)		
المنطقة/السنوات	1990	1999	*2015	1990	1999	*2015
شرق آسيا والمحيط الهادي	425	260	59	1084	849	284
باستثناء الصين	92	46	6	285	236	93
أوربا واسيا الوسطى	7	17	4	44	91	42
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	74	77	60	167	168	146
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	6	7	6	59	87	65
جنوب آسيا	495	490	179	976	1098	1098
أفريقيا جنوب الصحراء	242	300	345	388	484	597
المجموع	1276	1151	753	2718	2777	2230
المجموع باستثناء الصين	916	936	700	1919	2164	2040

Sourse :Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , Les Nouvelles Strategie Internationales De Lutte Contre La Pauvreté, 2e édition,economica,paris,p30.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ أن هناك تفاوتا بين مناطق العالم فيما يخص انتشار الفقر، وأكثر المناطق تضررا هي إفريقيا جنوب الصحراء، وكمتوسط عالمي فإن الفقر في تزايد مع حلول العام 2015 وهو العام الذب من المفترض أن يكون العالم قد خفض نسبة الجوع إلى النصف كهدف أول.

الفرع الثاني : تنامي الدول الأكثر فقرا في العالم

اعترفت الأمم المتحدة أولا بالدول الأكثر فقرا أو ما يغرف أيضا بالدول الأكثر فقرا (PMA) في أواخر الستينات كمجموعة ضعيفة في المجتمع الدولي حيث تحتاج إلى اهتمام تنموي خاص. وشملت إستراتيجية التنمية الدولية لعقد التنمية الثاني التابع للأمم المتحدة للسبعينات 1970إجراءات خاصة لصالح الدول الأكثر فقرا. وفي عام 1971، حددت الأمم المتحدة 24 دولة أكثر فقرا بناءا على الإنتاج المحلي العام ومعدل تعليم الكبار. ومنذ ذلك، تم عقد أربع مؤتمرات للأمم المتحدة حول الدول الأكثر فقرا إلى غاية الآن مع برامج عمل محددة على التوالي؛ لكنه تحقق تقدم بسيط في التنمية الحقيقية واستئصال الفقر في تلك الدول .واليوم تزايد عدد الدول الأكثر فقرا إلى 48 منها 33 في إفريقيا، و14 في أسيا، ودولة واحدة من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتكافح هذه الدول ضد المشاكل البنيوية المزمنة في اقتصادياتها والتنمية والموارد البشرية.

بعد ظهور هذه الفئة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، وقع على عاتق الجماعة الدولية وضع تعريف لها كخطوة لازمة وفورية ، ثم بعد ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لإخراجها من الوضعية السيئة التي تتخبط فيها ،لكن لم يكن ذلك سهلا لما واجه ته المناقشات من اقتراحات متضادة، وما فرضته مصالح ا لبلدان المتناقضة وكان فعلا تحديا للجماعة الدولية ككل.

عرفت هذه الفئة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1971 على أساس الاقتراحات المقدمة من طرف لجنة التخطيط والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي في اللائحة لـ 18 نوفمبر 1971 عن طريق قائمة تضم 24 دولة بناءا على عدة خصائص لقلة النمو مثل الدخل الضعيف، إنتاجية ضعيفة، صناعة ضعيفة، ضعف المنشآت الإدارية والثقافية.... وارتكزت في ذلك على مايلي[1] :

- المنتوج الداخلي الفردي يساوي أو يقل عن الـ 100 دولار؛
- نسبة الصناعة في المنتوج الداخلي الإجمالي الخام يساوي أو يقل عن10 في المائة؛
- نسبة التعليم للسكان الذين لا تقل أعمارهم عن 15 سنة لا تتجاوز 20 في المائة؛

[1] وماحنوس فاطمة، مفهوم الدول الأكثر فقرا في العلاقات الاقتصادية الدولية،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة بن عكنون ، الجزائر،2005-2006،ص53.

إن هذه المعايير مبنية على إحصائيات روعي فيها هامش الخطأ، خاصة فيما يتعلق ب نقص تأهيل السكان بناءا على قائمة تضم 24 دولة بحجم سكاني إجمالي تقدر ب 142 مليون نسمة وكانت إفريقيا هي القارة الأكثر فقرا، أما آخر تصنيف (2010) يعتبر الدول الأكثر فقرا على أنها البلدان ذات المؤشرات المتدنية للنماء الاجتماعي الاقتصادي وفق منظمة الأمم المتحدة، وأدنى ترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية في العالم. يتم تصنيف بلد ضمن هذه الفئة إذا حقق ثلاثة معايير[1]:

- انخفاض الدخل (متوسط الدخل القومي الإجمالي خلال ثلاث سنوات أقل من 900 دولارا في السنة؛ ويجب أن يتجاوز 1086 دولارا في السنة لحذف البلد من القائمة؛
- ضعف الموارد البشرية بناءا على مؤشرات التغذية والتعليم والأمية بين البالغين؛
- سرعة التأثر الاقتصادي (عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتصدير السلع والخدمات...، نسبة السكان المهجرين بالكوارث الطبيعية).

يضاف بلد إلى القائمة إذا حقق المعايير الثلاثة معا، ويتم حذفه منها إذا تجاوز الحد الأدنى لمعيارين اثنين خلال تقييمين متتاليين، علما أن التقييمات تجرى مرة في ثلاث سنوات. كما أن هناك حد لعدد السكان، حيث يجب ألا يتجاوز 75 مليونا. كما زاد عدد الدول الأكثر فقرا من 24 بلد العام 1971 إلى 39 بلد في العام 2001 إلى 48 العام 2011 تشكل 10 في المائة من سكان العالم وحسب الأمم المتحدة فان هناك 16 دولة مرشحة لأن تكون ضمن هذه الفئة في المستقبل القريب.

الجدول رقم(3-5): الدول الأكثر فقرا في العالم العام 2011

إفريقيا	أسيا	أمريكا اللاتينية	أوقانيسا
ليبيريا، مدغشقر، النيجر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، رواندا، بوركينافاسو، جزر القمر ايريتيريا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، مالي، موزامبيق، سيراليون، تنزانيا، بنين، بورندي إثيوبيا، مالاوي، موريطانيا، السينيغال، سان تومي وبرانسيبي، زامبيا، انغولا، لوسوتو، جيبوتي ،تشاد، توغو، أوغندا، الصومال، السودان	أفغنستان، لاوس،نيبال، بنغلادبش،ميانمار،بوتان، اليمن، تيمور الشرقية،كمبوديا	هاييتي	جزر سليمان، سامو، فانواتو، كيريباس

المصدر: موقع برنامج الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

ملاحظة:خرجت من المجموعة البلدان التالية:بستوانا (1994)،الرأس الأخضر (2007)، المالديف (2011/01/01).

[1] CNUCED, rapport 2010 sur les pays les moins avancés,(vers une nouvelle architecture internationale du developpement pour les PMA),2010,p3.

الفرع الثالث:برامج عمل الأمم المتحدة المخصصة للبلدان الأكثر فقرا

تم عقد ثلاث مؤتمرات للأمم المتحدة حول الدول الأكثر فقرا في العقود الثلاثة الماضية مع برامج عمل محددة على التوالي؛ لكنه تحقق تقدم بسيط في التنمية الحقيقية واستئصال الفقر في تلك الدول

أولا:برنامج عمل المؤتمر الأول للثمانينات(1981–1990)

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأكثر البلدان فقرا في عام 1981 في باريس. وفي ذلك المؤتمر، اعتمد المجتمع الدولي بالإجماع برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح هذه الدول، الذي اشتمل على مبادئ توجيهية للإجراءات المحلية التي ينبغي أن تتخذها أكثر البلدان فقرا، وتقرر إكمال هذه الإجراءات بتدابير دعم دولية. ولكن رغم الإصلاحات الكبيرة التي بدأتها في مجال السياسات العامة بلدان كثيرة بهدف إحداث تحول هيكلي في اقتصادياتها الداخلية، ورغم التدابير الداعمة التي اتخذها عدد من المانحين في مجالات من قبيل المساعدات الإنمائية، والديون، والتجارة، فقد ساءت الحالة الاقتصادية لهذه البلدان ككل في أثناء الثمانينات.

ثانيا: برنامج عمل المؤتمر الثاني للتسعينيات(1991–2000)

عقد هذا المؤتمر في باريس في الفترة من 3 إلى 14 سبتمبر 1990. واضطلع المؤتمر باستعراض التقدم الاجتماعي الاقتصادي الذي أحرز في أكثر البلدان فقرا في أثناء فترة الثمانينات، وكذلك التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بتدابير الدعم الدولية في أثناء ذلك العقد؛ كما اضطلع المؤتمر بصياغة سياسات وتدابير وطنية ودولية للإسراع بخطى العملية الإنمائية في فترة التسعينات. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من فترة الثمانينات، تمكن المؤتمر من الاتفاق على الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية لهذه البلدان لفترة التسعينات. ووردت النتائج التي خلص إليها المؤتمر في إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أكثر البلدان فقرا في فترة التسعينات. وفي هاتين الوثيقتين، التزم المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة، تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والشراكات المعززة من أجل وضع حد للتدهور الذي طرأ على الحالة الاجتماعية و الاقتصادية، وعكس مساره وتنشيط النمو والتنمية فيها.

ثالثا: برنامج عمل المؤتمر الثالث (2001–2010)

ا–أهداف البرنامج:

حدد برنامج عمل بروكسل سبعة التزامات محددة ، تهدف إلى الترويج للنمو الاقتصادي المستدام و إدماج البلدان الأكثر فقرا في الاقتصاد العالمي. وتم التركيز غلى القضاء على الفقر و المساواة بين الجنسين و العمالة و الحكم

بناء القدرات و التنمية المستدامة و التحدي الأكبر هو التزام كل شركاء التنمية بالتزاماته اتجاه تنفي هذا البرنـــامج .كما اكد برنامج عمل بروكسل على عدم نجاعة البرنامجين السابقين، حيث أن أهدافهما لم تنجز بصورة أساسية و الدليل هو بقاء البلدان الأكثر فقرا مهمشة ومعرضة لقائمة من نقاط الضعف التي تقوض جهـــود التنميـــة أمـــا بالنسبة للالتزامات التي جاء بها البرنامج فتتمثل في[1]:

- الالتزام الأول: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس.
- الالتزام الثاني:الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي .
- الالتزام الثالث :بناء القدرات البشرية والمؤسسية .
- الالتزام الرابع :بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا . .
- الالتزام الخامس :تعزيز دور التجارة في التنمية .
- الالتزام السادس :الحد من الضعف وحماية البيئة .
- الالتزام السابع :تعبئة الموارد المالية.

ب-المساعدات الإنمائية في برنامج عمل بروكسل

أعطى البرنامج الثالث من أجل الدول الأكثر فقرا اهتماما كبيرا لزيادة المساعدات الانمائية باعتبارها مورد مـــالي هام لتحقيق التزامات البرنامج وإرشادها إلى كيفية استعمالها بواسطة أنظمة رقابة فعالة للقطاع العـــام.و بالمقابـــل تضاعفت البلدان التي تخصصت نسبة مساعدة 0.20 في المائة، و تبقى البلدان التي لم تصل نسبة 0.15 في المائـــة تسعى لبلوغها.

[1] الأمم المتحدة،المجلس الاقتصادية و الإجتماعي،تنفيذ برنامج العمل لصالح اقل البلدان نموا،جنيف،2003،ص2.

خلاصة الفصل الثالث

إذن تعتمد فعالية المساعدات الإنمائية على مجموعة من عوامل مختلفة تتعلق بتدفقات المساعدات الإنمائية وتخصيصها سواء من حيث التوزيع الجغرافي أو القطاعي أو حسب دخل الفرد في البلد المتلقي، إضافة إلى ما تم إدراجه في الفصل السابق حول الدوافع غير المعلنة للمساعدات وبالرغم من أن إعلان باريس يعتبر خطوة مهمة في هذا المجال باعتباره خارطة الطريق للوصول إلى تحقيق الاستفادة العظمى من هذه الموارد باعتباره يركز على حوكمة المساعدات عن طريق المواءمة والملكية والمشاركة والتنسيق... والتي تعتبر كترشيد لاستخدام المساعدات، إلا أن المسار نحو تطبيق ما جاء به هذا الإعلان مازال دون المستوى المطلوب أو ما تعهدت به البلدان المانحة أو الشريكة.

بالرغم من أن تخفيف أعباء الديون ووتقديم المساعدات من أجل التجارة بواسطة مجموعة من المبادرات الدولية والإقليمية تخفض من التكاليف في البلدان الفقيرة وتساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي بات أمرا ضروريا لهذه البلدان غير اعتمادها كجزء من (APD) يضعف دورها وفعاليتها، بالإضافة إلى كثرة التحديات الجديدة وتناقضها في بعض الأحيان مع بروز قضايا جديدة مع نهاية القرن العشرين مثل توفير السلع الأساسية وقضايا تغير المناخ والتلوث التي أيضا تمويلها جزء من (APD).ومع اعتماد الأهداف الإنمائية كغاية زمنية يجب تحقيقها مع المطلع العام 2015 ومع زيادة مسؤولية المجتمع الدولي إزاء تحقيقها يجعل تمويلها يأخذ الاهتمام الأكبر، كل هذه القضايا ورغم أهميتها البالغة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة قد يحدث تشوهات فعالية المساعدات الإنمائية التي جاءت أساسا لتحقيق النمو.

ولا تزال الاستراتيجيات الدولية والإقليمية من أجل القضاء على الفقر في الدول الأكثر سواء من طرف المؤسسات الدولية والمتمثلة في (FMI) و(BM) أو المؤسسات الإقليمية إيجاد الحلول المناسبة للتخلص من مصيدة الفقر والدليل هو الارتفاع في مستوى الفقر بأبعاده المادية والسيكولوجية خاصة في الدول الأكثر فقرا التي أصبح عددها 48 دولة أغلبها في أفقر قارة وهي القارة الإفريقية.

الفصل الرابع: دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

تشكل التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا أو ما يعرف أيضا بالدول الإفريقية الأقل نموا (PAMA) في العالم تحديا كبيرا، فعلى الرغم من حصول جميع هذه الدول على استقلالها السياسي منذ أكثر من خمسة عقود، إلاّ أن مسيرة التنمية بها تبقى معطلة ولا تزال تصطدم بالعديد من العقبات التي تحول دون خروجه هذه الدول من الدائرة المفرغة للفقر، تتمثل أهم تلك التحديات في ارتفاع معدلات الفقر البشري بمختلف أبعاده حيث تعاني دول المجموعة من انخفاض الدخل وانتشار الجوع و انخفاض مؤشرات التنمية البشرية , وارتفاع الوفيات، ناهيك عن التدهور البيئي رغم ما تزخر به هذه الدول من موارد ناضبة و متجددة.

بعد عدة عقود كانت فيها دول مجموعة (PAMA) أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف والصناديق العالمية والمؤسسات الدولية والبنوك الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية، بقيت (PAMA) الدول الوحيدة التي لم تظهر عليها علامات التقدم، رغم الرفاه العالمي التي استفادت منه جميع مناطق العالم ولو بنسب متفاوتة، لقد أصبح الوضع في هذه البلدان ينذر بالخطر بالرغم تحرك المجتمع الدولي من أجل إقامة شراكة عالمية من أجل(PAMA)، وذلك بزيادة تدفقات المساعدات إلى هذه الدول من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، رغم ذلك بقيت متخلفة عن الركب العالمي فهي لم تصل بعد إلى نصف الطريق فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية.

المبحث الأول: أزمة التنمية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

بعد الحرب العالمية الثانية كانت معظم الدول المصنفة فيما بعد ضمن (PAMA) *أو المعروفة بالدول الأكثر فقرا قد تحررت من السيطرة الاستعمارية، لكنها ورثت منه، مؤسسات هشة واقتصاديات ضعيف وتبعية تامة وانعدام للتعليم والصحة...، عمدت هذه الدول إلى تحقيق التنمية والتخلص من براثن الفقر الذي بات سمة بلدان المجموعة التي كان عددها في تزايد مستمر حتى وصل إلى 48 دولة العام 2011 .رغم جهود المجتمع الدولي لمساعدة هذه المجموعة على التخلص من الحلقة المفرغة للفقر.

المطلب الأول : تحديات التنمية بالدول الإفريقية الأكثر فقرا

تشمل البلدان الأكثر فقرا أو الأقل نموا حسب آخر تصنيف(2011) على 48 دولة منها 33 في (PAMA) و14 في آسيا بالإضافة إلى هاييتي (أنظر الملحق رقم (4-1)).

سنقوم في دراستنا بدراسة الدول الإفريقية التي تنتمي إلى الدول الأكثر فقرا والتي سنرمز لها بالرمز (PAMA) في العالم لسببين اثنين يتمثلان في:

- السبب الأول في أن هناك سمات مرتبطة أكثر بين هذه الدول نظرا للاعتبارات الجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية؛
- السبب الثاني هو أن مجموعة هذه الدول بالتحديد كانت أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تتمثل البلدان الإفريقية الأكثر فقرا في العالم الثلاثة والثلاثين محل الدراسة في :

ليبيريا، مدغشقر، النيجر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، رواندا، بوركينافاسو، جزر القمر، ايريتيريا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، مالي، موزامبيق، سيراليون، تترانيا، بنين، بورندي إثيوبيا، مالاوي، موريطانيا، السينيغال، سان تومي وبرانسيبي، زامبيا، أنغولا، لوسوتو، جيبوتي، تشاد، توغو، أوغندا، الصومال، السودان*.

*الدول الإفريقية الاكثر فقرا معروفة أيضا بالدول الإفريقية الأقل نموا (PAMA).

*بالنسبة للسودان فقد تم تقسيمها إلى دولتين نتيجة الصراعات، السودان عاصمتها الخرطوم و جنوب السودان و عاصمتها بوجا و ذلك في 2011/07/09 ، غير أننا سنستعمل الإحصائيات الخاصة بدول السودان قبل الانقسام.

حيث تتخبط هذه الدول منذ عقود عدة في مشاكل سياسية وعرقية واقتصادية معقدة أدت لاندلاع حروب أهلية وإقليمية، أعاقت نمو القارة الإفريقية وأبعدتها عن الركب العالمي في ظل غياب بوادر تنموية فعلية تعتمد على الثروات البشرية والطبيعية الذاتية وهذا ما جعلها تتصدر قائمة (PMA).

الفرع الأول: الخصائص السياسية

لعل تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين (1884-1885)، يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي بدأت فيه مرحلة من الاستعمار ونهب الثروات وتهميش للقارة .

أولا : حقبة الاستعمار وما خلفته من تدهور

كان الاستعمار في (PAMA) أكبر عقبة في سبيل تطوير الشعوب، ففي ظل الحكم الاستعماري وجد عوامل مثبطة للتطور والبناء الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي ونوجز أهم هذه المثبطات في [1]:

- في ظل الحكم الاستعماري، نجد أن العناية بالتعليم والصحة والتدريب الفني والتطور التكنولوجي وتطوير المجتمع الإفريقي قليلة لا تكاد تذكر؛
- تقسيم الدول الإفريقية واستخدام أقاليمها كمصادر للمواد الخام لإمداد القوى الاقتصادية، (ارجع إلى نظرية المركز والأطراف في الفصل الأول)، لم يسمح بوضع خطة للتطور على المستوى الوطني أو الإقليمي، وبدلا من ذلك فان التقسيمات الاستعمارية قد أدت إلى معالجة كل إقليم بمعزل عن الأقاليم الأخرى مما جعلها تتصدر قائمة الدول الأكثر فقرا في العالم مع أول تصنيف العام 1971 وهي في تزايد مستمر منذ ذلك الوقت.
- بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية والثقافية (ارجع إلى نظرية التبعية في الفصل الأول)، التي جعلت من الدول الإفريقية بعد الاستقلال مستقبلا لكل ما يأتي من الغرب سواء نماذج تنموية أو أفكار ثقافية أو مواد استهلاكية، وبقائه دائما كممون للمركز المتقدم بالمواد الخام.

إذن يمكننا أن نلحظ أن التجمع الجغرافي للدول الأكثر فقرا في القارة الإفريقية و بالضبط في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يدل على وجود بعض الأسباب الجذرية المشتركة التي تتفاعل مع العوامل المحركة الخاصة بكل بلد التي مهدت الطريق لهشاشة مؤسسات الدولة.حيث ساهم تكوين الدول الاستعمارية في إدخال بعض السمات المؤسسية التي لا تزال ماثلة في هياكل الدولة السائدة الآن .ولم يؤد الحصول على الاستقلال السياسي ولا مرور عقود عليه إلى إحداث تغيير ملحوظ في التطور شديد التبعية للدول المستعمرة بالنسبة لـ (PAMA).

[1] جيمس دفي،روبرت مانزر، إفريقيا تتكلم،ترجمة عبد الرحمان صالح،مراجعة ابراهيم حمد،الدار القومية،مصر،ص15.

ثانيا:الصراعات العرقية والدينية

من الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، و لم تعترف بالمصالح الإفريقية، وعليه فان الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة ؛ وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من الدول خاصة (PAMA).

وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، أكدت على مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار، إلا أن القارة الإفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة لعل من أبرزها ما يحدث في :اريتريا ، السنغال، السودان، انغولا...

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري، نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية، سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب،كما شجع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى التأكيد على الاختلافات بين الجماعات العرقية خاصة في مجال استغلال تعدد الديانات (أنظر الملحق رقم(4-2))كمدخل لسياسة فرق تسد، و لم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.كما لازالت تعاني العديد من البلدان الإفريقية في الوقت الراهن من الصراعات العنيفة، في حين أن البعض الآخر خرج لتوه من ذلك. وتتمثل مظاهر الصراعات في (PAMA)فيما يلي[1]:

- الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي خلف أكثر من خمس ملايين شخص إلى غاية الآن ؛
- في تشاد، أدى الاقتتال العنيف بين المتمردين والقوات الحكومية في العاصمة التشادية إلى مقتل المئات في أفريل 2008؛
- في السودان أدى النزاع في دارفور إلى مقتل حوالي مائتي ألف في الفترة الممتدة مابين 1997-2002، وانقسمت السودان إلى دولتين العام2011.
- تشير الإحصائيات إلى أن بين عامي 1990 و2005، مثلت (PAMA) ما يقرب من نصف الوفيات، في حالات الصراع حتى الآن فأكثر الناس يموتون من الجوع أو المرض، سوء التغذية وانهيار النظام الصحي،

[1] African Bank , conflict resolution , peace and reconstruction in africa , african development report2008/2009, Oxford University Press, New York,2008,p xi.

بالإضافة إلى ما يخلفه الصراع من خسارة في الاقتصاد، وتدمير البنية التحتية، وانعدام لحقوق الإنسان، وهـــروب رأس المال الأجنبي وانخفاض المساعدات الدولية ...

ويبدو أن المستقبل المرئي للمنطقة يسير في اتجاه الصراع والعنف السياسي وفي ظل هذه الأوضاع المتردية التي تعيشها القارة اليوم فان العنف السياسي يزداد يوما بعد يوم ولعل زيادة عدد اللاجئين دليل علـــى ذلـــك. الجدول التالي يمثل نسبة الصراعات في والوفيات الناجمة عنها .

الجدول رقم (4-1):نسبة الصراعات في (PAMA) والوفيات الناجمة عنها

السنة	نسبة الصراعات في (PAMA)(%)	نسبة الوفيات الناتجة عن الصراعات في (PAMA)(%)
1970	31	5
1975	27	16
1980	30	24
1985	29	28
1986	29	28
1987	29	30
1988	28	30
1989	26	52
1990	29	62
1995	31	26
2000	46	69

Source : African Bank , conflict resolution, peace and reconstruction in africa , african development report 2008/2009, Oxford University Press, New York,2008, p96-97.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة الصراعات في الدول الإفريقية الفقيرة منذ العـــام 1970، حيـــث كانت النسبة تبلغ 31% مع نسبة وفيات 5% إلى أن أصبحت تمثل46% مع زيادة نسبة الوفيات الناتجة عن تلك الصراعات إلى 69% ، في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية و المتقدمة تقيم التكاملات الاقتصادية.

ثالثا : الفساد وغياب الحكم الراشد

ويشمل نوعين من الفساد تتمثل في:

أ- فساد الأنظمة الحاكمة

زرعت القوى الاستعمارية الأوروبية هياكل مؤسسية كانت دخيلة على السياق المحلي لـــــــ (PAMA)، كما كان تطور مؤسسات الدولة في زمن ما قبل الاستعمار يسير بشكل مختلف عما كان في أوروبا، فلم تنبثــق الدول المستعمرة عن عملية ممتدة عبر الزمن تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية وتسوية الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع. وبدلا من ذلك، فقد تم فرضها من الخارج بفعــل القــوة العســكرية للبلــدان الأوروبية .

لجأت الــ(PAMA) ما بعد الفترة الاستعمارية إلى فرض الإيديولوجية التنموية التي تقــوم علــى تــرابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولاسيما سياسات القمع والإكراه المادي، لقد كان واضحا أن التنمية هي مجرد تبرير لسلطة الحزب الواحد، وعليه فان أغلبية الشعب ممــن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني قــد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، والنتيجة كانت انتشار الفساد في (PAMA) بشكل كبير، هذا ما يزيد من تقويض عملية التنمية ويعيــق الاســتخدام الأمثــل للموارد سواء المحلية أو الخارجية . (انظر الملحق رقم(4-3))

ب- الفساد الناعم

يشير التقرير المعنون "مؤشرات التنمية في إفريقيا 2010" وهو تقرير صادر عن البنك الدولي، أن الفســاد الناعم أي إخفاق الموظفين العموميين في توريد السلع أو الخدمات التي دفعت الحكومات وفي جميع المجالات* ثمنها يعتبر شائعا ومنتشرا في جميع أنحاء الدول الإفريقية الأكثر فقرا، كما أن له تأثيرا غير متناســب علــى الفقــراء، وعواقب طويلة المدى على عملية التنمية.

ويشير نفس التقرير إلى أن معظم الدراسات المعنية بالفساد تركز على تقــديم الرشــاوى الماليــة إلى ذوي المناصب السياسية النافذة، أو حصول الموظفين العموميين على عمولات غير قانونية. لكن التقرير يركز بدلاً مــن ذلك على الطريقة التي يؤدي الفساد الناعم من خلالها إلى زيادة التوقعات السلبية المرتبطة بأنظمة تقديم الخدمات، فهو يلحق ضررا بالغا خاصة بالفقراء الأكثر ضعفا، ممن يعتمدون أكثر من غيرهم علــى الخــدمات الحكوميــة والأنظمة العامة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

*المجالات هنا يقصد بها المجالات المادية كالإنتاج ، أو المجالات الاجتماعية كالصحة و التعليم...

كما يورد التقرير نفسه بيانات وبحوثا حول ممارسات الفساد الناعم في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة. ويشمل ذلك على سبيل المثال[1]:

- كشفت دراسة أن نسبة المغذيات في 43 في المائة من الأسمدة التي تم بيعها في بلدان غرب إفريقيا الفقيرة، في تسعينيات القرن العشرين والتي جرى تحليلها، كانت أدنى من المستوى المتوقع، نتيجة لضعف الضوابط المطبقة على مستوى المنتجين وتجار الجملة، مما يعني أنها كانت عديمة الفعالية .
- إن أحد أكثر الجوانب المدمرة للفساد الناعم يكمن في الآثار التي قد تنجم عنه في المدى الطويل. فالطفل الذي يحرم من التربية والتعليم وعلى السلوك القويم بسبب تغيب المعلمين، سيعاني في مرحلة النضج من ضعف مهاراته الإدراكية ومستوى تحصيله العلمي. كما أن عدم توافر الأدوية والأطباء يعني بدوره وقوع حالات وفاة غير مرغوبة بسبب الإصابة بالأمراض. و الجدول التالي يبين ارتفاع نسبة الفساد الناعم في بعض دول (PAMA).

الجدول رقم(4–2): انتشار الفساد الناعم في قطاع التعليم لعدد من (PAMA)

البلد	نسبة تغيب المعلمين(%)	عدد أيام التغيب في الشهر(يوم)
أوغندا (2003)	27	
زامبيا (2007)	20	
بوركينافاسو(1995-1998)		2.2
مدغشقر (1995-1998)		2.5
السينيغال (1995-1998)		4.7

Source : Banque mondiale, Indicateurs du développement en Afrique 2010,(La corruption discrète entrave les efforts de développement de l'Afrique), Washington,2010,p8.

الفرع الثاني : الخصائص الاقتصادية

تتميز (PAMA) بجملة من الخصائص الاقتصادية المشتركة التي تعرقل التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو واستثمار مرتفعة وتشتمل جملة هذه الخصائص على:

[1] Banque mondiale, Indicateurs du développement en Afrique 2010, La corruption discrète entrave les efforts de développement de l'Afrique, Washington, 2010, p2-8, (date de visite :22/02/2011). site d'internet :http://siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/english_essay_adi2010.pdf

أولا: العجز عن تعبئة الموارد المحلية والاعتماد على الموارد الخارجية

تعجز البلدان الفقيرة عن تعبئة الموارد المحلية وتحقيق إيرادات مالية كبيرة من الضرائب. ونادراً ما تشكل الإيرادات الحكومية، باستثناء المنح، لـ (PAMA) أكثر من 20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي .

ويمكن إرجاع تدني الإيرادات في (PAMA) إلى توجهها نحو الخارج، أو علاقاتها السياسية والاقتصادية خارج البلاد. فقد كانت هذه البلدان على مر التاريخ وبالأخص في عهد الاستعمار، تعتمد على المصادر الخارجية للدخل. وبالنسبة لأغلب (PAMA) ، تشكل المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن التكوين يختلف كثيرا حتى فيما بين البلدان وتمثل المساعدات الإنمائية العائد الرئيسي لمعظم هذه البلدان. إذ نجد أن نصيب بلدان مثل بوروندي وجمهورية الكونغو إريتريا وغينيا-بيساو وليبيريا وسيراليون من المساعدات يفوق ناتجها المحلي الإجمالي ويقارب أو يفوق إيراداتها الحكومية . وتلعب التحويلات المالية دورا حاسما خاصة في ليبيريا وتوغو .وبالنسبة لدول أخرى، مثل غينيا الاستوائية وغامبيا وتشاد وموريتانيا وسان تومي وبرينسيبي والسودان، تتولد الإيرادات الخارجية من تصدير أنواع قليلة من الموارد الطبيعية، كالنفط والمعادن ومن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الموارد نفسها[1].

وقد تتسبب هذه المصادر الخارجية في إضعاف رغبة الحكومات في تعبئة الموارد محليا، من خلال فرض الضرائب العامة. فبالنسبة للقادة السياسيين أو الحكومات، يمكن أن يكون التوجه إلى فرض المزيد من الضرائب مثلا إلى جعل المواطنون يقومون بمساءلة الحكومات عن إنفاقها. مما يجعل هذه الأخيرة تتجه إلى الخارج من اجل تفادي هذه المساءلة. الجدول رقم (4-3) يبين نسبة تحصيل هذه الدول من الضرائب .

الجدول رقم(4-3):نسبة تحصيل الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي ل(PAMA)

أقل من 10% من PIB	من 10%إلى15% من PIB	من15% إلى20%من PIB	أكثر من 20% من PIB
ليبيريا- مدغشقر- النيجر- جمهورية الكونغو الديمقراطية- جمهو رية إفريقيا الوسطى- رواندا-تشاد.	بوركينافاسو- جزر القمر- ايريتيريا- -غامبيا- غينيا- مالي- موزامبيق-سيراليون- السودان-تترانيا-التوغو- أوغندا.	بنين-بورندي- اثيوبيا - مالاوي -موريطانيا- السينيغال-سان تومي وبرانسيبي- زامبيا.	انغولا- غينيا الاستوائية- لوسوتو.

Source : Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, op.cit, p31

[1]Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, Vaincre la fragilité en Afrique, une nouvelle approche européenne, Institut universitaire européen, San Domenico di Fiesole,2009, p31.

تعتبر نسبة تحصيل الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا فهي تتعدى نسبة 20 في المائة فقط في ثلاث دول هي انغولا وغينيا الاستوائية ولوسوتو، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في سبع دول من الدول المعنية بالدراسة. وهذا يدل على ضعف هذا المورد الداخلي في هذه الدول رغم أهميته في تعبئة النفقات الحكومية وشبه الاعتمادية على المصادر الخارجية للتمويل.

ثانيا: اقتصاديات زراعية بالدرجة الأولى

تُشكل الزراعة في (PAMA) حوالي ثلث إجمالي النمو الاقتصادي، ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية من تلك البلدان؛ حيث يعيش 49 في المائة منهم على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم كما يعيش 89 في المائة من سكان الريف في المناطق الزراعية[1]. وتسهم الزراعة بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في (PAMA) التي لا تنعم بموارد طبيعية .كما تسهم المنتجات الزراعية مساهمة كبيرة في الصادرات، ولا تزال الزراعة هي المصدر الرئيسي لعائدات التصدير بالنسبة لبلدان مثل بوروندي وإثيوبيا وغامبيا وسيراليون.

تعاني الزراعة في بلدان (PAMA) من انخفاض الإنتاجية وبدائية التقنية وصعوبة الوصول إلى الأسواق .كما أن الافتقار إلى المعلومات، والنفوذ البالغ لعدد قليل من الفاعلين في السوق، وعدم اكتمال الأسواق ؛ كلها عوامل تعرقل تنمية القطاع الزراعي في هذه البلدان، ويمكن إبراز السمات الهيكلية المشتركة للزراعة كما يلي:

أ-تنوع الأوضاع المحلية

نسبة 96 في المائة من الزراعة في (PAMA) تعتمد على مياه الأمطار، وهي شديدة التعرض للأزمات الناجمة عن الأحوال الجوية. كما يسفر تنوع الأوضاع الزراعية البيئية عن مجموعة واسعة من أنظمة الزراعة القائمة على إنتاج العديد من المواد الغذائية الأساسية وتربية المواشي بالإضافة إلى أن 3 في المائة من الأراضي تزرع بالري، مقارنة بأكثر من 20 في المائة عالميا[2].

[1] World Bank , The Agenda for Agriculture-Based Countries of Sub-Saharan Africa ,world developement report 2008,p1. http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/Brief_AgBased_SubSahara_web.pdf;(date raed :30/01/2011)

[2] منظمة الاغذية والزراعة، مواجهة تحدي الغذاء في الدول الإفريقية الأكثر فقرا، ورقة للمناقشة، روما،2009/09/28،متاحة على الموقع الالكتروني(تاريخ الاطلاع:2011/02/20)

http://www.fao.org/news/story/ar/item/35770/icode/

ب–البلدان الساحلية الصغيرة

معظم (PAMA) القائم اقتصادها على الزراعة هي بلدان صغيرة، مما يجعل من الصعب عليها تحقيق إنتاجية جيدة عن طريق تطوير البحوث والتدريب .وما لم يتم تحسين تكامل الأسواق الإقليمية، ستكون الأسواق صغيرة ومحدودة مما يزيد من صعوبة التبادل مع البلدان المجاورة بالإضافة إلى مشكلة انعدام البنية التحتية مما يزيد من تكاليف النقل.

ج–انخفاض الكثافة السكانية

اتساع المسافات وانخفاض الكثافة السكانية في العديد من بلدان (PAMA) يؤديان إلى جعل التجارة وإتاحة البنية الأساسية وتقديم الخدمات أمورا باهظة التكلفة، بالإضافة إلى أنهما يؤديان إلى ضعف التنافسية.

د–الموارد البشرية الزراعية

رأس المال البشري العامل في مهنة الزراعة في (PAMA) آخذ في الدخول في طور الشيخوخة كما انه يتصف بنقص المعرفة التدريب و المهارة، نتيجة لانخفاض أنشطة التدريب في العقود الماضية. ولكن التطورات الكبيرة التي يشهدها التعليم الابتدائي في المناطق الريفية، أخذت تضمن وجود جيل من القادرين على القراءة والكتابة من بين أصحاب الأملاك الصغيرة وأصحاب مشروعات العمل الحر غير الزراعي في (PAMA).

ثالثا:انعدام الأمن الغذائي

كانت معظم البلدان التي تم تحديدها في تقرير" حالة الأمن الغذائي في العالم2008 "على أنها معرضة لخطر تدهور الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية هي (PAMA).والسبب هو زيادة سكان (PAMA) بسرعة، حيث جاءت هذه الزيادة الكبيرة مترافقة مع تنمية غير كافية في القطاع الزراعي، ما شكل عبئا على تخفيض الجوع[1].

لا تحقق جميع (PAMA) الأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات منظمة الزراعة والتغذية أن 32 في المائة من السكان يعانون من نقص التغذية، وتشير الاتجاهات طويلة الأجل إلى أن العدد المطلق لمن يعانون من سوء التغذية في البلدان النامية قد شهد انخفاضا، لكن هذا الانخفاض في الدول الإفريقية المعنية سرعان ما اختفى مع الزيادة السكانية[2].

[1]منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2008،(ارتفاع أسعار الأغذية : الأخطار والفرص)، روما،2008،ص12.
[2]منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة، مرجع سابق، ص83.

حتى الاتجاهات الإقليمية الكلية تخفي وراءها تفاوتا ملموسا بين الأقاليم الفرعية فقد حققت جميع الأقاليم الفرعية انخفاضا ملموسا في نسبة ناقصي التغذية، باستثناء جمهورية إفريقيا الوسطى حيث وصلت النسبة إلى 56 في المائة العام 2006 مقابل 36 في المائة في أوائل التسعينات ؛ حيث نجد أن معظم الزيادة في أعداد الجياع كانت في بلد واحد هو جمهورية الكونغو الديمقراطية[1].

ويختلف تأثير التطورات في أسعار المواد الغذائية على الأسر الحضرية والأسر الريفية حسب إمكانية الوصول إلى الأسواق وتوافر التكنولوجيا ورأس المال. كما أن الأسر الريفية التي تعيلها نساء هي الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية .إذ يؤدي ارتفاع نسبته 50 في المائة في سعر الذرة في مالاوي وزامبيا إلى زيادة عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بنحو5 في المائة في المتوسط، ويزيد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 3.5 في المائة في حالة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 50 في المائة[2].

الجدول رقم (4-4):قائمة بلدان الدول (PAMA) المستوردة والمصدرة للغذاء

الدول المستوردة للغذاء	الدول المصدرة للغذاء
انغولا- ليبيريا- بنين- مالاوي- بوروندي- مالي - موريتانيا- جمهو رية إفريقيا الوسطى - تشاد- موزامبيق-جزر القمر –النيجر- جمهورية الكونغو الديمقراطية - رواندا-غينيا الاستوائية- سان تومي وبرينسيبي-إريتريا- السنغال-إثيوبيا - سيراليون- غامبيا- تترانيا - توغو-غينيا - غينيا-بيسأو- ليسوتو-أوغندا.	بوركينا فاسو- مدغشقر- زامبيا.

Source : Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, op, cit,p31.

من خلال الجدول رقم (4-4)نلاحظ أن معظم الدول الإفريقية المنتمية إلى فئة (PAMA) هي بلدان مستوردة للغذاء فيما عدا ثلاث دول فقط تتمثل في :بوركينافاسو، مدغشقر وزامبيا.

رابعا:الاعتماد على المنتجات الأولية

إن الاعتماد على الواردات الغذائية الذي لا يقابله تصدير للمنتجات غير الزراعية الأقل تقلبا.كالصناعات التحويلية هو أحد العوامل الهيكلية التي يمكن أن تزيد من ضعف (PAMA). ويتضح ذلك بشكل خاص في فترات ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا ما حدث في أزمة الغذاء العالمية العام2007 والتي كانت دول (PAMA) أكثر المتضررين منها.

[1] المرجع نفسه.

[2] Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, op, cit, p31.

جدول رقم(4-5): تصنيف (PAMA) حسب توافرها على المواد الأولية

البلدان الغنية بالمواد الأولية		البلدان الفقيرة للمواد الأولية	
النفطية	غير النفطية	الساحلية	غير الساحلية
انغولا — تشاد غينيا الاستوائية .	غينيا - سيراليون- زامبيا	بنين -جزر القمر-غامبيا -غينيا بيساو-مدغشقر -موزامبيق- ساوتومي وبرانسيبي -تترانيا- توغو- -السينيغال .	بوكينافاسو-بوراندي-جمهورية إفريقيا الوسطى-جمهورية الكونغو الديمقراطية- اثيوبيا-ليسوتو-مالاوي- النيجر—رواندا — أوغندا .

Source :FMI, regional economic outlook,(Sub-Saharan Africa , back to high growth?), Washington ,2010,p64.

إذن ومن خلال الجدول نلاحظ أغلبية الدول المنتمية إلى (PAMA)، هي دول فقيرة من حيث المواد الأولية فيما عدا البلدان النفطية الأربعة و المتمثلة في أنغولا، تشاد، غينيا الاستوائية و غير النفطية المتمثل في غينيا ، سيراليون و زامبيا، فيما عدا هذه الدول فان البقية هي دول فقيرة ، ولكن بالرغم من ذلك فإنها شديدة الاعتمادية على المواد الأولية في صادراتها.

خامسا:التجارة

تعتمد (PAMA) على تصدير المنتجات الأولية ؛ إذ شكلت هذه الأخيرة سواء كانت من المحروقات أو غير المحروقات- في المتوسط أكثر من 80 في المائة من صادراتها في عام 2006 . ومثلت المحروقات وحدها 26.2 في المائة من عائدات الصادرات، مع تمتع بعض البلدان مثل انغولا وتشاد وغينيا الاستوائية، بعائدات من المحروقات بلغت أكثر من 90 في المائة .كما أن المواد الغذائية الأساسية المتضمنة في سلة السلع الأولية، تشكل حصة كبيرة من إجمالي عائدات الصادرات، حيث تبلغ في المتوسط 27 في المائة، وتصل إلى 80 في المائة في غامبيا وغينيا بيساو وساوتومي وبرينسيبي. وبالنسبة لبلدان أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وسيراليون، فإن المنتجات المعدنية هي السلع الأولية الرئيسية التي يتم تصديرها. وتعتبر إريتريا وليبيريا وتوغو استثناءات لهذه الصورة، حيث أثمرت صادرات المنتجات التحويلية في عام 2006 عن أكثر من نصف عائدات صادراتها.كما ترتفع أيضا درجة تركيز الأسواق المستقبلة للصادرات؛ إذ تجني 15 من (PAMA) أكثر من نصف عائدات صادراتها من الصادرات الموجهة إلى منطقة جغرافية واحدة. على وجه التحديد، تحصل تسعة بلدان على أكثر من 50 في المائة من عائداتها من الصادرات إلى أوروبا. وبالنسبة لثلاثة بلدان – هي جيبوتي وتوغو وزيمبابوي – تنتشر التجارة البينية الإفريقية، حيث تشكل أكثر من 50 في المائة من إجمالي الصادرات[1].

[1] Union européenne, rapport européen sur le développement 2009, op,cit,p38.

والجدول رقم (4-6) يبين تبعية بعض (PAMA) إلى المواد الأولية .

الجدول رقم(4-6): التبعية للمواد التصديرية لـــ (PAMA)

البلد	المادة الأساسية المصدرة	حصة هذه المادة من عائدات التصدير سنة 2000 (%)
بنين	القطن	84
أوغندا	البن	56
بوركينا فاسو	القطن	39
رواندا	البن	43
إثيوبيا	البن	40
ساوتومي وبرينسيبي	الكاكاو	78
مالاوي	التبغ	61
موريتانيا	الخوخ	54
السنغال	الخوخ	25
غينيا	البوكسيت	37
زامبيا	النحاس	48
النيجر	الأورانيوم	51

Source : Damien Millet , Eric Toussaint, Les chiffres de la dette 2009, comite pour l'annulation de la dette du tiers monde (CADTM) ,p13.

من خلال الجدول رقم (4-6) نلحظ الاعتمادية بالنسبة لمنتج واحد من المنتجات الأولية حيث بلغ متوسط هذه الاعتمادية حوالي 51% لاثني عشرة دولة مذكورة في الجدول وهي نسبة كبيرة كمتوسط .يرجع هذا الاختلال أو الاعتمادية في بلدان (PAMA) إلى العقبات التالية[1]:

أ-الوضع الاقتصادي الكلي غير المستقر

حتى وقت قريب كانت بلدان (PAMA) تعاني من تضخم مرتفع وعجز كبير في الميزانيات الحكومية والحسابات الجارية الخارجية، والتي وقع عليها اللوم فيما يتعلق بانخفاض الصادرات وضعف الأداء الاقتصادي الشامل.

[1] صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، إفريقيا تبدأ تقدمها، مرجع سابق، ص23.

ب–مناخ أعمال غير موات

على الرغم من أن بلدان المنطقة خفضت رسوم الدولة الأولى بالرعاية إلا أنها لم تستطع خلق مناخ أعمال مريح ؛ فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط الخسائر الناجمة عن الانقطاع في الكهرباء حوالي6 إلى7 في المائة من المبيعات في إثيوبيا وزامبيا و10 في المائة في ايريتيريا ، كما أن الفساد يمثل عائقا كبيرا لمستثمري قطاع الأعمال.

ج–نقص القدرة على المنافسة

تعد شركات الصناعات التحويلية في الدول المعنية بالدراسة أقل إنتاجية من مثيلاتها في باقي الأقاليم وهذا راجع إلى عدم القدرة على التنبؤ بسعر الصرف وضعف التكنولوجيات الحديثة ونقص المهارات.

د–ارتفاع التكاليف غير المباشر

والتي تشمل الطاقة والأراضي والنقل والاتصالات والأمن والتامين والتسويق،كلها تكاليف تنقص من القيمة المضافة للشركات وبالتالي تنقص أرباحها .

سادسا:فقر البنية التحتية

يعد تخلف البنية التحتية المادية من السمات الأخرى المشتركة بين (PAMA) و تتمثل أهم المشاكل في:

أ–حالة النقل

يشكل النقل أحد العناصر الضرورية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، وما دامت الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل عنصرا أساسيا في التكامل الاقتصادي، فإنها تشكل شرطا أوليا لتسيير المبادلات وتنقل السلع والأفراد، كما أن هذه الهياكل الأساسية أداة مساعدة للمبادلات التجارية والعالمية، في بيئة دولية آخذة في التحول فإنها تظل إحدى ركائز التنمية المستدامة الرامية إلى زيادة وتيرة النمو وخفض الفقر.

وبالنظر إلى التحديات المنبثقة عن العولمة فان (PAMA) تعاني من تأخر كبير من حيث تنمية مبادلاتها الاقتصادية؛ نتيجة لغياب هياكل النقل، والواقع أن طرق ووسائل النقل الموجودة، خاصة في الدول المعنية، كانت مكرسة لخدمة تجارة موجهة كلها إلى الخارج، وبالرغم من تركيز المجتمع الدولي على هذا القطاع، حيث تم تحديد عقدين للنقل من أجل افريقيا جنوب الصحراء التي تمثل (PAMA) أغلبيتها (1978-1988) و(1991-2001)، إلا أن هذه الدول لا تزال بعيدة كل البعد عن خلق بنية تحتية مستدامة في مجال النقل بجميع أنواعه، حيث يتسم قطاع النقل بما يلي[1]:

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا،حالة النقل بافريقيا ،نيويورك، أكتوبر 2007، ص5-7. متاح على الموقع الالكتروني(تاريخ الاطلاع : 2011/02/20)
http://www.uneca.org/crci/5th/The-transport-situation-AfricaARABIC.pdf

أ-1- **ضعف النقل البري**:حيث نجد نسبة كثافة الطرق 6.84 كلم/100كلم2 في حين نجدها في أمريكا اللاتينية 12كلم/100كلم2 وفي آسيا 18كلم/100كلم2، (انظر شبكة النقل البري في إفريقيا الملحق رقم(4-4).كما تمثل شبكة الطرق المعبدة حوالي 24.56 في المائة بالنسبة للقارة الإفريقية أكثرها في شمال إفريقيا، لتبقى (PAMA) تعاني من ضعف كبير في الطرق المعبدة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(4-7):نسبة الطرق المعبدة في إفريقيا

المنطقة	نسبة الطرق المعبدة (%)
وسط إفريقيا	4.1
شرق إفريقيا	9.5
شمال إفريقيا	64.1
جنوب إفريقيا	20.7
غرب إفريقيا	22.6
المجموع	24.5

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا،حالة النقل في إفريقيا، نيويورك،اكتوبر2007،ص2.

ومن خلال الجدول نجد أن مناطق مثل وسط وشرق إفريقيا هي أكثر المناطق التي تحوي (PAMA) وهي تضم أصغر نسبة للطرقات المعبدة .

أ-**2 شبكة السكك الحديدية**: تتميز شبكة السكك الحديدة في منطقة (PAMA) بقلة الترابط.

أ- **3 النقل البحري** : معظم موانئ (PAMA) تعاني من تأكل المعدات والتلف، بالإضافة إلى مشاكل التلوث وضعف الإنتاجية وعدم كفاية التسيير التدريب وانعدام القدرات البشرية...

أ-**4 النقل الجوي** : يتسم النقل الجوي ب(PAMA) بتدهور الهياكل الأساسية، المعدات البالية التي لا تستوفي المعايير المطبقة عالميا، بالإضافة إلى النقص الفادح في الطاقات البشرية ذات الكفاءة العالية.

كل هذه المشاكل والمعيقات تعيق التنمية المستدامة في هذه الدول باعتبار أن النقل أحد اللبنات الأساسية في بناء اقتصاد قوي منافس للاقتصاديات الدولية، وبالتالي خلق نمو مستدام وتنمية مستدامة.

لكن هناك بعض التقدم حيث وفي السنوات القليلة الماضية بدأت الصين تستثمر بكثافة في البنية التحتية الإفريقية، وخاصة في (PAMA)، لتحسين نوعية الموارد الطبيعية وإمكانية الوصول إليها .وبالاقتران مع برامج المعونة الصينية، تسارع مشروعات الاستثمار الصينية في إعادة بناء الموانئ والسدود والطرق في البلدان الخارجة من الصراعات، مثل انغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية .

ب-ضعف قطاع الاتصالات

تتخلف بلدان (PAMA) عن الركب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .إذ شهدت خطوط الهواتف الثابتة ركودا في السنوات العشر الماضية، فيما شهد عدد مشتركي الهواتف النقالة نموا ملحوظا .وبهذا الشكل، تأتي هذه البلدان في الصدارة من حيث معدل التحول من الهواتف الثابتة إلى النقالة ؛ لان خطوط الهواتف النقالة تحتاج إلى قدر أقل من الاستثمارات الأولية، التي غالبا ما تتولاها شركات أجنبية .وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإن عدد الخطوط النقالة يبقى ضعيفا، ويشكل مستخدمو الأنترنت أقل من 3 في المائة من سكان (PAMA) مقابل 23 في المائة من سكان العالم[1].

الجدول رقم(4-8): حالة البنية التحتية في (PAMA) (الاتصالات،شبكة المياه)

اسم البلد	خطوط الهاتف النقال	نسبة السكان المحرومون من الوصول إلى شبكة المياه المحسنة(%)
انغولا	29.1	49
أوغندا	13.6	36
بورندي	2.9	29
جمهو رية افريقيا الوسطى	3	25
تشاد	7.5	52
جزر القمر	4.7	15
جمهورية الكونغو الديمقراطية	34.2	29
جيبوتي	5.3	7
غينيا الاستوائية	43.4	57
اريتيريا	1.7	40
اثيوبيا	1.5	58
غامبيا	46.8	14
غينيا	21.3	30
غينيا بيساو	17.5	43
ليبيريا	15	32
موريطانيا	41.6	40
النيجر	6.3	58
رواندا	6.5	35

[1] Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, op,cit, p31.

سان تومي وبرينسيبي	19.1	14
سيراليون	13.2	47
السودان	21.2	30
توغو	18.1	41

Source : Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, op,cit,p31

من خلال الجدول نلاحظ ان التطور في انتشار الهواتف النقالة كان متفاوتا بين(PAMA) المذكورة حيث كانت مرتفعة في دول مثل غامبيا وموريطانيا وغينيا الاستوائية التي فاقت بها النسبة 40% في حين كانت منخفضة في دول أخرى مثل رواندا و النيجر وجمهورية افريقيا الوسطى و جزر القمر ، وهذا التفاوات برجع الى انتشار الشركات المختصة في دول وعزوفها عن الاستثمار في دول اخرى.

الفرع الثالث: الخصائص المؤسساتية

يمكن التعبير عن الضعف المؤسساتي الذي تعاني منه دول (PAMA).بمفهوم الهشاشة، ففي العام 2001 حدد المجتمع الدولي الدول الهشة بوصفها مجموعة معينة تحتاج إلى نهج خاص في التنمية، خاصة فيما يتعلق بالتمويل، والإصلاحات والقدرة على البناء. وينطوي مصطلح البلدان الهشة على البلدان التي خرجت للتو من الصراعات أي دول ما بعد الصراع والبلدان التي يصنفها البنك الدولي على أنها دول منخفضة الدخل وتعاني من الكساد وتتسم بمؤسسات وسياسات ضعيفة .كما تتصف البلدان الهشة بالافتقار الشديد في مجال الاحتياجات الإنسانية والطبية، وتتعرض إلى مشاكل ضعف الأداء الناجم عن ضعف المؤسسات بالإضافة إلى المديونية الشديدة، وتقع معظم هذه الدول في الدول الإفريقية الأكثر فقرا[*] ؛ حيث تشمل 23 من أصل33 بلدا حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العام 2009 على أنها بلدان هشة في(PAMA).

الجدول رقم(4-9): الدول الإفريقية الأكثر فقرا الهشة

انغولا	ليبيريا
بورندي	موريطانيا
جمهو رية إفريقيا الوسطى	النيجر
تشاد	رواندا
جزر القمر	سان تومي وبرينسيبي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	سيراليون

[*] وكانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي التي قدمت هذه القائمة 2009، إلا أن المنظمة لم تقرها رسمياً حتى الآن .وجاءت هذه القائمة نتيجة جمع الفئتين الأخيرتين من الفئات الخمس التي حددها تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لعام 2008 الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر معهد بروكينغز لضعف الدولة في العالم النامي لعام 2008 ومؤشرات جامعة كارلتون للسياسة الخارجية لعام 2008.

جيبوتي	السودان
غينيا الاستوائية	توغو
اريتيريا	غينيا بيساو
اثيوبيا	غامبيا
غينيا	الصومال
أوغندا	

Source : Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, op, cit, p1.

من خلال الجدول نجد ان معظم (PAMA) هي دول هشة مؤسساتيا(23من أصل 33دولة)

الفرع الرابع:الخصائص البيئية

تعاني جميع دول (PAMA) في العالم من مشاكل تدهو ر الموارد البيئية ويمكن تلخيص أهمها في:

أولا: التصحر

تأتي هذه في مقدمة قارات العالم من حيث التأثر بمشكلة التصحر حيث أن[1]:

- 22 في المائة من أراضي العالم الجافة في هذه الدول ؛
- 73في المائة من الأراضي الجافة ب (PAMA) المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل أوالتعرية ؛
- أكثر الأراضي تأثرا في القارة الإفريقية موجودة في (PAMA) خاصة في : سيراليون وموريتانيا، ليبيريا، غينيـــا، نيجيريا، جمهو رية إفريقيا الوسطى، اثيوبيا، النيجر، السودان.
- تؤكد تقديرات مبادرة الشراكة الجديدة من أجل افريقيا (النيباد)، إلى أن القارة الإفريقية تفقد ما يزيد قيمته عن 4 مليار دولار من عناصر التربة الغذائية كل عام مما يؤدي إلي تآكل قدرة القارة علي تغذية نفسها، بل إن كثير من العلماء وصفوا حالة التربة في (PAMA) بأنها كارثية فالمزارعون لازالوا غير قادرين علي الحصول علي القدر الكافي من المخصبات التي تبعث الحياة في التربة مرة أخري وغير قادرين علي توفيرها ماديا فبينما يصل متوســـط استخدام الأسمدة في العالم إلي 140 كيلوغرام لكل هكتار لازال المتوسط (PAMA) 8 كيلوغرام فقط مما يؤكد ضعف استغلال الموارد المتاحة.
- هناك استنزاف كبير للغابات بتحويلها إلى أخشاب دون مراعاة عمليات التعويض اللازمة لاستمرار الغابات في أداء دورها في التوازن الايكولوجي، ففي إثيوبيا كانت الغابات تغطي 40 في المائة من أراضـــيها عـــام 1900 وأصبحت الان تغطي 4 في المائة فقط من مساحتها.

[1] باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق،ص63.

ثانيا: ندرة المياه

أثبت المسح الجيوفيزيائي بان (PAMA) هي الدول الأكثر تضررا من الجفاف بالإضافة إلى استمرار الاتجاه النزولي للأمطار منذ العام 1950، بسبب تغير المناخ والاحتباس الحراري.و معظم هذه البلدان هي الأكثر عرضة لحالات الجفاف الدورية، وأكثر المتضررين هم المزارعون الذين لايتحصلون على الدعم مثل أمثالهم في الدول الغنية، كل هذا يجعل من المستحيل حساب التكلفة الحقيقية الصحية والبشرية للجفاف في هذه الدول[1].

ثالثا: تغير المناخ

تغير المناخ يؤثر بشكل خطير على (PAMA). وقد يؤدي الجفاف والفيضانات والتغيرات في مواسم النمو إلى انعكاسات هامة على إنتاجية التربة، وتوافر المياه والأمن الغذائي، والعائد على رفاهية الإنسان والفقر، وقد يكون لها أيضا آثار سلبية على الصحة – وفي كثير من الحالات- يؤدي إلى أثار وخيمة على التنوع البيولوجي لا رجعة فيه، بالرغم من أن الانبعاثات الحالية من غازات الدفيئة في هذه الدول صغيرة من حيث الأهمية على الصعيد العالمي، وساهمت إلى حد الآن بكميات ضئيلة في خلق غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. ومع ذلك يبقى أن حصتها من الإنبعاثات العالمية قد تزيد بشكل كبير في المستقبل، وقد تصبح الانبعاثات مماثلة لتلك المنبعثة في مناطق أخرى .

ونتيجة لتغير المناخ، قد يشهد العديد من (PAMA) تزايدا في هطول الأمطار، وتغيرا في سمات إنتاج المحاصيل الغذائية في فصل المطر، وتناقصا في فترة فصول الزراعة وتزايدا في الفيضانات . وفي بلدان أخرى (PAMA)، قد يؤدي تناقص هطول الأمطار إلى جعل فصول الجفاف فصولا أطول، وقد يؤدي إلى الجفاف، وإلى جعل الإنتاج الزراعي غير قابل للبقاء في المناطق التي ربما كانت في السابق تمارس زراعة الكفاف .وهذان السيناريوهان سوف يؤثران تأثيرًا سلبيًا على اقتصادات هذه ا لبلدان وأمنها الغذائي في غياب بذل جهو د كبيرة للتكيف.

المطلب الثاني : الفقر وضعف التنمية البشرية

هناك علاقة ارتباط وثيقة بين التنمية البشرية والفقر والأهداف الإنمائية في الفصل الأول وهذا ما يتجسد في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

الفرع الأول : مصائد الفقر

نقصد بمصائد الفقر المشاكل التي تعمل على زيادة الفقر وهي في علاقة تبادل مستمر معه ،حيث ان كلا منهما يفاقم الآخر وتتمثل أكبر المصائد التي تزيد من شدة الفقر في المنطقة فيما يلي:

[1] Joseph.H.Hulse ,op.cit, p209.

أولا: مصيدة الفجوة التكنولوجية

شهد العقد السابق زيادات كبيرة في توريد الأدوية التي لها أهمية حيوية في إنقاذ الأرواح في البلدان النامية وعلى الرغم من ذلك، فإن الفجوة بين ما هو لازم وما هو متاح من الأدوية ما زالت شاسعة .وتظهر هذه الفجوة بأقصى وضوح فيما يتعلق بالأدوية اللازمة لثلاثة من أخطر الأمراض وأوسعها انتشارا،والمتمثلة في الإيدز، الملاريا، السل . وفي الوقت نفسه، فان شح فرص الحصول على أدوية أساسية مضمونة الجودة لعلاج أمراض أخرى لا يزال يشكل عبئا كبيرا على (PAMA).

ثانيا: الفجوة بين الجنسين

هناك علاقة قوية بين الفقر والتمييز بين الجنسين بالنسبة للقدرة على المشاركة في التنمية والحصول على متطلبات الحياة الأساسية وهذا ما يمثل مصيدة الفجوة بين الجنسين والفقر.

إن انعدام المساواة بالنسبة للنساء في (PAMA) الكبرى في هذه الدول زاد من عرقلة جهود الحد من الفقر بها. فالفقر قد اتسع انتشاره خلال العشرة أعوام الماضية، بل العشرين عاما الماضية وقد تمكنت دول قليلة من الحد من الفقر بشكل حقيقي وواقعي والأمر له علاقة بالتمييز بين الجنسين. وهذا يبدو واضحا ليس فقط فيما يتعلق بالصحة ومستويات التعليم وارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال وحديثي الولادة، إنما أيضا في افتقار المرأة في (PAMA) إلى التمثيل المناسب في الحكومات المركزية والمحلية.وحرية التعبير والصوت السياسي والحصول على العمل اللائق، حيث تعد المرأة في (PAMA) أحد أسس الموارد الاقتصادية إلا أن هذا لم يترجم إلى قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. فالفلاحون هم من النساء ؛ حيث أن المرأة تقوم بما يعادل 70 في المائة على الأقل من الأعمال الزراعية، والزراعة هي أحد مصادر العمل الهامة بها ولكن معظم الدخل القادم من العمالة الاقتصادية يسيطر عليه الرجال، كما تميل الفجوة في الالتحاق بالمدارس من 6 سنوات إلى 14 سنة – وفي نسبة من بلغوا 15 إلى 19سنة ممن أكملوا الصف الخامس-لأن تكون أكبر بكثير في وسط وغرب الدول الإفريقية الأكثر فقرا،كما تمثل النساء أقل من 6 في المائة فقط من الفروع التنفيذية في الحكومة[1].

وأهم تكاليف التمييز بين الجنسين هي تكاليفها على الحياة البشرية وليس من السهل التعرف على تلك التكاليف أو قياسها، لكن الأدلة المستقاة عبر مختلف دول العالم تظهر بأن المجتمعات التي تعاني من التمييز الكبير والمستمر بين الجنسين، تدفع الثمن على شكل زيادة في الفقر وسوء التغذية ومزيد من الأمراض وتعليم أقل .

[1] البنك الدولي، تقرير إدماج النوع الاجتماعي في التنمية،مرجع سابق، ص80.

ثالثا: مصيدة الايدز والملاريا

تكمن العلاقة بين الايدز والفقر في تكوين حلقة مفرغة ؛ حيث أن الإصابة بالإيدز تؤدي إلى زيادة الفقر والحرمان الاجتماعي، في حين إن الفقر والحرمان الاجتماعي يؤديان إلى زيادة التعرض للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. يمكن أن يطلق على هذه العلاقة أوالمصيدة بـ"المصب" وهو آثار الإيدز على الفقر و"المنبع" وهو آثار الفقر على خطر الحصول على فيروس نقص المناعة البشرية [1]. هناك علاقة ظاهرة بين نسبة انتشار الفيروس والتفاوت في الدخل في (PAMA) فمعامل جيني له قيمة بين الصفر والواحد، وهو يمثل التطرف في توزيع الدخل. حيث عند القيمة صفر يتوافق مع الحالة التي يكون فيها دخل الفرد متساوي بالنسبة لجميع السكان، في حين أن قيمة الواحد تتوافق مع التركيز الشديد للدخل لشخص واحد. قيمة عالية تشير إلى مزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل.للتعرف على هذه العلاقة الواضحة جدا (PAMA) أنظر الملحق(4-6) .

ينتشر المرض وسط الأطفال بشكل كبير، هذا مالا يجعلهم يحظون بتوجيه وحماية ويكونون أكثر عرضة لأن يصبحوا ضحايا للعنف والاستغلال والاتجار والتمييز وغير ذلك من الأضرار الناجمة عن سوء التغذية والمرض والصدمات البدنية والنفسية، وضعف النمو المعرفي والعاطفي[2].

تحول مرض الإيدز في (PAMA) إلى تحد كبير من أجل البقاء. وما يتم تجاهله في هو تأثير الوباء على مستقبل الهياكل الاقتصادية والهياكل الاجتماعية والنمو بأكثر البلدان تأثرا بالوباء في (PAMA). فتسبب معدلات الوفيات بالغة الارتفاع في استتراف نسبة كبيرة من القوة العاملة، سواء في المناطق الحضرية أوالريفية، وتكون للخسائر تأثير عميق ومباشر على الأسس التي تنهض عليها الاقتصاديات وإدارة الدولة.

الجدول رقم(4–10):إحصاءات عن معدلات انتشار فيروس ومرض الإيدز حتى نوفمبر 2007

البلدان	البالغون (أكثر من 15 سنة) المصابين بالمرض	البالغون (أكثر من 15 سنة) المصابين حديثا بالمرض	النسبة المئوية لانتشار المرض بين البالغين (15–49 سنة)	الوفيات بين البالغون (أكثر من 15 سنة)	عدد الأيتام
دول افريقيا جنوب الصحراء (منها (PAMA)	22.5 مليون	1.7 مليون	5 في المائة	1.6 مليون	11.4 مليون

المصدر:موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع (2011/03/30)www.worldbank.org

[1] Peter Piot, Robert Greener, Sarah Russell, Squaring the Circle: AIDS, Poverty, and Human Development , PLoS Medicine, Volume 4 , October 2007, p1571.

[2] الأمم المتحدة،تقرير متابعة الأهداف الإنمائية، الوفاء بالوعد : استعراض تطلّعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، فيفري 2010،ص 12، متاح على الموقع الالكتروني :(تاريخ الاطلاع:2011/02/22).http://www.iauiraq.org/reports/Arabic.pdf

رابعا :مصيدة البيئة

من المؤكد أن الغالبية العظمى من سكان (PAMA) يعيشون في ظل اقتصاديات فقيرة، يعتمدون مباشرة على الموارد الطبيعية، وصادرات المنتجات الأولية، حيث تشكل الأغلبية الساحقة من عائدات الصادرات كما وضحنا سابقا ،كما تعتمد على سلعة أوسلعتين أساسيتين تشكل الجزء الأكبر. يعتمد سكان الريف بالدرجة الأولى على الموارد البيئية من أجل الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك والحصول على الوقود الذي يستخرج من الخشب لتلبية الحاجات الأساسية، في ظل نقص المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي وفقر البنية التحتية ؛ حيث تؤدي هذه العوامل إلى الاعتماد غير المستدام للبيئة، الآخذة في التدهور وفعلا فقد تم زوال النظم الرئيسية في (PAMA) المتمثلة في الشعاب المرجانية والغابات الاستوائية بنسب كبيرة، فالفقر هو السبب الرئيسي في تدهو ر البيئة في هذه الدول وهذا ما يوصف بمصيدة الفقر والبيئة .

إذن تصور وجود مصيدة الفقر والبيئة في (PAMA) باعتبارها عملية ذات اتجاهين فالفقر يدفع الأسر خاصة الفقيرة إلى إهدار الموارد البيئية بشكل غير مستدام وتدهور البيئة في وقت لاحق يفاقم الفقر. وقد تم التأكيد على هذه الفكرة في تقرير بروتنلاند كالتالي:"يضطر الفقراء إلى الإفراط في استغلال موارد البيئة من أجل البقاء من يوم إلى أخر، هذا الاستغلال يؤدي إلى إفقارهم، ويجعل من بقائهم على قيد الحياة أكثر غموضا وصعوبة من أي وقت مضى."

خامسا: مصيدة التجارة والمؤسسات

أ-مصيدة التجارة

إن أكثر المشاكل التي تعيق تقدم دول (PAMA) هي مشكلة الوقوع في مصيدة التجارة ؛ حيث تعتمد على تصدير المنتجات الأولية الزراعية أوالمعدنية كأساس لبقائها، ومع ذلك تبقى أسعار هذه المنتجات محدودة أوثابتة في أغلب الأحيان وبعيدة عن أسعار المنتجات المصنعة المرتفعة وهكذا تتوسع الفجوة التجارية نتيجة التفاوتات الموجودة، لأن البلدان المتقدمة تنتج سلعا تجلب أموالا أكثر بكثير من الدول الفقيرة، وهي قادرة على خلق التنوع في صادراتها، عكس هذه الدول التي لا تزال تعاني التبعية للمواد الأساسية واقتصاد أوغندا الذي يعتمد على مادة أولية هي البن أحسن دليل على هذه المصيدة، فقد اضطر هذا البلد إلى زيادة الاقتراض بمجرد انخفاض أسعار البن إلى 53 في المائة[1] .(راجع الجدول رقم (4-6)).

[1] روبرت إسحاق،مخاطر العولمة،(كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا)، ترجمة سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، 2005،ص177.

ب-المصيدة المؤسساتية

من دون وجود مؤسسات شفافة خالية تماما من الفساد، سيكون من الصعب اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، أو زيادة النموالاقتصادي وفرص التحرك نحوالأفضل بالنسبة للفقراء، وبالتالي البقاء في الحلقة المفرغة للفقر. هذا ما يعبر عنه بالمصيدة المؤسساتية للفقر، هي تبدو جليا في (PAMA)حيث انعدام المؤسسات الخدمية والمالية والتعليمية والسياسية الثقافية والتجارية، يؤدي إلى انعدام البينة التحتية وعدم تلقي تدريب وتجهيز مناسب، وبالتالي الاعتماد الدائم على المساعدات الخارجية، كما يبقيها بعيدة عن الاستفادة من السوق العالمية، ومثلما لاحظت خبيرة التنمية نانسي بيردسل بأن الأصول المؤسساتية الثابتة الموجودة فعلا في الدول المتقدمة تكشف الكثير عن الأسباب التي جعلت 80 في المائة من الاستثمارات الأجنبية في ما بين هذه البلدان، بينما ذهب مانسبته0.1 في المائة فقط إلى الدول الأكثر فقرا في العام 2001[1].

الفرع الثاني : ضعف التنمية البشرية

تشهد بلدان (PAMA) أعلى معدلات انتشار الفقر متعدد الأبعاد، حيث إلى حد أقصى قدره 93 في المائة في النيجر. ويتراوح متوسط معدل الحرمان بين 45 في المائة في لوسوتو، و69 في المائة في النيجر[2]. كما أن هذه البلدان هي أكثر البلدان التي لها سجل سيئ في مجال التنمية البشرية فهي دائما في مؤخرة الترتيب العالمي، والجدول التالي يبين مؤشرات التنمية البشرية لهذه البلدان والتي وردت في تقرير التنمية البشرية للعام 2010 بالإضافة إلى ترتيب كل بلد.

الجدول رقم(4-11):مؤشرات التنمية البشرية (PAMA) العام 2010

البلد	الترتيب	قيمة دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	نصيب الفرد من PIB
ناميبيا	105	0.606	62.1	7.4	11.8	6.323
غينيا الاستوائية	117	0.538	51.0	5.4	8.1	22.218
سان تومي وبرينسيبي	127	0.488	66.1	4.2	10.2	1.918
بنين	134	0.435	62.3	3.5	9.2	1.499
مدغشقر	135	0.435	61.2	5.2	10.2	953
موريتانيا	136	0.433	57.3	3.7	8.1	2.118
توغو	139	0.428	63.3	5.3	9.6	844

[1] المرجع نفسه،ص174.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق، ص8.

جزر القمر	140	0.428	66.2	2.8	10.7	1.176
ليسوتو	141	0.427	45.9	5.8	10.3	2.021
السنغال	144	0.411	56.2	3.5	7.5	1.816
انغولا	146	0.403	48.1	4.4	4.4	4.941
جيبوتي	147	0.402	56.1	3.8	4.7	2.471
تنزانيا	148	0.398	56.9	5.1	5.3	1.344
زامبيا	150	0.395	47.3	6.5	7.2	1.359
غامبيا	151	0.390	56.6	2.8	8.6	1.358
رواندا	152	0.385	51.1	3.3	10.6	1.190
مالاوي	153	0.385	54.6	4.3	8.9	911
السودان	154	0.379	58.9	2.9	4.4	2.051
غينيا	156	0.340	58.9	1.6	8.6	953
أثيوبيا	157	0.328	56.1	1.5	8.3	992
سيراليون	158	0.317	48.2	2.9	7.2	809
جمهوريةإفريقيا الوسطى	159	0.315	47.7	3.5	6.3	758
أوغندا	143	0.422	54.1	4.7	10.4	1.224
بوركينافاسو	161	0.305	53.7	1.3	5.8	1.215
ليبريا	162	0.300	59.1	3.9	11.0	320
تشاد	163	0.295	49.2	1.5	6.0	1.067
غينيا بيساو	164	0.289	48.6	2.3	9.1	538
موزامبيق	165	0.284	48.4	1.2	8.2	854
بوروندي	166	0.282	51.4	2.7	9.6	402
النيجر	167	0.261	52.5	1.4	4.3	675
جمهوريةالكونغو الديمقراطية	168	0.239	48.0	3.8	7.8	291
ايريتريا	---	----	60.4	----	5.5	643
الصومال	---	------	50.4	-----	.1.81	----------

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق، ص148-150.

المطلب الثالث: المديونية المثقلة

تمثل دول (PAMA) ثلث البلدان المثقلة بالديون من بين الدول النامية التي تمثل هذه الفئة، وتمثل المديونية عائقا أساسيا في تحقيق التنمية والتخلص من الركود الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الدول.

الفرع الأول: انفجار أزمة المديونية في دول الدول الإفريقية الأكثر فقرا

بدأت أزمة الديون في (PAMA) مع الطفرة التي حدثت في أسعار النفط عام 1973 ، عندما زادت أسعار الطاقة في غضون شهور إلى الضعف تقريبا .وسعت المصارف التجارية، التي تدفقت عليها الودائع من البلدان المنتجة للنفط، إلى إقراض هذه البلدان من دون أن يخامرها أدنى شك في أنها ستسدد تلك الديون .وفي الوقت نفسه، لقي ذلك قبولا لدى البلدان المستدينة التي أتيح لها اقتراض مبالغ ضخمة بأسعار فائدة منخفضة وغير ثابتة . وعندما تضاعفت أسعار النفط مرة أخرى في عام 1979، رفعت البلدان الصناعية أسعار الفائدة لإبطاء اقتصادياتها بغرض الحد من التضخم.

وأحدث هذا الإجراء كسادا على الصعيد العالمي أدى بدوره إلى تباطؤ الطلب على المواد الخام التي تنتجها البلدان الإفريقية. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، واجهت (PAMA) المدينة ارتفاعا في قيمة أقساط ديونها المتبقية، في حين قل الدخل الذي تسدد منه تلك الديون .ووجدت بلدان كثيرة نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وأقل قدرة على الحصول على قروض جديدة .وأصبح تسديد الديون أول أهداف السياسات العامة، مما أثر سلبا على إنفاق القطاعين الحكومي والخاص. ومازال جزء كبير من عائدات الكثير من البلدان يخصص لتسديد الديون. وهكذا استمر تزايد وتراكم الفوائد وخدمات الديون على هذه الدول مما اضطرت بعض هذه الدول إلى إعادة جدولة الديون .

وخلاصة القول أن تزايد الفوائد وخدمات الديون بالنسبة لـ (PAMA)،كذلك إعادة الاقتراض من جديد، لدرجة أصبحت هذه الديون وخدماتها تفوق بكثير قيمة القروض الأصلية التي حصلت عليها البلدان الإفريقية بالرغم من الجهود والمساعي التي بذلت من أجل تخفيف عبء هذه الديون بقيت هذه الدول تتخبط في أزمة المديونية .

الفرع الثاني:عوامل تفاقم المديونية

هناك عدة عوامل ساعدت على تراكم ديون (PAMA) نلخصها فيما يلي:

أولا: فساد الحكومات

كانت ديون (PAMA) قد بدأت في التراكم عندما تكالبت الحكومات الوطنية الإفريقية على الاستدانة من الخارج، بهدف تمويل مشروعات تنموية، غير أن نسبة إهدار كبيرة أصابت القروض التي حصلت عليها الدول الإفريقية والجدول التالي يوضح الفرق بين المساعدات الرسمية المقدمة للدول النامية وأرصدة أغنياء هذه الدول في بنوك دول الشمال ؛ حيث بلغت هذه الأرصدة في حالة (PAMA) إلى حوالي ضعف المساعدات المقدمة .

والجدال الحقيقي يدور حول تحديد النسب التي أنفقت فعلا في مجالات تنموية، وتلك التي نهبتها بيروقراطيات ونظم الدول الإفريقية الفاسدة التي تعدت مبالغ المساعدات إلى الإيرادات المحلية والجدول التالي يبين مقارنة مبالغ المساعدات الخارجية بثروات الأغنياء المهربة إلى الخارج .

الجدول رقم(4-12):مقارنة الديون الرسمية لدول نامية بثروات الأغنياء

العام 2007 بمليارات الدولارات	الديون الرسمية	المبالغ المودعة من طرف أغنياء الجنوب في بنوك دول الشمال
1-أمريكا اللاتينية والكاريبي	400	490
2-الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	110	360
3-دول إفريقيا جنوب الصحراء (من بينها الدول الأكثر فقرا)	130	230
4-جنوب أسيا	160	190
5-شرق أسيا والباسيفيك	260	450
المجموع	1060	1720

Source : Damien Millet , Eric Toussaint, Les chiffres de la dette 2009, CADTM ,p13

تأكد بيانات الجدول الفرق بين قيمة المساعدات الخارجية التي كان يفترض بأن توجه إلى خدمة التنمية مقارنة بثروة أغنياء الدول المتلقية لها، فقد بلغت هذه الأخيرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تنتمي إليها (PAMA) 230 مليار دولار العام 2007 وهي تفوق قيمة المساعدات المقدمة في نفس العام وهذا ما يدل على أن جميع قيمة المساعدات قد تم نهبها بالكامل.

ثانيا: جشع الدول المتقدمة

تشير بعض الدراسات إلى أن جزءا من المساعدات والقروض تم إهدارها بمقتضى اتفاقيات القروض ذاتها، التي تفرض على الدول النامية إنفاق جزء من القروض كأجور ومكافآت لخبراء أجانب. هذا بالإضافة إلى إلزام هذه الدول بشراء سلع الدول المقرضة والتي غالبا ما لا يكون سعرها هو الأفضل في السوق العالمي. ودائما ما يثير موضوع المشروطية المفروضة على الدول الفقيرة لكي تحصل على مساعدات أو قروض أو تخفيف ديونها، جدلا سياسيا وأخلاقيا في الدول الصناعية الكبرى. على الرغم من نبل هدف مكافحة الفساد، إلا أن المشكلة هي أن سجل الدول الصناعية في مساعدة الدول الإفريقية يكشف أنها قدمت مساعدات لدول إفريقية متهمة بأعلى معدلات للفساد في العالم، بينما لم توقع الدول الصناعية الكبرى حتى الآن على ميثاق مكافحة الفساد الذي

اقترحته الأمم المتحدة. وهو يفسر ذلك بان بعض شركات الدول الكبرى متورطة تماما في إفساد السياسيين الأفارقة بمنحهم رشاوى من أجل تسهيل أعمالها.

كما أن نمط إنفاق الدول المتقدمة يزيد من مديونية الدول الفقيرة فنفقات دول العالم المتقدم على التسلح وتجارة المخدرات تفوق بكثير تلك الديون التي قدمتها لـ (PAMA)، والجدول التالي يبين النفقات المرتبطة بنمط العيش في الدول المتقدمة ؛ فقد بلغت النفقات العسكرية للدول المتقدمة أضعاف مبالغ المساعدات المقدمة إلى (PAMA) منذ العام 1950 إلى غاية يومنا هذا .

الجدول رقم (4-13):نفقات مرتبطة بنمط العيش في الدول المتقدمة

نفقات سنوية للإعلانات	486 مليار دولار
النفقات العسكرية السنوية	1339 مليار دولار
خدمة الدين الخارجي العمومي للبلدان النامية	190 مليار دولار
النفقات السنوية المرتبطة بتجارة المخدرات	400 مليار دولار
مجموع نفقات الولايات المتحدة المخصصة مباشرة بالحرب في العراق قبل نهاية 2007	400 مليار دولار

Source : Damien Millet , Eric Toussaint, Les chiffres de la dette 2009, CADTM ,p16.

من خلال الجدول نلاحظ الفرق الكبير بين نفقات الدول المتقدم في مجالات أقل أهمية من مساعدة الشعوب الفقيرة كالإعلانات التي وصلت نفقاتها ثلاثة أضعاف خدمة الدين لجميع الدول المدينة، تجارة المخدرات تمثل أكثر من الضعفين في حين تشكل النفقات العسكرية أكثر من خمسة أضعاف، أي انه باستطاعة الدول المدينة أن تلغي خدمة الدين دون أي ضرر.

ثالثا: أسباب اقتصادية

تتمثل الأسباب الاقتصادية لأزمة المديونية في:

- تدهور حدود التبادل وارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة والأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وتدهور أسعار السلع الأولية؛
- لعبت العوامل المحلية دورا في تراكم هذه الديون بتبني سياسات توسعية أدت إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وانخفاض الادخار؛
- الاستدانة بشكل واسع وفي أغلب الأحيان دون تغيير السياسات السابقة ودون سياسات جديدة تهدف إلى استدامة المديونية؛

- هدر الموارد وعدم توفر مقدرة مستدامة لإدارة ديون هذه البلدان؛
- تدني البيئة والجفاف والحروب الأهلية وسوء السياسات وانعدام الحكم الراشد، كلها زادت من تفاقم مديونية (PAMA).

الفرع الثالث:نحو أزمة جديدة لديون البلدان الإفريقية الأكثر فقرا

لم تتأثر (PAMA) من الأزمة المالية التي حدثت في العالم المتقدم في مرحلتها الأولى (المرحلة المالية للأزمة)، لكن التأثر بدا واضحا في المرحلة الثانية (المرحلة الاقتصادية)، بسبب الهبوط الحاد في الصادرات وانخفاض أسعار السلع الأساسية الناتج عن انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة، وتأثرت مديونية (PAMA) من جراء تبعات الأزمة فقد تدهورت مؤشرات عبء الديون بشكل كبير وفي جميع الدول وزادت المشروطية المالية بسبب نقص السيولة العالمية . هذه المؤشرات تنذر بأزمة جديدة للديون تمس جميع هذه الدول .

الجدول رقم(4–14):انهيار عائدات المواد الأولية والمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير

المواد	الوحدة	الأكثر ارتفاعا منذ السنة	تاريخ الأكثر ارتفاعا	السعر في 2009/02/17
البترول	دولار / البرميل	146,35	2008/07/15	36,78
النحاس	دولار/ الطن	8 980	2008/07/03	3 406
القطن	سنتيمات الليرة	86,88	2008/03/04	44,60
الأرز	سنتيمات الليرة	24,68	2008/04/24	12,49
القمح	سنتيمات / صاع(عشرة ليرات)	1275	2008/03/13	535
الذرة	سنتيمات / صاع(عشرة ليرات)	757,75	2008/06/26	363,50

Source : Damien Millet , Eric Toussaint, Les chiffres de la dette 2009, CADTM ,p19.

من خلال الجدول نلاحظ انهيار أسعار المواد الأولية و المنتجات الزراعية التي تعتمد عليها دول (PAMA) كصادرات لتغطية وارداتها، فقد انخفض البترول بنسبة 74.86% .

المبحث الثاني: دور المساعدات الإنمائية في تنمية البلدان الإفريقية الأكثر فقرا

منذ سنة 1960 تم تقديم نحو580 مليار دولار إلى الدول الإفريقية الفقيرة[1]،أي أضعاف المبلغ المقدم في إطار مشروع مارشال للدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، ويكون المبلغ أكثر إذا ما أضيف له المساعدات من طرف الدول المانحة الجديدة خارج (CAD)، والتي أصبحت تأخذ دورا مهما . والسؤال المطروح هو هل استخدمت كل المبالغ في تحقيق التنمية وضمان استدامتها؟

المطلب الأول : تدفق المساعدات إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا

رأينا في الفصل السابق بأن تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية تحكمها دوافع سياسية واقتصادية، بعيدة عن مبدأ الحاجة،كما أن القيمة المتدفقة ليست في المستوى المطلوب فهل يمكننا إسقاط هذه النتيجة على التدفقات التي تصل دول (PAMA)؟

الفرع الأول:قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة

لطالما كانت (PAMA)أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية الدولية والإقليمية لكن التقييم الإحصائي وحده غير كافي للتقييم الفعلي لهذه المساعدات .

أولا: الدول الإفريقية الأكثر فقرا أكبر متلقي لمساعدات القارة الإفريقية

يمثل إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة إلى (PAMA) من البلدان المانحة الكتلة الأساسية من التدفقات المالية للقارة الإفريقية، التي تم الإبلاغ عنها حسب بيانات الجدول المبين أسفله، فرغم زيادة الاستثمارات الأجنبية بصفة ملحوظة إلا أنها تتركز بشكل شديد في عدد صغير من البلدان ولا تزال المساعدات الإنمائية بالنسبة لمعظم بلدان (PAMA) أكبر مصدر منفرد لتدفقات رأس المال الخارجية وتسهم بنحو نصف صافي تدفقات مختلف رؤوس الأموال ، هذا بالنسبة لـ(APD) لعدم توفر إحصائيات بالنسبة للمساعدات غير الرسمية.

[1] Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, le développement économiques ,en Afrique,(doublement de l'aide :assurer la grand poussée),Genève,2006,p15.

الجدول رقم(4-15):حصة بلدان (PAMA)من المساعدات الإنمائية المتدفقة للقارة الإفريقية(مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
دول إفريقيا جنوب الصحراء (المتضمنة (PAMA	13.5	14.3	19.2	24.6(ا)	26.2	31.6(ب)
إفريقيا	15.7	16.7	21.5	26.8	29.1	غير متاح

Source :OCDE, financer le Développement aide publique et autre flux ,2007 ,p26.

- (أ) النتيجة الخاصة بسنة 2003 منها 4.5 مليار دولار متعلقة بتخفيف ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- (ب) النتيجة الخاصة بسنة 2005 منها 5 مليار دولار منها متعلقة بتخفيف ديون نيجيريا.

من خلال الجدول نلاحظ أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تستحوذ على معظم تدفقات المساعدات الإنمائية للقارة الإفريقية، لكن من خلال نفس الجدول نجد أن هذه التدفقات تتمثل في تخفيف أعباء ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية للعام 2003 .أما العام 2005 فالزيادة كانت تمثل تخفيف ديون بلد لا يدخل ضمن (PAMA) وهو نيجيريا .كما تعتبر نسبة (APD) مقارنة بالتدفقات الأخرى المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات أكبر نسبة.يبين الجدول رقم (4-16) تحويلات المهاجرين الى بلدانهم الأصلية للفترة (2000-2004).

الجدول رقم(4-16):تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم في (PAMA)للفترة(2000-2004) (مليون دولار)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	النسبة من (PIB)(%)
الدول الإفريقية الفقيرة	4935	4746	5159	6762	7696	1.5

Source :OCDE, financer le Développement aide publique et autre flux ,op.cit ,p40

من خلال الجدول (4-16) نجد أن مثلت تحويلا ت المهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية حوالي 1.5 في المائة من التدفقات في الفترة الممتدة مابين(2000-2004) ، وهذا يدل على ضعف هذا المورد رغم أهميته.

ثانيا: قياس القيمة الحقيقية للمساعدات

من الوهلة الأولى نجد أن المبلغ للدول الفقيرة كبير لكن هناك عدة أسباب تجعل القيمة الحقيقية التي تصل إلى البلدان المتلقية غير تلك المعلن عنها، ويمكننا تلخيص هذه الأسباب كالتالي:

- الاختلاف بين الأشكال المختلفة للمساعدات الإنمائية المتفاوتة بين الهبات التي تشكل جزاءا صغيرا إلى القروض الميسرة، حيث نجد أن نسبة 25 في المائة متضمنة في القرض الميسر (انظر الفصل الثاني)أي أن الهبة مشروطة بالاقتراض ومقترنة به؛
- البيانات المتوفرة هي (APD) فقط والمقدمة من طرف(CAD) والتي لا يمكن التحقق من مصداقيتها من طرف المستفيدين نظرا لكثرة النفقات المتعلقة بوصولها؛
- المساعدة الإنمائية للدول الإفريقية عرفت ارتفاعا أثناء الحرب الباردة محاولة من كلا المعسكرين لربحها كسوق جديد، لكن مع نهاية الحرب انخفضت المساعدات لتعود للارتفاع مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، ومعظم هذا الارتفاع يعود للمساعدات متعددة الأطراف المقدمة من طرف مؤسستي بروتن وودز والبنوك الإقليمية في إطار مبادرتي (PPTE) و(MDRI) واللتان لا تشكلان إضافة للمساعدات في حالة إدراجهما كنوع متضمن للمساعدات؛
- إن المبالغ المتدفقة لأسيا الفترة الممتدة (1960-2004) أكثر بـ40 مليار دولار من الدول الإفريقية، كما أن هناك إختلالات كبيرة إذا ما قمنا بقياس المساعدات بالنسبة للدخل1.

الجدول رقم(4-17):نسبة المساعدات الإنمائية من(RNB)في الدول الإفريقية الفقيرة للفترة (1970-2004)

الفترة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2004-2000
RNB %	%2.8	%4.7	%5.5	%4.8

Source : CNUCED, Le développement économiques en Afrique,(doublement de l'aide : assurer la grande poussee),op.cit,p20.

ملاحظة:يعود الارتفاع في النسبة في سنوات التسعينات حيث بلغت 5.5 في المائة إلى تخفيف الديون في إطار مبادرة (PPTE) .

من خلال الجدول نجد أن المساعدات الانمائية المقدمة الى الدول الإفريقية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مقارنة بدخل هذه الدول .

ثالثا:المساعدات الإنمائية ونسبة الوصول إلى 0.2 في المائة من (RNB)

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى (PMA) لم ترتفع إلا بقدر متواضع منذ عام 2005 وفي عام 2008، تلقت هذه حوالي 30 في المائة من الزيادة في(APD) العالمية؛ حيث كان مجموع (APD) المقدمة إلى (PMA)،

[1] CNUCED, Le Développement Economique En Afrique,(Doublement De L'aide : Assurer La Grande Poussée), New York,2006,p1.

بأسعار عام 2004، أعلى بنحو 8 ملايين دولار فقط عن الفترة (2005 - 2004)، ولا تتوافر بيانات بشـــأن خطط المانحين فيما يتعلق بنفقات (APD) لعامي2009 و2010، ومع ذلك لا تزال هناك ثغرة مقـــدارها 17.4 مليون دولار بأسعار عام 2004 ، ومبلغ 20.6 مليون دولار بأسعار عام 2008 بين تنفيذ الالتزام في عام 2008 وبين الغاية المستهدفة في غلينغلز (اسكتلندا) . والنقص في تدفقات (APD) إلى (PMA) مسؤول عن نسبة 60 في المائة من النقص في الانجاز في عام2008 ، وفي الالتزامات العالمية المحددة لعام 2010[1].

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للمساعدات

يمكننا إبراز التوزيع الجغرافي للمساعدات المقدمة من الدول المتقدمة و المتمثلة في لجنة (CAD) خلال العـــام 2009 من خلال أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم(4-18):الدول الأكثر استفادة من المساعدات الإنمائية في القارة الإفريقية العام 2009.

البلد	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة (%)
إثيوبيا	3820	8
تنزانيا	2934	6
كوديفوار	2366	5
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2354	5
السودان	2289	5
موزامبيق	2013	4
أوغندا	1786	4
كينيا	1778	4
نيجيريا	1659	3
غانا	1583	3
متلقون آخرون	25028	53

[1] الأمم المتحدة، تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية أثناء الأزمة،مرجع سابق،ص ي.

مجموع القارة الإفريقية	47609	100

Source :OCDE, ODA to africa (summary),Paris.2009,sited'internet (date de visite : 05/03/2001). http://www.oecd.org/dataoecd/40/27/42139250.pdf

من خلال أرقام الجدول رقم (4-18) ، نلاحظ أن التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية غير عادل، فبالرغم من الفقر الذي تعيشه (PAMA) إلا أن الدوافع السياسية والاقتصادية والثقافية مازالت تحكم تخصيص المساعدات الإنمائية وهذا ما يفسر تركز حوالي 50 في المائة من المساعدات في عشر دول فقط وبالنسبة لـ(PAMA)، فإن هناك ستة دول فقط ضمن الدول العشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء فبلدان مثل نيجيريا وغانا وكوديفوار وكينيا...لا تدخل ضمن الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم ورغم ذلك فهي تتصدر القائمة بدلا من بلدان أخرى مثل سيراليون تشاد وغينيا ولوسوتو...

هذا على مستوى القارة الإفريقية ككل، وإذا ما أخذا الدول التابعة (PAMA) نجد أن هناك أيضا تفاوتا حيث أن الدول المتلقية والمتمثلة في إثيوبيا ، تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان وموزامبيق تستحوذ على 33 في المائة من المساعدات المقدمة إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في حين تبقى (PAMA) الأخرى تتقاسم نسبة 50 في المائة مع المتلقون من مختلف القارة الإفريقية.

الفرع الثالث:التوزيع القطاعي للمساعدات

منذ أن انصب الاهتمام على الأهداف الإنمائية، خاصة وأن (PAMA) هي الدول الوحيدة التي لم تحرز تقدما مهما، وحسب الجدول المبين أسفله ذهب تركيز المساعدات إلى القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وإمدادات المياه...، وهذا على حساب الهدف الأساسي من المساعدات وهو تعزيز النمو(أنظر الفصل الثالث)، والمشكلة تكمن في احتواء المساعدة الاجتماعية على نسبة كبيرة من المساعدات الفنية أوالتقنية والتي تكون في الغالب مكلفة بالنسبة للدول المتلقية ومفيدة أكثر للدول المانحة (تزيد نفقات التجهيز والتدريب ...ونستثني هنا نقل التكنولوجيا التي لا تعتبر مساعدة فنية من وجهة نظر الدول المانحة للإبقاء على السيطرة التكنولوجية، أنظر الفصل الثاني)، وبالرغم من أهمية المساعدة الاجتماعية، فإن زيادتها على حساب قطاعات الإنتاج في الزراعة والصناعة والبنية التحتية اللازمة للنهوض بالاقتصاد تجعل من استدامة المساعدات غير واردة باعتبار أن هذه الأخيرة تعني التخلي تدريجيا عن المساعدات فور تحقيق النمو المستمر والمؤسسات القوية، ثم التنمية المستدامة.الجدول التالي يبين التوزيع القطاعي لـ(APD) العام 2009.

الجدول رقم(4–19):التوزيع القطاعي للمساعدات الإنمائية (PAMA) العام2009.

القطاع	النسبة (%)
القطاعات الاجتماعية	42
القطاعات الاقتصادية	18
القطاعات الإنتاجية	09
قطاعات متعددة	05
برامج المساعدة العامة	12
تخفيف الديون	04
المساعدة الإنسانية	08
قطاعات أخرى	01

Source : OCDE, ODA to africa (summary),Paris.2009,sited'internet (date de visite : 05/03/2001) http://www.oecd.org/dataoecd/40/27/42139250.pdf

تمثل المساعدات المقدمة الى (PAMA) نسبة 42% من إجمالي المساعدات مقابل 18% للقطاعات الاقتصادية و9% للقطاعات الإنتاجية، وهذا يدل على تنامي الاهتمام بالجانب الاجتماعي خصوصا مع تبني الأهداف الإنمائية كتوجه تنموي جديد.

الفرع الرابع: ضعف بنية المساعدات المقدمة للدول الإفريقية الأكثر فقرا

إلى جانب اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة إلى زيادة حجم المساعدة الإنمائية الدولية والإقليمية، فإنه يعترف أيضا بالحاجة إلى تحسين نوعية أو فعالية المعونة، وهذا ما ورد في إعلان باريس وفي إطار الالتزامات التي قطعها المانحون على أنفسهم باستخدام الاستراتيجيات الإنمائية (PAMA)، ذاتها كإطار للمساعدة المقدمة منهم من أجل تقليل تجزئة مساعدتهم وتقديم معلومات مسبقة بشان معونتهم المخططة إلى البلدان الشريكة(المتلقية) وتنسيق أنشطتهم واستخدام أنظمة البلد المستفيد لتقديم المساعدات وعدم ربطها بشروط. خاصة وأن هذه البلدان لا تملك مؤسسات جيدة، حيث أن تخصيص المساعدات يجب أن يكون على أساس الحاجة وليس الانتقائية وبدون شروط. يظهر ضعف بنية المساعدات الإنمائية جليا في (PAMA). ويمكننا الوقوف على هذا الضعف من خلال التطرق إلى حقيقة المبادئ التي جاء بها إعلان باريس فيما يخص فعالية المساعدات باعتبارها أهم النقائص التي تعاني منها(APD) الموجهة إلى الدول الإفريقية.

أولا:الملكية

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تعترض تحسين فعالية (APD) في استمرار الثغرة بين الفكرة المثلى المتعلقة بملكية البلد المستفيد القوية ل(APD) وبين الواقع. وفي عينة البلدان المستفيدة التي شملها الاستقصاء الذي

أجرته (OCDE) في العام 2008، كانت أقل من ربع البلدان هي التي لديها استراتيجيات للتنمية الوطنية تعد استراتيجيات تشكل أساسا تنفيذيا وفعالا لبرمجة (APD) .وغالبا ما لا يوجد، على وجه الخصوص، إلا ارتباط ضعيف بين الميزانيات الوطنية واستراتيجيات التنمية الوطنية.خاصة في دول (PAMA) ويتعين على هذه البلدان أن تجسد أهدافها الإنمائية في الميزانيات الوطنية وينبغي أن تزيد من مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، من قبيل المجتمع المدني والقطاع الخاص، في تخطيط وتنفيذ ورصد الأنشطة الإنمائية .وفي الوقت نفسه، يتعين على المانحين أن يكونوا أكثر مرونة في إقرار أولويات السياسات لكل بلد مستفيد عند تخصيص (APD).

ثانيا:التجزئة

تفاقمت بالنسبة لبلدان (PAMA) صعوبات إدارة المساعدات الإنمائية نتيجة لتزايد الجهات المانحة بشكل مفرط. خاصة خارج (CAD) وقد نتجت هذه التجزئة عن نمو المساعدة الثنائية والتمويل القطاعي والجهات المانحة غير التقليدية. وأثبتت دراسة أجريت على 30 دولة إفريقية باعتبارها أكبر متلقي للمساعدات أن هناك علاقة سلبية بين تجزئة المساعدات والتغييرات في نوعية الجهاز البيروقراطي[1]. وبالتالي زيادة التكاليف وانخفاض فعالية المساعدات.

وقلل الانخفاض النسبي في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف دور المؤسسات المتعددة في تجميع أموال من الجهات المانحة المختلفة. ورغم أن الجهود الرامية إلى تقليل التجزئة قد ينظر إليها أساسا على أنها مسؤولية الجهات المانحة، فإنها ينبغي أن تستند إلى حوار بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة نظرا لأن أي إجراء تتخذه جهة مانحة بصفة أحادية من أجل تقليل التجزئة قد يؤدي إلى تهميش البلد الأكثر حاجة للمساعدات.

ثالثا:القدرة على التنبؤ بتدفقات المساعدات

تعد بعض عناصر المساعدات، من قبيل المساعدة الإنسانية وتخفيف أعباء الديون والتي تعتمد عليها دول (PAMA) بشكل دائم، نظرا للفقر الذي تعيشه والكوارث الطبيعية عناصر غير مستقرة بطبيعتها، بل حتى المساعدة الإنمائية الأطول أجلا غالبا ما يثبت أنها متقلبة حيث لا يزود كل بلد من البلدان المستفيدة على الدوام بمعلومات منتظمة وفي حينها عن مقدار المساعدة التي يمكن أن يتوقع الحصول عليها في المستقبل أو الشكل الذي قد تأخذه، خاصة وأن دور (PAMA) السياسي بدأ في الانخفاض بظهور خطوط أخرى كالعراق والثورات التي تحدث في الوطن العربي(تونس، ليبيا، مصر، اليمن...)، قد تغض نظر الجهات المانحة عن هذه الدول.

[1] البنك الدولي،مجموعة بحوث اقتصاديات التنمية، (الآثار الناتجة عن تجزئة جهو د الجهات المانحة على نوعية الجهاز البيروقراطي في البلدان المتلقية للمعونة)، نوفمبر2006،متاحة على الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع:2001/03/22)

http://siteresources.worldbank.org/INTPUBSERV/Resources/477250116561279274 2/Knack.Donor_Fragmentation.Arabic.final.pdf.

رابعا: تنسيق المساعدات الإنمائية

خلص استقصاء عام 2008 إلى أن قدرا من التقدم قد تحقق في تنسيق الأنشطة بين شركاء التنمية، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير المشتركة وآليات التمويل .وقد تحسن على وجه الخصوص تنسيق التعاون التقني وجاوز بالفعل الغاية القائمة المحددة لعام 2010 ومع ذلك، يلزم تحقيق تقدم أسرع لتلبية الغاية المحددة في إعلان باريس.

خامسا:المواءمة

يتعين من أجل تلبية الغايات المناظرة في إعلان باريس، أن يبذل المانحون مزيدا من الجهود لاستخدام أنظمة البلدان المستفيدة لإدارة المساعدات المقدمة منهم، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تشجع الموظفين الميدانيين على القيام بذلك خاصة وأن دول (PAMA) تفتقد للمهارات البشرية والقدرات الإحصائية .

سادسا:عدم تقييد المساعدات بشروط

رغم إحراز تقدم كبير في عدم ربط المعونة بشروط إلا أن الشروط مازالت قائمة ومتغلغلة عبر طرق مختلفة، فالمشروطية السياسية لازالت الأساس الذي يعتمد عليه المانحون في تخصيص المساعدات لـــ(PAMA) بالرغم مـــن الفقر الذي تعيشه.

المطلب الثاني: المساعدات الإنمائية والاستراتيجيات الدولية والإقليمية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

إن الهدف الأساسي للمساعدات الإنمائية هو تعزيز النمو، وتشير كل التقـــديرات الإحصـــائية لمختلـــف الاقتصاديين بأنه على دول (PAMA) أن تحقق معدل نمو7 في المائة حتى تتمكن من تحقيق التنمية والوصـــول إلى الأهداف الإنمائية وهذا ما لم يتم التوصل إليه إلى غاية الآن وأصبح الأمر أكثر صعوبة بعد أزمة المالية 2008.

الفرع الأول: المساعدات والنمو في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

إن الهدف الأساسي الذي ظهرت من أجله المساعدات الإنمائية هو تعزيز النمومن أجل رفـــع الاســـتثمار وتنشيط الدورة الاقتصادية بشكل مطرد يقود في النهاية إلى التخلص نهائيا من الاعتماد على هذه الأخيرة وهذا ما لم يحصل في (PAMA).

أولا:التدهور الاقتصادي في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

أثرت أزمة الثمانينات على الدول الإفريقية الفقيرة أكبر تأثير، فبين عامي 1980 و1990، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 42.5 في المائة، ونصيب الفرد من الاستهلاك (وهو أكثر المؤشرات أهمية للتعبير عن الرفاهية الإنسانية)، انخفض بنحو 40 في المائة، كما تناقصت الاستثمارات المحلية بمقدار 29.7 في المائـــة، كمـــا انخفضت الصادرات 34.5 في المائة، وهبط نصيب الفرد من الإنتاج بنسبة 12.2 في المائة، بينما ارتفـــع الـــدين

الخارجي بنسبة 162 في المائة وهو ما يعادل إجمالي الناتج القومي للإقليم بأكمله . وارتفع معدل الفقر خلال الثمانينات والتسعينات ليصل إلى 40 في المائة أو ما يعادل 220 مليون نسمة، وخلال نفس الفترة انخفضت الأجور الحقيقية بما يزيد عن 30 في المائة وانتشرت البطالة . أما وعلى المستوى الدولي فقد انخفضت مساهمة المنطقة بنسبة 1.9 في المائة من الناتج العالمي العام 1960 إلى 1 في المائة العام 1996، رغم أنها تحوي 10 في المائة من سكان العالم والجدول التالي يبين تدهور المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول[1].

الجدول رقم (4-20) :حالة بعض المؤشرات الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1980-1990)

المؤشر الاقتصادي	1980	1990	تغير(%)
نصيب الفرد من الناتج(بالدولار)	582	335	42.5-
نصيب الفرد من الاستهلاك	465	279	40-
الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي	20.2	14.2	29.7-
صادرات السلع (مليار دولار)	48.7	31.9	34.5-
نصيب الفرد من إنتاج الغذاء	107	94	12.2-
إجمالي المديونية الخارجية	56.2	147	16.2+
الفقر (% تحت خط الفقر)	//	39.6	

المصدر: د.ميشال تودارو، مرجع سابق،ص805.

بالرغم من تعرض مختلف الدول النامية لأزمة الثمانينات إلا أن (PAMA) لم تحقق تعافيا في السنوات اللاحقة للازمة إلى غاية الآن، في حين نجد المناطق الأخرى استطاعت التغلب على الركود الاقتصادي وبيانات الجدول التالي تبين بأن إفريقيا كانت تعاني من حالة خمول اقتصادي .

الجدول رقم(4-21): تطور نسبة (RNB)والاستثمار والتصدير لمختلف المناطق النامية في الفترة (1970-1997)

	دول إفريقيا جنوب الصحراء المتضمنة (PAMA)			جنوب آسيا			شرق آسيا			أمريكا اللاتينية		
	1970	1997	(%)	1970	1997	في المائة	1970	1997	في المائة	1970	1997	(%)
RNB	525	326	36-	239	449	88	157	715	355	1216	1890	55
الاستثمار بالنسبة للفرد	80	73	9-	48	105	118	37	252	581	367	504	37
التصدير/الفرد	105	105	00	14	51	264	23	199	765	209	601	188

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba, op.cit,p113.

[1] د.ميشال تودارو،مرجع سابق، ص805.

ملاحظة:الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتصدير مقاسة بسعر الدولار العام 1987.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ بأن دول إفريقيا جنوب الصحراء المتضمنة 33 دولة من الدول الأكثر فقرا هي المنطقة الوحيدة التي سجلت ضعف في مؤشرات اقتصادية مهمة و المتمثلة في (RNB) و الاستثمار و التصدير، في حين استطاعت باقي المناطق النامية تحقيق تطور ايجابي بالنسبة لنفس المؤشرات .

ثانيا:المساعدات الإنمائية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا ومعدل النمو

يبين الجدول التالي الاختلاف الكبير الذي حدث في تطور الناتج الإجمالي في الفترة الممتدة من العام 1985 إلى العام 1994 لمناطق مختلفة من العالم النامي كانت فيها (PAMA) أكبر خاسر من العولمة التي كانت لصالح مناطق أخرى كانت تعاني نفس الظروف الاقتصادية أو أشد .

جدول رقم(4-22): معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي حسب المناطق(%)

السنة	أمريكا اللاتينية	جنوب وشرق أسيا	إفريقيا جنوب الصحراء متضمنة(PAMA)
1985	3.60	3.6	1.9
1986	4.2	6.2	2.6
1987	3.0	6.9	0.6
1988	0.7	8.5	2.9
1989	1.1	6.1	1.6
1990	1.1-	6.4	1.2
1991	2.8	5.3	0.4
1992	2.1	5.2	0.3
1993	3.3	5.4	1.8
1994	2.8	6.3	2.3

المصدر: د.ميشال تودارو،مرجع سابق،ص806.

تلقت كلا من دول جنوب شرق أسيا الدول الإفريقية المساعدات الخارجية في فترات متزامنة، وبالرغم من أن دول (PAMA) لطالما كان معدل النمو بها أعلى من تلك الدول في الفترة التي سبقت أزمة الثمانينات فإنها لم تستطع الخروج من أزمتها التي استمرت طويلا، فكان معدل النمو يتناسب عكسيا مع تدفق المساعدات الخارجية في أغلب البلدان في حين نجد أن دول جنوب شرق أسيا استطاعت الخروج من ركودها وهي الآن أقل اعتمادا على المساعدات الإنمائية وتسير نحو الاستغناء عنها نهائيا أي أنها حققت الهدف من المساعدات الإنمائية وهو تعزيز النمو المستدام.

ة

الجدول رقم(4-23):المساعدات الإنمائية ومعدل النمو في (PAMA) للفترة (1970-2005)

اسم البلد	المساعدة من RNB(%)	معدل النمو	اسم البلد	المساعدة من RNB (%)	معدل النمو
انغولا	6,06	0,01	مدغشقر	9.16	1.45-
بنين	9,66	0,35	موريطانيا	22.90	0.65
بوركينافاسو	12,47	1,06	النيجر	13.22	1.53-
بورندي	17.36	0.32	رواندا	18.33	1.08
جمهورية إفريقيا الوسطى	12.07	1.10-	سان تومي وبرينسيبي	71.99	0.34
تشاد	11.81	0.75	السينيغال	11.02	3.06
جزر القمر	24.98	0.24-	ناميبيا	3.68	0.05
جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.81	3.66-	موزامبيق	30.69	2.08
غينيا الاستوائية	21.47	10.55	مالاوي	19.05	0.74
اريتيريا	27.56	2.15	مالي	16.18	0.85
اثيوبيا	12.46	0.64	سيراليون	14.31	1.46-
غامبيا	20.25	0.65	الصومال	37.39	0.01
غينيا	10.3	0.95	السودان	4.91	1.69
غينيا بيساو	40.75	0.43-	توغو	9.73	0.42-
لوسوتو	10.89	3.94	أوغندا	9.06	1.94
ليبيريا	12.98	2.93-	زامبيا	15.03	1.30-
(PAMA)	14.6	0.8			

Source **:** Amewoa Agbessi Komla , L'aide au développement aide-t-elle le développement, Thèse de doctorat es sciences économiques, Université de Limoges,2008,p114.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب النمو في دول (PAMA) تتناسب في معظم الدول عكسيا مع قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة، فهناك دول تلقت مبالغ كبيرة من المساعدات لكنها حققت معدل نمو سلبي مثل: زامبيا، ليبيريا، النيجر، مدغشقر....

إذن فشلت المساعدات الإنمائية في إخراج (PAMA) من مصيدة الفقر وحلقته المفرغة وبالتالي عدم تحقيق نموا مستمرا يفضي فيما بعد إلى تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة.

الفر ع الثاني :البنك الدولي وإستراتيجية تخفيض الفقر

طبقت أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر 29 دولة إفريقية، ما بين مرحلة الإعداد والتطبيق، كانت أولها تنزانيا والتي بدأت مرحلة الإعداد في أفريل العام 2000، وكانت آخرها موزمبيق، وبوركينا فاسو في مارس 2004م.

الجدول رقم(4-24): مرتكزات إستراتيجية تخفيض الفقر في كل من بوكينافاسو وزامبيا

البلد	الناتج الفردي	معامل جيني	تشخيص الفقر وعدم المساواة	المحاور الأساسية في إستراتيجية تخفيض الفقر
بوركينافاسو	210	55.1	عدم المساواة الإقليمية وعدم المساواة بين الجنسين	الحصول على التعليم بشكل عاد
زامبيا	300	52.6	زيادة عدم المساواة في الدخل مع عدم المساواة بين الجنسين	محور الخدمات الأساسية شبكات الأمان حقوق ملكية الأرض،الايدز.

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , op.cit, p214.

وقد واجهت إستراتيجية تخفيض الفقر في منطقة (PAMA) العديد من الانتقادات نوجزها فيما يلي:

- المشكلة في هذه الإستراتيجية هي فهم الآلية التنموية فبالرغم التأكيد على أن الإستراتيجية تعد ذاتية الصياغة، تضعها كل دولة وفقا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ووفقا لرؤية فقرائها لأسباب فقرهم، والطرق المثلى لمواجهته، والقضاء عليه. إلا أن اشتراط موافقة المؤسسات المالية الدولية (BM و FMI) على الإستراتيجية قبل تنفيذها يثير الشكوك حول دور هذه المؤسسات، ومدى تدخلها في عملية صياغة، وتنفيذ الإستراتيجية وأيضا استمرار تشابك العلاقات بين مؤسستي بروتن وودز حيث أن اشتراط تخفيف الديون يبقى مرهو ن بمدى التقدم في تطبيق الإستراتيجية وقياس هذا التقدم يكون وفق مؤشرات غامضة اعتبار أن البلدان المعنية لاتملك نظام لجمع البيانات ؛
- من ناحية ثانية أثبتت العديد من الدراسات إغفال أغلب الاستراتيجيات التي تقدمت بها الدول للعديد من القضايا التي تعد هامة لتحقيق التنمية المستدامة؛ فقد أغفلت دور المرأة، وإدارة البيئة، وتحليل الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي.
- تحتوي الإستراتيجية في طياتها على تناقضات بين إصلاح السياسات الماكرواقتصادية كتحرير التجارة وتحقيق الاستقرار المالي وسياسات الحد من الفقر التي تتطلب زيادة الإنفاق الاجتماعي من تعليم وصحة...
- إهمال دور المجتمع المدني الإفريقي الذي يعتبر الوسيط بين الفقراء وأصحاب القرار ؛
- عدم وضوح دور الدولة في هذه الورقات يجعلها غير مؤهلة لتنفيذ الإستراتيجية على أرض الواقع ؛
- بالنسبة لقضية النوع الاجتماعي نجد أن التمييز مستمر وبشكل كبير في (PAMA)؛

- قصورها عن معالجة مشكلة انعدام الحكم الراشد وضعف الخدمة العمومية وانتشار الفساد وتركيبة الإدارة وضعف المؤسسات في (PAMA).

ويبقى نجاح هذه الإستراتيجية في (PAMA) مرهون بتطبيق إصلاحات شاملة وجدية في إدخال هذه الإصلاحات هي وحدها الكفيلة بتحديد ما إذ كان تطبيق الإستراتيجية سيأتي بالجديد الذي يكفل للدول الإفريقية الخروج من مأزقها، وتحقيق الأهداف المرجو وتحقيقها في الألفية الجديدة، أما أنها تصبح تكرارا للتجارب السابقة نفسها المفروضة من الخارج، ولكن هذه المرة تحت مسمى جديد واجهته الفقر ومضمونه التبعية.

الفرع الثالث: مبادرة تخفيف الديون

استفادت 28 دولة من مبادرة (PPTE) ضمن(PAMA) ،باعتبار أن جميع ه>ه الدول مثقلة بالديون ولا يمكنها تسديد أقساط ديونها .

أولا: التقدم المحرز

يمكننا إبراز التقدم المحرز بالنسبة لمبادرة (PPTE)حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(4-25): الإنجاز فيما يخص مبادرة (PPTE) في (PAMA)

نقطة الانجاز(الاكتمال)	التاريخ	نقطة اتخاذ القرار	التاريخ	في الانتظار(ماقبل اتخاذ القرار)
أوغندا	ماي 2000	غينيا بيساو	ديسمبر2000	جزر القمر
تنزانيا	نوفمبر2001	غينيا	ديسمبر2000	إيريتيريا
بوركينافاسو	أفريل 2002	تشاد	ماي 2001	الصومال
موريطانيا	جوان 2002	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جويلية 2003	السودان
مالي	مارس2003	ليبيريا	مارس 2008	
بنين	مارس 2003	ا3ظزلطوغو	2009	
النيجر	أفريل 2004			
السنيغال	أفريل 2004			
إثيوبيا	أفريل 2004			

مدغشقر	أكتوبر2004			
زامبيا	أفريل2005			
رواندا	أفريل2005			
مالاوي	سبتمبر2006			
سيراليون	ديسمبر2006			
سان تومي وبرينسيبي	مارس2007			
غامبيا	ديسمبر2007			
جمهو رية افريقيا الوسطى	2009			
بورندي	2009			
المجموع	18	06		04

Sourse :Damien Millet ,Erik Oussait ,60 Questions 60questions Sur La Dette ,Le FMI Et La Banque Mondiale,Cadtm,Paris ,2008 ,P211.

البنك الافريقي،التقرير السنوي 27-28 ماي 2010،كوت ديفوار،مركز الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص34.

في العام 2009 كانت قد وصلت 18 دولة من دول (PAMA) إلى نقطة الانجاز، حيث وصلت كل من بورندي وجمهورية إفريقيا الوسطى إلى نقطة الانجاز في حين وصلت كل من التوغو إلى نقطة اتخاذ القرار، في حين بقيت أربع دول في مرحلة الانتظار وهي كل من جزر القمر، ايريتيريا، الصومال، السودان.

ثانيا: المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون

توفر هذه المبادرة ل (PAMA) التي وصلت إلى نقطة الانجاز فيما يخص مبادرة (PPTE) وبموجب يلتزم المانحون بإلغاء قروض صندوق التنمية الإفريقي بالنسبة للديون القائمة والمنصرمة حتى تاريخ 2004.

وتبلغ تكلفة المبادرة 8.92 مليار دولار وقد تم تخصيص مبلغ 75.8 مليون دولار لدول (PAMA) الواحد والعشرين التي وصلت إلى مرحلة الانجاز[1]. وتبقى هذه المبادرة تعاني من نفس النقائص التي تحملها مبادرة (PPTE) لأنها تتعلق بها.

[1]البنك الإفريقي،التقرير السنوي 2009،27-28 ماي 2010،مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص35.

ثالثا: التخفيف الكاذب للديون

أ-نسبة الدين بالنسبة للصادرات

الغرض من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون هو إرجاع نسبة القيمة الصافية الحالية للدين من الصادرات إلى ما دون 150 في المائة لكن بيانات الجدول رقم (4- 26) تبين العكس.

الجدول رقم(4-26): نسبة القيمة الصافية للدين من الصادرات

البلدان	سنة الإتمام	النسبة المتوقعة عند نقطة القرار	النسبة المحققة عند نقطة الإتمام
بوركينا فاسو	2002	185,5	207,5
أثيوبيا	2004	173,5	218,4
النيجر	2004	184,8	208,7
رواندا	2005	193,2	326,5
مالاوي	2006	169,0	229,1
سأوتومي وبرينيسيي	2007	139,7	298,7

المصدر: الشبكة العالمية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث (CADTM)متاح على الموقع الالكتروني: (تاريخ الاطلاع:2011/02/15) http://www.cadtm.org/Afrique-subsaharienne?lang=fr

إذن من خلال بيانات الجدول لا توجد أي دولة من هذه الدول حققت الهدف المرجو من المبادرة فيما يخص إرجاع نسبة الدين إلى الصادرات إلى 150في المائة أي الخروج من فئة الدول المثقلة بالديون.

ب-إضافة مبادرة(PPTE) إلى المساعدات الإنمائية

على هذا مستوى الإضافة التي تضيفها عملية تخفيف الدين هناك تفاوت بين البلدان وهذا راجع دائما إلى المحركات السياسية ، و الجدول رقم يمثل(4-27)يمثل المبالغ المحررة من قبل مبادرة (PPTE) مقارنة بنسبة (APD).

الجدول رقم(4-27)المبالغ المحررة من قبل مبادرة (PPTE) مقارنة بنسبة (APD)

البلد	الإلغاء السنوي لمتوسط خدمة الدين للسنوات الأولى (مليون دولار أمريكي)	المبلغ السنوي (APD) 1991	المبلغ السنوي (APD) 1996	المبلغ السنوي (APD) 1999	نسبة تخفيض الدين مقارنة ب(APD) (%)
بنين	20	266	288	211	9.5
بوركينافاسو	47	420	415	398	11.7
الكاميرون	80	517	411	434	18.4
اثيوبيا	97	1095	817	633	15.2

غامبيا	10	101	37	33	30.3
غينيا	40	379	299	238	16.8
غينيا –بيساو	40	115	178	52	76
مدغشقر	62	456	357	358	17.3
مالاوي	50	523	492	446	11.2
مالي	44	452	491	354	12.4
موريطانيا	36	218	272	219	16.4
موزامبيق	92	1069	931	675	31.9
النيجر	40	373	254	187	21.4
رواندا	40	361	467	373	10.7
ساوتومي وبريسنبي	10	51	47	28	35.7
السنيغال	43	635	579	534	8
سيراليون	48	104	184	74	64.2
تانزانيا	150	1080	877	990	15.2
تشاد	13	264	296	188	6.9
أوغندا	87	665	676	590	14.7
زامبيا	260	883	610	623	41.7

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , op.cit,p288.

ج–نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PPTE)للإنفاق الاجتماعي في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

إن تدفقات خدمة الديون التي يفترض أنها حررت لاستخدامها في أغراض الإنفاق الاجتماعي في إطار مبادرة (**PPTE**) هي تدفقات أقل كثيرا من مبالغ رصيد الديون التي يُبلغ عنها باعتبارها مساعدة إنمائية في إلغاء الديون، وهذا يؤدي إلى تقديرات مبالغ فيها للمساعدة المقدمة . وعليه فإن عمليات تخفيف عبء الديون، رغم تخفيفها الأعباء المالية المقبلة لخدمة الديون، لم تؤمن إلا مقدارا محدودا من الموارد الجديدة التي يمكن استخدامها فورا لأغراض الاستثمار أو الإنفاق الاجتماعي .

الجدول رقم(4–28): نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PPTE) للإنفاق الاجتماعي

	النفقات الاجتماعية				التخفيض السنوي لمتوسط عبء الدين خلال السنوات الأولى	التخفيض المتوسط السنوي نسبة مئوية من النفقات الاجتماعية(%)
	1999	**2000**	**2001**	**2002**		
بنين	115	110	161	----	20	12.4
بوركينافاسو	141	121	143	207	47	32.5
اثيوبيا	268	534	694	1007	97	13.9

غامبيا	24	22	23	23	10	43.5
غينيا	85	73	68	72	40	58.8
غينيا بيساو	70	89	82	92	40	48.2
مدغشقر	156	188	230	298	62	27.00
مالاوي	209	167	205	226	50	24.4
مالي	103	105	123	136	44	35.8
موريطانيا	85	95	84	117	36	42.9
موزامبيق	259	312	343	336	92	26.8
النيجر	104	88	95	122	40	42.1
رواندا	75	73	90	96	40	44.4
ساوتومي	8	8	9	10	10	111.1
السنيغال	254	226	293	---	43	14.5
سيراليون	15	15	25	46	48	190.0
تانزانيا	289	352	622	837	150	24.1
تشاد	190	186	231	298	13	5.6
أوغندا	306	401	438	569	87	19.9
زامبيا	166	149	205	231	260	126.8

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , op.cit,p291.

د- نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PPTE)إلى الإيرادات الحكومية

على هذا المستوى نجد أن هناك تفاوتا واضحا بين البلدان فبالرغم من أن إيرادات الحكومات الإفريقية كانت بالأساس منخفضة إضافة إلى ذلك نجد أن نسبة تخفيف الديون لم تمثل إلا نسبة ضئيلة من هذه الإيرادات في بلدان مثل(بنين، الكاميرون،تشاد،بوكينافاسو..) في حين فاقت النسبة 100في المائة في غينيا بيساو مثلا.

الجدول رقم (4-29):نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PPTE) مقارنة بالإيرادات الحكومية

البلد	الإلغاء السنوي لمتوسط خدمة الدين لسنوات الأولى(مليون دولار أمريكي)	الإيرادات العمومية لسنة 2001	نسبة تخفيض الدين مقارنة بالإيرادات
بنين	20	380	5.3
بوركينافاسو	47	314	14.8
اثيوبيا	97	1235	7.8
غامبيا	10	65	15.4
غينيا	40	356	11.2

غينيا –بيساو	40	36	109.3
مدغشقر	62	536	11.6
مالاوي	50	322	15.5
مالي	44	431	10.2
موريطانيا	36	210	17.1
موزامبيق	92	428	21.5
النيجر	40	182	21.9
رواندا	40	189	21.1
ساوتومي وبريسنبي	10	11	93.6
السنيغال	43	822	5.2
سيراليون	48	101	47.2
تانزانيا	150	1128	13.3
تشاد	13	123	10.6
أوغندا	87	600	14.5
زامبيا	260	680	38.2

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , op.cit,p291.

إذن من خلال البيانات السابقة لا يمكننا أن نحكم على مبادرة (PPTE) بالفشل التام، لكن بالقصور في حل مشكلة ديون بلدان (PAMA) التي تمثل أصغر ديون البلدان النامية والتي تشكل أكبر العقبات بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة بها .

الفرع الرابع:المساعدات الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

رغم تركيز المجتمع الدولي في مؤتمر الألفية الذي انبثقت عنه الأهداف الإنمائية على (PAMA) لأجل التعجيل بتحقيقها غير أن البلدان المعنية بالدراسة لا تزال بعيدة عن الركب العالمي وبالنسبة لجميع الأهداف.

أولا:الهدف الأول خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف

مع انتعاش النمو في (PAMA)، تقلصت نسبة الأفارقة الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم من 58 في المائة في عام 1990 إلى 51 في المائة في عام 2005 لكن الأعداد المطلقة للفقراء ارتفعت من 296

مليونا إلى 388 مليونا[1].باستثناء عدد قليل من البلدان مثل: اثيوبيا، والتي سجلت بعض التحسن، فان باقي (PAMA) لن تصل إلى الهدف المرجوولا تزال نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم تفوق 50 في المائة [2].

الشكل رقم (4-1):التفاوت في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية

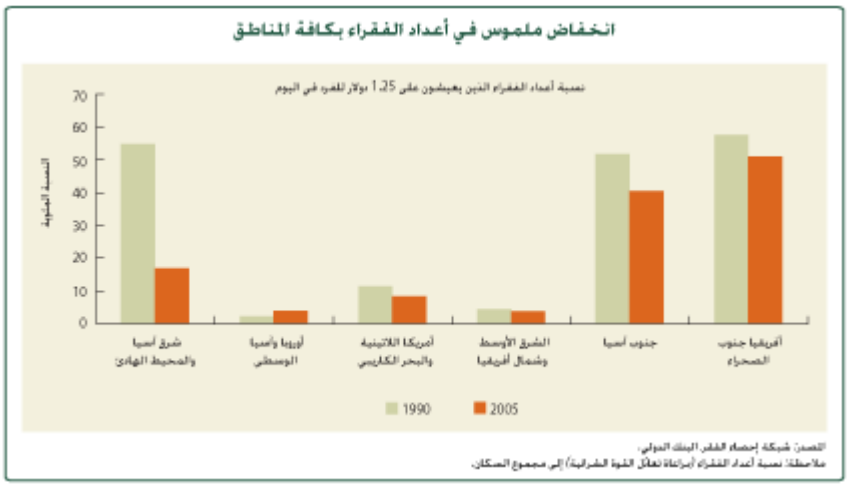

Source : The World Bank , Global Monitoring Report , 'Millennium Development Goals After The Crisis, op.cit ,.

ثانيا: تحقيق التعليم الابتدائي للجميع

زادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في جميع (PAMA) ، وهذا هو الهدف الوحيد الذي أمكن لبعض البلدان تحقيقه فقد بلغت النسبة في كل من بنين، بورندي، مدغشقر، رواندا،أوغندا، زامبيا إلى 90 في المائة[3]، في حين يبقى هناك تعثر في باقي الدول.

ثالثا: المساواة بين الجنسين

ويشمل ثلاث مجالات رئيسية تتمثل في التعليم، السياسة، الاقتصاد؛ فبالنسبة للتعليم تم تحقيق هذا الهدف في الطور الابتدائي فيما يبقى النقص في باقي الأطوار الأخرى التي يبقى فيها التفاوت خطيرا، في حين تبقى مشاركة المراة في الاقتصاد والسياسة منخفضة جدا ولن تصل هذه الدول إلى الهدف إطلاقا إذا ما استمر المسار بهذا البطء.

[1] The World Bank , Global Monitoring Report , 'Millennium Development Goals After The Crisis , op.cit ,p.

[2]Banque africaine de développement, Indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement , sur les pays africains, Tunisie,2010,p23.

[3] Edem .

رابعا:أهداف الصحة

- بالنسبة لتخفيض الوفيات دون سن الخامسة، لا يزال الايدز والملاريا من بين العوامل التي تعرقل التقدم نحوتحقيق الهدف في حين انه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في التفأوت بين الجنسين والفقر وتدهو ر مؤشرات البيئة، فان (PAMA) لن تحقق الهدف وتبقى نصف الوفيات تحدث لدى الأطفال الأقل من خمس سنوات.
- بالنسبة لتحسين صحة الأم فان هذه المسألة لا تلقى اهتماما بالغا في(PAMA) ، بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتهميش الذي تعاني منه هذه الدول، لذا تبقى نسبة وفيات الأمهات عند الولادة مرتفعة ولا يوجد أي تقدم واضح نحو تحقيق هذا الهدف ونحن في العام 2011.
- بالنسبة لمكافحة فيروس الايدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض، نجد أنه من غير المحتمل وقف انتشار مرض الايدز والسل والملاريا في (PAMA) مع مطلع العام 2015، فالايدز أصبح السبب الرئيسي للوفيات المبكرة وبالنسبة لمرض السل يعززه ظهور سلالات مقاومة للأدوبة الطبية، أما الملاريا فهناك تحسن لكن تكاليف الحصول على الناموسيات تبقى غير محتملة لدى الكثير من الفقراء.

خامسا : الإستدامة البيئية

والمتمثلة في الهدف السابع وهو عكس اتجاه فقدان الموارد البيئية، الحصول على مياه الشرب الصالحة والصرف الصحي وتوفير سكن لائق.بالنسبة إلى المياه فان التغطية لا تزال منخفضة في (PAMA) ، وتكاد تنعدم في المناطق الريفية، والأحياء الفقيرة في تزايد نتيجة التحضر السريع والعشوائي، والتقدم بطيء فيما يخص النظم الصحية، بالنسبة للاستدامة البيئية والتي ترتكز على هدفين:

- المحميات التي تعتبر حجر الزاوية في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية، والمفتاح من أجل الحد من الفقر، بالرغم من الركود الذي تعيشه المنطقة فقد تحققت بعض النجاحات فقد تمكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2007 من الحفاظ على أكبر الغابات المطيرة في العالم وجعلها محمية وهي تمثل 9000كلم2.
- الغابات والأهمية التي تلعبها في الحد من تغير المناخ، لكن تبقى إزالة الغابات في منطقة (PAMA) بلا هوادة، حيث انخفضت مساحة الغابات العام 2010 بحوالي 10 في المائة في كل من: بوكينافاسو، بورندي، غينيا، ويمثل إزالة الغابات حوالي 17.4 في المائة[1] .

يبقى استشراف تحقيق الأهداف الإنمائية غير متفائلا على الإطلاق، فبالوتيرة الحالية سوف تلتزم (PAMA) بالوصول إلى الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية نحو العام 2129 .الهدف المعني بتخفيض وفيات الأطفال إلى

[1] Ibid, p24.

الثلثين في نحو العام 2100. بالنسبة لثلاث أهداف متمثلة في الجوع وفقر الدخل والصرف الصحي لا يمكن تعيين زمن معين لان الأمر يزداد سوءا[1]. بالنسبة لأهداف الصحة الثلاثة فان الأمر يشكل انتكاسة مأساوية خاصة فيما يخص الايدز والملاريا. كما أوضح مؤتمر المياه من أجل الحياة المنعقد في اسبانيا العام 2005 بأن الدول الإفريقية الفقيرة، ستصل إلى هذه المعدلات بالنسبة لمياه الشرب بحلول عام 2040، أما هدف الوصول لتحسين خدمات الصرف الصحي، فسيتم بحلول عام 2076[2].

إذن من خلال إستشراف الأهداف الانمائية في (PAMA)، نجد أنه هناك تقدم بطيء جدا، وهذا التقدم يمكن حصره فقط في الهدف الثاني والخاص بالتعليم، رغم تعهدات المجتمع الدولي من أجل وصول الدول الأكثر فقرا إلى هذه الأهداف و التعهدات الخاصة بالقارة الإفريقية الأكثر فقرا، فإن المساعدات بمختلف أنواعها، فشلت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في (PAMA).

الفرع الخامس: المساعدة مقابل التجارة

في مجال التجارة، لم يتحقق سوى تقدم بطئ على صعيد بلوغ الغاية الثامنة من الأهداف الإنمائية للألفية التي تتعلق بتهيئة نظام تجاري ومالي منفتح ويستند إلى القواعد وموثوق وغير قائم على التمييز، مما من شأنه أن يفيد خطة التنمية. ومنذ الشروع في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في عام 2001، لم يتحقق اتفاق فيما يتعلق بإيجاد نظام تجاري يوفر منافع ملموسة ل (PAMA) ، وبدلا من ذلك، يزداد التزام البلدان بالاتفاقات الاستثمارية والاقتصادية فيما يتصل بالتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية أيضا.

وفي ذات الوقت، لم يحرز إلا تقدم ضئيل في ميدان معالجة الاحتياجات الخاصة ل (PMA) التي تمثل دول (PAMA) ثلثها المذكورة في الغاية 16 من الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. حيث تقلصت درجة التفضيل المقدمة لهذه البلدان – بالقياس إلى البلدان النامية – من جراء تكاثر المخططات التفضيلية الممنوحة من البلدان المتقدمة. و لم تعد المعاملة التفضيلية ل(PMA) ذات شأن كبير إلا في مجال الزراعة وحده، من حيث الوصول للأسواق بدون رسوم ومتوسط معدل التعريفات المطبقة. وباستثناء التجارة في الأسلحة والنفط، لا يشمل الوصول بلا رسوم لأسواق البلدان المتقدمة إلا 79 في المائة فقط من صادرات (PMA)، مما يقل بكثير عن ذلك

[1] UNDP ,Human development report2004 ,cultural in today's diverse world, New York, 2004, p132.
http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2004/chapters/arabic/

[2] مجلة المياه، قراءة في نتائج المؤتمر الدولي حول المياه في إفريقيا، 2005، متاحة على الموقع الالكتروني (تاريخ الاطلاع 2011/04/11)
http://www.almyah.net/mag/news.php?action=show&id=229

الهدف المحدد بنسبة 97 في المائة والوارد في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجـــارة العالمية الذي عقد بهو نغ كونغ.

وحتى اليوم، لم تخصص لمبادرة المساعدات مقابل التجارة سوى موارد محدودة للغاية و لم تستفد سوى 19 بلدا من (PAMA) من أصل 33 بلد من مبادرة المساعدات مقابل التجارة[1].

الفرع السادس: الدول الإفريقية الأكثر فقرا ضمن برامج عمل الأمم المتحدة و البرامج الإقليمية

أولا:برامج عمل الأمم المتحدة

بذلت الدول الإفريقية الأكثر فقرا أو الأقل نموا جهودا كبيرة بالنسبة لتحقيق الالتزامات السبعة الـــواردة في برنامج عمل بروكسل، حيث شهد العقد الأخير ارتفاع في معدل النمو حيث وصل المعدل إلى 5 في المائة ، وفي بعض البلدان 7 في المائة ، غير أن هذا النمو لم يساهم في الحد من الفقر ولا في تحقيق تنمية مستدامة . حيث كان مقتصرا على الاستثمارات كثيفة رأسمال الناتجة عن الصناعات الاستخراجية مما لم يتجاوز أثره خلق مناصب شغل ضئيلة، بالإضافة إلى أن حدوث الأزمة المالية 2008 قد أدى إلى انخفاض النمو مرة أخرى إلى مستويات ضـــئيلة وهذا ما يدل على أن هذا النمو لم يكن مستداما. وبالنسبة للمساعدات الإنمائية الرسمية فهي لا تزال في مســـتوى 0.09 في المائة من (RNB)[2]، وهي نسبة تقل عن الهدف المسطر وهو0.15-0.20 في المائة الذي حددته الأمـــم المتحدة في برنامج عمل بروكسل، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المساعدات كانت معظمها في شـــكل مســـاعدات إنسانية طارئة و غذائية وتخفيف أعباء الدين، ويتزايد استخدام المساعدات في الإنفاق الاجتماعي علـــى حســـاب القطاعات الإنتاجية.

ثانيا : العمل على المستوى الإقليمي شراكة بدل المساعدات

يتجلى التعاون الدولي من أجل تنمية الدول الإفريقية التي تضم الدول الأكثر فقرا في شـــراكتين مهمـــتين تتمثلان في :

[1] WTO and OECD, aid for trad at a glance2009 ,p32.

[2] الأمم المتحدة،مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا،9-13ماي2011، تقرير الاجتماع التحضيري لإفريقيا وهاييتي،نيويورك، 10-14 جانفي 2011،ص4.

أولا:مبادرة كوتونو(2000)*

تم التوقيع على إطار عمل اتفاقية كوتونو بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية عام 2000 كبديل لانتهاء اتفاقية لومي الرابعة، بعد تآكل كل مزاياها أمام القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية . ركزت اتفاقية كوتونو على وضع محاور (مجالات) لتحقيق التنمية الإفريقية تتمثل في :

- تحديث إستراتيجية لمحاربة الفقر في إفريقيا والقضاء على التهميش الذي يصيب أعدادا هائلة من دول الدول الإفريقية ؛ وذلك بالتركيز على التنمية البشرية من تعليم جيد ورعاية صحية متكاملة؛
- تنقيح إطار عمل للتجارة الدولية : عن طريق التركيز على إصلاح أساليب الإدارة والحكم في الدول المتلقية للمساعدات ؛ ذلك بتشجيع العمل على عدم ذهاب الأموال المساعدات إلى قضايا التسليح وتشجيع النزاعات. بل إلى قضايا التنمية المستدامة؛
- ترشيد استخدام المساعدات الإنمائية :وتركز الاتفاقية في هذا المجال على توقف تقديم المساعدات على الأداء الجيد للدول المتلقية ؛ عن طريق مراقبة أداء الحكومات وضرورة مشاركة المجتمع المدني، بالإضافة إلى مراعاة أداء الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية وترشيد استخدام المساعدات المقدمة وتخفيف حدة الفقر؛
- استخدام أدوات جديدة للتمويل : عن طريق منح تسهيلات أكثر وتمديد القروض خاصة القروض طويلة الأجل للحكومات.
- تخفيف عبء ديون البلدان ذات المديونية الكبير ضمن مبادرة(PPTE) ؛
- تدعيم برامج التعديل الهيكلي ؛
- تعزيز برامج التكامل الإقليمي.

---

*مقتطفات من الإجماع الأوروبي من أجل التنمية 2005" سيقوم الاتحاد الأوروبي بتحسين استجابته للشراكات الصعبة والدول الأكثر فقرا، التي يعيش فيها ثلث فقراء العالم . وسيكثف الاتحاد الأوروبي من جهوده في مجال منع الصراعات ويدعم الوقاية من هشاشة الدولة من خلال إصلاحات الحكم وسيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد وبناء مؤسسات دولة قابلة للحياة من أجل مساعدتها على تحقيق مجموعة من الوظائف الأساسية وتلبية احتياجات مواطنيها .وسيعمل الاتحاد الأوروبي من خلال نظم واستراتيجيات الدولة، حيثما أمكن، لزيادة القدرات في الدول الهشة .ويؤمن الاتحاد الأوروبي بضرورة مواصلة هذه الجهود، حتى في أصعب الظروف، لمنع ظهور الدول الفاشلة.

•في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الروابط بين المساعدات الطارئة وإعادة التأهيل والتنمية طويلة الأجل .وفي الدول الخارجة من أزمات، ستستند التنمية إلى استراتيجيات انتقالية متكاملة تهدف إلى إعادة بناء القدرات المؤسسية والبنية التحية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وزيادة الأمن الغذائي، وتقديم حلول مستدامة للاجئين والنازحين والأمن العام للمواطنين .وستنفذ أعمال الاتحاد الأوروبي في إطار الجهود متعددة الأطراف بما فيها لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، وستهدف إلى إعادة إرساء مبادئ الملكية والشراكة.

•ان بعض البلدان النامية معرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتدهور البيئي والصدمات الاقتصادية الخارجية .لذا ستعمل الدول الأعضاء على دعم الوقاية من الكوارث والتأهب لها في هذه البلدان، بهدف زيادة مرونتها في مواجهة هذه التحديات".

ثانيا : الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا (النيباد)

استندت مبادرة النيباد إلى ثلاث وثائق لإحياء (PAMA) هي (ماب)، وخطة أوميجا (OMEGA)، والتعاهد العالمي لإحياء الدول الإفريقية الأكثر فقرا، وقد تولى رئيس جنوب (PAMA) ثابومبيكي صياغة خطة ماب، والتي تعكس رؤيته حول النهضة الإفريقية، ثم شارك فيها كل من الجزائر ونيجيريا، وتمت الموافقة عليها في القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بسرت في مارس 2001. أما خطة أو ميجا فقد أعدها الرئيس السينيغالي عبد لله واد، والتعاهد العالمي هم نتاج عمل اللجنة الاقتصادية للدول الإفريقية الأكثر فقرا التابعة للأمم المتحدة، وقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط الذي عقد بالجزائر في ماي 2001.[1]

وإذا كانت اتفاقية كوتونو تمثل حقوقا والتزامات متبادلة بين الطرفين الأوروبي والإفريقي، فإن مبادرة النيباد وفق ما جاء في الفقرة الأولى من مقدمتها هي تعهد من جانب القارة الإفريقية نابع من اعتقاد أكبر ورؤية مشتركة بضرورة القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والتواصل مع الإقتصاد العالمي وسياساته، فهي لا تقوم على استمرار المزيد من التبعية عن طريق المساعدات الإنمائية، وإنما تؤسس على مفهو م المسؤولية المشتركة والاهتمام المتبادل بين (PAMA) والعالم .وتوضع الوثيقة في مقدمتها الأساس الفلسفي الذي بنيت عليه وهو الأخذ بالنظام الديمقراطي الملزم بحماية حقوق الإنسان والتنمية المرتكزة على المواطنين وقد ركزت على فلسفات عدة كالموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة. وتركز مبادرة النيباد على ثلاث مجالات هي :

- الشروط الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة : وقد اشتمل هذا المجال ثلاث مبادرات فرعية هي : مبادرة السلام والأمن الديموقراطي والمبادرة السياسية، مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشات .
- مبادرة تنمية الموارد البشرية :وقد اشتمل على عدة محاور أهمها تخفيف الفقر، سد الثغرات في التعليم، عكس هجرة العقول، الصحة، الزراعة، البيئة، الثقافية، نقل التكنولوجيا ، تعبئة الموارد ...
- تدفقات رأس المال: وتتمثل في قضايا تخفيف عبء الديون تفعيل المساعدات الإنمائية، تدفقات رؤوس الأموال والوصول إلى الأسواق ...

كما حددت المبادرة آلية تنفيذ هذه الشراكة الجديدة من خلال مشروعات الزراعة، تشجيع القطاع الخاص، البنية التحتية والتكامل الإقليمي . لكن وعلى أرض الواقع فإن الشروط الخارجية التي فرضها (FMI) عبر خطط التكييف الهيكلي والتي أثبتت فشلها خاصة في دول (PAMA) في العقود الضائعة من الثمانينات عادت لتجد لها مكانا عبر هذه المبادرة، لكن هذه المرة باقتراح من القادة الأفارقة أنفسهم وتكمن أسباب عدم وضوح أهداف الشراكة الإفريقية من خلال المظاهر التالية:

[1] راوية توفيق،الحكم الرشيد والتنمية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا،مرجع سابق، ص110.

- لم تهتم بتحسين أوضاع البلدان الأكثر فقرا في القارة بل اهتمت أكثر بإقامة الشراكات والمشاريع التجارية التي تربطها أكثر بالدول المتقدمة أكثر ما تساعد على التعاون البيني بين الدول الإفريقية، فالمشاريع المدروسة تستند إلى المنطق نفسه: أنبوب غاز بين الجزائر ونيجيريا وطريق سريعة بين دكار ونجامينا، ترابط السكك الحديدة لبنين والنيجر ومشاريع النفط والطاقة ...
- عولت شراكة النيباد على استثمارات تقدر ب64 مليار دولار سنويا ونسبة نمو 7 في المائة إلى غاية 2015، لكن هذه الأرقام لا تزال بعيدة المنال إلى حد الآن ؛
- إهمال دور المجتمع الإفريقي الذي لا نكاد نرى له دور في المبادرة .

المبحث الثالث: تفعيل دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

إن فشل المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في (PAMA) نتج عن حيادة المساعدات عن دورها الأساسي وهو تعزيز النمو في الدول التي تعاني من نقص في المدخرات المحلية، لذا تلجأ إلى هذا النوع ما التمويل في حين أن هذه المساعدات لا تعتبر صدقة بل هي مجرد تعويض بسيط لما عانته من نهب للثروات وتهميش دام عقود من الزمن. لهذا يجب على المجتمع الدولي بعد هذا الإخفاق الذي دام خمس عقود أن يعيد النظر في حوكمتها عن طريق إقامة شراكة عالمية من أجل الدول الأكثر فقرا خاصة الدول الإفريقية منها، الذي أصبح الوضع فيها يشكل الكارثة .

المطلب الأول: حوكمة المساعدات الإنمائية

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم بإلحاح، كيف السبيل إلى جعل المساعدات أكثر فعالية، خصوصا في تسريع التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة بحلول عام 2015.

تعتمد كفاءة استخدام المساعدات الإنمائية وقدرتها على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستفيدة منها، وبما يساعدها في انجاز الأهداف التنموية للألفية على مدى توفر مناخ اقتصادي ملائم، وبرامج إصلاح اقتصادي وطنية نابعة من احتياجات الدولة وليس بناء على وصفات مؤسستي بروتن وودز، بالإضافة إلى توفر الحكم الصالح القائم على الشفافية والمساءلة .

الفرع الأول: زيادة التدفقات وتحقيق الأهداف الإنمائية

اعترافا بما تواجهه (PAMA) من تحديات أساسية، كرس الإعلان بشان الألفية اهتماما خاصا لتنمية تلك القارة إلا أنه لم يحدد أي غايات كمية للمساعدة الإنمائية الرسمية، في حين تبقى المساعدات غير الرسمية يشوبها عدم التنسيق و الوضوح . وبالرغم من التزام الكثير من المانحين بزيادة تدفقات المساعدات لدعم البلدان الفقيرة في ما تبذله من جهو د لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . ورغم التعهد بمضاعفة المساعدات المقدمة إلى إفريقيا بحلول العام 2010 على المساعدات الأساسية للتنمية في المنطقة في قمة مجموعة الثمانية في غلينغلز إلا أن هذا التعهد لم ننفذ إلى غاية الآن. وتزيد المساعدات المقدمة إلى إفريقيا معظمها إلى(PAMA) بنسبة 5 في المائة سنويا منذ العام 2000. لكن الجزء الأكبر منها في شكل تخفيف للديون أو مساعدات طارئة وإنسانية، وليس في شكل تمويل جديد.

الفرع الثاني: بنية جديدة للمساعدات

يتطلب تحقيق الكفاءة في استخدام المساعدات الإنمائية تحديد السياسة العامة المناسبة لمنح المساعدات والتي يمكن أن تكون مزيج من عدة سياسات وفقا لرؤى الدول المانحة والوضع في الدول المستفيدة . ويمكن أن تبين هذه السياسة تحديد الأولويات على الصعيد الجغرافي والقطاعي ونهج تقديم المساعدات، مع وضع نظام لتحليل ودراسة وتقويم المساعدات الإنمائية والتنبؤ بها المقدمة وفقا للآتي :

أولا: تحديد أولويات الدول المتلقية للمساعدات

ويتم ذلك بالاستناد على مبدأ الاحتياج والاستحقاق في وقت واحد، حيث يتم تحديد أولوية للدول الأكثر فقرا والتي تمارس سياسات تنموية واقتصادية فعالة وعقلانية، وذات إدارة عامة رشيدة وكفوءة، وبما يضمن حسن التصرف بالمساعدات، مما يعني ضرورة وجود جملة من الشروط تتوفر في الدول المتلقية للمساعدات من أهمها ما يلي :

- وجود بيئة سياسية مواتية تعتمد على سيادة الحكم الراشد مشاركة جميع الفاعلين في التنمية؛
- وجود برنامج للتنمية محدد وواضح المعالم ،
- إدماج سياسات القضاء على الفقر ضمن أولويات السياسات والخطط التنموية؛
- وجود سياسات اقتصاد كلي سليمة ؛

ثانيا: أولويات القطاعات المستفيدة

ويستند هذا التحديد على رؤية الدولة المانحة واحتياجات الدولة المستفيدة وبناءا على معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية،كالتركيز في إستراتيجيتها التنموية على تطوير الزراعة أوتنمية الصناعة، أومحاربة الفقر والأمية وحماية البيئة، أوعلى تطوير قطاعي الصحة والتعليم .

ثالثا: أسلوب تقديم المساعدات

ويعتمد تبني الأسلوب على رؤية الدولة المانحة والوضع القائم في الدولة المستفيدة، ويكون التقديم أما دعم مالي مباشر، أو مساعدات في مشاريع مستقلة، أو المساهمة في تنفيذ بعض البرامج الموضوعة في الخطط التنموية لتلبية احتياجات مدروسة للدول المستفيدة. ويفضل الأسلوب الأخير خصوصا في ظل وجود إستراتيجية للتنمية في الدولة المتلقية ذلك أن مجرد توجيه المساعدات صوب قطاعات مهمة كالتعليم والصحة والبنية التحتية لايحقق

لمفرده الكفاءة في استخدام المساعدات والإتيان بنتائج ايجابية ولكن يفضل دخول المساعدات كعنصر داعم وفق سياسة عامة للدولة أو برنامج إنمائي عام يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال مشاريع معينة لها مخططة ومدروسة وفقا لإطار زمني محدد .

رابعا: التنسيق مع الحكومات المعنية والمنظمات والهيئات الدولية

ويجري ذلك طبقا لبرنامج شامل تشارك فيه الجهات كافة، وتدعم فيه المساعدات جهود الحكومات المعنية والمنظمات الدولية في التنمية من خلال رفع كفاءة الأداء الحكومي، وتشجيع التكامل بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني و الدولة في نفس الوقت.

المطلب الثاني: إلغاء ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا

الديون من الآليات الرئيسية التي يجري عبرها استعمار اقتصادي على حساب البلدان الفقيرة، التي يجري عبرها استعمار اقتصادي على حساب البلدان الفقيرة، وهي تضاف إلى الأضرار التاريخية التي تسببت بها البلدان الغنية من عبودية،نهب الموارد الطبيعية والخيرات، إبادة السكان الأصليين...

تقول ليدي نابسيل:"يجب على بلدان الجنوب أن تتوقف عن تسديد ديونها، فهذه الديون غير شرعية لأنها منحت في معظم الأموال لحكومات فاسدة حولت الأموال لمصالحها الخاصة وهي أيضا نتيجة نهب الشمال لثرواتنا طيلة قرون الاستغلال، لم يعد يتوجب على شعوب الجنوب أن تحتمل أبدا هذا العبء، الذي يبقى أداة للهيمنة ولمراقبة البلدان الغنية للبلدان الأكثر فقرا..."[1].

الفرع الأول : الحجج الداعية لإلغاء الديون

تتعدد الحجج الداعية لإلغاء ديون (PAMA) التي تمثل خدمات الديون الديون أهم عقبة في مسيرة تنميتها.

أولا : الحجج الأخلاقية والسياسية

أ- **الحجج الأخلاقية** : يمثل تسديد الديون عائقا أساسيا أمام إشباع الحاجات الإنسانية في (PAMA)، كالحصول على الماء الصالح للشرب والغذاء الجيد والعناية الصحية والتعليم للجميع والمسكن اللائق، والتغلب على فقر البنية التحتية، ليس هناك أدنى شك في أن إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ينبغي أن يتفوق على أي اعتبار

[1]. إريك توسان،داميان ميبه، خدعة الديون،مرجع سابق، ص174.

آخر، سواء سياسيا أو ماليا أو تجاريا. وعلى المستوى الأخلاقي فإن حقوق الدائنين، سواء كانوا حكومات أو بنوك أو أشخاص فهي لا تساوي إلا القليل من ديون العالم الغني.

في العام 2002 أكثر من 320 مليون إفريقي يعيشون بأقل من 1دولار دون حساب الضحايا غير المرئيين للفقر في حين أن 38 في المائة من ميزانيات دول (PAMA) تستعمل لتسديد خدمة الديون[1]، إنه شيء غير أخلاقي أن نطلب من الدول الغنية استرداد ديون جشعة من هذه الشعوب الإفريقية الفقيرة.

ب- الحجج السياسية

لقد أخضعت آلية الديون البلدان النامية لمتطلبات واشنطن حيث يجري اتخاذ الجزء الأساسي للسياسة الاقتصادية خارج البلدان المعنية بالرغم من عدم وجود سبب مقنع للهيمنة التي تفرضها مؤسستي بروتن وودز على حكومات الدول المدينة وبالتالي عدم وجود سيادة حقيقية للدول[2].

ثانيا: الحجج الاقتصادية

إن الديون قد تم تعويضها من طرف البلدان الفقيرة أكثر من مرة، فقد سددت بلدان (PAMA) 4 دولارات لكل 1دولار حيث أنها كانت مدية العام 1980بـ1 دولار وأصبحت مدينة الآن ب20.5 دولار. أصبحت الديون لا تسدد بكل مستدام وعادل ن بل هي مجرد أداة للمقامرة والابتزاز ونهب الأموال .علاوة على ذلك تمثل البنية التحتية والخدمات الأساسية الحكومية عوامل قوية في التنمية المستدامة الذاتية، بموازاة ذلك يفقد الاستثمار الخاص نجاعته في ظل غياب استثمارات حكومية ملائمة، بالإضافة إلى انخفاض النفقات الحكومية على التنمية البشرية (صحة، تعليم...)، بسبب الالتزام بتسديد خدمات الديون، كما أن النمو ضروري وأساسي لجذب رؤوس الأموال الخاصة في مجموعة (PAMA) والحقيقة هي أن جميع الاستثمارات الحكومية أصبحت مستحيلة في ظل ثقل الديون، فإلغاء ديون هذه الدول التي لا تمثل شيئا أمام ديون البلدان الكبيرة –إلغاؤها-يمثل الفريق وينعش الاقتصادي الإفريقي والعالمي.

[1] Damien Millet ,L'Afrique sans dette , CADTM,Paris,2005,p196.

[2] Damien Millet ,Erik Oussait ,60 Questions 60questions Sur La Dette ,Le FMI Et La Banque Mondiale,op.cit,p280.

الجدول رقم(4-30): مقارنة الديون العمومية ل(PAMA) ببقية دول العالم دول العالم

المبلغ لسنة 2007	بمليارات الدولارات
1-الديون العمومية لفرنسا	1800
2-الديون العمومية لبلجيكا	410
3-الديون العمومية للدول الإفريقية الفقيرة	130
4-الديون العمومية للولايات المتحدة الامريكية	9300
5-الديون العمومية لامريكا اللاتينية	400
6-الديون العمومية لليابان	8000
7-الديون العمومية لجنوب وشرق اسيا	420

Source : Damien Millet , Eric Toussaint, Les chiffres de la dette 2009, CADTM ,p16.

من خلال أرقام الجدول نجد أن ديون الدول الإفريقية و المتضمنة (PAMA) لاتمثل سوى جزء بسيط من ديون البلدان المتقدمة، فهي تمثل حوالي 1% من ديون الو.م.أ.

ثالثا: الحجج البيئية

يهيمن في البلدان الغنية أو عالم الشمال الإفراط في الإنتاج والاستهلاك فيتجاوز استغلال الثروات فيها قدرات تجددها بكثير، وهذا هو السبب الذي يجعل الإنسانية في مجملها تستهلك الثروات بأكثر من 40 في المائة مما يمكنها إنتاجه بشكل مستدام وهذا ما تم توضيحه في الفصل الأول، يرافق ذلك تأثيرات ضارة جدا، تتمثل في تلوث الهواء والماء وتراكم النفايات السامة واختفاء المساحات الخضراء، وتتحمل البلدان الغنية المسؤولية كاملة في ذلك، بدلا من تخفيض الإنتاج المهدر للبيئة تقوم الشركات متعددة الجنسيات بجعل البلدان الإفريقية الفقيرة تتحمل المسؤولية عن طريق رمي النفايات وتصدير التلوث .ففي (PAMA) قليلة التلوث، يبلغ مستوى نوعية الهواء درجة مرتفعة لذا فمن منظور حكومات الدول المتقدمة أنه يجب تشجيع هجرة الصناعات الملوثة نحو هذه البلدان .في حين أن هذه البلدان تعاني أيضا من تدهور البيئة فـ65 في المائة من الأراضي تدهورت مقارنة بالخمسين سنة الماضية، كل سنة 800.000 هكتار من الغابات تزال في حوض الكونغو ويتم إهدار 1.5 مليار دولار كل 10سنوات من أجل معالجة المشاكل الغابية، كما أن نقص البنية التحتية في مجال الصحة والماء الصالح للشرب يضاف إليها تلوث المياه بسبب رمي الفضلات في البحار والأنهار دون أن تعالج وحاليا تشكو14 بلدا من دول (PAMA) من نقص المياه حتى في الأوقات الطبيعية وتشير التقديرات إلى أنه تصبح 25 العام 2025 [1].

[1] Damien Millet,l'afriqe sans dette,CADTM,paris,2005,p200.

إذن هناك دين بيئي يتراكم من عقود (منذ الثورة الصناعية خاصة)، تدين بـــه الـــدول الجنـــوب إلى دول الشمال والذي لا يمكن حتى لإلغاء جميع الديون المستحقة على الدول النامية وليس الأكثر فقرا من تعويضه لأنـــه لا يعوض.

الفرع الثاني: إلغاء الديون دون شروط

نقصد هنا إلغاء المشروطية السلبية والإبقاء على المشروطية الايجابية حيث يمكن لإلغاء الـــديون أن يوجـــد ويأتي بثماره إذا ما تم ذلك وفق مسار ديمقراطي، حيث تذهب قيمة الديون الملغاة لتمويل مشاريع التنمية البشرية من بناء مدارس ومراكز صحية وتوفير الأدوية الأساسية التي تنتشر في (PAMA) بالإضافة إلى المشاريع التي تحافظ عل البيئة. لكن القرار هنا يجب أن يكون بيد الشعوب الفقيرة في حد ذاتها بمشاركة المنظمـــات غـــير الحكوميـــة ومؤسسات المجتمع المدني الإفريقي الشرعية وليس في يد رؤساء الحكومات ويكون دور الجهات المانحة هم مراقبة الخطط العامة وضمان السير في الاتجاه الديمقراطي وعدم السقوط في فخ الفساد وسرقة الأموال كما في السابق.

المطلب الثالث: إقامة نظام تجاري عادل

جاء في تقرير التنمية البشرية العام 2005 أن منطقة إفريقيا جنوبي الصحراء الـــتي تضـــم كـــل (PAMA) حققت مكاسب متواضعة في الصادرات لكنها، على الرغم من ذلك تتزايد تهميشا في الســـوق العالميـــة. فهـــذه المنطقة الذي يبلغ عدد سكانه 689 مليونا، تقل فيه اليوم حصته من الصادرات العالمية عن حصة بلجيكا التي يمثل سكانها 10 ملايين نسمة . وبحسب التقرير فإنه لو حافظت إفريقيا على نسبتها من الصادرات العالمية التي نعمت بها العام 1980، لكانت قيمة صادراتها اليوم 119 مليار دولار أعلى مما هي عليه. وهذا المبلغ يوازي نحو خمـــس أضعاف المساعدات المتدفقة إلى المنطقة من البلدان الغنية منذ العام 2002[1].

الفرع الأول: إلغاء الدعم

تشير التقديرات الحديثة أن البلدان النامية تخسر نحو24 مليار دولار سنويا من المداخيل الزراعيـــة، نتيجـــة النزعة الحمائية للبلدان المتطورة؛ دون حساب الآثار التي تطال المجالات الأخرى. أظهرت أبحاث في (PAMA) أن كل دولار إضافي في الدخل يتيح للاقتصاد الريفي إنتاج ثلاث دولارات أخرى في السوق المحلية. ومن شأن ذلك أن يدل على التكلفة الحقيقية التي تتحملها (PAMA) نتيجة للدعم الزراعي في البلدان الأكثر غنى، هذه التكلفـــة قد تبلغ 72 مليار دولار سنويا وهو مبلغ يساوي جميع تدفقات المساعدات الإنمائية في عام 2003 [2].لذا فإنه مـــن

[1] الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سابق،ص124.
[2] المرجع نفسه، ص 131.

الضروري الإلغاء الكلي للدعم الزراعي من طرف الدول المتطورة وذلك من أجل الإبقاء على صغار المـــزارعين في الدول الأكثر فقرا والمعتمدة على الزراعة كليا والتي ستكون الخاسر الأكبر من النظام التجاري القائم.

كان الهدف من المفاوضات دعم الاقتصاد العالمي، ومساعدة الدول الأقل نموا عبر إزالة الحواجز التجاريـــة، وزيادة التبادلات بشكل أكثر عدلا عن طريق خفض الدعم الزراعي والإجراءات الحمائية التي تنفـــذها الـــدول الصناعية الكبرى لحماية إنتاجها وأسواقها الداخلية، وخفض الضرائب والتعريفات الجمركية على السلع الصناعية لكن المفاوضات ظلت تتعثر بسبب خلافات جوهرية وعميقة بين طرفي المفاوضات. فالولايات المتحدة امتنعـــت عن خفض المعونات الكبيرة التي تقدمها لمزارعيها.وتشمل تلك المعونات أنواع الدعم والمساعدة، وهـــي تســـبب خسارة كبيرة للقطاعات الزراعية في الدول النامية التي لا تتوفر فيها أدنى شروط التنافس الحر مع القطاع الزراعي الأميركي في ظل الدعم الرسمي الهائل.كما أن والدول الصناعية الكبرى تمسكت بخفض الضـــرائب والتعريفـــات الجمركية التي تفرضها الدول النامية على الواردات الزراعية والمنتجات الصناعية، وأصرت على ان أي اتفاق يجب ان يتضمن فتحا للأسواق وتحريرا للتجارة على مستوى الدول النامية.لكن تلك الدول الغنية ظلت تمتنع في المقابل عن فتح أسواقها الداخلية، وتحرير التجارة.

الفرع الثاني : سد الفجوة التكنولوجية

إذا كانت المساعدات الفنية المقيدة ضمن المساعدات الرسمية والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع زيـــادة الاهتمام بالمعونة مقابل التجارة وما تتطلبه من مساعدات تقنية وفنية ، يبقى حصر هذا النوع من المســـاعدات في مجالات التدريب والتجهيز... لا يحقق التطور التكنولوجي المستدام، بل يزيد من التبعية في هذا المجال وتكـــاليف المساعدات، خاصة مع تزايد مشاكل البيئة وضرورة استيعاب التكنولوجيا النظيفة التي من المستحيل أن تصل إليها دول بفقر دول المنطقة، لذا يجب أن تكون المساعدات الفنية تمثل نقل أساليب الإنتاج والتصنيع والزراعة لان هذا ما يحقق خلق مؤسسات حقيقية قادرة على الإنتاج والمنافسة.

الفرع الثالث:توفير الأدوية الأساسية

تشير التقديرات إلى أن التكلفة السنوية التي يتكبدها الفرد لشراء هذه الأدوية الأساسية بأنها تتراوح بـــين أقل بقليل من 0.50 من الدولار في عام 2009 إلى نحو دولارين في عام 2015 وينبغي ألا يكون هناك ما يحول دون التمكن من الوفاء بتكلفة سد ثغرات الحصول على الأدوية الأساسية؛ فتعبئة هذه المبالغ أمر يمكـــن تحقيقـــه بآليات التمويل المناسبة، هناك ثغرات ضخمة في توافر الأدوية في كل من القطاعين العام والخـــاص في (PAMA)، وكذلك تفاوتات كبيرة فيما يتعلق بالأسعار المرجعية الدولية للأدوية .ويتسبب العاملان كلاهمـــا في اســـتحالة

الحصول على كثير من الأدوية الأساسية، وخاصة بالنسبة للفقراء.ولا يشكل هذا عقبة ضخمة في تعجيل التقدم نحو بلوغ الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية بل يعد عائقا أمام تحقيق الأهداف الرابع والخامس والسادس من الأهداف الإنمائية للألفية في (PAMA).

الفرع الرابع: مصادر تمويل أخرى

هناك عدة مصادر أخرى جديدة وإن لم يتضح أكثر تأثيرها ، إلا أنها مصادر يمكن أن تزيد من تفعيل دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر في (PAMA).

أولا: الاعتماد على القطاع الخاص في تعبئة موارد جديدة

إن إقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام للتمويل يمثل إضافات مشجعة إلى قنوات التمويل الحالية. إن نطاق توجيه المساعدات المتزايدة من القطاع الخاص إلى (PAMA) ، يبدو نطاقا واعدا بالأمل، ففي الفترة الممتدة بين 1996-2005 زادت تبرعات القطاع الخاص بوتيرة أسرع من وتيرة نمو (APD) مخصوما منها تخفيف عبء الديون. وأما التقديرات القائمة على أساس بيانات (CAD) التي تشير إلى أن التبرعات المقدمة من القطاع الخاص في البلدان الأعضاء إلى البلدان النامية قد بلغت 5.14 مليارد دولار في العام 2005 أي يعادل 20 في المائة من (APD) مخصوما منه تخفيف عبء الديون [1].

ثانيا : مصادر مبتكرة

أ- مقايضة الديون مقابل صون الطبيعة: خصوصا في (PAMA) ، التمويل بواسطة الديون خيار مهم لتعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص في المشاريع البيئية، هذه الآلية تسمح بشطب الديون الدولية الواقعة على البلدان الفقيرة خاصة وتحويلها نحو التمويل البيئي لقضايا تغير المناخ وتوفير السلع العالمية،وقد أوضحت الدراسات أن أكبر معدل لإزالة الغابات وجد في بلدان (PAMA) المثقلة بالديون وهذا دليل على تأثير الديون على البيئة بالشكل السلبي،ومعنى هذا أيضا أن هناك إمكانية لوقف إزالة الغابات والنهوض بالمنافع العامة عن طريق إعادة التشجير وإدارة الأراضي في تلك المناطق شرط أن يكون الإلغاء يشمل الدين وليس قسط الدين.

ب-صندوق تغير المناخ :بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ يكون على البلدان المتقدمة والبلدان النامية تخفيض انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون، وذلك بإنشاء صندوق لتغير المناخ لمساعدة الدول الأكثر فقرا على بناء قدراتها وتمويل تنفيذ الأحكام الخاصة بتلك الاتفاقية . وقد تعهدت بعض البلدان الغنية بدفع مساهماتها في هذا الصندوق.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير2008، مرجع سابق، ص150.

ج- صناديق بيئية قطرية: أنشأت عدد من البلدان صناديق بيئية بموجب اتفاقيتي الأمم المتحدة لتغير المناخ والتنوع البيولوجي وعدد هذه البلدان اخذ في التزايد. وتكون هذه الصناديق تحت إدارة المنظمات غير الحكومية في العادة.

خلاصة الفصل الرابع

إذن رغم أن قصص نجاحات المساعدات الإنمائية متجسدة على أرض الواقع بدءا من مشرع مارشال ودول جنوب شرق أسيا، إلا أن المساعدات المقدمة إلى (PAMA) كانت عقيمة في تحقيق الهدف الأساسي التي وضعت من أجله، وهو تعزيز النموالمستدام بغية التخلص تدريجيا من الاعتمادية المفرطة على المساعدات مثلما حدث لدول كانت متلقية للمساعدات الدولية وأصبحت مع الوقت أكثر الدول سخاءا في منح المساعدات،كما هناك قصوريالنسبة للمساعدات في توجهها الاجتماعي والبيئي، وذلك بتحسين التنمية البشرية من تعليم وصحة والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى التحديات التي باتت تهدد العالم أجمع مثل توفير السلع العمومية وتغير المناخ.

لقد كانت أسباب قصور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة (PAMA) راجع إلى المشاكل التقليدية التي تخص بنية المساعدات المتمثلة في المشروطية المفرطة خاصة منها السياسية التي تتبعتها الدول المانحة، التجزئة، عدم التنبؤ بتدفق المساعدات بالإضافة إلى تضمين تخفيف الديون والمساعدات مقابل التجارة كنوع من المساعدات وليس إضافة إلى المساعدات. لكن هذا لا يمكنه أن يخفي الأسباب الداخلية التي تعاني منها (PAMA) والتي عملت على تثبيط عمل المساعدات والمتمثلة أساسا في انعدام الحكم الرشيد وانتشار الفساد وعدم توفر إطار مؤسسي وتشريعي جيد وضعف الدولة.

الخاتمـــــة

تناولنا من خلال دراستنا موضوع دور المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا، وهو من المواضيع التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، ولمسنا من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين التنمية المستدامة و المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول الفقيرة.فبعد أن كان الهدف الأساسي من ظهور المساعدات الإنمائية بعد الحرب العالمية الثانية، هو زيادة النمو في البلدان النامية، عن طريق تعزيز المدخرات المحلية غير الكافية من أجل زيادة الاستثمار و تحقيق الدفعة القوية للتخلص من حلقة الفقر وهذا ما جاءت به النظريات الداعمة لفكرة المساعدات، ومع تطور مفهوم التنمية الذي أصبح يشمل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية وزيادة تحدياتها، خاصة مع ظهور قضايا جديدة أصبحت تشكل تحديات عالمية والمتمثلة في مشاكل التدهور البيئي و توفير السلع الأساسية وتحقيق الأهداف الإنمائية شكلت هي الأخرى تحديات جديدة للمساعدات الإنمائية في ظل تفاقم الفقر بمختلف أبعاده.

لقد أصبحت مشكلة الفقر وعدم استدامة التنمية أمران يثيران القلق وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا أو البلدان الأقل نموا(PMA)، هذه الأخيرة التي أصبحت تمثل فئة جديدة منذ تصنيفها العام 1971 على أنها الدول التي تعاني من عدم القدرة على تحقيق معدلات نمو في ظل عدم الاستقرار السياسي و الزيادة المستمرة للفقر، مما جعل لها خصوصية في المجتمع الدولي وعددها في تزايد مستمر حيث بلغت إلى غاية الآن 48 دولة منها 33 في القارة الإفريقية ، 14 في أسيا و دولة واحدة في قارة أمريكا اللاتينية .

كما لاحظنا بأن الدول الإفريقية الأكثر فقرا التي تمثل أكثر من ثلثي المجموعة،كانت أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية الثنائية و متعددة الأطراف والصناديق العالمية و المؤسسات الدولية و البنوك الإقليمية و المنظمات غير الحكومية، منذ عقود من تلقي المساعدات بقيت الدول الوحيدة التي لم تظهر عليها علامات التقدم، رغم الرفاه العالمي التي استفادت منه جميع مناطق العالم ولو بنسب متفاوتة في زمن العولمة، ليصبح الوضع في هذه الفئة من الدول النامية ينذر بالخطر بالرغم تحرك المجتمع الدولي من أجل إقامة شراكة عالمية من أجل القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بزيادة تدفقات المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية وتحسين فعاليتها.

خلصنا من خلال تتبع تدفق المساعدات الإنمائية إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا إلى فشل هذه المساعدات ضمن مختلف المبادرات و البرامج التي استفادت منها هذه الدول والتي من أهمها برامج عمل الأمم المتحدة ومبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون والمساعدات من أجل التجارة وربط تقديم المساعدات بتطبيق حكومات الدول المتلقية لأوراق استراتيجية تخفيض الفقر، بالإضافة إلى مبادرات إقليمية أهمها مبادرة الشراكة الجديدة من اجل

إفريقيا (النيباد)، كل هذه البرامج و المبادرات لم تنجح في جعل المساعدات الإنمائية تحقق التنمية المستدامة وتقضي على الفقر في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج ندرجها في النقاط التالية:

- التنمية المستدامة هي المفهوم الذي جمع بين متناقضات ثلاث فعالية اقتصادية، عدالة اجتماعية و استدامة بيئية، وجعل من التنمية قضية عالمية بعد أن كانت مرتبطة بواقع الدّول المتخلفة فقط مما ألزم التعاون الدولي من أجل إعمالها.
- المساعدات الإنمائية هي تدفقات للموارد المالية أو العينية أو الفنية من دول غنية إلى دول أقل حظا من الغنى من أجل سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها هذه الأخيرة نتيجة ضعف مدخراتها المحلية وصعوبة الاقتراض من السوق الدولية نظرا لارتفاع أسعار الفائدة.ظهرت فكرة المساعدات الإنمائية بالضبط في أربعينيات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية وقد طرأت تغيرات كثيرة على هذا النسق حسب تغير النماذج والسياسات والنظريات التنموية من النمو الاقتصادي وصولا إلى التنمية المستدامة .
- اعترفت الأمم المتحدة بالدول الأكثر فقرا أو ما يعرف أيضا بالدول الأقل نموا (PMA) في أواخر الستينات كمجموعة ضعيفة في المجتمع الدولي حيث تحتاج إلى اهتمام تنموي خاص.
- تمتلك الدول الأكثر فقرا خاصة الإفريقية منها، العديد من المقومات التي تسمح لها بالخروج من دائرة الفقر؛ فهي غنية بالموارد المعدنية، والثروات الطبيعية، التي تمكّنها من أن تلحق بركب التنمية. إلا أنها في الوقت نفسه تشهد العديد من المعوّقات التي تعترض طريقها للتنمية،تتعدد هذه المعوقات ما بين معوقات اقتصادية من تخلف في الأوضاع الاقتصادية، واعتماد أغلب الاقتصاديات الإفريقية على تصدير السلع الأساسية، ومعوقات اجتماعية من تدني مؤشرات التنمية البشرية، وانتشار الفساد ، وضعف المؤسسات والمجتمع المدني، ومعوقات سياسية من وجود نظم سياسية دكتاتورية تقمع المشاركة الشعبية، و الصراعات بالإضافة إلى معوقات جديدة و سريعة التنامي مثل مشكلة التدهور البيئي وانتشار الأمراض وتغير المناخ كلها تحديات تزيد من تكاليف تمويل التنمية في هذه الفئة من الدول .
- لطالما كانت الدول الإفريقية الأكثر فقرا أو الأقل نموا أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية بمختلف أشكالها الرسمية وغير الرسمية، الثنائية ومتعددة الأطراف وعلى مر عقود، تزامنا مع تلقي دول أخرى كانت أسوا منها حالا، لكنها حققت الهدف من المساعدات وأصبحت أكثر دول العالم سخاءا في تقديم المساعدات.

- إن المساعدات الإنمائية في البلدان الإفريقية الأكثر فقرا في العالم لا تحقق بصفة عامة الأهداف المرجو ة منها، كما لا تؤدي الدور المطلوب، إذ تواجه هذه البلدان عدم الاستخدام الكفء لها في ظل ضعف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتميزها بسياسات وحوكمة ضعيفة جدا ،خاصة بالنسبة للبلدان التي خرجت من أوضاع النزاع في إفريقيا، والتي تكون بحاجة لإعادة إنشاء البنية الأساسية و توفير الاحتياجات الإنسانية و الاجتماعية .
- فشلت المساعدات الإنمائية في تحقيق معدلات نمو مطردة بالنسبة لمعظم اقتصاديات الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم ، حيث لم تصل إلى معدل 7% الذي أجمع جميع الخبراء على وجوب تحقيق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.
- فشلت المساعدات الإنمائية في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية في هذه الدول حيث أن هذه الأخيرة هي لم تصل حتى إلى منتصف الطريق ونحن لا يفصلنا عن العام 2015 أقل من خمس سنوات، وجميع التقديرات تأكد بان لن تصل أي دولة من هذه الدول إلى أي هدف العام 2015.
- مازالت هناك شكوك حول مدى المساهمة الفعلية للاستراتيجيات الدولية الحالية التي نادت بها مؤسستي بروتن وودز من خلال مبادرتي تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون و المبادرة المتعددة الأطراف لإلغاء الديون التي أصبحت متضمنة كنوع من المساعدات حيث انه ثبت لا تشكل إضافة إذا ما بقيت كنوع من المساعدات الإنمائية الرسمية . و شرط التوقيع على أوراق إستراتيجية التخفيض من الفقر كأساس لتلقي المساعدات وان كان الحكم على نجاح أو فشل هذه الاستراتيجيات في الدول الأكثر فقرا في العالم مازال غير واضح.
- تم عقد أربع مؤتمرات للأمم المتحدة حول الدول الأكثر فقرا إلى غاية الآن مع برامج عمل محددة على التوالي؛ لكنه تحقق تقدم بسيط في التنمية الحقيقية واستئصال الفقر في تلك الدول. أما بالنسبة للمبادرات الإقليمية على مستوى القارة، فهي تهتم بالمصالح التجارية و الاقتصادية أكثر منها بمشكلة الفقر في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.
- مازلت فعالية المساعدات الإنمائية المتدفقة إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا تعاني من المشاكل التقليدية من عدم كفاية وعدم التنبؤ و الاستقرار و المشروطية المفرطة خاصة السياسية التجزؤ و اعتماد مبدأ الانتقائية... و لم يكن هناك تقدم مهم فيما يخص ما جاء به إعلان باريس .
- اتسع نطاق المشروطية وتعددت أنواعها ، فامتدت إلى خارج المجال الاقتصادي و السياسي وأصبحت تشمل المجال المحلي بالتحول إلى الإنتقائية التي تقوم على التدخل في مجالات الإدارة و المؤسسات و السياسات المالية...

- تجاهلت الجهات المانحة الثنائية و متعددة الأطراف ،الحاجات الإنمائية الأساسية للدول الإفريقية الأكثر فقرا .
- ظلت مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية دون المستوى المطلوب.
- في حين أن الدفعة القوية الرامية إلى حث حلقة ايجابية قوامها ارتفاع معدلات الادخار و الاستثمار و النمو الاقتصادي لازم للحد من الفقر بشكل مستدام بالإضافة إلى تعزيز التنمية البشرية و المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية مع مطلع العام 2015 ، فان نوعية كل من المساعدات التي يقدمها المانحون و السياسات التي ينتهجها المتلقون إنما هي عوامل أساسية لفشل أو إنجاح هدف هذه المساعدات في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا ومنه و على ضوء نتائج الدّراسة نقدّم التوصيات التالية:

أولا:بالنسبة إلى الدول المانحة

- الزيادة السريعة في حجم المساعدات الإنمائية لأنها الوسيلة الوحيدة لبلوغ الأهداف الإنمائية بالنسبة للدول الأكثر فقرا في العالم خاصة الدول الإفريقية منها.
- تعزيز مبدأ ملكية استراتيجيات التنمية للدول المتلقية للمساعدة عن طريق إفساح المجال للحكومات بوضع الخطط التنموية حسب الحاجات و الأولويات ، بمشاركة جميع الفاعلين في العملية التنموية من قطاع خاص و مؤسسات المجتمع المدني و الفقراء في حد ذاتهم .
- يجب زيادة المساعدات فيما يخص القضاء على الأمراض المميتة خاصة مرض الايدز الذي أصبح السبب الأول في ارتفاع معدل الوفيات.
- فك قيود منح المساعدات من اجل منح قدر أكبر من الخيارات لحكومات الدول المتلقية.
- ينبغي أن تكون المساعدات الممنوحة لمعظم الدول الفقيرة – ولاسيما المثقلة بالمديونية أو الأكثر فقرا – على شكل هبات .
- تؤدي تجزئة جهود تقديم المساعدات إلى زيادة تكاليف المعاملات وزيادة مخاطر الإنفاق غير الخاضع للرقابة لذا يجب التنسيق بين المانحين بحيث يخفف من الأعباء الإدارية على الحكومات في الدول الفقيرة وتخفيض التكاليف البيروقراطية .
- زيادة تنبؤية المساعدات و استقرار تدفقاتها لدول المنطقة وذلك من اجل استخدام مستدام للمساعدات وعدم تقطع المشاريع التنموية أو توقفها .
- التقليل من المشروطية الخاصة بجودة المؤسسات بالنسبة للدول الأكثر فقرا الهشة التي تعاني من ضعف المؤسسات بل يجب وضع المساعدات الإنمائية من اجل خلق مؤسسات جيدة وقوية في هذه الدول.

- لا يرجح أن تكون المساعدات الإنمائية الرسمية فعالة في الحد من الفقر إلى ما بعد العام 2015 بشكل مستدام لذا يجب التفكير فيما بعد العام 2015 وذلك بزيادة المساعدات التي تعزز النمو كشرط أساسي للتنمية أي الموجهة للهياكل الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي بالموازاة مع المساعدات الاجتماعية.
- مساعدة هذه الدول في تعبئة موارد إضافية من أجل التصدي لمشكلة تغير المناخ التي باتت تهدد دول المنطقة وباستمرار.
- ضرورة إتاحة الأدوية و المستحضرات الصيدلانية الخاصة بالأمراض المنتشرة في دول المنطقة خاصة منها الايدز و الملاريا و السل
- تشجيع نقل التكنولوجيا ونقلها عن طريق المساعدة الفنية التي تعتمد على نقل التكنولوجيات المتطورة و النظيفة وليس فيما يخص التجهيزات و التدريب فقط.
- ضرورة التنسيق بين جميع الجهات المانحة ثنائية كانت أو متعددة الأطراف داخل أو خارج لجنة مساعدات التنمية مناجل وضع ملامح المساعدات للدول الأكثر فقرا في العالم والإفريقية خاصة.
- الفصل بين المساعدات الإنمائية الرسمية و تخفيف الديون حيث يجب أن يكون تخفيف الديون إضافة خارج إطار المساعدات.

ثانيا:بالنسبة للدول المتلقية

- يجب على الحكومات المحلية ، وهي الأقرب إلى الفقراء و الأدرى بمشاكلهم ، أن تكون المحرك الرئيس في توسيع الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية .
- محاربة الفساد عن طريق خلق مؤسسات قوية ، وديمقراطية تعطي الناس حق المشاركة في القرار .
- دمج سياسات مكافحة الفقر ضمن أولويات سياسات الدولة، خصوصا لصالح الفئات الأكثر فقرا بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني وزيادة شرعية هذه الأخيرة.
- إعطاء المرأة دور أساسي في التعليم و الاقتصاد و السياسة .
- وعي المواطنين كافة تعد مسألة جوهرية لضمان محاسبة المؤسسات العامة وصانعي القرار فيما يرتبط بالاستخدام الرشيد والكفء للمساعدات الإنمائية بما يخدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

إن إنهاء الدراسة عند هذا الحد لا يعني أبدا نهاية البحث في الموضوع ، من هذا المنطلق فإننا نرى أنّ موضوع الدّراسة لا يزال مفتوح على آفاق بحثية مستقبلية مكمّلة تتناول بالتقييم و التحليل مواضيع تتمثل فـــي:

- دور المساعدات الإنمائية في تحقيق النمو المستدام.
- دور المساعدات الإنمائية ضمن الإستراتيجيات الدولية و الإقليمية الجديدة في الحد من الفقر.
- التحديات الجديدة للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في الألفية الثالثة.

الملحق رقم (1–1): الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية 1–1	تخفيض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة بين 1990 و2015.
الغاية 1–2	النساء والشباب. فيهم بما للجميع مناسب عمل توفير مع منتجة كاملة عمالة تحقيق
الغاية 1–3	تخفيض نسبة الذين يعانون الجوع إلى النصف بين عامي 1990و2015.
الهدف الثاني :ضمان تعليم ابتدائي للجميع	
الغاية 1–2	ضمان تحقيق التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، ذكور وإناث وفي كل أرجاء العالم مع حلول العام 2015.
الهدف الثالث:ترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:	
الغاية 1–3	إزالة التفاوت بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام 2005 إن أمكن ذلك، وفي جميع مراحل التعليم إلى غاية عام 2015.
الهدف الرابع: خفض معدلات وفيات الأطفال	
الغاية 1–4	تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015 .
الهدف الخامس : تحسين صحة الأمهات	
الغاية 1– 5	تخفيض نسبة وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.
الغاية 2–5	تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول العام 2015.
الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والملا ريا وأمراض أخرى.	
الغاية 1–6	العمل على وقف وعكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز، إلى غاية عام 2015.
الغاية 2–6	إتاحة علاج مرض الايدز لكل من يحتاجونه بحلول العام 2010.

الغاية 6 –3	التحكم في مرض الملا ريا وأمراض أخرى، وعكس اتجاه انتشارها، إلى غاية 2015
الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية	
الغاية 7–1	إدراج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية، وعكس اتجاهات استنفاذ الموارد الطبيعية
الغاية 7–2	الحد بقدر ملموس من فقدان التنوع البيولوجي بحلول العام 2010.
الغاية 7–3	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه شرب، بمقدار النصف إلى غاية 2015.
الغاية 7–4	تحسين حياة 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020 .
الهدف الثامن :إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
الغاية 8–1	المضي في تطبيق نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف ومنفتح، مبني على قواعد متوقعة وغير تمييزية.
الغاية8 –2	معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا وهي تشمل (دخول صادرا البلدان الأقل نموا إلى أسواق الدول المتقدمة دون الخضوع إلى التعريفات الجمركية ونظام الحصص، تخفيف أعباء البلدان المثقلة بالديون،زيادة المساعدات الإنمائية وإلغاء الديون الثنائية الرسمية) .
الغاية 8–3	معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية من خلال العمل على برنامج العمل من التنمية المستدامة للدول الجزرية والصغيرة.
الغاية 8–4	بالتعاون مع الدول النامية، يتم بناء وتطبيق استراتيجيات تمكن من توفير العمل اللائق والمنتج للشباب .
الغاية 8–5	بالتعاون مع شركات الأدوية، يتم العمل لجعل الأدوية الضرورية متوفرة وفي متناول الدول النامية.
الغاية 8–6	بالتعاون مع القطاع الخاص، يتم العمل على تعميم الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، خاصة منها تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

Source : World Bank , global monitoring report, ‘millennium development goals after the crisis’ Washington,2010,p xvi.

الملحق رقم(2-1): ركائز توافق واشنطون

عناصر نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة

يمكن تلخيص عناصر توافق واشنطون فى النقاط العشر التالية :

1. **انضباط المالية العامة** : ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول ، وذلك عن طريـــق تخفيض الإنفاق العام لاسيما ، الإنفاق العام الاجتماعي شاملا الدعم ، وزيادة الإيرادات العامة بفـــرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجانا في السابق ، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك ، بدعوى سد خســـائر الهيئـــات الاقتصادية العامة . ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء وما إلى ذلـــك من سبل ترشيد النفقات.
2. **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام** :نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية ، وبعيدًا عن الاستثمار في عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات .
3. **الإصلاح الضريبي**: ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حـــوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي.
4. **إصلاح نظام الصرف الأجنبي**: للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة ، وهو ما ينطوي عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد في أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقًا للعرض والطلب.
5. **تأمين حقوق الملكية**: أي تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول ، وسرعة البت فى المنازعـــات حولها ، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض في البنوك ، وكذلك طمأنة الرأسماليين على أمـــوالهم بالنص في الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها.
6. **تفكيك القيود الإدارية**: أي التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو مـــنح الائتمـــان أو توجيه شركات القطاع العام .. وهو ما يعنى إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها.
7. **تحرير التجارة الخارجية**: وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفـــيض معـــدلات التعريفة الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفيـــة ، الفنية أو الصحية وما إليها ، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة مـــن مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية ، أو عدم إلزامهم الشركات الأجنبية أيضًا بتصدير نسبة معينة مـــن إنتاجها .. الخ

8. **الخصخصة** : أي بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة ، سواء أكانت شـــركات تعمـــل في مجـــال الإنتاج للسوق ، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد ، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة . وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عـــدم تـــولى الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلى أو الأجنبي على تقديمها وتـــوفير التمويل اللازم لذلك . كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساســـية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين.

9. **تحرير الاستثمار الأجنبي** : أي إلغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التي قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية ، في حالة الخصخصة أو في غيرها ، وكالقيود علـــى تحويل الأرباح أو رأس المال ، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلى للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك ، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب في البورصة.

10. **التحرير المالي**: ويقصد به تحرير أسعار الفائدة ، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق ، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان ، وكفالة الاستقلالية للبنك المركـــزي . كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، أي إلغاء القيود علـــى انتقـــال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.

المصدر: إبراهيم العيسوى، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه فى زمن العولمه،ص52.

الملحق رقم (3-1): مبادئ إعلان باريس 2005.

الرقم	الملكية	الأهداف للعام 2010
1	للشركاء استراتيجيات تنمية جاهزة للتطبيق – عدد من البلدان لها استراتيجيات تنمية وطنية – بما في ذلك وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء ذات أولويات إستراتيجية واضحة ومرتبطة بإطار نفقات متوسط الأمد وتشملها الموازنات السنوية .	ما لايقل عن 75 في المائة* من البلدان الشريكة
الرقم	المواءمة	أهداف لعام 2010
2	أنظمة قطرية يعول عليها- عدد من البلدان الشريكة لديها أنظمة للتوريدات وإدارة المالية العامة، وهي إما: أ-تلتزم بممارسة جيدة مقبولة على نطاق واسع أوب-لديها برنامج إصلاح جاهز للوصول إلى تلك الممارسات .	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر 2005
3	تدفقات المساعدة تتواءم مع الأولويات الوطنية – نسبة مئوية من تدفقات للقطاع الحكومي برنامج في الموازيات الوطنية للبلدان الشريكة.	85 في المائة*من تدفقات المساعدة مسجلة في الموازنات

4	تدعيم القدرات عن طريق تنسيق للمساندة – نسبة مئوية من مساندة الجهات المانحة لتنمية القدرات تقدم عن طريق برامج منسقة مع استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان الشريكة .	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر 2005
5	استخدام الأنظمة القطرية نسبة مئوية من الجهات المانحة وتدفقات المساعدة التي تستخدم أنظمة التوريدات و/ أو إدارة المالية العامة في البلدان الشريكة، التي إما : ا-تلتزم بممارسة جيدة ومقبولة على نطاق واسع و ب- لديها برنامج إصلاح جاري لتحقيق تلك الممارسات .	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر 2005
6	تدعيم القدرات عن طريق تجنب هياكل التنفيذ المتوازنة – عدد من وحدات تنفيذ المشروعات المتوازنة لكل بلد معني	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر 2005
7	المعونات أكثر استقرارا – نسبة مئوية من مدفوعات المساعدة تدفع وفقا لجداول متفق عليها في أطر سنوية أو متعددة السنوات.	ما لا يقل عن 75 في المائة من هذه المعونات تدفع حسب جداول زمنية
8	إلغاء ربط المعونات – إلغاء ربط نسبة مئوية من المعونات الثنائية .	تقدم مستمر
الرقم	**التنسيـــــــــق**	**أهداف العام 2010**
9	استخدام ترتيبات أو إجراءات مشتركة – نسبة مئوية من المعونات مقدمة في إطار نهج مستندة إلى برامج .	ما لا يقل عن 25 في المائة*
10	تشجيع التحليل المشترك – نسبة مئوية من : أ- البعثات الميدانية و/ أو ب – العمل التحليلي القطري بما في ذلك عمليات التشخيص التحليلي المشتركة	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر 2005
الرقم	**الادارة من اجل تحقيق النتائج**	**أهداف لعام 2010**
11	اطر موجهة نحو تحقيق النتائج عدد من البلدان لديها أطر لتقديم الأداء تتسم بالشفافية ويمكن رصدها وذلك لتقييم مدى التقدم المحرز مقارنة بما يلي: ا-استراتيجيات التنمية الوطنية و ب-البرامج القطاعية	75 في المائة* من البلدان الشريكة
الرقم	**المساءلة المشتركة**	**أهداف لعام 2010**
12	المساءلة المشتركة – عدد من البلدان الشريكة تضطلع بعمليات تقييم مشتركة للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونات بما في ذلك الالتزامات الواردة في هذا الإعلان.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر 2005

*هذه الأرقام قابلة للتعديل.

Source : Paris Declaration On Aid Effectiveness and Accra Agenda for Action , OECD , Paris,2005,p11-12.(http://www.oecd.org/dataoecd/30/63/43911948.pdf)

الملحق رقم(3-2): هيكل اوراق استراتيجية تخفيض الفقر

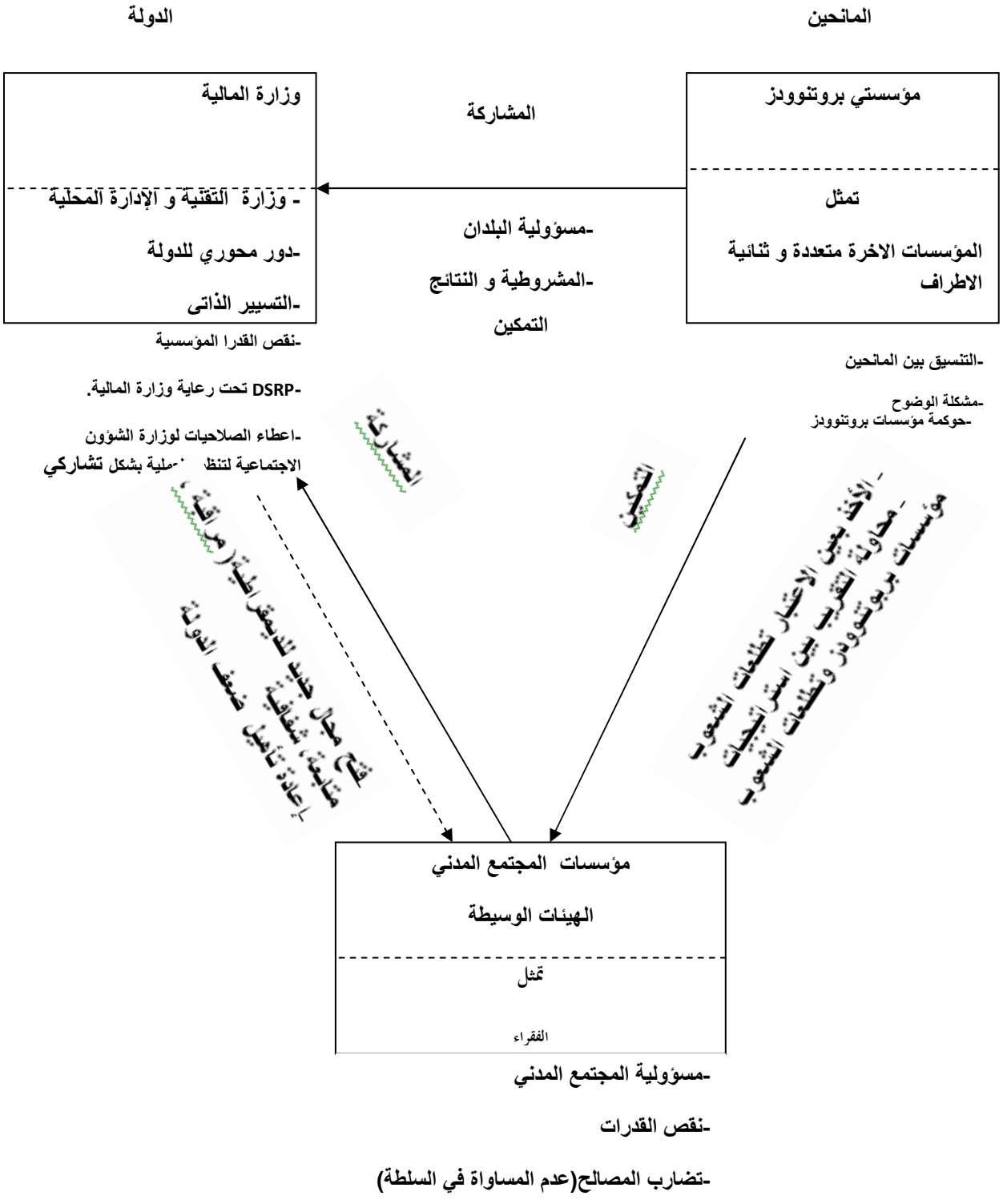

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , Les Nouvelles Strategie Internationales De Lutte Contre La Pauvreté, 2e édition,economica,paris,p177.

الجدول رقم(3-3): التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية العام 2010.

	التقدم المحرز
الهدف الأول	-حسب تقديراتBM فإن الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ستضيف 50 مليون نسمة إلى عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2009 -انخفاض نسبة العمالة بالنسبة للسكان، بالإضافة إلى أن معدل إنتاجية العمال قد -انخفض أيضاً خلال عام 2009. زاد عدد من يعانون الجوع المزمن بحوالي 70 مليون شخص سنة 2007 ليصل إلى 623 مليون.
الهدف الثاني	استمر الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي في الارتفاع لتصل إلى 79 في المائة في العالم النامي. في حين لم يحدث تقدم مهم بالنسبة للأطوار الأخرى خاصة في صفوف الفتيات.
الهدف الثالث	على الرغم من التقدم المطرد في حق التعليم، إلا أن الحق في التعليم في بعض المناطق بالنسبة للفتيات لا يزال بعيد المنال.
الهدف الرابع	تبقى السيطرة على امراض كثيرة مثل الحصبة و الاسهال و الإلتهاب الرئوي ليست في المتناول هذا مايهدد حياة الملايين من الاطفال خاصة في افريقيا جنوب الصحراء.
الهدف الخامس	-لا تزال الولادة أمر محفوف بالمخاطر، خاصة في جنوبآسيا جنوب الصحراء الكبرى - وأفريقيا، حيث معظم النساء يلدن بدون توفر خدمات الرعاية المتمكنة. -وفي المناطق النامية ككل، فإن فرص نساء الأسر الغنية تفوق فرص نساء الأسر الفقيرة بثلاثة أضعاف من حيث الحصول على الرعاية الصحية من أخصائيون متمرسون أثناء الولادة.
الهدف السادس	-معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزال يزيد عن التوسع في العلاج -إن نصف سكان العالم عرضة لخطر مرض الملاريا، ويقدر عدد حالات مرض الملاريا في عام 2007 بنحو 243 مليون حالة، 79في المائة كانت في أفريقيا. -الأطفال من الأسر الأكثر فقرا، هم الأقل احتمالا لتلقي العلاج من الملاريا.
***الهدف* السابع:ضمان استدامة الموارد البيئية**	-ظهور دلائل على انخفاض معدل التصحر، ولكن لا تزالنسبة التصحر بشكل مثير للخوف ولا تزال أمريكا الجنوبية وأفريقيا تشهدان الكم الأكبر من الخسائر -إذا استمرت الاتجاهات الحالية المتعلقة بمياه الشرب، فإن العالم سوف يصل أو حتى يتخطى الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بمياه الشرب وذلك بحلول عام2015. وتبقى أكبر الفوارق في إفريقيا جنوب الصحراء. - لم يصل العالم إلى الغاية المنشودة لعام 2010 في الحفاظ على التنوع البيولوجي. -تحسين الأحياء الفقيرة، بالرغم من عجز الكثير في مواكبة الأعداد المتزايدة من الفقراء في المناطق الحضرية عدد سكان الأحياء الفقيرة في العالم النامي قد ارتفع، وسوف يستمر في الارتفاع في المستقبل القريب .

الهدف الثامن	-ارتفعت نسبة واردات الدول المتقدمة من الدول النامية من 54 في المائة عام 1998 إلى 80في المائة عام 2008، أما في الدول الأقل نموا فكانت زيادة هامشية من 78في المائة إلى 81 في المائة في نفس الفترة. -فقط خمسة دول مانحة حققت أهداف الأمم المتحدة للمساعدات الرسمية -في عام 2008 و 2009، تسببت الأزمة المالية إلى انخفاض في قيمة وحجم التبادل التجاري لجميع الدول النامية تقريبا. وكانت أقل الدول نموا هي الأكثر تضرراً من الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط والمعادن، وصادراتها الرئيسية. -زاد عدد المشتركين في خدمات الهواتف المحمولة ليصل 67 من كل 100 شخص. -بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت عالميا 23في المائة من إجمالي عدد السكان العالم

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية

* الامم المتحدة،تقرير الأهداف الإنمائية للعام 2010.

*منظمة الزراعة و التغدية، ارتفاع أسعار الغذاء و الأمن الغذائي،2007.

الملحق رقم(4-1): خريطة الدول الأكثر فقرا في العالم العام 2011

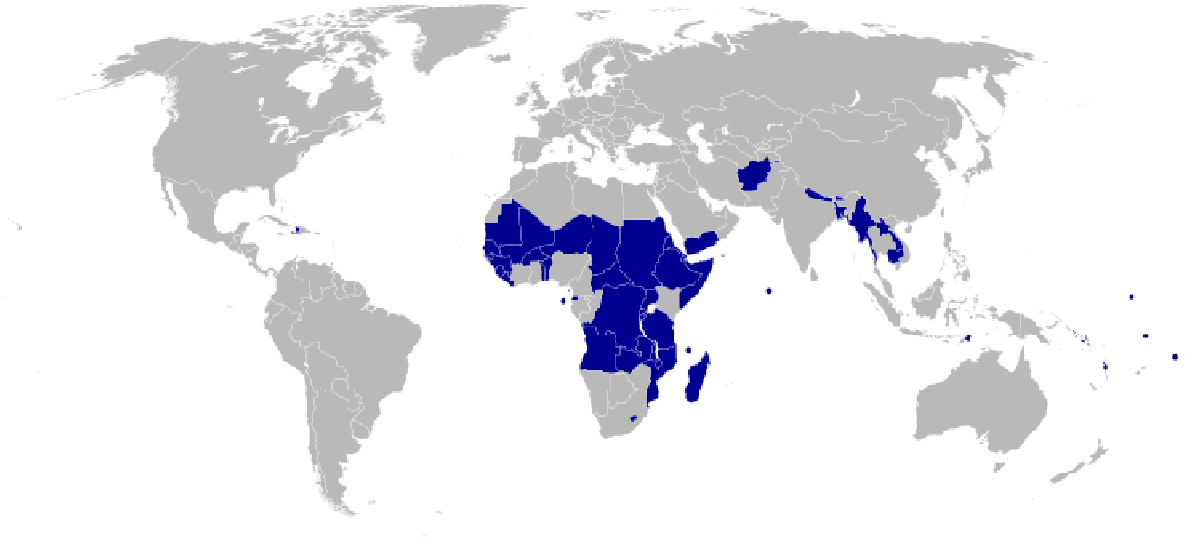

المصدر: ويكابيديا الموسوعة الحرة.

الملحق رقم (4-2):بيانات تقريبية لتوزيع الدين في بعض الدول الأكثر فقرا في العالم

اسم البلد	السكان (مليون نسمة)	إحيائيون	مسلمون	كاثوليك	بروتستانت	انجيليون
انغولا	13	25	-	40	15	20
جمهورية الكونغو الديمقراطية	72	35	-	40	10	15
اثيوبيا	75	-	45	40	5	10
غامبيا	5	20	5	45	10	20
توجو	5	35	15	25	15	10
اوغندا	27	15	15	35	20	15

المصدر: فرنسوا جورج دريفوس، ترجمة هبة الحسيني، مقال متاح على الموقع : تاريخ الاطلاع (2011/01/15)

http://telliabdelmalek.maktoobblog.com

الملحق رقم(4–3) : تطور مؤشر الفساد في العالم.

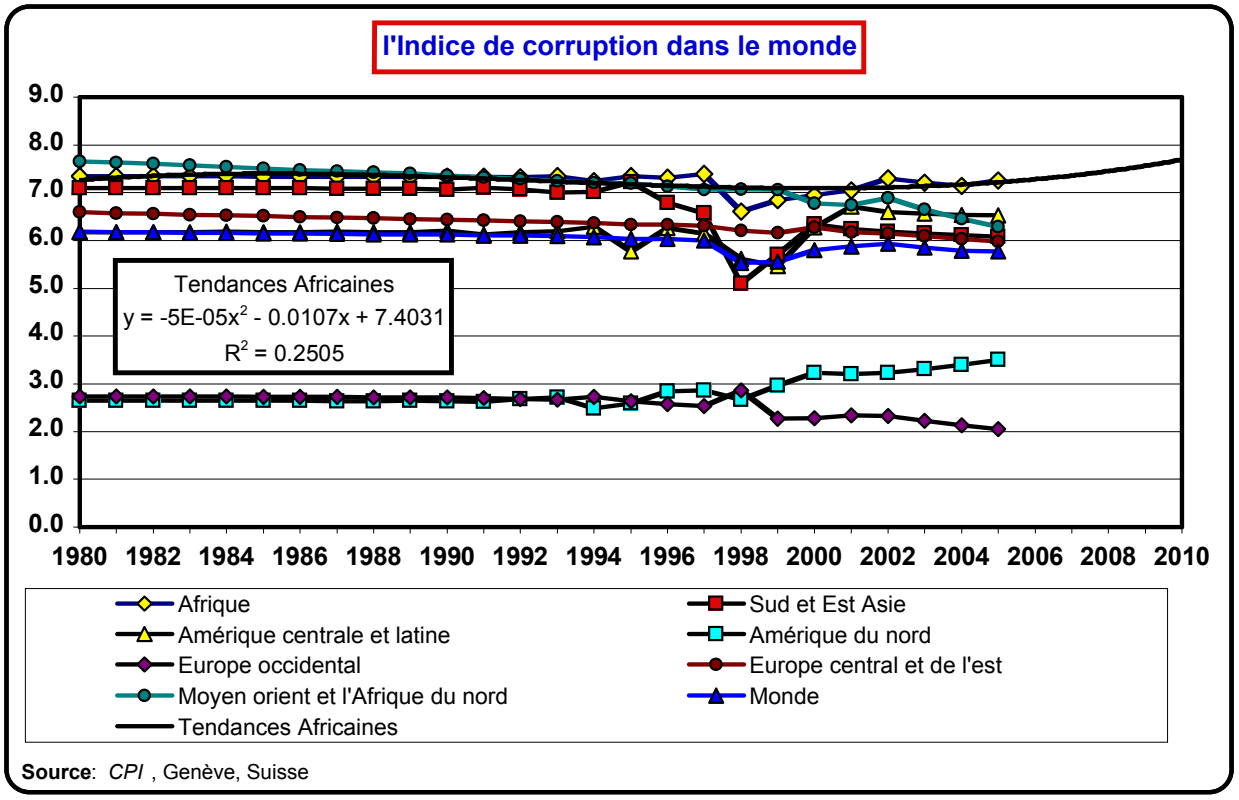

Source : Philippe LeBel, Gérer des risques en Afrique par des réformes institutionnelles, http://www.slidefinder.net/g/g%C3%A9rer_des_risques_afrique_par/25442363

الملحق رقم(4–4) : صادرات البلدان الأكثر فقرا في العالم

اسم البلد	مؤشر تنوع الصادرات	الصادرات من PIB	السلع الأولية باستثناء الحروقات	المحروقات	المواد الغذائية الأساسية	المعادن	السلع المصنعة
انغولا	1.1	72.7	2	97.5	0.1	1.8	0.4
بورندي	2.6	9.6	97	00	42	50.8	2.9
جمهورية افريقيا الوسطى	5.5	13.6	95.5	0.2	1.1	60.7	1.7
تشاد	1.1	12.8	4.5	94.6	00	00	0.2
جزر القمر	4.9	15.2					
جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.6	80.7	83.4	12.6	1.4	73	2.7

جيبوتي	5.9	------	16.9	0.7	11.6	2.7	15.1
غينيا الاستوائية	1.3	88.6	1.4	94.5	00	00	3.7
اريتيريا	2.1	6.4	43.6	00	27.5	6.2	52
اثيوبيا	4.7	14.2	93.9	00	70.5	6.8	6
غامبيا	6.6	44.2	85.9	00	80.7	0.9	14.1
غينيا	3.2	30.1	89.4	5.5	8.8	78	3.1
غينيا بيساو	1.2	27.9	82.3	0.5	80	0.6	17
ليبيريا	3.5	34.2	15.8	14.6	0.4	0.7	69.1
موريطانيا	3.9	----	93.1	----	28.3	64.7	00
النيجر	1.4	17.4	87.4	1.5	22.6	600.1	9.8
رواندا	4.1	9.6	93.3	0.7	54.7	34	6.5
سان تومي وبرينسيبي	3.9	13.3	95.5	00	91.7	00	4.9
سيراليون	7.3	23.6	90.4	0.1	9.1	80.4	7.3
الصومال	6.6	----	86.4	0.2	55	10.3	9.1
السودان	1.2	----	10.8	87.5	5.4	3.1	1.2
توجو	9.3	41.9	45.5	0.8	20.1	11.2	.50
اوغندا	10.4	14.1	77.1	4.4	50.3	15	18.5
زيمبابوي	10.8	3.1	69.8	1.1	8.4	29.5	29.1
المجموع	5	31.1	58.3	26.2	27	21.5	13.8

Source : Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, op,cit,p31.

قائمة المراجـــــع:

المراجـــع باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية، دار الجامعة الجديدة، الأراريطة،2007.

2- احمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة في الدول النامية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006.

3- إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو ، استراتيجيات التنمية) ،دار هومة، الجزائر،1997 .

4- أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، علم اجتماع،ترجمة و تقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة،ط1، بيروت،2005.

5- إريك توسان، دامييان مييه، خدعة الديون، ترجمة مختار بن حفصة، مراجعة رندة بعث، دار الطليعة الجديدة، دمشق،2005.

6- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

7- برنارد نوزير،العراك الدول لتحقيق المزيد من المكاسب،(مصارعة دول العالم الثالث للدول الغنية)، ترجمةفهمي العابودي، مراجعة، جورج نوري، مركز الكتاب الأردني،1989.

8- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع (مخاطر العولمة على التنمية المستدامة)، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

9- باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، دار الأهلية للنشر و التوزيع، الاردن، 2003.

10- توماسكوترو، ميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد و العشرين (أين اصبح العالم الثالث)، ترجمة نخلة فريفر، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، ط1، 1998.

11- فتوح هيكل حسن خفني، الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية مجلة سلسلة دراسات اقتصادية مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، الكويت، 2001 .

12- فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الإفريقي،(قضايا التكامل والتنمية)، دار النهضة العربية، القاهرة،2007.

13- حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، مقالات في التنمية البشرية العربية، الأحوال والبيئة الثقافية ، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1998.

14- حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل (رؤية معيارية)، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1999.

15- جيريمي سيبروك، ضحايا التنمية المقاومة و البدائل، ترجمة فخري حبيب، المجلس الأعلى للثقافة، لندن، 2000 .

16- جيمس دفي، روبرت مانزر، إفريقيا تتكلم، ترجمة عبد الرحمان صالح، مراجعة ابراهيم حمد،الدار القومية، مصر.

17- خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الافريقية، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية،ط1، 2002.

18- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.

19- عبد العزيز قادري ، FMI، ط1، دار هومة، الجزائر،2005.

20- طارق السيد، علم إجتماع التنمية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

21- طارق أسامة صالح، الصحة و البيئة، مكتبة المجتمع العربي،عمان، ط1، 2006.

22- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2009.

23- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

24- عبد الله هدية، و آخرون، حوار الشمال و الجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات متعددة الجنسية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1986.

25- راوية توفيق، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة،ط1، 2005.

26- فريدريك شرر،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عشمة، مكتبة العبيكان، 2000.

27- كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر، عمان، ط1، 2008.

28- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر و التوزيع،بيروت،2000.

29- ماركو فيروني، أستوكامودي، السلع العامة الدولية، الحوافز، القياس، التمويل، ترجمة هشام عبد الله، البنك الدولي، واشنطن، 2003.

30- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية،ط1، دار وائل للنشر ،2007.

31- محمد عبد العزيز عجمية، أحمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، (مفهومها،سياستها،نظرياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

32- مصطفى كامل السيد، التنمية والبيئة نقاش نظري ،(الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة)، المجلد الأول، ط1، الدار العربية للعلوم- ناشرون-،2006.

33- ميشال.ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، القاهرة،ط2009.

34- نوازد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي،مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج ط1، 2007.

التقارير:

35- اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد، كامل عارف، مراجعة علي، حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر1989.

36- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، (الاتجاهات الاقتصادية وآثارها المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية)، العدد 4، 04 جانفي 2007، نيويورك

37- الأمم المتحدة،فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية، تقرير2009،نيويورك،2009.

38- الأمم المتحدة،تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة،جوهانزبورغ، 26أوت-04 سبتمبر،2002.

39- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، حالة النقل بالدول الإفريقية الأكثر فقرا ،نيويورك، أكتوبر 2007.

40- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والإجتماعي،تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا،جنيف،2003.

41- البنك الافريقي،التقرير السنوي 2009،كوت ديفوار،مركز الاهرام للنشر والتوزيع،القاهرة، 2010/05/29.

42- البنك الدولي،مجموعة بحوث اقتصاديات التنمية، (الآثار الناتجة عن تجزئة جهود الجهات المانحة على نوعية الجهاز البيروقراطي في البلدان المتلقية للمعونة)، نوفمبر2006

43- البنك الدولي، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، ترجمة هشام عبد الله، ط1، المؤسسة العربية، بيروت، 2004.

44- اليونيسكو، تقرير متابعة عالمي خاص بالتعليم للجميع، 2003-2004.

45- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،" تقرير التنمية البشرية 2003 ، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية " ، شركة كركي للطبع ، بيروت، لبنان.

46- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية 2010،(الثرة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية)،نيويورك،2010.

47- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، " تقرير التنمية البشرية لعام 2005، التعاون الدّولي عل مفترق الطرق: المعونة و الأمن في عالم غير متساو" شركة كركي للطبع ، بيروت، لبنان،2005.

48- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية،(ما هو ابعد من الندرة القوة و الفقر وأزمة المياه)، القاهرة،2006.

49- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.

50- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي،(إنجاح الاقتصاد العالمي لصالح الجميع)،واشنطن،2007.

51- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، أسعار السلع الأساسية و التمويل و الاستثمار، منشورات الأمم المتحدة،جنيف، 2008.

52- منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2008،(ارتفاع أسعار الأغذية –الأخطار والفرص)، روما،2008

53- منظمة الأغذية والزراعة، (حالة الأغذية والزراعة، هل تحقق المعونة الغذائية الأمن الغذائي)، روما،2006.

54- منظمة الأغذية والزراعة، مواجهة تحدي الغذاء في الدول الإفريقية الأكثر فقرا، ورقة للمناقشة، روما،2009/09/28.

الرسائل والأطروحات:

55- فاطمة الزهراء زرواط، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006.

56- هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر.

57- كواحلة يمينة، تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2000، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر،2004.

58- محمد سحنون، تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 1983 – 1984.

59- وماحنوس فاطمة، مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة بن عكنون ، الجزائر،2005.

الملتقيات:

60- إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية، دار الجامعة الجديدة،الأزاريطة، 2007.

61- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

62- محمد الهادي، صالح أسود، مشكلات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية و أثر الديون الخارجية في تفاقمها، (دراسة تحليلية لتفاقم أزمة المديونية الخارجية ودورها في عرقلة التنمية الوطنية، مجلس الثقافة العام.

63- ليلى مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة المعونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، الوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة،27 مارس2007.

64- محمد خالد المهانيي، منظمة التجارة العالمية في ظل جولة الدوحة،(المشاكل و الصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمي)، أوراق عمل المؤتمر الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة الدولية في ظل مفاوضات جولة الدوحة، دمشق، مارس2008، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة،2008.

65- شوقي عطا الله الجمل، التكامل الإقليمي في إفريقيا،(التكامل تطوره وأشكاله ودوافعه وانعكاسا على التنمية في القارة)، مؤتمر التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،30/29 ماي 2005.

66- يوسف قريشي، الياس بن ساس، مؤشرات التنمية البشرية، (المفهوم، الأساسيات، الحساب)، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،2004.

67- خبابة عبد لله، التنمية الشاملة المبادئ والتنفيذ (من مؤتمر ريو دجانيرو إلى مؤتمر بالي) الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس، سطيف،07-08- أفريل 2008.

68-عبد الرزاق فوزي، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، أوراق عمل مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس، الجزء الأول، سطيف،07-08- أفريل 2008.

المـــجلات:

69-أحمد رجب، مجلة أفاق التنمية،شركاء التنمية للبحوث والتدريب، العدد2، مارس2010.

70-عثمان ياسين الروان، مدرستا التنمية و التبعية (أوجه التباين بين الطرح النظري و الواقع التطبيقي)، مجلة العلوم الاجتماعية،1989.

71-فتوح هيكل حسن حفني، الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية مجلة سلسلة دراسات اقتصادية مركز الخليج للدراسات الإستراتجية،2001.

72-صالح صالحي، إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1999 ، دار الخلدونية،1999.

73-صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، إفريقيا تبدأ تقدمها، المجلد42، العدد4، ديسمبر2006، الأهرام، 2006.

74-صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، الحوكمة العالمية من المسؤول عنها، الأهرام، مصر، ديسمبر 2007.

75-صندوق النقد الدولي،التمويل والتنمية، عامل الخوف(ما الذي يعرقل جولة الدوحة)، الأهرام التجارية، مصر، مارس 2005.

المراجع باللغة الفرنسية:

Les ouvrages :

76- Afnor, développement durable de la stratégie a l'opérationnel, la plaine Saint-Denis cedex ,2007.

77- Alain Jounot, Le développement durable(100 Questions pour comprendrf et agir,Afnor,2004

78- Anne Claire Chaumont , l'objectif de développement durable de l'organisation mondiale du commerce, l'harmattan , paris,2008.

79- Abdeldjabbar Brais, modèles de croissance exogène, centre de publication, 2007

80- Charls.L.Jones, Théorie de croissance ondogène,traduction Fabric Mazerolle,Boeck université, 2000.

81- Bruno Cohen – bacrie , communiqué efficacement sur le développement durable , de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables,2006.

82- Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, Françoi Rouba , Les Nouvelles Strategie Internationales De Lutte Contre La Pauvreté, 2e édition,economica,paris,2003.
83- Joseph .H. Hulse , développement durable Un avenir incertain , centre de recherche pour le développement intenationnal , Les Presses de l'Université Laval, Canada, 2008 .
84- Farid Baddache ,le Développement durable tout simplement,éditions éyrolles , paris,2008..
85- Michel Verniers , nor-sud , Renouveler la cooperation ,economica ,Paris
86- Stephanie Treillet, l'économie de développement de Bandoeng a la mondialisation,2°édition refondue2007

Raports :

87- Banque mondiale, Indicateurs du Développement En Afrique 2010, La corruption discrète entrave les efforts de développement de l'Afrique, Washington,2010,
88- OCDE, perspectives economique en Afrique,2002-2003, ocde. France,2003.
89- Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, le développement économiques ,en Afrique,(doublement de l'aide :assurer la grand poussée),Genève,2006
90- CNUCED, rapport 2010 sur les pays les moins avancés,(vers une nouvelle architecture internationale du developpement pour les PMA),2010.
91- Union européenne, Rapport européen sur le développement 2009, Vaincre la fragilité en afrique,une nouvelle approche europeenne, Institut universitaire européen, San Domenico di Fiesole,2009.
92- Commission européenne ,votre guide du traité les bonnée office de publication de l'union européenne ,luxeborgue ,2009 .
93- Commission européenne , annuel rapport 2008.

THESES :

94- Amewoa Agbessi Komla , L'aide Au Developpement Aide-T-Elle Le Developpement, These De Doctorat Es Sciences Economiques, Universite De Limoges,2008.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

Books :

95- Peter hjertholm and houward white ,foreing aid and development, less learnt and :director for the future, edited bey firm farp , new york, 2000.

REPORTS :

96- African Bank ,conflict resolution, peace and reconstruction in africa , african development report2008/2009, Oxford University Press, New York,2008
97- FMI, Regional Economic Outlook,(Sub-Saharan Africa , Back to High Growth?), Washington ,2010.
98- International monétary fund , integration poor contries into the world trading system,economicissues, Washington,2006.
99- United Nations, world economic situation and prospects, 2010 , New York, 2010
100- Undp, Human development report 1990 , Oxford university press , new York,1990.
101- UNDP,Human development report 1995 , Oxford university press , new York ,1995.

102- UNDP، Human development report1996 , Oxford university press , new York,1996.
103- UNDP ,Human development rrport2004 ,cultural in today's diverse world, New York,2004 .
104- World TRADE ORGANIZATION, Second global review of aid for trade, 6 - 7 JULY 2009, Committee on Trade and Development,2009.
105- World Bank , global monitoring report, 'millennium development goals after the crisis' Washington,2010..
106- Déclaration de paris sur l'efficacité de l'aide au développement ,OECD ,2008.
107- United Nations, economic and social affairs, world economic and social survey 2010,rotooling global development , new York,2010.
108- Paris Declaration On Aid Effectiveness and Accra Agenda for Action, OECD , Paris,2005.
109- Otaviano Canuto, Reza Moghadam, heavily indebted poor countries (hipc) initiative and multilateral debt relief initiative (MDRI), status of implement , IFM and IDA,15 September 2009.
110- World Bank , The Agenda for Agriculture-Based Countries of Sub-Saharan Africa ,world developement report 2008

مواقع الأنترنت

111- البنك الدولي،متاح على الموقع
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/EXTAFRHEANUTPOP/EXTAFRREGTOPHIVAIDS/0,,contentMDK:21567574~menuPK:1830800~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:717148,00.html

112- منظمة الأغذية والزراعة،المعونة الغذائية في سياق الأسواق الدولية والمحلية وجولة الدوحة،(مذكرات فنية عن السياسات التجارية) ، متاحة على الموقع الإلكتروني:
http://www.fao.org/docrep/009/a0800a/a0800a00.HTM

113- البنك الدولي،تخفيف اعباء الديون،متاح على الموقع الالكتروني:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20420995~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:727307,00.html

114- مجلة المياه، قراءة في نتائج المؤتمر الدولي حول المياه في إفريقيا، 2005، متاحة على الموقع:
http://www.almyah.net/mag/news.php?action=show&id=229

115- Saujeeo Catharine, Lepta Patella Ans Wagh , Are donor countries givin mor or less aid ? IMF paper, Washinton, janaury 2006 (site d'internet : http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp0601.pdf
116- william easterly , can foreign aid buy growth, journal of economic perspectives,volume 17, Number 3, Summer 2003.http://www.nyu.edu/fas/institute/dri/Easterly/File/EasterlyJEP03.pdf
117- Bernhard G. Gunter ,Towards an MDG-Consistent Debt Sustainability Concept, International Policy Centre for Inclusive Growth , Poverty Practice, Bureau for Development Policy, UNDP, Brazil, July, 2009.(site d'internet http://www.ipc-undp.org/pub/IPCOnePager87.pdf

118- Institute for Environmental Security (site d'internet http://www.envirosecurity.org/espa/greatlakes
119- OECD ,CAD, http://www.oecd.org
120- OECD ,CAD, http://www.oecd.org/dataoecd/42/30/44285539.gif
121- OECD http://www.oecd.org/dataoecd/30/36/45581702.pdf
122- OCDE, ODA to africa (summary),Paris.2009,sited'internet http://www.oecd.org/dataoecd/40/27/42139250.pdf

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	العلاقة بين التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية	22
(2-1)	العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة	31
(3-1)	مؤشرات قياس الفقر	45
(1-2)	التطور التاريخي للمساعدات الإنمائية	63
(2-2)	إسهامات المساعدات الثنائية التي تقدمها بلدان(CAD) إلى المنظمات غير الحكومية	82
(1-3)	نسبة وقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية من (RNB) للفترة (1970-2010)	97
(2-3)	الدول العشر الأولى المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية في العالم العام 2007	99
(3-3)	تقدير إجمالي المساعدات الرسمية المخصصة للتعليم حسب فئات الدخل عامي2000،2004	123
(4-3)	تطور الفقر في العالم حسب المناطق الجغرافية(1990-2015)	132
(5-3)	البلدان الأكثر فقرا العام 2011	134
(1-4)	نسبة الصراعات في (PAMA) والوفيات الناجمة عنها مقارنة بالعالم.	142
(2-4)	إنتشار الفساد الناعم في قطاع التعليم لعدد من (PAMA)	144
(3-4)	نسبة تحصيل الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي ل(PAMA)	145
(4-4)	قائمة بلدان (PAMA) المستوردة و المصدرة للغذاء	148
(5-4)	تصنيف(PAMA) حسب توافرها على المواد الأولية	149
(6-4)	التبعية للمواد التصديرية لـــ(PAMA)	150
(7-4)	نسبة الطرق المعبدة في إفريقيا	152
(8-4)	حالة البنية التحتية في (PAMA) (الاتصالات،شبكة المياه)	153
(9-4)	الدول الإفريقية الأكثر فقرا الهشة	154
(10-4)	إحصاءات عن معدلات انتشار فيروس ومرض الإيدز حتى نوفمبر 2007	158

(4-11)	مؤشرات التنمية البشرية لـــ (PAMA) العام2010	160
(4-12)	مقارنة الديون الرسمية لدول نامية بثروات الأغنياء	163
(4-13)	نفقات مرتبطة بنمط العيش في الدول المتقدمة	164
(4-14)	انهيار عائدات المواد الأولية والمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير	165
(4-15)	حصة بلدان (PAMA) من المساعدات الإنمائية المتدفقة للقارة الإفريقية	167
(4-16)	تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم في (PAMA) للفترة (2000-2004)	167
(4-17)	نسبة المساعدات الإنمائية من(PIB) في الدول الإفريقية الفقيرة (1970-2004)	168
(4-18)	الدول الأكثر استفادة من المساعدات الإنمائية في القارة الإفريقية العام 2009.	169
(4-19)	التوزيع القطاعي للمساعدات الإنمائية (PAMA) العام2009.	171
(4-20)	حالة بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة(1980-1990)	174
(4-21)	تطور نسبة(PIB)والاستثمار والتصدير لمختلف المناطق النامية في الفترة(1970-1997)	174
(4-22)	معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي حسب المناطق(%)	175
(4-23)	المساعدات الإنمائية ومعدل النمو في (PAMA) (1970-2005)	176
(4-24)	مرتكزات إستراتيجية تخفيض الفقر في كل من بوكينافاسو و زامبيا	177
(4-25)	الانجاز فيما يخص مبادرة(PTTE) في (PAMA)	178
(4-26)	نسبة القيمة الصافية للدين من الصادرات	180
(4-27)	نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PTTE) للإنفاق الاجتماعي	181
(4-28)	المبالغ المحررة من قبل مبادرة مقارنة بنسبة(APD)	182
(4-29)	نسبة المبالغ المحررة في اطار مبادرة (PTTE) مقارنة بالإيرادات الحكومية	182
(4-30)	مقارنة الديون العمومية ل(PAMA) ببقية دول العام دول العالم	195

قائمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية	61
(2-2)	منظومة البنك الدولي	69
(2-3)	الاطار الزمني لتطور اتجاهات البنك الدولي	72
(2-4)	توزيع المساعدات الأمريكية العام 2005.	85
(3-1)	المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من(CAD) العام2010	96
(3-2)	توجهات المساعدات الرسمية حسب مختلف القطاعات 2005	99
(3-3)	توزيع المساعدات حسب النوع للفترة (1990-2006)	100
(3-4)	مراحل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	112
(3-5)	الجهات المشاركة في تخفيض الديون المتعددة الأطراف	112
(3-6)	أهم مجالات المساعدات مقابل التجارة وتوزيعها عبر العالم للفترة (2002-2008)	117
(4-1)	التفاوت في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية	184

قائمـــة الملاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1-1)	الأهداف الإنمائية للألفية	207
(1-2)	ركائز توافق واشنطون	209
(1-3)	مبادئ إعلان باريس 2005.	210
(2-3)	ركائز إستراتيجية تخفيض الفقر	212
(3-3)	التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية العام 2010	213
(1-4)	خريطة الدول الأكثر فقرا في العالم العام 2011	215
(2-4)	بيانات تقريبية لتوزيع الدين في بعض الدول الإفريقية الأكثر فقرا	215
(3-4)	تطور مؤشر الفساد في العالم	216
رقم(4-4)	صادرات البلدان الإفريقية الأكثر فقرا في العالم	216

فهرس المحتويـــــات

الشـــــكر

الإهـــــداء

مقدمـــــة.....أ-و

الفصل الأول: التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.....1

المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية.....2

المطلب الأول : النمو أم التنمية ؟.....2

الفرع الأول : تعريف النمو.....2

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.....3

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية.....3

المطلب الثاني: نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية 4

الفرع الأول: النظريات الداعية إلى أهمية رأس المال.....4

الفرع الثاني: نظرية التبعية الدولية ونظرية التعلم.....8

الفرع الثالث: النظريات التي تعطي أهمية لعامل التطور التكنولوجي.....10

المبحث الثاني: التنمية البشرية تحسين لحياة البشر.....14

المطلب الأول :ماهية التنمية البشرية.....14

الفرع الأول : مفهوم التنمية البشرية 14

الفرع الثاني: ركائز التنمية البشرية 15

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية.....17

الفرع الأول: مؤشر التنمية البشرية (IDH).....17

الفرع الثاني :مؤشر الفقر البشري(IPH).....19

الفرع الثالث :مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس (ISDH) 20

الفرع الرابع : مؤشر مشاركة المرأة (IPF).....20

المطلب الثالث: الأهداف الإنمائية للألفية.....21
الفرع الأول: ماهية الأهداف الإنمائية للألفية.....21
الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للأهداف الإنمائية.....22
المبحث الثالث: التنمية المستدامة مفهوم متطور.....24
المطلب الأول: التنمية المستدامة 24
الفرع الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة.....24
الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة 28
الفرع الثالث : أهداف ومبادئ التنمية المستدامة 29
الفرع الرابع: العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة.....30
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة 31
الفرع الأول: خصائص مؤشرات التنمية المستدامة.....31
الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية.....32
الفرع الثالث : المؤشرات الاجتماعية.....33
الفرع الرابع: المؤشرات البيئية 35
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.....37
الفرع الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.....37
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة 38
الفر ع الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة.....38
المبحث الرابع: التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.....40
المطلب الأول: ظهور فكرة التعاون الدولي 40
الفرع الأول: مسؤولية الدول المتقدمة في تخلف الدول النامية 40
الفرع الثاني:المشاكل العالمية المشتركة 42

الفرع الثالث: تفاقم مشكلة الفقر والجوع في العالم.....44
المطلب الثاني: التعاون الدولي من أجل تمويل التنمية المستدامة.....46
الفرع الأول: أهم مجالات التعاون.....46
الفرع الثاني: التمويل الدولي للتنمية المستدامة 48
خلاصة الفصل الأول.....50
الفصل الثاني: السياق النظري للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية.....51
المبحث الأول: المساعدات الإنمائية وتمويل التنمية المستدامة 52
المطلب الأول: مفهوم المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية.....52
الفرع الأول: ماهية المساعدات الإنمائية 52
الفرع الثاني: مصادر المساعدات الإنمائية 54
الفرع الثالث: أساليب تقديم المساعدات الإنمائية 55
المطلب الثاني: أنواع المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية 56
الفرع الأول: المساعدات المالية.....56
الفرع الثاني: المساعدات الفنية 56
الفرع الثالث: المساعدات الغذائية 57
الفرع الرابع : تخفيف أعباء الديون 58
الفرع الخامس: المساعدة التجارية 59
المطلب الثالث :أهم الفلسفات الجديدة في تطور المساعدات الإنمائية 59
الفرع الأول : الحكم الراشد وتحقيق الديمقراطية 60
الفرع الثاني: الشراكة والملكية 60

الفرع الثالث: تحقيق التنمية المستدامة 61
الفرع الرابع: أهم المؤتمرات البارزة في تطور مسار المساعدات الإنمائية.....64
المبحث الثاني: أهم الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية.....67
المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية والإقليمية 67
الفرع الأول :صندوق النقد الدولي (FMI).....67
الفرع الثاني :البنك العالمي (BM).....69
الفرع الثالث: بنوك التنمية الإقليمية.....73
الفرع الرابع : بنوك التنمية دون الإقليمية 75
المطلب الثاني : المنظمات الدولية الحكومية.....75
الفرع الأول: منظمة الأمم المتحدة(ONU).....75
الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية(OMC).....78
الفرع الثالث :المفوضية الأوربية (EC) 79
المطلب الثالث: جهات مانحة أخرى.....80
الفرع الأول: المجتمع المدني 80
الفرع الثاني: مؤسسات العمل الخيري.....81
الفرع الثالث: المساعدات الإنمائية الرسمية خارج لجنة المساعدات.....81
المبحث الثالث:أهداف المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية 83
المطلب الأول: دوافع منح المساعدات الإنمائية والدولية 83
الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية 83

الفرع الثاني: الدوافع السياسية.....84
الفرع الثالث: الدوافع الإنسانية 86
الفرع الرابع: الدوافع الثقافية.....86
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للمساعدات الإنمائية.....86
الفرع الأول : عدم الكفاية.....86
الفرع الثاني :المساعدات الإنمائية مقيدة.....88
الفرع الثالث : عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية.....88
المطلب الثالث : المشروطية والانتقائية.....89
الفرع الأول: المشروطية 89
الفرع الثاني: الإنتقائية.....91
خلاصة الفصل الثاني 93
الفصل الثالث: فعالية المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر.....94
المبحث الأول: فعالية المساعدات الإنمائية في تحقيق النمو المستدام 95
المطلب الأول : تدفقات المساعدات الإنمائية 95
الفرع الأول: تدفق المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية.....95
الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية 98
الفرع الثالث : التوزيع القطاعي للمساعدات الإنمائية الرسمية.....99
الفرع الرابع : توزيع للمساعدات الإنمائية حسب نوعها.....100
الفرع الخامس : إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات.....101

المطلب الثاني : المساعدات الإنمائية وأثرها على النمو.....103
الفرع الأول : أثر المساعدات الإنمائية على النمو.....103
الفرع الثاني : تأثير التوجهات الجديدة للمساعدات الإنمائية على النمو.....106
المطلب الثالث : تخفيف عبء الديون نوع من المساعدات الإنمائية.....107
الفرع الأول : حل أزمة الديون 108
الفرع الثاني : إستدامة الديون من أجل تحقيق التنمية المستدامة.....109
الفرع الثالث : تخفيف الديون في إطار مبادرتي (PPTE) و(MDRI).....112
الفرع الرابع: تقييم تخفيف الديون كإضافة للمساعدات الإنمائية.....114
المطلب الرابع : المساعدات من أجل التجارة.....116
الفرع الأول : التجارة والنمو والفقر.....116
الفرع الثاني : جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية (أجندة الدوحة للتنمية).....117
الفرع الثالث : تقييم المساعدات من أجل التجارة.....119
المبحث الثاني: المساعدات الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة.....121
المطلب الأول :المساعدات الإنمائية والتنمية البشرية.....122
الفرع الأول : تباطؤ التنمية البشرية 122
الفرع الثاني :المساعدات الإنمائية و تحسين حياة البشر.....122
الفرع الثالث : التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية.....125
المطلب الثاني : المساعدات الإنمائية والحفاظ على الاستدامة البيئية 127
الفرع الأول : الدول المتقدمة المسؤولة عن مشكلة تغير المناخ.....128
الفرع الثاني: دور المساعدات الإنمائية في مجال تغير المناخ.....128

الفرع الثالث: مؤتمر كوبنهاجن.....129
المبحث الثالث :المساعدات الإنمائية والقضاء على الفقر عبر العالم.....130
المطلب الأول: العلاقة بين المساعدات الإنمائية وأوراق إستراتيجية تخفيض الفقر.....130
الفرع الأول: ماهية أوراق إستراتيجية تخفيف الفقر.....130
الفرع الثاني: الارتباط بين أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر والمساعدات الإنمائية.....131
المطلب الثاني:ظهور الدول الأكثر فقرا 132
الفرع الأول:تزايد نسبة الفقر عير العالم.....132
الفرع الثاني : تنامي الدول الأكثر فقرا في العالم.....133
الفرع الثالث:برامج عمل الأمم المتحدة المخصصة للبلدان الأكثر فقرا.....135
خلاصة الفصل الثالث.....137
الفصل الرابع: دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا 138
المبحث الأول: أزمة التنمية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا 139
المطلب الأول : تحديات التنمية بالدول الإفريقية الأكثر فقرا.....139
الفرع الأول: الخصائص السياسية.....140
الفرع الثاني : الخصائص الاقتصادية 144
الفرع الثالث: الخصائص المؤسساتية 154
الفرع الرابع:الخصائص البيئية.....155
المطلب الثاني : الفقر وضعف التنمية البشرية.....156
الفرع الأول : مصائد الفقر 156
الفرع الثاني : ضعف التنمية البشرية.....160
المطلب الثالث: المديونية المثقلة 161

الفرع الأول: انفجار أزمة المديونية في دول الدول الإفريقية الأكثر فقرا.....162
الفرع الثاني:عوامل تفاقم المديونية 162
الفرع الثالث:نحو أزمة جديدة لديون البلدان الإفريقية الأكثر فقرا.....165
المبحث الثاني: دور المساعدات الإنمائية في تنمية البلدان الإفريقية الأكثر فقرا 166
المطلب الأول : تدفق المساعدات إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا.....167
الفرع الأول: قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة 167
الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للمساعدات.....169
الفرع الثالث:التوزيع القطاعي للمساعدات.....170
الفرع الرابع: ضعف بنية المساعدات المقدمة للدول الإفريقية الأكثر فقرا.....171
المطلب الثاني: المساعدات الإنمائية والاستراتيجيات الدولية والإقليمية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.....173
الفرع الأول: المساعدات والنمو في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.....173
الفر ع الثاني :البنك الدولي وإستراتيجية تخفيض الفقر 177
الفرع الثالث: مبادرة تخفيف الديون.....178
الفرع الرابع:المساعدات الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.....183
الفرع الخامس: المساعدة مقابل التجارة 186
الفرع السادس: الدول الإفريقية الأكثر فقرا ضمن برامج عمل الأمم المتحدة و البرامج الاقليمية.....187
المبحث الثالث: تفعيل دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.....191
المطلب الأول: حوكمة المساعدات الإنمائية..... 191
الفرع الأول: زيادة التدفقات وتحقيق الأهداف الإنمائية.....191
الفرع الثاني: بنية جديدة للمساعدات.....192

المطلب الثاني: إلغاء ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا.....193
الفرع الأول : الحجج الداعية لإلغاء الديون.....193
الفرع الثاني: إلغاء الديون دون شروط.....196
المطلب الثالث: إقامة نظام تجاري عادل.....196
الفرع الأول: إلغاء الدعم.....196
الفرع الثاني : سد الفجوة التكنولوجية.....197
الفرع الثالث:توفير الأدوية الأساسية 197
الفرع الرابع: مصادر تمويل أخرى 198
خلاصة الفصل الرابع.....200
الخاتمـــة.....201
الملاحـــق.....207
قائمة المراجـــع.....218
قائمة الجـــــداول
قائمة الأشكـــــال
قائمة الملاحـــــــق
فهرس المحتويـــــات